



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم التاريخ

الحزب الجمهوري ودوره السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية

(1854 – 1876)

رسالة تقدم بها الطالب

إبراهيم محمد سليمان

الى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة ديالى كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في التربية - تخصص التاريخ الحديث

إشراف

الأستاذ الدكتور
محمد عصفور سلمان

محرم 1434 هـ　　　　كانون الأول 2012 م

بسم الله الرحمن الرحيم

صدق الله العظيم

سورة يوسف
الآية 101

الإهــــــداء

الى .....

من علماني حب العلم .... ومنحاني أسباب الحياة
والـدي الحبيب وهو يرقد في عليين ...
والدتي الحبيبة وهي تطيل لي دعاء المحبين
عرفاناً ومحبة

الى .....

أخوتي .. و .. أخواتي
حباً وأحتراماً

الى .....

رفيقة دربي ... وسندي ... وخيمتي
زوجــتــي الحبيـبة
تقديراً ومودة

الى .....

قرة عيني في هذه الحياة
ولديَّ الحبيبين أحــــمــــد و مـــــاريـــا
أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ ((**الحزب الجمهوري ودوره السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية 1854 – 1876**)) التي قدمها الطالب (**إبراهيم محمد سليمان**) قد جرى تحت إشرافي في كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ديالى وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في التربية – تخصص (**التاريخ الحديث**) .

المشرف : الأستاذ الدكتور محمد عصفور سلمان

التاريخ : / / 2012 .

<u>توصية رئاسة القسم</u> :-

بناءً على التعليمات والتوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

الأستاذ المساعد الدكتور

عبد الخالق خميس علي

رئيس قسم التاريخ

كلية التربية للعلوم الإنسانية

/ / 2012

إقرار المقوم اللغوي

أشهد بأني قرأت هذه الرسالة الموسومة بـ ((**الحزب الجمهوري ودوره السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية 1854 – 1876**)) التي قدمها الطالب (**إبراهيم محمد سليمان**) بوصفها جزءاً من متطلبات نيل درجة ماجستير في التربية – تخصص (**التاريخ الحديث**) وقد وجدتها صالحة من الناحية اللغوية ، ولأجله وقعت .

التوقيع :

الأسم :

التاريخ :

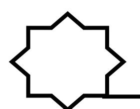
إقرار الخبير العلمي

أشهد بأني قرأت هذه الرسالة الموسومة بـ **((الحزب الجمهوري ودوره السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية 1854 – 1876))** التي قدمها الطالب **(إبراهيم محمد سليمان)** بوصفها جزءاً من متطلبات نيل درجة الماجستير في التربية – تخصص **(التاريخ الحديث)** وقد وجدتها صالحة من الناحية العلمية ، ولأجله وقعت .

التوقيع :

الأسـم :

التاريخ :



قرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة ، أطلعنا على الرسالة الموسومة ((**الحزب الجمهوري ودوره السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية 1854 - 1876**)) وقد ناقشنا الطالب (**إبراهيم محمد سليمان**) في محتوياتها وفي كل ما له علاقة بها ، ونعتقد أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في التربية – تخصص (**التاريخ الحديث**) وبتقدير (   ) .

الأستاذ الدكتور	**الأستاذ المساعد الدكتور**	**الأستاذ المساعد الدكتور**
محمد يوسف إبراهيم	**كريم صبح عطية**	**وسام علي ثابت**
رئيس اللجنة	**عضواً**	**عضواً**
/ / 2013	**/ / 2013**	**/ / 2013**

الأستاذ الدكتور

محمد عصفور سلمان

عضواً ومشرفاً

صدقت الرسالة من قبل مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية

الأستاذ المساعد الدكتور

نصيف جاسم محمد

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية

/ / 2013

المحتويات

قائمة المختصرات المستخدمة

ت	المختصر	الكلمة المختصرة	المعنى
1	et Seq.	Sequentes	وما يليها
2	ANA	American National Archive	الأرشيف الوطني الأمريكي
3	Op.Cit.,	Op. Citatum	المصدر السابق
4	Ibid,	Ibidem	المصدر نفسه
5	Qutd.	Quoted	نقلاً عن
6	Vol.	Volume	الجزء – العدد
7	P.	Page	الصفحة
8	PP.	Page to Page	من الصفحة ... الى الصفحة ...
9	Doc. No.	Document Number	رقم الوثيقة
10	No.	Number	رقم المجلد
11	(N . D)	No Date	دون تاريخ
12	ص	الصفحة	
13	ص ص	من الصفحة .... الى الصفحة	
14	ج	الجزء	
15	ط	الطبعة	
16	(د . ت)	دون تاريخ	
17	(د . م)	دون مكان	

الشكر و الامتنان

بسم الله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه .

بسم الله الذي لا أرجو إلا فضله ، ولا أخشى إلا عدله ، ولا أعتمد إلا على قوله ، ولا أمسك إلا بحبله ، اسجد له شاكراً نعمته وفضله ، إذ منَّ عليَّ بإتمام رسالتي بتوفيقه وفضله ..... وبعد .

فإن من واجب العرفان والتقدير أن يتقدم الباحث بجزيل شكره وتقديره إلى المشرف على هذه الرسالة الأستاذ الدكتور (**محمد عصفور سلمان**) لما أبداه من قيِّم الملاحظات وسديد الآراء التي أوصلت هذه الرسالة إلى ما هي عليه الآن ، وما أحاط به الباحث من رعايةٍ أبويةٍ حين تقطعت به السبل وقلَّ المعين ، فجزاه الله خير ما يجزي به والداً عن ولده ، والشكر موصول الى الأستاذ المساعد الدكتورة (**منتهى عذاب ذويب**) مساعد رئيس جامعة ديالى للشؤون العلمية ، على تفضلها بالإشراف على هذه الرسالة في مراحلها الأولى ، والتي كان لآرائها وملاحظاتها القيمة أثرٌ كبيرٌ في الوصول بهذه الرسالة الى ما هي عليه .

كما يتقدم الباحث بالشكر والتقدير إلى أساتذته الكرام في قسم التاريخ بكلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة ديالى ، الذين لم يبخلوا عليه بالعلم والنصيحة طوال مدة دراسته في السنة التحضيرية ، وهم كل من :- الأستاذ الدكتور **صباح مهدي رميض القريشي** ، والأستاذ الدكتور **خليل إسماعيل رجية** ، والأستاذ الدكتور **عبد الرزاق عبد الله زيدان** ، والأستاذ الدكتور **محمد عصفور سلمان** ، والأستاذ المساعد الدكتورة **منتهى عذاب ذويب** ، والأستاذ المساعد الدكتور **عبد الرحمن إدريس صالح** ، والأستاذ المساعد الدكتور **وسام علي ثابت** ، والأستاذ المساعد الدكتور **قحطان حميد كاظم** ، كما يقدم الباحث شكره وتقديره العاليين إلى الأستاذ المساعد الدكتور **كريم صبح عطية** أستاذ التاريخ الأمريكي بكلية التربية أبن رشد في جامعة بغداد ، لما أبداه من تشجيع على اختيار الموضوع ، وما قدمه من ملاحظات قيمة أسهمت في إنضاج خطة الدراسة ، كما لا يفوت الباحث أن يتقدم بالشكر الجزيل الى زميل دراسته **مهند سمير** على ما قدمه من مساعدة في مرحلة الدراسة ، والى كادر قسم الدراسات العليا بكلية التربية للعلوم الإنسانية على جهودهم الكبيرة في خدمة المسيرة العلمية .

وأخيراً فإن للجهد الكبير الذي قامت به زوجتي العزيزة منذ أن جلست على مقاعد الدراسة وحتى كتابتي لآخر سطور الرسالة ما لا يسعني إلا أن أقف عاجزاً عن وصفه بأبلغ كلمات الشكر والعرفان والتقدير ، فتارة كانت تكافح في دراستها للماجستير والدكتوراه ، وتتحمل معي مصاعب الحياة بروح ملؤها الأمل ، وتارة ترعى ولدينا الحبيبين (**أحمد وماريا**) فجزاها الله عني كل خير ، والعذر كل العذر لمن فاتني أن أذكر أسمه في هذه السطور ، والله أسأل أن يوفق الجميع لكل خير ، وهو ولي التوفيق .

الباحث

المقدمة
نطاق البحث وتحليل المصادر

تعدّ الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة تطور نظاماً للأحزاب السياسية في التاريخ الحديث ، إذ جاء تشكيل أول الأحزاب السياسية فيها عام 1792 نتيجة منطقية لتطور الفكر السياسي الأمريكي الذي أنتج أعظم دستور مكتوب في العالم ، وعلى الرغم من أن هذا الدستور لم يتطرق الى ذكر الأحزاب السياسية في أي من بنوده ، إلا إنه جعل من تشكيل هذه الأحزاب الوسيلة الوحيدة للوصول الى السلطة السياسية ، وتداولها بطريقة سلمية ، عبر ممارسة الأمريكيين لحق الانتخاب العام ، الذي جاء به المهاجرون الإنكليز الى العالم الجديد ، متطلعين الى حياة جديدة بعيداً عن الظلم والاضطهاد الديني والسياسي .

إن دراسة تاريخ الأحزاب السياسية الأمريكية والتعرف على دورها السياسي في مراحل مختلفة من تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، يجعل من السهل علينا التعرف على طبيعة النظام السياسي الأمريكي ، وآليات عمل الأحزاب السياسية التي تعدّ مكوناً أساسياً من مكوناته ، وكيفية تداول السلطة السياسية بين الحزبين الرئيسين في هذه الأمة التي أصبحنا نتأثر – **شئنا أم أبينا** – ببرامج وسياسات أحزابها التي لا نكاد نعرف عن تاريخها الشيء الكثير ، ومن هنا جاءت أسباب اختيار الباحث لموضوع هذه الدراسة ، إذ يعدّ العام 1854 التاريخ الرسمي لتأسيس الحزب الجمهوري الذي يعدّ أحد أعمدة نظام الثنائية الحزبية في الولايات المتحدة الأمريكية ، فيما يمثل العام 1876 نهاية سياسة إعادة الإعمار التي كانت أهم سياسات الحزب الجمهوري بعد الحرب الأهلية الأمريكية ، وهو ما أكسب هذه الدراسة أهميتها البالغة ، إذ حاولت التعرف على الأسباب والدوافع التي كانت وراء تشكيل هذا الحزب ، والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي رافقت نشوءه ، فضلاً عن بيان دوره السياسي خلال المدة التي أعقبت تشكيله ، والآثار التي ترتبت على تسلمه للسلطة السياسية في الولايات المتحدة ، كما تتأتى أهميتها كونها من أولى الدراسات التاريخية التي تتناول هذه المرحلة المهمة من تاريخ الحزب الجمهوري على المستويين المحلي والعربي – **على حد علم الباحث** – على الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت النظام الحزبي الأمريكي عموماً ، والحزب الجمهوري على وجه التحديد ، في تخصصي العلوم السياسية والتاريخ الحديث .

جاءت هذه الدراسة بمقدمة وأربعة فصول وخاتمة ، تناول الفصل الأول منها " **تطور الفكر السياسي الأمريكي ونشأة الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية** " وقد تألف من ثلاثة

محاور أساسية ، تناول المحور الأول " **الجذور التاريخية للفكر السياسي الأمريكي من النشأة وحتى الاستقلال عام 1776** " ، فيما تناول المحور الثاني " **تنامي الفكر السياسي الأمريكي بعد الاستقلال حتى العام 1792** " وتطرق الثالث الى" **نشأة الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وبواكير تأسيس الحزب الجمهوري 1792-1854** "

أما الفصل الثاني فقد تناول " **تأسيس الحزب الجمهوري ودوره السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة المعارضة السياسية (1854 – 1860)** " ، وقد جاء في ثمانية محاور أساسية ، تركزت على دراسة " **عوامل تأسيس الحزب ومبادئه وأهدافه وفلسفته** " ، و" **مؤتمره التأسيسي الأول عام 1856** " و " **برامجه الانتخابية لعامي 1856 و1860**" فضلاً عن " **موقفه من التطورات السياسية في الولايات المتحدة** " بعد أن أصبح الحزب الرئيسي للمعارضة السياسية .

أما الفصل الثالث فقد تطرق الى دراسة " **تسلم الحزب الجمهوري للسلطة ، ودوره السياسي في الولايات المتحدة خلال الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865)** " وتألف من أربعة محاور أساسية ، تناول المحور الأول " **تسلم الرئيس لنكولن للسلطة عام 1861** ، فيما تطرق المحور الثاني الى " **سياسته تجاه الولايات الجنوبية المتمردة في ضوء البرنامج الانتخابي للحزب لعام 1860** " فيما ركز المحور الثالث على دراسة " **دور الحزب الجمهوري في معالجة مشكلات البلاد الملحّة (1861-1865)** " ، أما المحور الرابع فقد خصصه الباحث لدراسة وتحليل" **البرنامج الانتخابي للحزب لعام 1864**".

أما الفصل الرابع ، فقد تألف من ثمانية محاور أساسية ، تطرقت لمناقشة " **دور الحزب الجمهوري السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة إعادة الإعمار1865- 1876** " حيث جرى توضيح " **أحوال الحزب في ضوء اغتيال الرئيس لنكولن ونهاية الحرب الأهلية** " و" **سيطرة الجمهوريين على الكونغرس الأمريكي ونتائجها السياسية والعسكرية** " و" **التطورات السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال رئاستي الجنرال يوليسيس غرانت** " فضلاً عن دراسة وتحليل " **البرامج الانتخابية للحزب للأعوام 1868و1872و1876** " فيما خصص المحور الأخير للحديث عن " **التوافق مع الديمقراطيين والاستمرار في الحكم بعد انتخابات العام 1876**" ، وجاء الاختلاف في عدد المحاور في الفصول الأربعة للضرورة العلمية التي اقتضتها الدراسة ، ثم كانت الخاتمة التي استعرض فيها الباحث أهم ما توصل إليه من نتائج .

اعتمد الباحث في إعداد دراسته على مجموعة كبيرة من الوثائق الأمريكية المنشورة والكتب الوثائقية والمؤلفات الأجنبية والحوليات الأمريكية ، فضلاً عن مجموعة كبيرة من الكتب العربية والمعربة وكتب المذكرات الشخصية ، والبحوث المنشورة في المجلات وبعض الدوريات الأمريكية والعربية ، وعددٍ من الرسائل والأطاريح الجامعية التي تناولت جوانب من تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، وحياة بعض الشخصيات السياسية الأمريكية الكبيرة ،

فقد كان للوثائق المنشورة نصيب كبير في إغناء الباحث بالمعلومات التي استقاها من مصادر رسمية موثوقة مثل الأرشيف الوطني الأمريكي وسجلات ومحاضر الكونغرس الأمريكي وأدبيات اللجنة المركزية للحزب الجمهوري ، والتي احتوت على الآلاف من الوثائق المهمة التي سجلت أهم الأحداث والمواقف السياسية خلال المدة الزمنية موضوع البحث ، أما الكتب الوثائقية التي أفادت الباحث في دراسته فيقف في مقدمته كتاب الجامعين Donald B. Johnson and Kirk H. Porter الذي حمل عنوان National Party Platforms 1840-1972 والذي احتوى على البرامج الانتخابية للحزبين الجمهوري والديمقراطي طوال المدة الزمنية المذكورة ، وكانت أكثر الوثائق أهمية للباحث ، كونها عرفته ببرامج وسياسات الحزبين ، ثم جاء كتاب المؤلف John D. Long الذي حمل عنوان The Republican Party : History , Principles and Policies والذي أفرد فيه المؤلف فصلاً كاملاً عن نشأة الأحزاب السياسية الأمريكية ، أفاد منه الباحث كثيراً في تكوين صورة متكاملة عن نشأة الأحزاب السياسية الأمريكية وتطورها ، وقدم معلومات مهمة عن الحزب الجمهوري في كافة فصول الدراسة ، وتأتي أهميته من كون مؤلفه قد شغل مناصب سياسية مهمة في قيادة الحزب الجمهوري في القرن التاسع عشر ، ثم كتاب المؤلف William Johns الذي حمل عنوان Mirror of Modern Democracy, ؤع A history of the Democratic Party From It’s Organization in 1825 to It’s Last Great Achievement : The Rebellion of 1861 الذي تضمن معلومات مهمة ووافية عن نشأة الأحزاب السياسية الامريكية ودورها في الحياة السياسية الأمريكية في القرن التاسع عشر ، أفاد منها الباحث في تغطية المحور الثالث من الفصل الأول ، وكتاب المؤرخ الأمريكي الشهير Alexander Johnston الذي حمل عنوان American Political History والذي تضمن معلومات ووثائق مهمة عن التاريخ السياسي الأمريكي أفادت في مختلف فصول الدراسة ، ويعد من الكتب المهمة في التاريخ الأمريكي ، كما اعتمدت الدراسة على مجموعة كبيرة من الكتب الوثائقية المهمة الأخرى ، كان أبرزها كتاب History of the Republican Party, ((

((Embracing its Origin, Growth and Mission لمؤلفه Frank A. Flower ، الذي احتوى معلومات مهمة عن تأسيس الحزب الجمهوري ، فضلاً عن وثائق مهمة أفاد منها الباحث في الفصول الثلاثة الأخيرة ، ثم كتاب المؤلف الأمريكي Francis Curtis المعنون ((The Republican Party : A History of its Fifty Years 1854-1904)) . الذي ضم معلومات مهمة تناولت من خلال المئات من الوثائق سياسة الحزب ومبادئه وأهدافه ، وقد أفادت الدراسة في الفصلين الثاني والثالث ، ثم كتاب المؤرخ الأمريكي Henry Steele Commager المعنون ((Documents of American History)) الذي يعدّ مرجعاً مهما لكل الباحثين في التاريخ الأمريكي لما يحتويه من وثائق مهمة تتناول مختلف جوانب التاريخ الأمريكي ، وقد أفاد الباحث في الفصلين الثاني والثالث .

كما أغنت مؤلفات المؤرخ الأمريكي المعروف William A. Dunning هذه الدراسة بمعلومات في غاية الأهمية ، لاسيما ما يتعلق منها بمرحلة إعادة الإعمار ، إذ قدم كتابه الوثائقي The American Nation : A History, Vol. 22, Reconstruction - Political and Economic1865-1877 معلومات مفصلة ودقيقة عن تطورات مرحلة إعادة الإعمار بجانبيها السياسي والاقتصادي ، وقدم كتاب المؤرخ الأمريكي Vann C. Woodward المعنون Origins of the New South, 1877-1913 معلومات هامة عن أوضاع المحررين السود بعد الحرب الأهلية ، لاسيما في ظل تطورات مرحلة إعادة الإعمار ، وتأتي أهمية هذين الكتابين من أهمية مؤلفيهما المتخصصين بدراسة التاريخ الأمريكي في مرحلة إعادة الإعمار في الجامعات الأمريكية ، فضلاً عما قدمه كتاب المؤرخ الأمريكي الشهير Edward McPherson المعنون The Political History of the United States of America During the Great Rebellion من معلومات ووثائق في غاية الأهمية ، عن التطورات السياسية في الولايات المتحدة خلال الحرب الأهلية ، وضم الكتاب المئات من الوثائق المهمة مثل قرارات الكونغرس وخطابات الرئيس لنكولن وغيرها من الوثائق التي قدمت معلومات مهمة أفادت فصول الدراسة ، ومما يؤخذ على هذا الكتاب هو صعوبة تتبع المعلومة فيه ، إذ يترك المؤلف الحديث عن حدث ما لينتقل الى حدث آخر ، ثم يعود للحديث عن الحدث الأول بعد حين ، مما يجعل مهمة الباحث عسيرة في تتبع المعلومات وربطها ببعضها البعض.

أما الكتب والمؤلفات الأجنبية التي اعتمد عليها الباحث ، فقد ضمت مجموعة كبيرة من الكتب الأمريكية التي تناولت تاريخ الحزب الجمهوري ، وسياساته ومبادئه ، وشكلت أهمية كبيرة ،

بوصفها كتبت من قبل شخصيات مهمة عاصرت الأحداث السياسية في القرن التسع عشر، مثل كتاب Why I am Republican لمؤلفه السياسي الأمريكي الشهير George A. Boutwell الذي كان عضواً في الحزب الجمهوري وشغل منصب وزير الخزانة في حكومة الرئيس يوليسيس غرانت ، واحتوى الكتاب على معلومات مهمة عن السياسة المالية للحزب الجمهوري ، ودوره في معالجة المشكلات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية ، كذلك كتاب History of American People لمؤلفه Woodrow Wilson الذي شغل منصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1913–1921 ، والذي وقع في خمسة أجزاء تناولت أحداثاً مهمة من التاريخ الأمريكي منذ نشأة الولايات المتحدة وحتى مطلع القرن العشرين ، وقد قدم معلومات مهمة ، لاسيما الجزء الخامس الذي أفاد الباحث من معلوماته في الفصل الرابع ، ثم كتاب المؤلف الأمريكي George O. Seilhamer الذي حمل عنوان History of the Republican Party, Narrative and Critical history (1856-1898) والذي قدم معلومات هامة عن الحزب الجمهوري في الفصول الثلاثة التي تناولت نشأة الحزب ودوره السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية .

الى جانب ذلك ، فقد أفاد الباحث من مجموعة كبيرة من المصادر والمؤلفات العربية والمعربة التي تناولت التأريخ العام للولايات المتحدة الأمريكية ، وأسهمت في رفد هذه الدراسة بالمعلومات المفيدة ، مثل كتاب صلاح علي نيوف " **مدخل الى الفكر السياسي الغربي** " الذي قدم معلومات مفصلة عن الجذور الأنكليزية للفكر السياسي الأمريكي ، وأفاد في تغطية الفصل الأول من هذه الدراسة ، ثم كتاب عبد الفتاح حسن أبو علية " **تاريخ الأمريكيتين – التكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية** " الذي أمد الفصل بمعلومات مهمة عن نشوء الولايات المتحدة الامريكية ودور المهاجرين الأوروبيين في التكوين السياسي للولايات المتحدة ، وكتاب المؤلفين فرحات زيادة وإبراهيم فريجي " **تاريخ الشعب الأمريكي** " الذي قدم للباحث معلومات هامة عن التاريخ العام للولايات المتحدة ، وكتابي الدكتور ياسين العيثاوي" **السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية** " و" **الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي** " اللذين تناولا نشأة الأحزاب السياسية الأمريكية ودورها في صنع القرار السياسي الأمريكي ، وأفادا الباحث في الفصل الأول .

أما الكتب المعربة التي أفاد منها الباحث فيقف في مقدمتها كتاب المؤرخين الأمريكيين آلان نيفنز وهنري ستيل كوماجر " **موجز تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية** " الذي احتوى على معلومات هامة ومفصلة عن التاريخ الأمريكي منذ نشأة الولايات المتحدة وحتى القرن العشرين ،

وهو من الكتب القيمة التي تمتاز بأسلوبها المبسط والوافي في تقديم المعلومة التاريخية للقارئ ، ثم كتاب ألكسي دي توكفيل " **عن الديمقراطية في أمريكا** " الذي يعد مرجعاً مهماً للباحثين في التاريخ الأمريكي بوصفه قد كتب من قبل شخصية فرنسية شغلت منصب سفير في الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر، إذ امتازت معلوماته وتحليلاته القيمة للمجتمع الأمريكي عموماً وللطبقة السياسية تحديداً بالدقة والصواب في كثير من الأحيان ، كما كان لكتاب كلينتون روسيتر " **الأحزاب والسياسة في أمريكا** " أهمية بالغة لما أضافه من معلومات عن نشأة الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة والصراعات السياسية بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري ، فضلاً عن سياسة كل حزب عند توليه زمام السلطة ، ثم كتاب المؤلف إميل هوبنر " **النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية** " الذي قدم معلومات مهمة عن طبيعة النظام السياسي الأمريكي ودور الأحزاب السياسية فيه ، ثم كتاب فنسنت بنيه " **أمريكا** " الذي احتوى معلومات مهمة عن التاريخ الأمريكي قدمت بأسلوب شيق وأغنت فصول الدراسة ، وكتاب المؤلفة ريجينا كيلي " **لنكولن ومعركة الرئاسة** " الذي تناول ترشيح لنكولن للانتخابات الرئاسية عام 1860 ، وألقى الضوء على العقبات التي واجهت مسألة ترشيحه وأفاد الباحث بمعلومات قيمة لاسيما في كتابته للفصل الثالث.

كما كان للرسائل والأطاريح العلمية دور مهم في تغطية جوانب مهمة من فصول الدراسة ، فجاء في مقدمة هذه الأطاريح ، أطروحة حيدر طالب الهاشمي الموسومة بـ " **الحرب الأهلية الأمريكية 1861-1865** " والتي قدمت معومات في غاية الأهمية عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية في المدة التي سبقت الحرب الأهلية وفي أثناءها ، وسياسة الرئيس لنكولن وحزبه الجمهوري في مختلف مراحلها ، تلتها أطروحة حيدر شاكر خميس الموسومة " **أبراهام لنكولن ودوره السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية 1809-1865** " التي قدمت معلومات مهمة عن الرئيس لنكولن والحزب الجمهوري وسياستهما ودورهما في الحرب الأهلية ، أفادت الباحث في الفصلين الثالث والرابع ، ثم جاءت رسالة شيفان محمد خالد برواري الموسومة بـ " **الحرب الأهلية الأمريكية 1861-1865** " التي وفرت للباحث معلومات جديدة عن تاريخ الولايات المتحدة في الحرب الأهلية وما سبقها ، وعن فترة الإعمار التي تلتها ، ورسالة حاكم فنيخ علي الموسومة " **الحزب الديمقراطي ودوره السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية 1801- 1828** " التي وفرت للباحث معلومات مهمة عن نشأة الحزب الديمقراطي وطبيعة الحياة الحزبية الامريكية في القرن التاسع عشر ، كما أفادت الباحث في تكوين صورة شاملة عن طبيعة الدراسة ومنهجيتها .

أما الأطاريح الأجنبية التي أفاد منها الباحث فتأتي في مقدمتها أطروحة الدكتوراه الموسومة The Formation of the Republican Party As National Political Organization للباحث الأمريكي Gordon S.P. Kleeberg والتي قدمت معلومات في غاية الأهمية عن كيفية نشأة الحزب الجمهوري وتشكيله بوصفه منظمة حزبية وطنية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وعرضت تحليلاً دقيقاً وشاملاً للنداءات الوطنية لمؤتمرات الحزب الانتخابية ، وآلية الترشيح لمنصب الرئيس داخل الحزب ضمن المدة الزمنية للدراسة من خلال المقارنة بين هذه النداءات والمؤتمرات من مرحلة الى أخرى .

واعتمد الباحث في دراسته أيضاً على مجموعة كبيرة من البحوث والدراسات المهمة المنشورة في المجلات والدوريات الأمريكية ، والتي أغنته بمعلومات في غاية الأهمية بوصفها كتبت من قبل مؤرخين أمريكيين كبار من أمثال Eric Foner أستاذ التاريخ بجامعة كولومبيا والمتخصص بدراسة الحرب الأهلية وإعادة الإعمار ، والتي اعتمدت على مجموعة كبيرة من الوثائق المهمة التي تعذر على الباحث الوصول إليها في الولايات المتحدة ، والباحث والمؤرخ الأمريكي الشهير Russell Errett الذي نالت كتاباته وبحوثه أهمية خاصة بوصفه أحد أبرز أعضاء الحزب الجمهوري في القرن التاسع عشر ، وأدى دوراً مهماً في مؤتمرات الحزب الانتخابية ، وقد استندت بحوثه ودراساته على وثائق الحزب الرسمية التي تعدّ مرجعاً هاماً للباحثين في تاريخ الحزب .

وكان للقواميس والموسوعات الأمريكية نصيب في رفد الباحث بمعلومات مفصلة عن حياة بعض الشخصيات السياسية الأمريكية التي ورد ذكرها في الدراسة ، وعلى رأسها قاموس الكونغرس الأمريكي الموسوم Dictionary of the United States Congress: Biographic Sketches of It's Members والذي احتوى ترجمة مفصلة لحياة أعضاء الكونغرس الأمريكي كافة بمجلسيه الشيوخ والنواب منذ تأسيسه عام 1775 وحتى القرن العشرين ، فضلاً عن الموسوعة الأمريكية الشهيرة Encyclopedia Americana الغنية عن التعريف . تلتها من حيث الأهمية بعض الصحف الأمريكية التي وفرت للباحث بعض المعلومات المهمة ، إذ تعدّ الصحف الأمريكية مرجعاً أساسياً في كتابة التاريخ الأمريكي ، لما تؤديه من دور كبير في توثيق الأحداث السياسية ، وقد حصل الباحث على نسخ منها عن طريق المواقع الرسمية لهذه الصحف على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنيت) التي كان لها الفضل الكبير في توفير المئات من الكتب الأمريكية المتخصصة .

واجه الباحث صعوبات عديدة في مرحلة إعداد هذه الدراسة ، يقف في مقدمتها سعة الموضوع الذي تطلب فترة زمنية طويلة ، وجهداً استثنائياً في توفير المصادر المتخصصة ، وتحديد المفيد منها وترجمتها ، فضلاً عن صعوبة الحصول على الوثائق الأصلية غير المنشورة التي كانت ستمد الباحث بالمعلومات المفيدة ، وافتقار المكتبات العراقية الى المصادر والمراجع المتخصصة بتاريخ الأحزاب الأمريكية عموماً والحزب الجمهوري على وجه التحديد ، مما اضطر الباحث الى الاعتماد على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت) والتي ساعدته في إنجاز دراسته ، إذ وثقت مواقع المكتبات والجامعات الأمريكية كافة محتوياتها إلكترونياً ، بشكل متميز بما يخدم الباحثين في التاريخ الأمريكي ويسهل عليهم الوصول الى المعلومة ، وفي مقدمة هذه المواقع www.archive.org و www.gutenberg.com اللذين يشكلان مصدراً مهماً يحوي الآلاف من الكتب المتخصصة بالتاريخ الأمريكي ، فضلاً عن موقع المكتبة الافتراضية العراقية الذي ترعاه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية ، والذي يحتوي على مواقع العديد من الجامعات والمراكز البحثية الأمريكية التي توفر نسخاً ألكترونية من إصداراتها من مجلات ودوريات ودراسات متخصصة ، وهي دعوة مخلصة من الباحث الى كل الباحثين للإطلاع على هذه المواقع والإفادة من محتوياتها .

ختاماً أرجو أن أكون قد وفقت – **بمعونة الله** – في رفد المكتبة العراقية بموضوع حيوي تفتقر إليه يتناول جانباً مهماً من جوانب التاريخ الأمريكي ، وحسبي أنني اجتهدت ، فإن أصبت فبتوفيق من الله وحده ، وإن أخطأت فمن نفسي ، والله ولي التوفيق .

المقدمة

نطاق البحث وتحليل المصادر

الفـــصـــل الأول

تطور الفكر السياسي وظهور الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام 1854

أولاً:- الجذور التاريخية للفكر السياسي الأمريكي من النشأة حتى الاستقلال (1776) .

ثانياً:- تنامي الفكر السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الاستقلال (1776- 1792) .

ثالثاً:- نشأة الأحزاب السياسية الأمريكية وبواكير تأسيس الحزب الجمهوري (1792-1854) .

الفـــصـــل الثاني

تأسيس الحزب الجمهوري

ودوره في المعارضة السياسية (1854 – 1860)

أولاً:- تأسيس الحزب الجمهوري .
ثانياً:- التسمية الرسمية للحزب .
ثالثاً:- عوامل تأسيس الحزب .

1. العامل السياسي .
2. العامل الاقتصادي .
3. العامل الاجتماعي .

رابعاً:- مبادئ الحزب وأهدافه .

خامساً:- المؤتمر التأسيسي للحزب عام 1856.

سادساً:- برنامج الحزب الانتخابي لعام 1856.

سابعاً:- الحزب الجمهوري ودوره في المعارضة السياسية (1856 – 1860) .

- قضية دريد سكوت وموقف الحزب من المحكمة الاتحادية العليا.
- مناظرات أبراهام لنكولن مع ستيفن دوغلاس وظهوره السياسي.
- موقف الحزب من إدارة الرئيس بيوكانان.

ثامناً :- برنامج الحزب الانتخابي لعام 1860:-

- تطور آلية الترشيح لمنصب الرئيس داخل الحزب حتى عام 1860.
- حملة الانتخابات الرئاسية لعام 1860 وفوز أبراهام لنكولن .
- موقف الولايات الجنوبية من فوز الحزب الجمهوري في الانتخابات .

الفـصل الثالث

الحزب الجمهوري ودوره السياسي خلال

الحرب الأهلية الأمريكية (1861 - 1865)

أولاً:- تسلم لنكولن للسلطة عام 1861 .

ثانياً:- سياسة لنكولن في ضوء البرنامج الانتخابي للحزب .

ثالثاً:- موقف الحزب من مشكلات البلاد الملحة :-

- ❖ السياسة المالية للحزب الجمهوري ومعالجته للأوضاع الاقتصادية .
- ❖ تحرير العبيد وضمان حقوقهم في الدستور .
- ❖ رؤية الحزب الجمهوري لإعادة الولايات المنفصلة الى الاتحاد وإعادة إعمارها.

رابعاً :- برنامج الحزب الانتخابي لعام 1864.

الفـــصل الـــرابـــع

الحزب الجمهوري ودوره السياسي

في مرحلة إعادة الإعمار (1865-1876)

أولاً:- الحزب الجمهوري في ضوء اغتيال لنكولن ونهاية الحرب الأهلية .

ثانياً:- سيطرة الجمهوريين على الكونغرس ودورها في إنصاف السود وتثبيت أسس الاتحاد .

ثالثاً:- برنامج الحزب الانتخابي لعام 1868 :-

رابعاً:- التطورات السياسية في الولايات المتحدة خلال رئاسة غرانت الأولى (1869 -1873) .

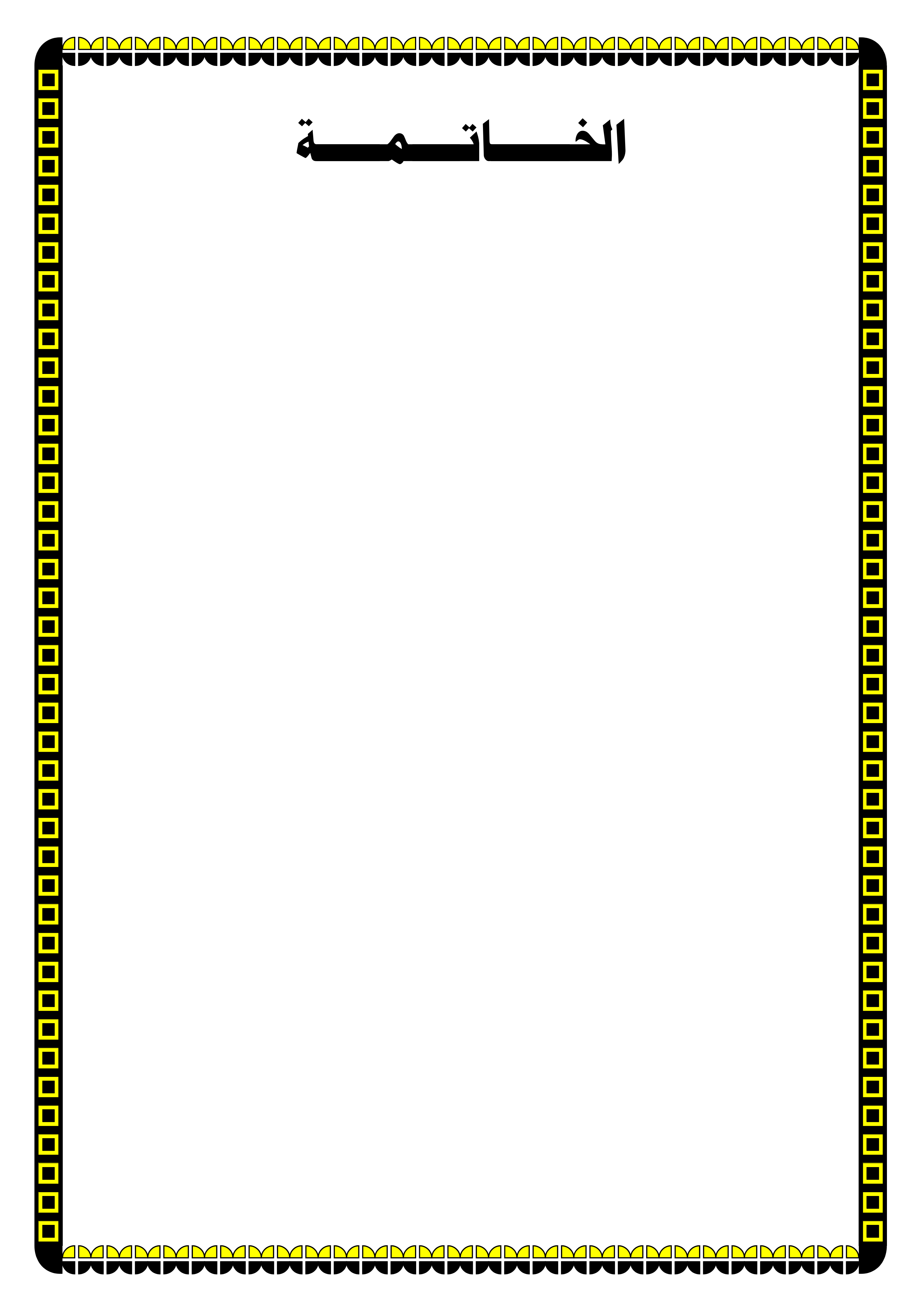
خامساً:- برنامج الحزب الانتخابي لعام 1872 :-

سادساً:- الحزب الجمهوري وتطورات المرحلة الأخيرة من إعادة الإعمار (1873-1876) .

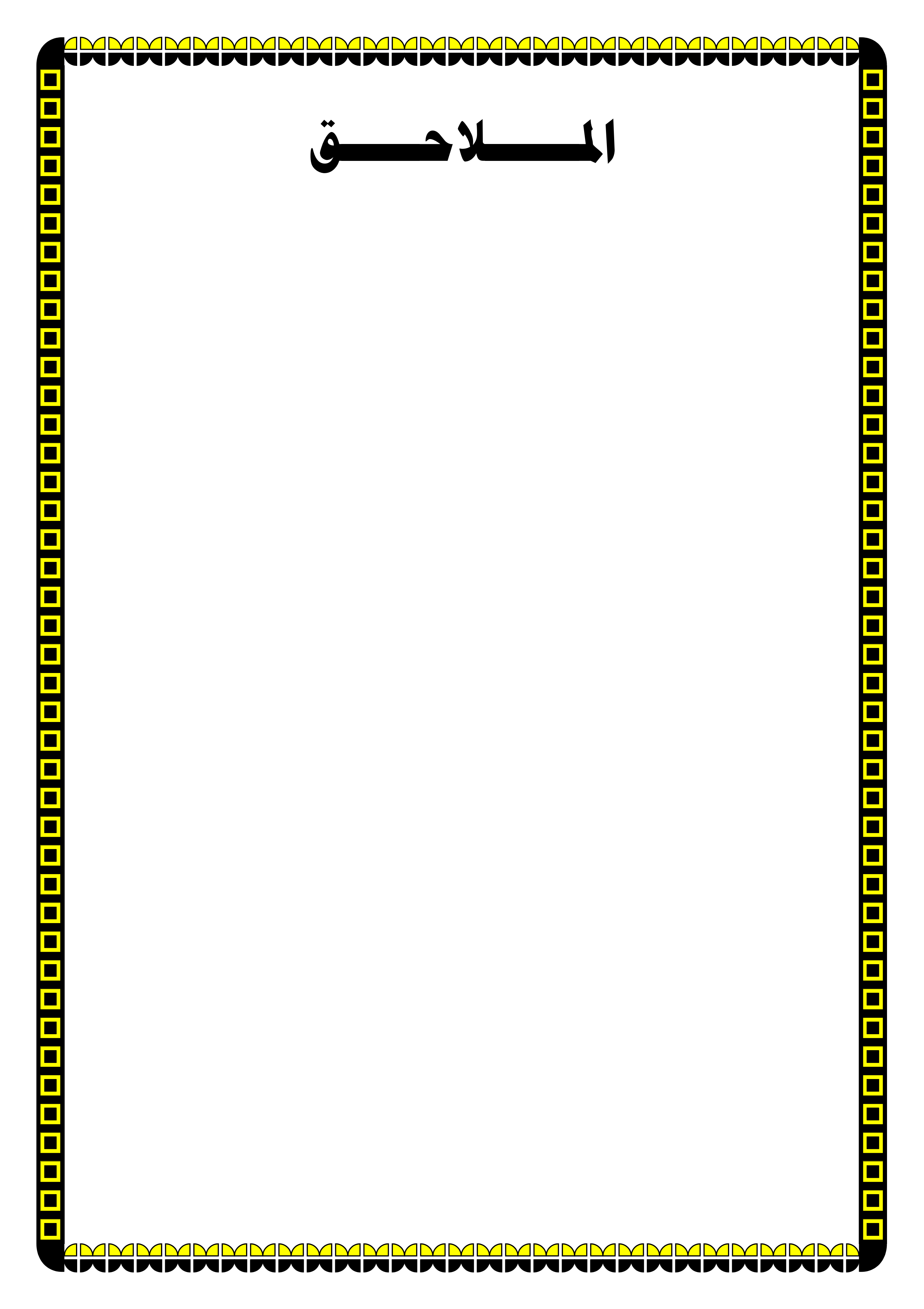
- دور الحزب في معالجة الأوضاع الاقتصادية خلال أزمة الكساد الطويل (1873 -1876) .

سابعاً:- برنامج الحزب الانتخابي لعام 1876 .

ثامناً:- التوافق مع الديمقراطيين والاستمرار في الحكم

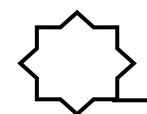


الخـــــاتـــــمــــة



الملاحق

المصـــادر والمـــراجـــع



أولاً:- الجذور التاريخية للفكر السياسي الأمريكي من النشأة حتى الاستقلال عام 1776:-

دفعت الأوضاع السياسية المضطربة التي شهدتها القارة الأوروبية منذ منتصف القرن الخامس عشر بسبب التنافس الشديد بين ملوك أوروبا على بسط نفوذهم السياسي والاقتصادي ، وسعيهم لتوفير الموارد اللازمة لديمومة التفوق السياسي للدول القومية ، لاسيما بعد اكتشاف الطرق البحرية الجديدة ، وتنامي التجارة عبر المحيط الأطلسي ، الى تشجيع حركة الاستكشافات الجغرافية خارج حدود القارة الأوروبية والتأسيس لنشاط استعماري في العالم الجديد ، فعمل الملوك على تشجيع الهجرة الى المناطق المكتشفة وقاموا بتمويلها [1]. وتضافرت عوامل عديدة في دفع حركة الهجرة وتنميتها ، مثل الضيق الاقتصادي والاستبداد السياسي ، والاضطهاد الديني ، كما شجع القضاة والقائمون على شؤون السجون المذنبين على الهجرة الى العالم الجديد بدلاً من قضاء مدة العقوبة في السجون [2].

وعلى الرغم من إن الأسبان ، والبرتغاليين ، والفرنسيين ، والهولنديين ، والسويديين قد سبقوا غيرهم في الوصول الى العالم الجديد وأقاموا المستعمرات فيه ، إلا إنهم لم ينقلوا معهم فكراً سياسياً جديداً، بل اكتفوا بنقل تجارب بلدانهم في الحكم القائم على نظرية الحق الإلهي المطلق [3].

فقد عمل الأسبان على نقل حضارتهم وثقافتهم الى المستعمرات الجديدة التي أخضعوها لنظام حكم يقوم على سيطرة مجموعة من العسكريين والتجار المخاطرين الذين يمتازون بالقوة والسلب والنهب ، وانشأ ملكا اسبانيا فرديناند (1452-1516) وإيزابيلا (1451-1504)[4] صاحبي السلطة العليا المطلقة مجلسا خاصا في اسبانيا سميّ بـ " **مجلس جزر الهند** " ومجلسا آخر في المستعمرات مكونا من نائبين ، احدهما في بيرو والآخر في المكسيك لتعيين الموظفين وإدارة المستعمرات بإشرافهما المباشر[5]. أما الفرنسيون الذين استوطنوا سواحل كندا منذ العام 1504 فقد انشأوا شركات استعمارية لإدارة الاستيطان والاستقرار في العالم الجديد ، وعملوا على

---

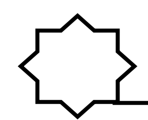
(1) Harold J. Berman , Law and Reduction : The Formation of the Western Legal Tradition , Cambridge Ma, Harvard University Press, 1983 ,PP.25-26.

(2) Edward Channing , A Short History of the United States , with Maps and Illustration , Cambridge, 1908 , P.15.

(3) عبد الفتاح حسن أبو علية ، تاريخ الأمريكيتين – التكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية ، ط1 ، الرياض ، دار المريخ ، 2001 ، ص16.

(4) ملك وملكة إسبانيا اللذان قاما بتوحيدها وكانا يُسمَّيان الملكين الكاثوليكيين. وقد بدأت محاكم التفتيش نشاطها إبّان حكمهما، وفي هذه المدة أيضاً اكتُشفت أمريكا ، أما فرديناند، فهو فرديناند الخامس المعروف بالكاثوليكي ملك أراجون. كانت أمه حفيدة امرأة يهودية، وقد تزوج إيزابيلا في نهاية عام 1469. وكانت إيزابيلا ملكة قشتالة محاطة هي الأخرى بيهود أو يهود متنصرين ، ونجح فرديناند وإيزابيلا في طرد المسلمين نهائياً من شبه جزيرة أيبريا عام 1492. وتم طرد اليهود بعد سبعة شهور من القضاء على من تبقى من المسلمين . للمزيد من التفاصيل ينظر :-
-Encyclopedia Americana, Vol.12 , New York , 1962, PP.233-234.

(5) محمد محمود النيرب ، المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام 1877 ، ج1، ط1، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، 1997، ص25.



تسخير الجمعيات التبشيرية اليسوعية لنشر النصرانية الكاثوليكية هناك ، غير إن نظام الحكم في مستعمراتهم لم يساعد على نمو تلك المستعمرات بسبب إخضاعها للحكم الملكي المباشر ، وعدم إتباع مبادئ الحرية التي كانت آخذة في النمو آنذاك[1].

ولم يختلف الحال مع الهولنديين والسويديين الذين اوجدوا نظاما استعماريا يقوم على حقهم في امتلاك العالم المستكشف ، مع إعطاء حقوق للهنود الحمر بالإقامة في أماكنهم ، ولم يتمكنوا من منح مستعمراتهم في العالم الجديد ما كانت تتطلع إليه من الحرية السياسية والدينية والرغبة في التخلص من الاضطهاد الديني والسياسي في بلدانهم الأم [2].

ورغم تأخر الانكليز في الوصول الى العالم الجديد مقارنة بغيرهم من المهاجرين الأوروبيين بسبب انشغال ملوك آل تيودور في تثبيت حكمهم على العرش وتركيز السلطة بيد الملك ، إلا إنهم تمكنوا من كسب الصراع مع الأسبان للسيطرة على المستعمرات في العالم الجديد ، لاسيما بعد انتصارهم عليهم في موقعة الارمادا الشهيرة عام 1588 [3] والتي أنهت عهد التفوق البحري الاسباني ، ونقلوا أفكاراً سياسية لم يتمكنوا من تحقيقها في وطنهم الأم ، تمحورت حول مبدأين أساسيين هما إصلاح الكنيسة الانجليكانية وإقامة النظم الليبرالية الديمقراطية [4].

تعد المتغيرات الاجتماعية ، والاقتصادية ، والفكرية ، والسياسية التي شهدتها انكلترا في عهد أسرتي آل تيودور وآل ستيوارت ، والناتجة عن الجهد الكبير الذي بذله الانكليز في مجال فصل كنيستهم عن كنيسة روما ، وما بذلوه من جهد في ما عرف بالثورة الدستورية [5] وما نجم عنهما ، دافعاً كبيراً للقيام برحلات كشفية متلاحقة لاستعمار المناطق التي لم يصلوا إليها في العالم الجديد

---

[1] نويل برترام غيرسون ، وطن حر ومستقل – الاتحاد الكونفدرالي 1781 –1789 ، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، 1970، ص11.

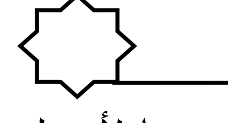
[2] مايكل كوريت وجوليا ميتشل كوريت ، الدين والسياسة في الولايات المتحدة ، ج1، ترجمة عصام فايز وناهد مصطفى، ط1، القاهرة ، مكتبة الشروق ، 2001، ص41.

[3] الارمادا: معركة بحرية وقعت بين الأسطول الاسباني الذي كان يحمل هذا الاسم ويعني (الأسطول الضخم) والذي حاول غزو انكلترا عام 1588 وبين الأسطول الانكليزي الأقل عدة وعدداً ، وانتهت بهزيمة الأسبان فكانت معركة حاسمة في التاريخ الأوروبي الحديث وتركت آثاراً كبيرة على مختلف نواحي الحياة الأوروبية . للمزيد من التفاصيل ينظر: محمود فهمي المهندس ، البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر ، ج4 ، القاهرة ، المطبعة الأميرية الكبرى ، 1893 ، ص106.

[4] Rolan Max , A history of Great Britain , Paris , Armand Colin Press,1980, PP.165-170.

[5] مصطلح يطلق على التطورات السياسية التي شهدتها انكلترا بين عامي 1638–1688 والتي توجت بالثورة المجيدة حيث شهدت ظهور العديد من الحركات والجماعات السياسية التي تنادي بالحقوق الدستورية للانكليز في مواجهة سلطة الملوك الذين حاولوا تعطيل البرلمان ، مثل جماعة " المؤيدين للحقوق الدستورية " الذين أكدوا على فكرة التسامح ، ودعاة المساواة في الحقوق السياسية Levelers ، فضلاً عن الجمهوريين الذين أكدوا على حكم القانون Role of Law وعلى الدستور المكتوب ، والفصل بين السلطات . للمزيد من التفاصيل ينظر:

- David Wooten , Divine Right and Democracy , London ,1985, PP. 168-171.



، وكانت أولى الجماعات الانكليزية التي رحبت بهذا جماعة الكاثوليك المضطهدين دينيا لأنهم لم يعتنقوا المذهب الانجليكاني [1] وكذلك جماعة البيوريتان أو المضطهدين البروتستانت ، إذ وجدت هذه الجماعات أن السبيل الوحيد للتخلص من الاضطهاد الديني الذي حل بهم في انكلترا هو الرحيل والهجرة الى العالم الجديد [2] .

فقد شهدت انكلترا مع وصول الملكة إليزابيث الأولى Elizabeth The First (1533– 1603) [3] إلى العرش عام 1558 توجهاً نحو قيام كنيسة انجليكانية Anglican قوية نتج عنه نزوع ملوك انكلترا من بعدها باتجاه الحكم الاستبدادي المطلق ، إذ وضع الملوك جميع السلطات التنفيذية ، والتشريعية ، والقضائية في أيديهم ، إلا إنهم لم يتمكنوا من إلغاء البرلمان ، بل عملوا على السيطرة الكاملة عليه أو تعطيل أعماله ، حين كانت قراراته لا تتماشى مع مصالحهم [4] .

ظهرت نتيجة الصراع بين الملك والبرلمان معارضة سياسية كانت تستند عملياً على المعارضة الدينية ، وأصبح هناك معسكرين متواجهين ومتعارضين ، في المعسكر الأول يقف ملوك انكلترا الذين يعدّون أنفسهم زعماء الكنيسة الانجليكانية التي تدعم الكاثوليكية [5]. وفي المعسكر الثاني يقف البرلمانيون الذين كانوا يخشون أن تتحول بلادهم من جديد الى الأنكلو–كاثوليكية ، وكان على رأس هذا المعسكر حزب (**الويغ Whigs**)[6] الذي يضم أفراداً من الأسر الارستقراطية ، وسكان المدن والموانئ ، والتجار والصناع ، الى جانب المنشقين ، والبيوريتان

---

(1) الانجليكانية: هي التسمية التي أطلقت على الكنيسة الانكليزية بعد انفصالها عن كنيسة روما في عهد الملكة إليزابيث الأولى (1533 – 1603) وتقوم على مبدأ التوفيق بين الكاثوليكية والبروتستانتية ، فهي كاثوليكية المظهر ، بروتستانتية الجوهر . للمزيد من التفاصيل ينظر: عدنان أمين محمد ، حركات الإصلاح الديني في انكلترا (1517 –1603) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، 2007، ص ص 211–213.

(2) عبد الفتاح حسن أبو علية ، المصدر السابق ، ص17–18.

(3) ملكة انكلترا وآخر ملوك أسرة آل تيودور ، والدها هو الملك هنري الثامن (1509– 1547) وأمها آن بولين ، ولدت في جرينتش وهي قرية صغيرة قرب لندن ، تسلمت عرش انكلترا في السابع عشر من تشرين الثاني عام 1558 وهي في سن الخامسة والعشرين بعد وفاة أختها غير الشقيقة الملكة ماري ، وبقيت فيه حتى وفاتها عام 1603 ، يطلق على مدة حكمها اسم العصر الذهبي أو العصر الإليزابيثي بسبب انجازاتها الكثيرة . للمزيد من التفاصيل ينظر: وول ديورانت ، قصة الحضارة ، ج1 ، مج 7 ، ترجمة محمد علي أبو درة ، بيروت ، دار الجيل ، (د.ت) ، ص ص 2–5.

(4) Rolan Max, English Revolutions , Paris , Armand Colin Press ,1971,PP.85-100.

(5) صلاح علي نيوف ، مدخل الى الفكر السياسي الغربي ، كلية القانون والعلوم السياسية ، الأكاديمية العربية ، الدانمارك ، 2004، ص 102.

(6) اشتقاقاً من الكلمة الاسكتلندية (Wiggamores) التي تعني المسيحيين المشيخيين ، واستخدمت لوصف راكب الخيول أواخر عام 1600 ، ثم أطلقت هذه الكلمة على المتعصبين البروتستانت الذين عارضوا الملك والبلاط الانكليزي منذ مطلع القرن السابع عشر ، ثم أطلقت توبيخاً على البروتستانت الذين ثاروا ضد الاضطهاد الديني والسياسي في اسكتلندا عام 1645 ووصفوا على إثرها بالخارجين عن القانون . للمزيد من التفاصيل ينظر :– حاكم فنيخ علي ، الحزب الديمقراطي الأمريكي ودوره في الحياة السياسية الأمريكية 1801 – 1828 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية صفي الدين الحلي ، جامعة بابل ، 2010 ، ص14.

والمستقلين واللاجئين الفرنسيون من أتباع الكالفنية [1] والذين كان يوحدهم جميعاً عداؤهم للكاثوليكية والانجليكانية ، ولما كان الأمن والسلام الداخلي هما أساس الازدهار الصناعي والتجاري ، فقد كان حزب الويغ يرغب في اكبر قدر من الحرية والضمانات ضد استبداد الحكام ، فظهر نوابه بمظهر المدافعين عن امتيازات الشعب وحقوقه ، وشكل البيوريتان جزءاً مهماً من الفكر السياسي للحزب [2]. أما على الطرف الآخر ، فقد اعتمد ملوك انكلترا في صراعهم داخل البرلمان على حزب (**التوري Tory**) [3] الذي كان يضم كبار ملاك الأراضي والانجليكان الذين كانوا يدافعون عن الامتيازات الملكية ، ومن أنصار تقوية السلطة الملكية [4].

وبعد وصول الملك جيمس الأول James The First (1566–1625)[5] إلى العرش عمد إلى تعزيز الحكم الملكي المطلق واستخدم كل الوسائل لتصفية معارضيه ، مما دفع البيوريتان إلى اللجوء إما الى سويسرا وألمانيا ، حيث نضجت مذاهبهم من خلال احتكاكها بالحركات البروتستانتية هناك [6]. أو الهجرة إلى هولندا لتحاشي الاعتقال ، إذ استقر معظمهم منذ مطلع العام 1609 في مدينة ليدن الهولندية ، وبدأ الخوف يساور هؤلاء المهاجرين من أن يصبح أولادهم هولنديين أكثر من كونهم انكليزاً ، كما أنهم بصفتهم أجانب لم يستطيعوا أن يشتروا أرضا أو يعملوا بحرفة ماهرة ، مما دفعهم الى التفكير بالهجرة الى العالم الجديد [7] .

---

[1] **الكالفنية : نسبة الى جون كالفن (1509–1564) الذي كان محاميا موهوبا وقدم تصوراً لتنظيم كنسي مستقل عن سلطة الدولة ، وأدرك إن الكنيسة كمنظمة اجتماعية والدولة كمنظمة إجبارية تشكلان نوعا من التزامات النظام الاجتماعي ومثال الحرية المسيحية ، وان الكتاب المقدس هو مصدر القوانين الأساسية لكل من الكنيسة والدولة . للمزيد من التفاصيل ينظر:** –Encyclopedia Britannica, Vol.1,London, 1962, P. 553.

[2] **جلال يحيى ، التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر – الجزء الثاني حتى الحرب العالمية الأولى ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، (د.ت) ، ص97.**

[3] **كلمة ايرلندية يعود أصلها الى القرن السادس عشر ، أطلقت على لص ايرلندي ثم عممت على قطاع الطرق من الكاثوليك الايرلنديين ، وفي القرن السابع عشر أطلقت على مؤيدي النظام الملكي داخل مجلس العموم في انكلترا نتيجة الانقسام حول الموقف من القضايا السياسية والدينية للبلاد . للمزيد من التفاصيل ينظر :– حاكم فنيخ علي ، المصدر السابق ، ص15.**

[4] **جلال يحيى ، المصدر السابق ، ص97.**

[5] **هو أول ملوك أسرة آل ستيوارت على عرش انكلترا ، وقد كان ملكاً على عرش اسكتلندا ويلقب بـ جيمس السادس** James the Sixth **وقد أوصت له الملكة إليزابيث الأولى بعرش انكلترا لإفتقارها لوريث لها ، فوحد عرش المملكتين ولقب بـ جيمس الأول ، حكم كل من انكلترا واسكتلندا حتى وفاته عام 1625 . للمزيد من التفاصيل ينظر : إليشيا ستريت ، انكلترا – شعبها وأرضها ، ترجمة زينب محمود جوهر، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1965، ص 43.**

[6] **جورج مارسدن ، الدين والثقافة الأمريكية ، ترجمة صادق إبراهيم عودة ، ط1 ، الأردن ، دار الفارس للنشر والتوزيع ، 2001 ، ص ص25–26.**

[7] **فنسنت بنيه ، أمريكا ، ترجمة عبد العزيز عبد المجيد ، القاهرة ، مكتب الولايات المتحدة للاستعلامات ، 1945، ص18.**

وحين تولى الملك شارل الأول Charles The First (1625–1649) [1] عرش انكلترا سعى الى تعزيز سلطاته المطلقة ، فاصطدم مع البرلمان الذي قرر أعضاؤه في عام 1628 إعداد وثيقة تاريخية عدّت أهم وثيقة تاريخية أسست لسلطة الشعب في مواجهة استبداد الملكية في انكلترا وقادت الى اندلاع الثورة الانكليزية الأولى عام 1638 بعد أن قرر الملك حل البرلمان وحكم البلاد حكما استبداديا مطلقاً لإحدى عشرة سنة (1628–1639) ، سميت وثيقة " **ملتمس الحقوق**" The petition of Rights ، وجاء فيها أن لا سلطة للملك في فرض الضرائب وجباية القروض بدون موافقة البرلمان ، وأن لا سلطة له لسجن احد الرعايا تعسفيا إلا بمقتضى قوانين البلاد ، وان لا يجبر الشعب على إيواء الجند والبحارة في منازل المواطنين بدون موافقتهم بأي حال من الأحوال [2].

اقتبس الإنكليز أفكارهم التي جاءت في هذه الوثيقة من فكرة العقد الاجتماعي التي وضعها المفكر الإنكليزي توماس هوبزThomas Hobbs (1588 –1679) [3] والتي تتوافق مع الملكية الدستورية ، التي يراها هوبز أفضل من النظم الديمقراطية المتقلبة نتيجة تعدد الآراء فيها ، إذ إن تنازل الأفراد في حالة الطبيعة عن حقوقهم السياسية لبعضهم البعض لتحقيق الأمن والسلام العام ، يمكِّنهم من العيش بسلام وإنهاء حالة الصراع الدائمة بينهم ، بموجب عقد يبرم بين الناس لإقامة حكومة مطلقة قائمة على حكم الفرد أو الجماعة ، وفي هذه الحكومة لا يكون الحاكم طرفا في العقد ، ولا يحق إلغاء السيادة من الحاكم مطلقا ، إلا في حال عجزه عن توفير الأمن والسلام لهم [4].

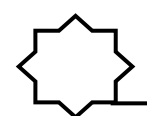
---

(1) ملك انكلترا واسكتلندا وايرلندا ، ولد في قصر دنفرملاين Dunfermline في اسكتلندا وهو ثاني أبناء الملك جيمس السادس وزوجته الدنماركية الملكة آن ، تولى العرش الانكليزي عام 1625 بوصفه الوريث الوحيد لوالديه بعد وفاة أخيه البكر هنري، وعمد الى تعزيز حكمه المطلق مما جعله يصطدم بالبرلمان الذي حلّه لمدة 11عاما عرفت بسنوات الاستبداد ، وبسبب حاجته لجمع المال للحرب ضد الاسكتلنديين فقد اضطر لدعوة البرلمان للانعقاد ، ثم حلّه بعد شهر واحد لعدم رغبته في تقديم التنازلات ، فسمي " البرلمان قصير الأمد " ثم اضطر اثر هزائمه وحاجته للأموال الى دعوته للانعقاد وهو ما عرف بـ " البرلمان طويل الأمد " ، ونشبت في عهده الحرب الأهلية مطلع عام 1652 والتي انتهت باعتقاله وإعدامه عام 1649 بتهمة الخيانة العظمى وقيام الجمهورية في انكلترا . للمزيد من التفاصيل ينظر : -Encyclopedia Britannica, Vol.3,P.217.

(2) David Wooten , Op. Cit., P. 171.

(3) عالم رياضيات وفيلسوف انكليزي ، ولد في مدينة وولتشاير بانكلترا لوالده القس الانجليكاني الذي اختفى فجأة بعد مشاجرة أمام باب الكنيسة مع معارضيه تاركا أبناءه الثلاثة ليتولى تربيتهم اخ له ، التحق توماس بكلية مجدولين بجامعة أكسفورد لدراسة الفلسفة ، وتخرج في سن العشرين ليصبح معلما لأبناء إحدى الأسر الارستقراطية ، عمل سكرتيراً لدى المستشار فرنسيس بيكون رئيس وزراء الملك شارل الأول ، هاجر الى فرنسا إبان الحرب الأهلية واستقر فيها ، ثم عاد عام 1651 وخلال هذه المدة أنجز أهم أعماله السياسية " المواطن 1642 والليفاثيان 1651" ، توفي في دربيشاير بانكلترا في الرابع من كانون الأول عام 1679 . للمزيد من التفاصيل ينظر: -Encyclopedia Britannica, Vol.6,P.467.

(4) أنيسة عبد الهادي الشظبي ، الأسس الفلسفية للدولة الحديثة عند كل من توماس هوبز وجان لوك ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة صنعاء ، 2008 ، ص3.



وقد طور المفكر الانكليزي جون لوك John Locke (1632 – 1704) [1] فيما بعد فكرة العقد الاجتماعي التي جاء بها هوبز وجعلها أكثر تأثيراً في صراع الإنكليز لنيل حقوقهم الدستورية من الملوك ، إذ يرى لوك إن حالة الطبيعة تمتاز بالسلام والمساواة بين الناس ، بدل الصراع عند هوبز ، فالإنسان عند لوك اجتماعي بطبعه ويمتلك الحق في كل الأشياء في حالة الطبيعة ، ومنها الحق في الملكية ، لذا فان الغاية من تكوين المجتمع المدني هي للمحافظة على ملكيات الأفراد ، وان السلطة في هذا المجتمع تكون بيد الأغلبية القائمة على رضا الشعب الذي يستطيع تغيير السلطة إذا لم تتمكن من الحفاظ على حقوق الأفراد وملكياتهم [2] . لذا فهو يرفض نظرية الحق الإلهي في الحكم ، ويشدد على إعطاء الدولة حرية الأفراد من خلال مبدأ الفصل بين السلطات ، وان دور الدولة يقتصر على حماية القانون والملكيات ، وعدم التعدي على حقوق الناس باسم الدين ، وان الحاكم لا يحكم باسم الدين ولا يتحيز الى كنيسة أو يجبر الناس على اعتناق دين معين ، وعليه فلا بد لمبدأ التسامح أن يسود بين الناس [3].

كانت آراء جان لوك التي نشرها بين عامي 1680– 1683 الملهم الرئيس لأفكار الانكليز الأحرار الذين قادوا الثورة الانكليزية " **المجيدة** " عام 1688 التي شيدت الملكية الدستورية والليبرالية الاقتصادية في انكلترا ، وأرست أسس عهد جديد يقوم على " **لائحة الحقوق**" Bill of Rights الذي وافق عليه الملك وليام أوف أورانج William of Orange (1650–1704) [4] أمام البرلمان في الثالث عشر من شباط عام 1689 ، لتكون هذه الوثيقة بمثابة عقد بين البرلمان والملك الجديد ، ينص على إن الشعب الانكليزي موجود وممثل في

---

[1] مفكر وفيلسوف وعالم انكليزي واحد ابرز مفكري القرن السابع عشر ، ولد في مدينة بريستول ودرس الأدب والطب في جامعة أكسفورد ، عاش في فرنسا ما بين عامي (1672–1679) وكان يتردد على كلية طب مونبيليه ، ثم انتقل عام 1683 الى هولندا بعد اتهامه من قبل الملك شارل الثاني(1660–1685) بالتخطيط والتآمر لقتل الملك وتغيير الحكم ، وهناك التقى وليام أوف اورانج الذي سيصبح فيما بعد ملكا على انكلترا وعاد معه وبقي في انكلترا حتى وفاته فيها عام 1704، له أعمال عديدة أبرزها تحليلان حول الحكومة المدنية عام 1680 ورسالتان في التسامح 1686 و1690 . للمزيد من التفاصيل ينظر: – -Encyclopedia Americana, New York, 1962,Vol.17,PP.648-649.

[2] احمد فؤاد عبد المجيد ، البيعة عند مفكري أهل السنة والعقد الاجتماعي في الفكر السياسي الحديث – دراسة مقارنة في الفلسفة السياسية ، القاهرة ، دار قباء للطباعة والنشر ، 1998 ، ص ص 325 – 330.

[3] أنيسة عبد الهادي الشظبي ، المصدر السابق ، ص 4.

[4] ملك انكلترا وايرلندا واسكتلندا ، ولد في الرابع من تشرين الثاني 1650 في لاهاي بهولندا ، والده الملك وليام الثاني وأمه مريم ابنة الملك شارل الأول ، تصدى في عام 1672 لغزو لويس الرابع عشر ملك فرنسا وبعدها دعي ليصبح الحاكم العام والقائد العسكري في هولندا ، ثم طرد الفرنسيين من هولندا وأصبح بطل البروتستانتية في أوروبا ، وبدعوة من المعارضة المحلية توجه على رأس قواته الى انكلترا عام 1688 وخلع صهره جيمس الثاني الكاثوليكي المذهب ووافق على إعلان لائحة الحقوق الذي مهد لفصل الدين عن السياسة وتوج وزوجته ملكين على انكلترا ، توفي عام 1704 في انكلترا للمزيد ينظر: -Encyclopedia Britannica, Vol.7,P.157.

البرلمان ، ووجوده لا يعود بفضل الملك ، وان الشعب يختار مرشحيه الذين يمثلونه بنفسه ، أما الملك فقد احترم هذه الوثيقة لتكون أشبه بدستور جديد في انكلترا [1].

ترتب على الثورة المجيدة نتائج كبيرة قامت عليها الدساتير الديمقراطية لكثير من دول العالم ، إذ ورثت الديمقراطية من هذه الثورة التمثيل النيابي ، والمسؤوليات الوزارية ، ونظام الحزبين ، وحكم الأغلبية ، ونظام تقسيم الدوائر الانتخابية ، ونظرية السيادة الشعبية ، وأصبح الانكليز في نظر العالم المتمدن أكثر الشعوب تقدما وأعرقهم في الحكم الدستوري[2].

ويمكن القول إن التراث الفكري الانكليزي بما انطوى عليه من أفكار سياسية ، شكل دافعاً قوياً للمهاجرين الى العالم الجديد لترجمته الى واقع سياسي في المستعمرات التي كانوا ينشئونها في أمريكا منذ مطلع القرن السابع عشر وحتى استقلالهم عن الحكم البريطاني في عام 1776 ، فقد كان المهاجرون يحملون معهم أينما ذهبوا – من الناحية النظرية – حقوق المواطنين الإنكليز الأحرار المولد ، وتراثهم في الصراع من أجل الحرية ، وتأكد هذا في اول تفويض منحه الملك لاستعمار فرجينيا ، إذ جاء فيه " **إن المستوطنين سيحظون بكافة الحريات والحقوق السياسية والحصانات ، كما لو أنهم كانوا مقيمين ومولودين داخل المملكة .. انكلترا** " [3] .

ففي جيمس تاون في فرجينيا حيث أنشأت أول مستعمرة انكليزية عام 1607، اجتمع مجلس فرجينيا الأول في كنيسة المدينة في الثلاثين من تموز عام 1619 بحضور الحاكم ومستشاريه واثنين وعشرين نائبا يمثلون إحدى عشرة جالية في المستعمرة ، واقروا قوانين ولوائح مهمة جمعت في مائة نص قانوني أطلق عليها " **وثيقة الحريات** " نظمت حريات الرجال الأحرار ، والحكام والكنائس والنساء والأطفال والخدم والأغراب وحتى الحيوانات ، واشتملت على ضمانات لتطبيق القانون بشكل عادل بعيدٍ عن القسوة والعقوبات الهمجية ، وأعمال السخرة والاعتقال والسجن ، وهي أول مجموعة قوانين مصنفة للحريات الأساسية وأداء الحكومة والعقوبات، بعد اثني عشر عاما على إنشاء المستعمرة ، فكانت النواة الأولى لنظام التمثيل النيابي في العالم الجديد [4].

---

(1) صلاح علي نيوف، المصدر السابق ، ص ص 109–110؛ أنيسة عبد الهادي الشظبي ، المصدر السابق ، ص6.

(2) عبد العزيز سليمان نوار وعبد الحميد البطريق ، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة الى أواخر القرن الثامن عشر ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1997، ص ص 212 – 216.

(3) آلان نيفينز وهنري ستيل كوماجر ، موجز تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة محمد بدر الدين خليل ، القاهرة ، الدار الدولية للتوزيع والنشر ، 1990 ، ص24 .

(4) فنسنت بنيه ، المصدر السابق ، ص ص 16–17.

أما البيوريتانز الذين صاغوا ملتمس الحقوق عام 1628 وشكلوا عماد المعارضة الدينية والسياسية للملكية المطلقة في انكلترا ، فقد وجدوا في الأرض الأمريكية المترامية الأطراف والغنية بالموارد والبعيدة عن السلطة المركزية القوية لملوك أوروبا واضطهادهم الديني والسياسي لاسيما في إنكلترا مكاناً مثالياً لتطبيق أفكارهم وطموحاتهم السياسية ، فانطلقوا عام 1629 على سفينتهم May Flower قاصدين ماساتشوتس ليقيموا لهم وطناً يحكمونه بأنفسهم مع الولاء للتاج الانكليزي ، وقبل أن تطأ أقدامهم ارض ماساتشوتس وضعوا على ظهر السفينة ميثاقهم الشهير " May Flower Compact " الذي أقاموا على أساسه مستعمراتهم وانتخبوا جون وينثروب John Winthrop (1588–1649)[1] أول حاكم لهم [2] .

وسرعان ما تكون في ماساتشوتس نظام نيابي يقوم على نظرية الميثاق السياسي الذي تشابه في شروطه الأساسية مع ضوابط الكنيسة التي أراد من خلالها البيوريتانز إقامة دولة دينية كنسية تقوم على حصر السلطة السياسية بيد القساوسة الذين يتم انتخابهم بالتزامن مع انتخاب الحاكم المدني ثم في المرتبة التالية ينتخب الموظفون ، ويتم إقرار من يحق لهم دخول الكنيسة أو الحرمان منها [3]. فالكنيسة هي الأساس المبدئي والمثال في النظام السياسي للدولة ، فلا احد لديه القوة القانونية فوق الآخر إلا بالاختيار والاتفاق الحر بين الناس ، فالناس مترابطون فيما بينهم بمواثيق تنظم حياتهم ، ومواثيق بينهم وبين الرب لتأدية الواجبات الدينية والسياسية [4].

لقد أتاح هذا الميثاق توطيد النظام النيابي في المستعمرات التي أنشأها البيوريتانز في العالم الجديد ، وقد انقسم هذا النظام لاحقاً من مجلس تشريعي واحد الى مجلسين اثنين ، الأول مجلس أعلى من المعاونين للحاكم يقومون بسن القوانين والتشريعات ، والآخر مجلس أدنى من مندوبي المدن يتولون الرقابة على الخزينة ويفرضون الضرائب [5].

---

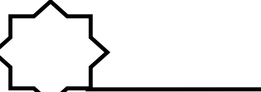
[1] محامي انكليزي شهير ، ومن زعماء البيوريتان في انكلترا ، اعتنق البيوريتانية منذ صباه لإحساسه بقربه من الرب ، واستقلاليته ، عمل بعد عام 1625 على معارضة الكنيسة الانجليكانية ، فأوقفه الملك شارل الأول عن ممارسة مهنة المحاماة ، ثم اقترح عليه ان يهاجر مع جماعات البيوريتان الى أمريكا مقابل أن يحكم المستعمرة بنفسه مع هيئة حاكمة ينتخبها البيوريتان أنفسهم ، فمنحه الملك امتيازاً لحكم المستعمرة في الرابع من آذار عام 1629 وبقي يتنقل بين منصب حاكم المستعمرة ونائباً للحاكم وعضواً في المجلس التنفيذي لمدة عشرين سنة . للمزيد من التفاصيل ينظر:–
– روبرت م. كروندن ، موجز تاريخ الثقافة الأمريكية ، ترجمة مازن حماد ، مراجعة أحمد يعقوب المجدوبة ، ط1 ، عمان ، الأهلية للنشر والتوزيع ، 1995 ، ص ص 22–31.

[2] جورج مارسدن ، المصدر السابق ، ص ص 25–26؛ نص اتفاق May Flower . ينظر الملحق رقم (1) .

[3] محمد جلال عناية ، الفكر السياسي الأمريكي ، ج1 ، المنبر الديمقراطي التقدمي ، البحرين ،2004 ، ص7.

[4] آلان نيفينز وهنري ستيل كوماجر ، المصدر السابق ، ص 25.

[5] محمد جلال عناية ، المصدر السابق ، ص 9.



وفي الوقت ذاته ، أنشأ المهاجرون الكاثوليك عام 1634 مستعمرة ماري لاند Mary Land لتكون موطنا للحرية والتسامح الديني ، فكان مؤسسو هذه المستعمرة من الكاثوليك الانكليز ، فيما عامة الناس من البروتستانت [1]. وفي عام 1639 وضعت " **النظم الأساسية** " لمستعمرتي رود آيلاند Road Is land وكونيكتيكت Connecticut والتي كانت بمثابة أول دستور مكتوب في المستعمرات الأمريكية ، بل في العالم الغربي ، ونصت على وجود حاكم وهيئة من المعاونين ، ومجلسٍ أدنى من أربعة نواب عن كل مدينة ينتخبون بوساطة الشعب ، وللأحرار سلطة أن يحكموا أنفسهم كما يحبون ، على أن لا تكون قوانينهم متعارضة مع قوانين انكلترا [2].

أما في عام 1682 ، فقد أسس الكويكرز مستعمرة بنسلفانيا Pennsylvania لتكون مثالا للتسامح الديني الذي يجمع كل الطوائف المسيحية ، يحكمها دستور مدني يضع السيادة للقانون في الشؤون المدنية ، وللشعب الممثل في الهيئات التشريعية نصيب في وضع تلك القوانين ، فما كان لمسيحي أن يعاني من الاضطهاد الديني في بنسلفانيا [3].

وبحلول عام 1700 كان ثمة نظام عام للحكم قد تبلور في المستعمرات الانكليزية التي كانت إما ملكية Royal Colony يعين حكامها من قبل الملك مباشرة ، مثل مستعمرات نيوهامبشير New Hampshire، ونيويورك New York، وفرجينيا Virginia، وكارولاينا الشمالية North Carolina، وكارولاينا الجنوبية South Carolina ، وإما مملوكة Proprietor Colony منحت ملكيتها لأشخاص أو شركات يعينون حكامها وقضاتها مثل مستعمرات ماري لاند Mary Land، وديلاوير Delaware ، وبنسلفانيا Pennsylvania ، وإما مستعمرات شبه مستقلة Semi Independence Colony حظيت بنظام حكم ذاتي ، ينتخب فيها الحكام والمجالس التشريعية انتخابا حراً ولا يعينون من قبل احد ، مثل مستعمرات رود آيلاند Road Is land وكونيكتيكت Connecticut [4]. وكان أعضاء المجلس التشريعي من الأمريكيين الموسرين الذين يضعون القوانين ويحددون الاعتمادات المالية ويفرضون الضرائب ، وكانت سطوة المجلس التشريعي تكمن في سلطته بوصفه ممثلاً للرأي العام ، وفي سيطرته على الخزانة [5].

---

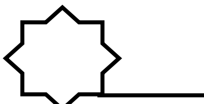
(1) مايكل كوربت وجوليا ميتشل كوربت ، المصدر السابق ، ص 55.

(2) وزارة الخارجية الأمريكية ، موجز التاريخ الأمريكي ، (د .م) ،(د.ت) ، ص 21.

(3) آلان نيفينز وهنري ستيل كوماجر ، المصدر السابق ، ص 20.

(4) منصف السليمي ، القرار السياسي الأمريكي ، باريس ، مركز الدراسات العربي – الأوروبي ، 1997 ، ص 164 ؛ عبد الغفور كريم علي ، الجذور التاريخية لنظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2000 ، ص3.

(5) W. R . Brock , The Character of American History. London ,1960 ,P.42.



وإذا ما أمكن القول أن النظام النيابي الذي نقله المهاجرون الإنكليز الى العالم الجديد قد انتصر في القرن السابع عشر ، فإنه يمكن القول أيضاً أن فكرة الديمقراطية إذا ما تم تعريفها بأنها " **الحكم استناداً الى موافقة جميع المحكومين** " قد ولدت في ذلك القرن وفي تلك المستعمرات الانكليزية تحديداً ، إذ أحضر المهاجرون معهم تجربة طويلة للحكم الذاتي في المقاطعات الإدارية Shire لإنكلترا القديمة [1].

تميز النظام النيابي الذي تبلور في المستعمرات الأمريكية بثلاث خصائص مهمة ، أولها القيمة الرفيعة للوثائق المكتوبة التي وضعها المستوطنون لضمان حرياتهم في العالم الجديد ، فعلى الرغم من الافتقار الى دستور انكليزي مكتوب ، إلا إنهم تعلموا أن يقدسوا وثائق التفويض التي منحت لإنشاء المستعمرات ، واللوائح والقوانين والدساتير التي وضعوها لحكم أنفسهم في هذه المستعمرات ، وثانيهما إن هذا النظام النيابي كان بمثابة المنبر الذي يدافع فيه المهاجرون عن حقوقهم وحرياتهم بوجه الحكام ، فالحاكم يقف مدافعا إما عن حقوق الكنيسة أو مصالح الإمبراطورية ، بينما يقف المجلس يذود عن حقوق الشعب ومصالحه ، وأخيراً ، كان المجلس النيابي وسيلة رقابية للشعب على سلطة الحكام ، لاسيما الإشراف على الاعتمادات المالية ، وفرض الضرائب [2].

دخلت المجالس النيابية في نزاع مستمر مع الحكام الانكليز الذين كانوا يعملون على الحد من سلطاتها وتقوية سلطات المجالس التنفيذية ، وأمام إصرار الحكومة البريطانية على فرض الضرائب على سكان المستعمرات الأمريكية بدون الرجوع الى المجالس التشريعية لتلك المستعمرات تصاعدت روح الاعتداد بالنفس لدى الأمريكيين الذين كانت آراء جان جاك روسو Jean Jacques Rousseau (1712-1778) [3] حول العقد الاجتماعي قد نمت لديهم روح القومية أو الهوية الوطنية الأمريكية بدل الولاء للتاج البريطاني أو الكنيسة وفضائلها [4].

---

[1] كارل ن . ديغلر ، الانطلاق من الماضي– القوى التي شكلت أمريكا الحديثة ، ترجمة صادق إبراهيم عودة ، مراجعة فاروق منصور ، ط1 ، عمان ، الأهلية للنشر والتوزيع ، 1997 ، ص ص 48-49 .

[2] آلان نيفينز وهنري ستيل كوماجر ، المصدر السابق ، ص ص 27-28.

[3] كاتب وفيلسوف سويسري من فلاسفة عصر التنوير ، ولد في جنيف لأسرة بروتستانتية من أصول فرنسية في الثامن والعشرين من حزيران عام 1712 وعاش فيها سبعين عاما ، تركه والده لعمه الذي تولى تربيته ، في عام 1728 هرب روسو من جنيف ، وفي عام 1740 قصد باريس سعياً وراء الثروة والشهرة وأملاً في احتراف الموسيقى ، لكن فشله في هذا المجال دفعه للاتصال بفلاسفة عصره حيث حصل على التشجيع المادي من مشاهير الرأسماليين ، وفاز بجائزة أدبية عن مقالات في الفلسفة والسياسة كانت بداية شهرته ، وخدم أميناً للسفير الفرنسي في البندقية عامي 1743 و 1744 ، توفي في فرنسا في الثاني من تموز عام 1778. للمزيد من التفاصيل ينظر : .Encyclopedia Britannica, Vol.14,P.387-

[4] ناهدة دسوقي ، دراسات في التاريخ الأمريكي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1998 ، ص49.

يرى روسو على خلاف هوبز وجان لوك ، إن الحالة الطبيعية تسودها روح السلام وان الناس فيها يعيشون حالة اكتفاء ذاتي ، وان التجمع الإنساني جاء نتيجة لعوامل اقتصادية مثل الاختراعات ، وتطور عوامل الإنتاج وتقسيم العمل ، مما أنتج قيما جديدة أهمها الملكية الخاصة ، والتي يعود سبب ظهورها – حسب رأيه – الى ظهور قيم أخرى مثل الجشع ، والمنافسة ، وعدم المساواة ، وهو ما اخرج الناس من حالتهم الطبيعية النقية ، وكنتيجة للملكية الخاصة انقسم الناس الى أصحاب أملاك ، وعمال لديهم ، مما اوجد نظام الطبقات الاجتماعية ، فأدرك أصحاب الأملاك إن من مصلحتهم إنشاء حكومة تحمي ملكياتهم من الذين لا يمتلكونها ولكنهم يعتقدون إنهم قادرون على الاستيلاء عليها بالقوة ، ومن ثم تم تأسيس الحكومة من خلال عقد اجتماعي ينص على توفير الحماية والمساواة للجميع بلا استثناء[1].

أوحت آراء جان جاك روسو للناس بفكرة جديدة هي الوطنية أو القومية ، إذ أن العقد يكون بين الإنسان والمجتمع الذي يعيش فيه وتتفق مصالحه مع مصالح الفرد ورغباته ، لا مع مجتمع آخر بعيد مهما كانت قوة الصلة الدينية أو السياسية به ، فهذه الفكرة تهدف الى نزع ولاء الفرد من الكنيسة وإعطائه للدولة ، والى قطع الروابط الدينية ليحل محلها روابط وطنية ، كما إنها بجعلها المصلحة المادية الدنيوية القيمة العليا التي بسببها ابرم الأفراد العقد ، قد بررت للأمريكيين اعتدادهم بأنفسهم وبقوميتهم التي بدأت تتقاطع مع الشعور بكونهم مواطنين بريطانيين [2].

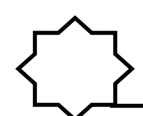
تنامى لدى سكان المستعمرات البريطانية شعور باستهانة الملك والحكومة البريطانية بحقوقهم التشريعية التي ناضلوا طويلاً لأجل الحصول عليها ، من خلال مصادرة حق المجالس التشريعية في المستعمرات في فرض الضرائب ، أو رفض الجائر منها ، حتى أصابهم الشعور بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية ، وان البريطاني الذي يعيش في بريطانيا هو أفضل منهم ، فأقرّ المجلس التشريعي لولاية ماساتشوتس في مؤتمر عقده في نيويورك في الأول من تشرين الأول عام 1765 وأطلق عليه مؤتمر " **قانون الدمغة** " [3] شعارا يرفع لأول مرة في المستعمرات ، كان

---

[1] **إبراهيم أباظة الدسوقي وعبد العزيز الغنام ، تاريخ الفكر السياسي ، بيروت ، دار النجاح ، 1973 ، ص ص 242 – 342.**

[2] **أميرة حلمي مطر ، الفلسفة السياسية ، ط3، القاهرة ، دار المعارف ، 1986، ص 108.**

[3] **نسبة الى قانون الدمغة الذي أصدرته الحكومة البريطانية عام 1764 ويقضي بفرض ضرائب على الكتب والكراريس والمنشورات وجميع الأوراق الرسمية ، وقد حضر المؤتمر مندوبين من تسعة مستعمرات بلغ مجموعهم سبعة وعشرون مندوبا بواقع ثلاثة مندوبين لكل مستعمرة ، ورغم إن الحاضرين اظهروا ولاءهم للتاج البريطاني ، إلا إنهم أصروا على منحهم حقوق وامتيازات الشعب البريطاني كاملة . للمزيد من التفاصيل ينظر:– فرحات زيادة وإبراهيم فريجي ، تاريخ الشعب الأمريكي ، بيروت ، مطبعة جامعة برنستون ، 1946 ، ص 48 .**



عبارة عن أشهر أقوال جون لوك " **لا ضريبة بدون تمثيل** " و" **الضريبة بدون تمثيل هي استبداد** " Taxation without Representation is Tyranny - No Taxation without Representation [(1)].

كان هذا المؤتمر أول مؤتمر يعقد بناءً على رغبة أبناء المستعمرات ، وشكل انعطافة مهمة في العلاقة مع الوطن الأم ، واظهر من خلال قراراته المعتدلة نضجاً سياسياً في التعامل مع الحكومة البريطانية ، واثبت إن المستعمرات البريطانية رغم اختلافاتها يمكن أن تتحد لمواجهة خطر مشترك [(2)]. لاسيما بعد أن ظهر في بريطانيا فريق من الساسة الذين يرون إن هذه المستعمرات لا تملك حق التصرف بشؤونها الداخلية ، أو تحديد مصيرها ، وبالتالي فهي جزء من بريطانيا ذاتها ، ولها حقوقها وحرياتها ، وينبغي توجيه الاهتمام لها ومنحها نصيبا أوفر من الحرية في إدارة شؤونها الداخلية ، وهؤلاء يمثلون حزب الويغ في البرلمان البريطاني ، أما نواب حزب التوري فكانوا يرون إن هذه المستعمرات ما هي إلا موارد ومصادر للثروة ، وان على الحكومة التي تنفق على هذه المستعمرات استخدام كل الوسائل بما فيها القوة ، لتكليف أبناء هذه المستعمرات بتسديد جزء من نفقات الحكومة [(3)].

انعكس الانقسام بين زعماء الأحرار – **الويغ** – وبين المحافظين – **التوري** – على سكان المستعمرات البريطانية نفسها ، فقد أفرز الصراع بينها وبين الحكومة البريطانية تيارين سياسيين أديا دوراً هاماً في الأحداث السياسية التي شهدتها المستعمرات في صراعها مع وطنها الأم ، وكان ظهورهما انعكاساً حقيقياً للأوضاع السياسية السائدة في داخل الحكومة البريطانية [(4)].

التيار الأول يسمى المحافظون Tory ولقبوا بالموالين نتيجة لمناصرتهم وموالاتهم للتاج البريطاني ، وكانوا في الغالب من المالكين الأغنياء وأصحاب الأراضي والتجار وأصحاب المهن ، وكان مركز نشاطهم في مدينة نيويورك ، إذ شكلوا نسبة (30%) من مجموع سكانها البالغ (200,000) نسمة عام 1774 [(5)].

---

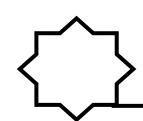
(1) Michel Lewis, The History of British Navy , Penguin Books , Victoria, 1957, P.156.

(2) **شفان محمد خالد برواري ، الحرب الأهلية الأمريكية (1861 – 1865) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة دهوك ، 2009 ، ص 15.**

(3) **عبد العظيم رمضان ، تاريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الأوروبية الى الحرب الباردة ،ج2 ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1997 ، ص 154.**

(4) **حاكم فنيخ علي ، المصدر السابق ، ص 14.**

(5) Sabato J . Harry , The party's Just Begun , Shaping Political for America's Future , New Jersey , 1988,P.33.



كان أنصار هذا التيار يرغبون في إبقاء المستعمرات ضمن الإمبراطورية البريطانية ويفضلون ذلك على أن تدار من قبل زمر تتسم بالجهل وتنتهك الحقوق الملكية [1] . ساعدهم في ذلك وجود شريحة واسعة من أبناء المستعمرات الثلاث عشرة لا زالت ترفض الانفصال عن الوطن الأم ، وتميل الى المحافظة على علاقتها القائمة مع الإمبراطورية البريطانية [2].

أما التيار الثاني الذي سمي بـ " الأحرار" Whigs فكان يضم خليطا واسعاً من المدافعين عن السلطة النيابية ، والمطالبين بالحكم الذاتي للمستعمرات ، والرافضين لأي تدخل من الحكومة البريطانية في شؤونها ، والمدافعين عن حقوقهم وحرياتهم الشخصية ، وفي مقدمتهم – البيوريتانز– المتحمسين لطرد البريطانيين ومواليهم من المستعمرات [3].

تشكل هذا التيار من الكراهية المتزايدة للسياسة البريطانية التي بلغت ذروتها عندما قرر مؤيدو هذا التيار الانفصال عن الوطن الأم ، فقاموا بسلسلة من الاحتجاجات والإجراءات التي بدأت أولا بالتظاهر وإتلاف الطوابع لإجبار الحكومة البريطانية على إلغاء قانون الدمغة [4] ثم تحولت الى مقاطعة اقتصادية يتولاها التجار بتأييد من المجالس التشريعية [5]، وانتقلت في مرحلتها الثالثة الى تشكيل اللجان المحلية والوطنية للتراسل بين المستعمرات [6] . وتوجت بإقامة الهيئات التشريعية الثورية أو المؤتمرات الإقليمية ، إذ تبنى المجلس التشريعي لمستعمرة فرجينيا اقتراحاً لعقد مؤتمر في مدينة فيلادلفيا بمستعمرة بنسلفانيا في الخامس عشر من أيلول من عام 1774 أطلق عليه المؤتمر القاري الأول "First Continental Congress " [7] .

---

[1] Albert Woodburn ,Political Parties and Party System in the U. S A., New York , 1903 , P.8.

[2] **عمار محمد علي ، الدبلوماسية الأوروبية خلال حرب الاستقلال الأمريكية (1775 – 1783) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2009 ، ص 45.**

[3] Albert Wood burn , OP. Cit., P.8.

[4] Merrill Jensen , The Founding of a Nation , A history of the American Revolution 1763 – 1776 , McGraw- Hill Book Company , New York , 1968 , P. 606.

[5] **رالف . م . غولدمان ، من الحرب الى سياسة الأحزاب – التحول الحرج الى السيطرة المدنية ، ترجمة فخري صالح ، مراجعة فاروق منصور ، ط1 ، عمان ، الأهلية للنشر والتوزيع ، 1996 ، ص116.**

[6] **آلان نيفينز وهنري ستيل كوماجر ، المصدر السابق ، ص 88.**

[7] **انطلقت من مستعمرة ماساتشوتس دعوة لانتخاب ممثلين اثنين عن كل ولاية لبحث قضية علاقة المستعمرات مع بريطانيا فحضر أربعة وعشرون عضواً يمثلون اثنتي عشرة ولاية – باستثناء جورجيا – التي لم تشارك في المؤتمر ، وانتخب هؤلاء الحضور من قبل اللجان الشعبية في المستعمرات ، أو رشحوا من قبل المجالس التشريعية وكان اغلبهم من المتمردين على سياسة الحكومة البريطانية . للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي ، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1973 ، ص69.**

شكل هذا المؤتمر أول مجلس شيوخ عرفته الولايات المتحدة الأمريكية ، وأعلن مقاطعته للبضائع البريطانية ، وتبنى الدعوة لعقد مؤتمر ثانٍ في آيار من عام 1775 [1] ، غير إن أهم ما تمخض عنه هذا المؤتمر هو تبنيه لوثيقة " **إعلان الحقوق** Bill of Rights " التي ضمت عددا من المطالب والحقوق التي عكست طبيعة الفكر السياسي الذي حمله المهاجرون الى العالم الجديد ، وتأثرهم بآراء مفكري عصر التنوير في انكلترا وفرنسا ، وأوضحت مدى تمسكهم بحرياتهم واستعدادهم للتضحية من اجلها ، فقد أكدت الوثيقة إن للإنسان حقوقاً لا يمكن حرمان الأجيال منها بأي قانون أو اتفاقية ، مثل حق الحياة وحق الحرية الفردية ، وحيازة الملكية ، والتمتع بالسعادة والأمن ، وتأمين الحصانة وعدم التعرض للاعتقال أو تفتيش المساكن بدون أمر قضائي ، والحق في التعبير، والحق في الاعتقاد الديني [2].

مثلت هذه الوثيقة امتداداً حقيقيا للأفكار السياسية التي وردت في " **ملتمس الحقوق**" الانكليزي لعام 1628 ، وأفكار توماس هوبز وجان لوك وجان جاك روسو ، وما جاء في التراث الفكري للثورة الانكليزية المجيدة ، كما شكلت تطورا كبيرا في الفكر السياسي لسكان المستعمرات البريطانية ، إذ عبرت عن تبلور الهوية القومية للشعب الذي انسلخ عن وطنه الأم ، وانصهر في بوتقة الحياة في هذه المستعمرات ، فصار يتصرف على انه سيد نفسه ، فيعين القضاة ويقرر الحرب والسلم ، ويسن القوانين [3]. فخلص من ذلك الى نتيجتين عظيمتين ، أولهما أن المهاجرين الى العالم الجديد قد تخلصوا من سلطان الوطن الأم ، وثانيهما أن الظروف والأفكار السياسية التي حملوها معهم وتمسكوا بها قد أتاحت لهم أن يؤسسوا لمبدأ سيادة الشعب وان يحافظوا عليه[4].

في العاشر من آيار من عام 1775 وبحضور ممثلي المستعمرات الثلاث عشرة ، عقد المؤتمر القاري الثاني Second Continental Congress ، وفيه أظهرت هذه المستعمرات قدراً عاليا من الوحدة السياسية على الرغم من وجود اختلافات كبيرة فيما بينها حول الإدارة السياسية والاقتصادية ومشكلات الحدود والتجارة ، حين وافقت بالإجماع على تشكيل جيش موحد للدفاع عن ماساتشوتس في الشمال ، واختارت لقيادته واحداً من أخلص جنرالات الجنوب هو

---

(1) **عطا بكري ، الديمقراطية في التكوين ، بيروت ، دار العلم للملايين ، 1952، ص81.**

(2) Oscar Handlin, The history of the United States, vol. 1, U.S.A , 1967, P. 228.

(3) Alexander Johnston ,American political History , London , 1905 , P.53.

(4) **ألكسي دي توكفيل ، عن الديمقراطية في أمريكا ، ج1 ، ترجمة بسام حجار ، معهد الدراسات الإستراتيجية ، بغداد – بيروت ، 2007 ، ص76.**

جورج واشنطن George Washington (1732 – 1798) [1] ، وقد كانت مقررات المؤتمرين وطريقة تعامل الحكومة البريطانية معهما ، إيذاناً بانطلاق الثورة الأمريكية عام 1775 ، والتي يمكن تمييز عاملين أساسيين لإشعالها ، الأول هو العامل الفكري المتمثل بتأثر سكان المستعمرات بدعاة الحرية من المفكرين الأوروبيين مثل مونتسكيو Montesquieu (1689–1755) [2] ومن سبق ذكرهم من المفكرين الذين دعوا الى تطبيق الحرية الفردية والعدالة الاجتماعية والفصل بين السلطات ، وكان لهم تأثير عميق على المفاهيم السياسية التي كانت سائدة في تلك الفترة ، وثانيهما تطور الفكر السياسي للمهاجرين في العالم الجديد ، وتبلور الهوية الوطنية أو فكرة القومية التي منحتهم الشجاعة الكافية لرفض سياسة الحكومة البريطانية ، فالذي دفعهم للقتال في أول الأمر هو رغبتهم في الحفاظ على حقوقهم كمواطنين انكليز ، فساروا نحو الاستقلال مترددين ، غير إن إسراف الحكومة البريطانية في استخدام العنف وتطبيق أساليب القهر كان من الشدة الكافية لدفع تلك المستعمرات لان تتكاتف معاً لتكوين دولة اتحادية مستقلة [3].

ثانياً:- تنامي الفكر السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الاستقلال (1776- 1792).

---

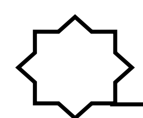
[1] سياسي وقائد عسكري أمريكي شهير ، ولد في شهر شباط من عام 1732 في مقاطعة مورلاند الغربية في ولاية فرجينيا ، وكان والده من أصحاب الأملاك الكبيرة ، وفي سن السادسة والعشرين تزوج من مارتا واندرج ، التحق بفرق الحرس الوطني وأصبح ضابطاً في فرجينيا ، ثم تدرج في المناصب العسكرية حتى أصبح قائدا عسكريا في حرب السنوات السبع (1756 –1763) في صفوف الجيش البريطاني ، ثم قاد جيوش المستعمرات في حرب الاستقلال الأمريكية ضد بريطانيا ، واثبت مهارة عسكرية فائقة ، اختير بسبب شهرته العسكرية والسياسية رئيسا للمؤتمر الدستوري عام 1787 ، ثم انتخب بالإجماع أول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية بعد الاستقلال ، وأعيد انتخابه بالإجماع لفترة رئاسية ثانية عام 1792 ، أطلق اسمه على عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية تيمنا وتقديرا لجهوده في حرب الاستقلال وكتابة الدستور الأمريكي . للمزيد من التفاصيل ينظر:-

- Encyclopedia Americana, Vol. 28,P.387.

[2] فيلسوف فرنسي ومفكر من أعلام القرنين السابع عشر والثامن عشر ، ولد في قرية صغيرة بالقرب من مدينة بوردو الفرنسية في الثامن عشر من شهر كانون الثاني عام 1689 ، أصبح عضواً في البرلمان الفرنسي عام 1714 ، التحق بالأكاديمية الفرنسية عام 1727 لدراسة الحقوق ، عاش في انكلترا بين عالي 1729 – 1732 وأعجب بالدستور الانكليزي كثيراً ، نال شهرة واسعة من خلال كتاباته وآراءه حول نظم الحكم والفصل بين السلطات والتي أصبحت الملهم للثورة الأمريكية ودستورها عام 1787. والثورة الفرنسية وإعلان حقوق الإنسان عام 1789 ، له العديد من المؤلفات الشهيرة أبرزها رسائل فارسية عام 1721 والذي انتقد فيه نظم الحكم في أوروبا آنذاك وكان السبب في قبوله في الأكاديمية الفرنسية ، وكتاب روح القوانين الذي نشره في سويسرا عام 1748 في (31) جزءاً ويعد ابرز مراجع العلوم السياسية الى الآن . للمزيد من التفاصيل ينظر :-

-Encyclopedia Americana, Vol.19,P.410-411.

[3] إميل هوبنر ، النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة عدنان عباس علي ، ط1 ، الإمارات العربية المتحدة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2009، ص8.



شهدت الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1776 – 1792 تطورات سياسية مهمة ساهمت في بلورة الفكر السياسي الأمريكي ، ووضعت اللبنات الأولى للنظام السياسي الأمريكي ، تمثلت في إعلان الاستقلال عن بريطانيا عام 1776 وإكمال مشوار الثورة الأمريكية ، ثم تكوين الاتحاد التعاهدي بين المستعمرات الثلاث عشرة بين عامي 1777 – 1787 ، ثم قيام الاتحاد الفيدرالي التام بين الولايات والذي توّج بصدور الدستور الاتحادي عام 1787 وما زال قائماً إلى يومنا هذا [1] .

كان أبرز ما طرح خلال المؤتمر القاري الثاني المنعقد في فيلادلفيا في العاشر من آيار عام 1775 هو مناقشة قضية الحرب العلنية مع بريطانيا ، فقد كان واضحاً أن المستعمرات لا يمكنها أن تظل إلى الأبد تابعة للإمبراطورية من ناحية ، وخارجة عليها من ناحية أخرى [2]. وعلى الطرف الآخر ، لم تحاول بريطانيا الوصول إلى أي اتفاق مع تلك المستعمرات ، ففي الثالث والعشرين من آب عام 1775 أصدر الملك جورج الثالث George The Third (1732–1820) [3] تصريحاً أعلن فيه أن المستعمرات في حالة عصيان ، وقام باستئجار (20,000) جندياً ألمانياً وأرسلهم إلى المستعمرات لقمع الاحتجاجات [4] .

وبينما كان سكان المستعمرات قد شرعوا في معالجة فكرة الاستقلال في هدوء وأناة ، أصدر الكاتب الإنكليزي توماس بن Thomas Paine (1737–1809) في العاشر من كانون الثاني عام 1776 كتابه الشهير" **الإدراك** العام Common Sense" الذي ألهب مشاعر الأمريكيين ودفعهم إلى التمسك بالاستقلال التام عن بريطانيا ، فقد هاجم شخصية الملك جورج الثالث بلباقة ، وسخر من فكرة الملكية المقدسة ، وأقنع سكان المستعمرات بتأييد فكرة الاستقلال حين أبرز بطريقة مهينة مساوئ الدستور البريطاني ورفع شعار " **بريطانيا لأوروبا وأمريكا لنفسها** " ، وقد أعطى بذلك دفعة قوية للقضية الأمريكية ، وساعد على بلورة العقائد ولم شعث المترددين حيال قضية

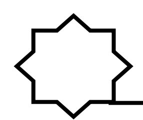
---

(1) عبد الغفور كريم علي ، المصدر السابق ، ص1 ؛ بن يونس المرزوقي ، النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، جامعة وجـــدة ، 2009 ، ص2.

(2) وزارة الخارجية الأمريكية ، المصدر السابق ، ص34 .

(3) ملك انكلترا وحفيد الملك جورج الثاني ، ولد في لندن ، وتقلد بعد وفاة والده إمارة ويلز وبقي فيها حتى عام 1760 حيث تقلد عرش بريطانيا بعد وفاة جده جورج الثاني ، وقع تحت تأثير والدته ، فتميز عهده بنزعة مركزية وربط سياسة الإمبراطورية البريطانية بالعرش ، وكان ميالاً نحو الديكتاتورية في الحكم ، وكان متعنتاً ، حاد المزاج ، الأمر الذي أسهم في إشعال الثورة الأمريكية ضد سياساته المتصلبة تجاه المستعمرات . للمزيد من التفاصيل ينظر :
- Marshal Dorthy, Eighteenth Century England, New York, 1962,P.322.

(4) ناهدة دسوقي ، المصدر السابق ، ص56 ؛ عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي ، المصدر السابق ، ص311 .



الانفصال ، وتلاشت فرص التفاهم بين الطرفين ، واتقدت الرغبة بالاستقلال الذي لم يفكر فيه جدياً آنذاك سوى عدد قليل من الأمريكيين [1] .

وفي الثالث عشر من نيسان عام 1776 فوضت الجمعية الثورية لمستعمرة كارولاينا الشمالية مندوبيها في الكونغرس مطلق الصلاحية للاتحاد مع المندوبين الآخرين في إعلان جريء للاستقلال ، كما نصح الكونغرس في مطلع آيار من العام نفسه كل مستعمرة بأن تكوّن بنفسها حكومة مستقلة ، كما لو أن الاستعمار البريطاني قد انتهى فعلاً ، وكانت فرجينيا ومستعمرات أخرى قد اتخذت هذه الخطوة وتحملت مسؤولية تكوين الحكومات المستقلة [2] . وفي الخامس عشر من آيار تسلم مندوبو فرجينيا في الكونغرس تعليمات من المجلس التشريعي للمستعمرة باقتراح إعلان الاستقلال وتأييده ، وفي السابع من حزيران 1776 أقترح مندوب فرجينيا ريتشارد هنري لي Richard H. Lee (1732–1794) [3] إعلاناً ينص على(**أن هذه المستعمرات المتحدة يجب أن تكون حرة مستقلة**) ولكن بعض الأعضاء الحذرين منعوا التصديق المباشر على هذا الاقتراح ، وفضلوا تشكيل لجنة لتنظيم وتحرير وثيقة الاستقلال[4] .

كتب توماس جيفرسون Thomas Jefferson (1743–1826) [5] مشروع الوثيقة التي طرأت عليها بعض التعديلات على يد الأعضاء الآخرين ، ثم أعيد النظر فيها من قبل الكونغرس

---

(1) ناهدة دسوقي ، المصدر السابق ، ص58 ، وزارة الخارجية الأمريكية ، المصدر السابق ، ص34 .

(2) الآن نيفينز وهنري ستيل كوماجر ، المصدر السابق ، ص82 .

(3) سياسي ورجل دولة أمريكي ، ولد في فرجينيا عام 1732 ، وتلقى تعليمه في انكلترا ، شارك في حرب الاستقلال الأمريكية وكان من أبرز المقاتلين فيها ، اختير ممثلاً عن ولاية فرجينيا في المؤتمر القاري الأول عام 1774 ، ورئيساً للمؤتمر القاري الثاني عام 1775 ، ساهم في مناقشات كتابة الدستور الأمريكي لعام 1787 ، إلاّ أنه عارض أقراره بشدة إلى جانب توماس جيفرسون وباتريك هنري ، كونه لا ينص على لائحة الحقوق ، انتخب عضواً في مجلس الشيوخ عن فرجينيا ، وأسهم في وضع وصياغة التعديل الدستوري العاشر الذي ينص منح السلطات والصلاحيات التي لم ينص عليها الدستور حصرياً للحكومة الاتحادية إلى الولايات . للمزيد من التفاصيل ينظر : كلود جوليان ، الحلم والتأريخ أو مئتا عام من تأريخ أمريكا ، نقله إلى العربية نخلة كلاس ، ط2 ، دمشق ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، 1989 ، ص81 .

(4) الآن نيفينز وهنري ستيل كوماجر ، المصدر السابق ، ص84 .

(5) مفكر وسياسي ورجل دولة أمريكي ، وأحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية ، ولد في مستعمرة فرجينيا وتعلم فيها ، وفي عام 1760 دخل كلية وليم ماري لدراسة القانون ، وتخرج منها وعمل في المحاماة ، مثل مقاطعة البامارل في المجلس التشريعي لولاية فرجينيا بداية عام 1769 ، ساهم في صياغة إعلان الاستقلال عن بريطانيا عام 1776 ، وفي إقرار وثيقة الحقوق في الدستور الأمريكي عام 1789 ، تقلد منصب وزير الخارجية في حكومة جورج واشنطن الأولى (1789–1793) ، أسس عام 1792 الحزب الديمقراطي الجمهوري ، أسس جامعة فرجينيا ، وعمل نائباً للرئيس جون آدمز (1797–1800) وتقلد منصب الرئيس لولايتين رئاسيتين للمدة من (1801–1809) ، توفي عام 1826، للمزيد من التفاصيل ينظر:

- Encyclopedia Americana,Vol.18,New York,1962,P.501.

الذي أضطر تحت الضغط الشعبي المتصاعد إلى تعديلها والموافقة عليها في الثاني من تموز عام 1776 ، ثم إقرارها في الرابع من تموز عام 1776 [1].

كان إعلان الاستقلال واضحاً في فلسفته السياسية التي أدرج فيها بإسهاب الحقوق التي منحها الله لبني الإنسان والتي لابد من أن تصان وتحترم ، فجاء في مقدمته [2]:-

((أننا نرى أن الحقائق الآتية من المسلمات : وهي أن كل البشر لا فرق بينهم ، وأن خالقهم منحهم حقوقاً لا يمكن التفريط بها ، وأن الحياة والحرية والسعي لنيل السعادة ، من جملة هذه الحقوق ، وأنه لابد أن تكون هناك حكومات تسهر على صون هذه الحقوق ، وتكتسب شرعيتها من رضا رعاياها عليها ، وأن من حق الشعب أن يغيّر نظام الحكم أو يلغيه حيثما يتبين له أن هذا النظام يسيء إلى الأهداف ، وأن من حقه أن ينصّب حكومة جديدة تفي بمتطلبات هذه المبادئ ، وأن ينظم سلطاتها بالصيغة التي تضمن له سعادته)) .

يوضح الإعلان بهذه المقدمة فلسفته الليبرالية الديمقراطية التي تستند إلى مبدأ " **سيادة الشعب** " ، ويبرر الأسباب التي دعت الشعب الأمريكي الى المطالبة بالانفصال [3] . ثم يمضي ليبرر موقف الأمة الأمريكية ، ويحدد مستقبل علاقتها بالوطن الأم حين يقول :- **((... فأننا نحن المجتمعين في المؤتمر العام بصفتنا ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية ، نؤكد أمام رب الكون ، حسن نياتنا ، ونعلن بكل فخر واعتزاز وبالنيابة عن السكان الشرفاء في هذه المستعمرات ... أن هذه المستعمرات الموحدة ، قد أمست حرة ، مستقلة ، ... وأنها لم تعد ملزمة بأي ولاء للتاج البريطاني ، وأنها قد تخلت تماماً وبنحو لا رجعة فيه ، عن أي ارتباط سياسي بدولة بريطانيا العظمى ...))**[4] .

---

[1] **كان من أبرز التعديلات على مسودة الوثيقة حذف الجزء المتعلق ببند الرق الذي فرضه التجار البريطانيين على المستعمرات ، فقد حذف بعد أن اعترض عليه قسم من أهالي الجنوب وسكان ماساتشوتس الذين يعمل معظمهم في تجارة الرقيق ، فكان لابد لجيفرسون من التضحية بهذه الفقرة لصالح القضية الرئيسية وهي الاستقلال ، للمزيد من التفاصيل ينظر : فنسنت شيان ، توماس جيفرسون أبو الديمقراطية ، ترجمة جاسم محمد ، بغداد ، فرانكلين للطباعة والنشر ، 1961 ، ص 14.**

[2] Michel D. Gambon , Document of American Diplomacy, From the American Revolution to the Present, The Declaration of Independence 4 July 1776 , London , 2003 , PP.7-10 .

[3] **ناهدة دسوقي ، المصدر السابق ، ص59 ؛ جلال يحيى ، المصدر السابق ، ص224 .**

[4] **مفيد الزيدي ، موسوعة تأريخ أوربا الحديث والمعاصر ، ج2 ، عمان ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص538 .**

أستمد جيفرسون أفكاره السياسية من كتابات المفكرين الإنكليز الذين وضعوا الإطار النظري للثورة المجيدة عام 1688 ، وعلى رأسهم جان لوك الذي ألف كتابه الشهير" **رسالتان في الحكم** " وحدد فيه وظيفة الدولة العليا في المجتمع ، وفي الحقيقة فقد حمل هذا الكتاب في طياته بذور إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد كان لوك يرى أن الوظيفة العليا للدولة هي حماية الحياة ، والحرية ، والثروة ، وهي الحماية التي لكل إنسان حق فيها ، وأن تقلد السلطة السياسية أنما يكون أمانة من أجل مصلحة الشعب ، وعندما تنتهك الحقوق الطبيعية للجنس البشري ، فإن للشعب الحق – بل من واجبه – إلغاء أو تغيير الحكومة ، وأن " **العلاج الحق للقوة بدون سلطة هو معارضتها بالقوة** " [1] .

كما عززت آراء لوك بشأن علاقة الدولة بالكنيسة التي ضمنها في مؤلفه " **رسالة في التسامح الديني** " من الفكر السياسي الذي جاء في هذا الإعلان ، فقد أوضح لوك أن الكنيسة والدولة تشغلان مجالين منفصلين تمام الانفصال ، ويجب أن يظلا منفصلين ، وأن الكنيسة هي منظمة اختيارية يعولها أعضاؤها بمحض إرادتهم ، لا الحكومة بقوة فرض الضرائب [2] .

اشتملت نظرية الحكومة التي وضعها جيفرسون ، والتي لم تكن جديدة على الأمريكيين [3] على ثلاثة مبادئ أساسية : أولها أن جميع الناس خلقوا أحراراً ، وقد منحهم الخالق بعض الحقوق الثابتة ، ومن بينها حق الحياة ، والحرية ، والسعي لنيل السعادة [4]. وهي ليست حقوقاً منحتها للشعب حكومة محبة للخير ، وأن بقائها غير مرهونٍ برضا تلك الحكومة ، وإنما هي حقوق ولدت مع الناس ولا يمكن أن تضيع منهم [5]. وثانيها أن الحكومات وجدت لتصون حريات الناس وحقوقهم ، وهي تستمد شرعيتها من رضا رعاياها عليها ، وفي اللحظة التي تفشل فيها الحكومة في تحقيق الغايات التي أنشئت من أجلها ، تصبح غير مستحقة لتأييد الشعب وولاءه [6] . وثالثها أنه حيثما يتبين للشعب أن الحكومات تسيء إلى الأهداف ، وتشكل خطراً على هذه الحقوق ، فمن حقه أن يغيّر نظام الحكم ، وأن ينصّب حكومة تفي بمتطلبات مبادئه وتحقق سعادته . فجعلت هذه النظرية في وسع أبناء الشعب حلّ الحكومة السيئة ، أو إلغائها ، وإقامة وتنصيب

---

[1] إميل هوبنر، المصدر السابق ، ص11 .

[2] الآن نيفينز وهنري ستيل كوماجر ، المصدر السابق ، ص84 .

[3] Carl Becker , The Declaration of Independence , New York , 1942 , P. 47 ;

– فنسنت بنيه ، المصدر السابق ، ص61 .

[4] Gerb Scott Douglas, The Declaration of Independence : Origin and Impact, New York ,2003,PP.137-146.

[5] Michel D. Gambon, Op. Cit., P. 18 .

[6] Carl Becker , Op. Cit., P.50 .

حكومة أخرى جديدة ، كما كان في وسعهم أقامتها من قبل ، وتنظيم سلطاتها بشكل يحفظ أمن هذا الشعب وحقوقه وسيادته (1) .

لقد كان لهذه المبادئ أثر عظيم في عقول الأمريكيين ، فقد غيرت مواقفهم إزاء السلطات ، وأبانت لهم كيف أن الحكومات هي خادمة للشعب وليست سيدة عليه (2) . فجاء إعلان الاستقلال ليشكل ضربة قوية للحكم المطلق عموماً ، وللحكومة البريطانية بكافة مستوياتها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية بشكل خاص ، فالمستوطنات تحولت من مستعمرات تابعة سياسياً واقتصادياً لبريطانيا ، إلى أمة تتبع نفسها ، بإسم (**الولايات المتحدة الأمريكية**) ، وهذه التسمية كانت تستعمل لأول مرة في وثيقة عامة ، وكان لها صدى غير مألوف لدى كثير من أعضاء الكونغرس(3) . كما أن الحقوق التي امتهنتها الحكومة البريطانية ، هي التي أصبحت أساساً لاستقلال الشعب الأمريكي ، وللحكومات الجديدة التي يقيمها ، وفقاً لمبدأ سيادة الشعب ، وعلى قواعد النظرية الجديدة في الحكم التي صيغت في هذا الإعلان (4) . كما أسس هذا الإعلان لتجربة سياسية جديدة ، ووضع الخطوط العريضة للعلاقات السياسية للولايات المتحدة مع الدول الأوروبية بما يضمن لها تأمين النصر على البريطانيين وإكمال مسيرة ثورتهم ، واحتلال مكانتهم بين شعوب الأرض الحرة (5) .

في خضمّ أجواء الحرب التي كانت تدور مع بريطانيا ، كان لا بد من التفكير بتقوية روابط الإتحاد بين الولايات ، التي لم يكن يربط بينها سوى سلطة الكونغرس الذي تشكل في المؤتمر القاري الأول ومنحته الولايات بعض صلاحياتها ، فعيّن المؤتمر القاري الثاني في الثاني عشر من تموز عام 1776 لجنة لرسم مشروع لإتحاد الولايات ، سمي مشروع " **بنود الإتحاد** " The Articles of Confederation (6) ، وقدمت اللجنة مقترح المشروع إلى الكونغرس ، الذي شرع بمناقشته ، وصادق عليه رسمياً في الخامس عشر من شهر تشرين الثاني عام 1777 ليعلن

---

(1) ج . ب ، وايت ، كيف أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة حسن جلال العروسي ، مصر ، دار المعارف ، 1952 ، ص29 .

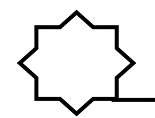
(2) عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي ، المصدر السابق ، ص75 .

(3) ماتيو أندرسون ، تأريخ القرن الثامن عشر في أوربا ، ترجمة نور الدين حاطوم ، بيروت ، دار الفكر المعاصر ، 1986 ، ص347 .

(3) Merle Burke, United States History , The Growth of the Land , U.S.A , 1961 , P. 58 .

(5) جوردون . س . وود ، الثورة الأمريكية ، ترجمة نادر سعادة ، ط1 ، عمان ، الأهلية للنشر والتوزيع ، 2006 ، ص45 .

(6) الكونفدرالية Confederation :- نظام للحكومة المتكونة من مجموعة ولايات ، تحتفظ فيه الولايات بسلطة سيادية ما عدا السلطات المفوضة إلى الحكومة الاتحادية ، أي هو عملية توافق بين كيانات سياسية مستقلة تحتفظ بسيادتها مع تنسيق المواقف في شؤون محددة جداً ، كالشؤون الاقتصادية ، والعسكرية مع عدم المساس بشخصيتها القانونية على المستوى الدولي . للمزيد من التفاصيل ينظر:- تيودور لووي وبنيامين جينسبرغ ، الحكومة الأمريكية – الحرية والسلطة ، ج1 ، ترجمة عمر عبد المسيح ، القاهرة ، مكتبة الشرق الدولية ، 2006 ، ص58 .



قيام الإتحاد التعاهدي Confederation بين الولايات الثلاث عشرة والذي فرضته إلى حد بعيد ، ظروف الحرب والثورة ، وضرورة استمرار القتال ضد البريطانيين ، فمن أجل توفير أسباب النجاح في هذه الحرب ، كان لابد لهذه الدول من تنسيق جهودها على الصعيد العسكري والسياسي والاقتصادي [1] .

تضمنت بنود الإتحاد الكونفدرالي ثلاث عشرة مادة ، جاء في أولاها التأكيد على أن يطلق على هذه الكونفدرالية أسم (**الولايات المتحدة الامريكية**) ونصت المادة الثانية على أن (**تحتفظ كل ولاية بسيادتها وحريتها واستقلالها**) وفوّضت المواد المتبقية من بنود الإتحاد صلاحيات أكبر للكونغرس لتمكينه من أداء وظائف كبيرة على المستوى القومي ، مثل إعلان الحرب وتوقيع المعاهدات السلمية ، والتمثيل الدبلوماسي مع الدول الأخرى ، وجمع الضرائب ، وبناء القوة العسكرية ، وصك النقود ، وتنظيم الحياة التجارية ، والخدمات البريدية ، وإنشاء المحاكم ، وتعيين لجان وإداريين كلما اقتضى الأمر ، فضلاً عن تنظيم آلية التمثيل في الكونغرس ، وإضافة أو تعديل بعض بنود الإتحاد [2] . فكانت هذه البنود بمنزلة أول دستور مكتوب يتم العمل به في الولايات المتحدة الأمريكية ، والخطوة الأولى لتأسيس الدولة الاتحادية ، من خلال تعزيز سلطات الكونغرس القومية التي لم يكن من السهل إيجاد إجماعٍ كاملٍ عليها بسبب اختلاف مصالح هذه الولايات[3] .

وعلى الرغم من ضعف بعض جوانب سلطة الإتحاد لاسيما غياب السلطة التنفيذية ، وعدم القدرة على جمع الضرائب لتأمين المصروفات المركزية العالية ، إلاّ أن الكونغرس استطاع ديمومة متطلبات حرب الاستقلال من الأموال والأسلحة والذخائر ، بما مكنه من الوقوف بوجه أقوى جيوش العالم في القرن الثامن عشر ، كما تمكن من إدارة الدبلوماسية الأمريكية خلال الحرب بحكمة جعلت من قضية الاستقلال الأمريكية قضية دولية سارعت الدول الأوربية إلى دعمها ومساندتها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً [4] . ونجحت الدبلوماسية الأمريكية في قيادة المفاوضات السرية مع بريطانيا ، وفرضت عليها شروط الاستقلال الكاملة [5] .

---

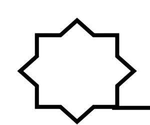
[1] **ميشال ستيوارت ، نظم الحكم الحديثة ، ترجمة أحمد كامل ، مراجعة سليمان الطماوي ، دمشق ، دار الفكر العربي ، 1962 ، ص131 .**

[2] **غيرسون نويل ، المصدر السابق ، ص14 .**

[3] **أميل هوبنر ، المصدر السابق ، ص12 .**

[4] A. J. Great , History of Europe , Vol.3 , Wooden , New York , 1932 , P.700 .

[5] **بشرى طايس عبد المؤمن ، المصدر السابق ، ص135**



كان من نتائج حرب الاستقلال على الشعب الأمريكي ، أن تطورت المفاهيم الديمقراطية الليبرالية في الولايات المتحدة الأمريكية على نحو متسارع ، بعد أن ساد الشعور بالنصر والحرية بعد إعلان الاستقلال ، وقيام الاتحاد بينها ، فقد أصبح الشعب هو الذي يختار حكامه بدلاً من التاج ، وأصبحت المجالس التشريعية في مأمنٍ من استخدام حق الفيتو من حكام الملك ، وتوسع حق الانتخاب في الولايات الأمريكية ، وأصبح بإمكان كل فردٍ بالغٍ يدفع الضرائب ، أن يختار ممثليه بلا شروط [1] . إلى جانب ذلك ، فقد كان تشتيت المهاجرين الموالين للتاج عن الولايات الأمريكية من أهم الظروف التي ساعدت على نمو الديمقراطية ، فقد كان عدد كبير من هؤلاء الملاّك والأثرياء المحافظين قد احتفظوا بسيطرة غير عادلة على الهيئة التشريعية في بعض الولايات ، أما في البعض الآخر ، فقد كان توافر نصاب الملكية العقارية للتمتع بحق الانتخاب قد أتاح لهذه الفئة الانفراد والسيطرة على تلك الهيئات التشريعية لفترة طويلة ، وما أن رحل هؤلاء حتى أصبح المزارعون الكادحون أحراراً في خلق المدنية التي كانوا يحلمون بها [2] .

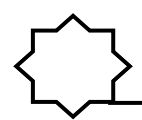
وشهد المجتمع الأمريكي يقظة فكرية واجتماعية عظيمة ، فازداد عدد الصحف ، وزاد معه اهتمام الأمريكيين بالمناقشات العامة في المسائل التي تهم البلاد ، وأبرزها قضية التسامح الديني التي عولجت في سائر الولايات بحكمة عظيمة [3] . وكان الاهتمام بالتعليم وإنشاء المدارس المجانية العامة من أولويات حكومات الولايات بعد الثورة ، فحكومة ديمقراطية تدير شؤونها بنفسها ، هي بحاجة إلى هيئة من المنتخبين المثقفين لرعاية المصالح العامة ، وكان قانون أراضي الشمال الغربي لعام 1785 ذا أهمية بالغة لدعم التعليم ، إذ ترتب عليه منح المدارس الحكومية هبات من الأراضي العامة ، وتعاظم دور المرأة الأمريكية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فساهمت في إصدار المنشورات الثورية ، والتجسس ، وصناعة الرصاص والذخائر

---

(1) اتخذ الكونغرس في عام 1776 جملة من الإصلاحات السياسية التي فوض بموجبها المجالس التشريعية للولايات بزيادة نسبة التمثيل الشعبي في الحكومات المستقلة ، ففي بنسلفانيا وافقت الهيئة التشريعية على مطلبين مهمين للشعب ، الأول هو منح المقاطعات الغربية حق التمثيل في الهيئة التشريعية بما يتناسب مع عدد سكانها ، والثاني هو إلغاء شرطي الملكية العقارية والتجنس التي قصرت حق التصويت على طبقة صغيرة من المجتمع ، وبهذا فقد زاد عدد الأعضاء في الهيئة التشريعية(17) عضواً جديداً ، أما في فرجينيا وماساتشوتس فقد توسع حق الانتخاب بعد إلغاء هذه الشروط المجحفة ، كما في ديلاوير وكارولينا الشمالية وجورجيا وفيرمونت . للمزيد من التفاصيل أنظر : فرانكلين آشر ، موجز تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة مهيبة مالك الدسوقي ، بيروت ، دار الثقافة ، 1954 ، ص ص136-137 .

(2) آلان نيفينز وهنري كوماجر ، المصدر السابق ، ص122 .

(3) وزارة الخارجية الأمريكية ، المصدر السابق ، ص41.



الأخرى ، وساعدت في القتال المباشر في الجبهات وتحملت أعباء مضاعفة العمل في الحقل وكوّنت جمعيات تنشيط الإنتاج ، وتبرعت بحليّها للخزينة العامة [1].

إلاّ أن روح التضامن التي عمت سكان المستعمرات أبّان الحرب ، ونشأت عليها أسس الإتحاد كضرورة لمواجهة البريطانيين ، قد تلاشت بعد الاستقلال ، واستولت كل ولاية على سيادتها كاملة غير منقوصة ، فقام النزاع على تعيين الحدود ، وأصدرت المحاكم أحكاماً تتضارب مع بعضها البعض ، وسنّت المجالس التشريعية للولايات الشرائع بمقتضى مصالحها الخاصة دون النظر إلى المصلحة القومية [2] . مما أدى إلى إضعاف الإتحاد الكونفدرالي وإفراغه من محتواه ، حتى أن البعض من قادة الثورة وصفوا حال الإتحاد بأوصاف شتى ، فمنهم من قال أنه (**رابطة للصداقة**) ، ومنهم من قال أنه (**مؤتمر لسفراء يمثلون ولاياتهم**) [3] ، أما جورج واشنطن فقد وصف علاقة الولايات الثلاث عشرة ببعضها بأنها (**حبل من الرمال**) [4].

أدى اختلاف مصالح الولايات الأمريكية وطبيعة تكوينها السياسي الى تبلور اتجاهين سياسيين في هذه الولايات بعد الثورة ، الاتجاه الأول مثله أنصار التيار الإقليمي المنادين باللامركزية وضمان حقوق وسيادة الولايات المستقلة ، وعرفوا بالجمهوريين ، وكانوا يرغبون في أن تحتفظ كل ولاية بسيادتها وكامل استقلالها حيال الآخرين ، مع ضرورة المحافظة على المساواة المطلقة بين هذه الولايات برغم تمايزها في الثروة وعدد السكان ، وشكلوا أغلبية سيطرت على الكونغرس ، وكانوا أمتداداً لتيار الأحرار (**الويغ**) أيام الثورة ، وغالبيتهم من الفلاحين والعمال وصغار الملاكين والسياسيين المحليين [5] وأبرزهم توماس جيفرسون وصموئيل آدمز Samuel Adams (1722–1803) [6].

---

[1] آلان نيفينز وهنري كوماجر ، المصدر السابق ، ص123 .

[2] عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي ، المصدر السابق ، ص83 ؛ عمر عبد العزيز عمر ، المصدر السابق ، ص355 .

[3] Alexander Johnston , American Political History, 1763-1876 ,Vol.2, G. P. Putnam's Sons, New York , 1890 , P.23 .

[4] وزارة الخارجية الأمريكية ، المصدر السابق ، ص43 ، محمد محمود النيرب ، المصدر السابق ، ص119.

[5] جلال يحيى ، المصدر السابق ، ص ص 234–235 ؛ أميل هوبنر ، المصدر السابق ، ص ص 13–14 .

[6] سياسي أمريكي وأحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية ، ولد في ولاية ماساتشوتس عام 1722 وتعلم في مدارسها ، ثم تخرج من جامعة هارفارد عام 1740 ليعمل مفتشاً للمداخن وفي جمع الضرائب ، حيث نجح بسبب شعبيته الواسعة في تنظيم الندوات الشعبية لمناهضة السياسة البريطانية لاسيما بعد قانون الدمغة عام 1765 ، أسس في عام 1772 أول شبكة محلية للتراسل في المستعمرات ، وسرعان ما ذاع صيتها وأنشئت على غرارها شبكات مماثلة في كل المستعمرات ، وفي عام 1772 أيضاً قام مع مجموعة من الثوار الوطنيين بتأسيس منظمة " أبناء الحرية " في بوسطن ، وقاد في عام 1773 مجموعة الثوار التي نفذت حفلة شاي بوسطن الشهيرة ، اختير في عام 1774 لتمثيل ولاية ماساتشوتس في المؤتمر القاري الثاني ، وساهم في إعلان الاستقلال وصياغة الدستور ، توفي في عام 1803 . للمزيد من التفاصيل ينظر :–

- Encyclopedia Americana, Vol.5, P. 733.

أما الاتجاه الثاني فهم الفيدراليون أو " **الاتحاديون** " أنصار الحكومة المركزية القوية ، الذين كانوا يرغبون في أن يترك لكل ولاية نيل استقلالها الواسع في ظل اتحاد ينشأ عن طريق حكومة مركزية قوية تضمن لنفسها مكاناً هاماً في العالم ، وهم يمثلون أمتداداً لتيار المحافظين (**التوري**) الذي ظهر أيام الثورة ، وغالبيتهم من التجار وملاّك الأراضي والارستقراطيين المحافظين وأبرزهم الكسندر هاملتون Alexander Hamilton (1755–1804) [1] وجيمس ماديسون James Madison (1751–1836) [2].

ساهم هذان الاتجاهان في إغناء مناقشات الكونغرس حول الكيفية التي يتم بموجبها المحافظة على الاتحاد ، وبناء دولة اتحادية مستقلة تكون نموذجاً للحرية والديمقراطية والتسامح ، فقد أدى عجز الكونفدرالية عن تحقيق أهداف الأمريكيين الى البحث عن صيغة جديدة تعزز وحدتهم وتنظم شكل الحكومة المستقبلية للبلاد ، وتوفق بين رغبات الولايات المختلفة [3]. فاستغل الكسندر هاملتون فرصة عقد مؤتمر في مدينة أنابوليس Annapolis عام 1786 ليقدم الى الكونغرس مقترحاً يطلب فيه من الولايات الثلاث عشرة تعيين مندوبين لحضور مؤتمر يعقد في مدينة فيلادلفيا في الثاني من آيار عام 1787 " **لوضع النصوص الضرورية التي تجعل دستور الحكومة الاتحادية مناسباً لحاجات هذا الاتحاد ، لأن الموقف من الخطورة بحيث لا يمكن علاجه على يد جمعية غير ممثلة تمثيلاً صادقاً** " [4].

---

[1] سياسي أمريكي شهير ، وأحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية ، ولد في جزر الهند الغربية وانتقل مع عائلته إلى العيش في المستعمرات الأمريكية حيث استقر فيها ، أكمل دراسته في جامعة كولومبيا ، دخل في صفوف الجيش الثوري في حرب الاستقلال وعمره (19) عاماً ، واثبت شجاعة فائقة لفت خلالها أنظار قائده جورج واشنطن ، حيث اختاره للعمل معه طوال مدة الحرب ، شارك في كتابة الدستور الأمريكي بعد الاستقلال وكان من مؤيدي الحكومة المركزية القوية ، اختاره واشنطن وزيراً للمالية لكفاءته الإدارية وتمكن بفضل عبقريته من تأسيس الاقتصاد الأمريكي على أسس متينة ، توفي في عام 1804 بعد منازلة شهيرة مع آرون بير . للمزيد من التفاصيل ينظر :

- Encyclopedia Americana, Vol.12 , P. 533.

[2] سياسي ومفكر ورجل دولة أمريكي وأحد الآباء المؤسسين للولايات الأمريكية ، ولد في مدينة ويليمبيرغ بولاية فرجينيا ، وتعلم في مدارسها ، تخرج من كلية وليم ماري ، شارك في حرب الاستقلال الأمريكية وبرع فيها ، في عام 1778 انتخب عضواً في المجلس التشريعي لولاية فرجينيا ، وفي عام 1787 كان له دور بارز في صياغة الدستور الاتحادي ، وساهم في تأييده من قبل الأمريكيين من خلال تحريره للأوراق الفيدرالية مع هاملتون وجون جاي ، في عام 1792 نجح مع توماس جيفرسون في تأسيس الحزب الديمقراطي الأمريكي ، شغل منصب وزير الخارجية طوال مدة حكم جيفرسون (1801–1809) ، ثم أصبح رئيساً للولايات المتحدة لفترتين رئاسيتين بين عامي (1809–1817) ، شهدت مدة حكمه الحرب مع بريطانيا عام 1812–1814. للمزيد من التفاصيل ينظر : –

-Encyclopedia Americana , Vol.19 , P. 127 .

[3] مليفن آي . أروفسكي ، قراءات أساسية في الديمقراطية الأمريكية ، ترجمة شحدة فارع ، مراجعة فاروق منصور ، عمان ، دار البشير للنشر ، 1998 ، ص ص 48 – 59 .

[4] دوغلاس ستيفنسون ، الحياة والمؤسسات الأمريكية ، ترجمة أمل سعيد ، عمان ، الدار الأهلية للنشر ، 2001 ، ص47 ؛ عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي ، المصدر السابق ، ص86 .

عقد المؤتمر في الموعد المقرر في مبنى حكومة فيلادلفيا بحضور خمسة وخمسين مندوباً يمثلون أثنتي عشرة ولاية ، واختار الحاضرون جورج واشنطن رئيساً للمؤتمر الذي لم يخول إلا سلطة تعديل بنود الاتحاد . وبعد نقاشات حادة وطويلة تمكن الآباء المؤسسون من صياغة دستور جديد مثّل تسوية للمصالح المتناقضة لهذه الولايات ، وعبر عن أجماعها على الحكم الدستوري الذي يوازن توازناً دقيقاً بين السلطات الثلاث [1] .

جاء الدستور الأمريكي لعام 1787 بنظام سياسي أصيل شكّل " **كشفاً كبيراً في علم السياسة المعاصر** " [2] ، وتتجلى هذه الأصالة بالمبدأ الاتحادي الذي اعتمد بوصفه أساساً لبناء الدولة من جهة ، وبالنموذج الجديد للعلاقة بين السلطات العامة – لاسيما السلطتين التنفيذية والتشريعية – من جهة ثانية ، والتي جعلت منه نظاماً يختلف عن كل الأنظمة السياسية القائمة في أوربا والعالم آنذاك [3] . فلقد راعى المؤتمرون الذين ساهموا في وضع هذا الدستور وجود كيانين سياسيين ضمن جسد الدولة الواحدة ، الأول هو الكيان المركزي الذي يجسد وحدة الشعب والدولة ، والثاني هو الكيان الإقليمي الذي تتجلى من خلاله تعددية واستقلالية الولايات المتحدة [4] .

استمد الدستور الأمريكي روحه ومبادئه من التراث الفكري الانكليزي ومن مؤلفات دعاة الفكر التحرري في عصر التنوير من أمثال مونتسكيو صاحب كتاب " **روح القوانين** " ، وجان لوك ، وفولتير Voltaire ، وجان جاك روسو ، والتي ذهبت إلى القول بأن مصالح الأفراد لا يمكن حمايتها إلاّ أذا وزّعت أو فُصِلت سلطات الحكومة إلى فروع مختلفة [5] . وأتسمّ بالمرونة في تحديد السلطات القومية للحكومة الفيدرالية ، وسلطات الحكومات الاتحادية في الولايات ، فانتزع سيادة الولايات وسلمها للشعب ككل ، وجعل للحكومة الفيدرالية اختصاصات قومية ، ولحكومة الولايات اختصاصات محلية ، وضمِنَ لحكومات تلك الولايات شكلاً جمهورياً في الاتحاد الفيدرالي وتعهد بحمايتها من الغزو الأجنبي ، وجعل الدستور هو القانون الأعلى في البلاد [6] .

---

(1) كلود جوليان ، المصدر السابق ، ص 82 .

(2) ألكسي دي توكفيل ، المصدر السابق ، ص278 .

(3) ياسين محمد العيثاوي ، الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي ، ط1 ، عمان ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2008 ، ص18 .

(4) Pauline Maier , American Scripture Making the Declaration of Independence ,Vintage Book, New York, 1997, P. 99.

(5) محمد أنور عبد السلام ، التجربة الاتحادية الأمريكية ، القاهرة ، مكتبة الانجلو مصرية ، 1974 ، ص97 ؛ حسين فوزي النجار ، أمريكا والعالم ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 1986 ، ص58 .

(6) بروس فنلاي ، الدستور الأمريكي ، ترجمة العميد المتقاعد جاسم محمد ، بغداد ، دار منشورات البصرة ، 1961 ، ص74 .

أفرزت معركة التصديق على الدستور الأمريكي تيارين سياسيين جديدين امتدا على أرجاء الولايات كلها ، وأصبحا نواتي الحزبين السياسيين المهيمنين على السياسة الأمريكية فيما بعد ، وشكلا نقطة تحول في الفكر السياسي الأمريكي الذي أكسبته التجربة العملية نضجاً كبيراً ، والواقع أن هذين التيارين كانا موجودين أصلاً كميول واتجاهات سياسية إما لتقوية الحكومة المركزية أو للمطالبة بحقوق الولايات ، وقد أديا دوراً كبيراً في إقرار وثيقة الاستقلال ، وتكوين الاتحاد الكونفدرالي ، ثم صياغة الدستور الاتحادي ، لكن الجديد في الأمر ، هو اقترابهما من مفهوم الحزب السياسي الذي يتسم بالفكر، والتنظيم ، والتواصل [1] .

التيار الأول وهم مؤيدو الدستور Federalists والذي ضمَّ طبقات واسعة من التجار ومالكي الأراضي والارستقراطيين المحافظين ، الذين شكّلوا تنظيماً سياسياً أقرب في شكله إلى الحزب السياسي[2] بقيادة هاملتون ، وكانوا امتداداً لما عُرِف سابقاً بـ **(التوري)** أيام الثورة الأمريكية ، ثم دعاة المركزية القومية أيام الاتحاد الكونفدرالي وأطلق عليهم حينها أسم الاتحاديين [3] .

دعا الفيدراليون إلى حكومة مركزية قوية يحكمها الدستور الذي سيؤدي – برأيهم – إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية [4] وشرعوا في شرح وجهة نظرهم بشأن تأييد الدستور في مجموعة من المقالات الصحفية التي نشرت في صحف نيويورك وبلغ مجموعها خمساً وثمانين مقالاً سميت بـ " **الأوراق الفيدرالية** The Federalist papers " [5]. تعاقب على كتابتها كلٌ من هاملتون وجيمس ماديسون وجون جاي John Jay (1745–1825) [6] وهدفت إلى تبديد المخاوف من وجود سلطة قوية ، وتوضيح أهمية وجودها للحد من طموح الانفراد بالسلطة في مجتمع متعدد ،

---

[1] للمزيد من التفاصيل حول مفهوم الحزب السياسي ينظر : كلينتون روسيتر ، الأحزاب والسياسة في أمريكا ، ترجمة محمد لبيب شنب ، القاهرة ، دار النشر للجامعات المصرية ، 1960 ، ص ص28–29 ؛ موريس ديفرجيه ، الأحزاب السياسية ، ترجمة صبري علي مقلد وعبد الحسن سعد ، ط3 ، بيروت ، دار النهار ، 1980 ، ص3 .

[2] جلال يحيى ، المصدر السابق ، ص ص234–235 ، محمد محمود النيرب ، المصدر السابق ، ص119 .

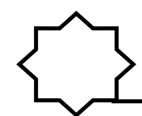
[3] كلينتون روسيتر ، المصدر السابق ، ص29 .

[4] Mead B. Walter, The United States Constitution : Personalities, Principles and Issues, New Jersey , 1987, P.79.

[5] نشرت هذه المقالات في المدة ما بين أيلول 1787 وتموز 1788 في عدد من صحف نيويورك بوصفها العاصمة السياسية للاتحاد . للمزيد من التفاصيل ينظر :– الأوراق الفيدرالية ، ترجمة عمران أبو حجلة ، مراجعة احمد ظاهر ، عمان ، دار الفارس للنشر والتوزيع ، 1996، ص3.

[6] سياسي ورجل دولة أمريكي ، ولد في نيويورك عام 1745 وتعلم فيها ، دخل كلية الملك وتخرج منها محامياً عام 1764 ، مارس مهنة المحاماة ، وساند قضية وطنه بإخلاص ، شارك في المؤتمرين القاريين الأول والثاني عن ولاية نيويورك ، وعمل في لجان المراسلات عام 1774، ساهم في إعداد مسودة دستور ولاية نيويورك ، وعين ممثلاً للولايات المتحدة في أسبانيا بين عامي1780–1782 ، اختير ضمن الوفد الأمريكي المفاوض على معاهدة 1783 ، تقلد منصب حاكم ولاية نيويورك بين عامي 1795و1801 ، لم يتقلد منصب وزير أو نائب الرئيس أو الرئيس الأمريكي لمعاصرته لكبار السياسيين . للمزيد من التفاصيل ينظر :–

- Encyclopedia Americana, Vol.14 , P. 432.



وبيان فوائد الدستور الاتحادي للبلاد ، وقد أصبحت هذه المقالات فيما بعد مرجعاً مهماً في العلوم السياسية وفي الفكر السياسي الأمريكي[1] .

أما التيار الثاني فهم معارضو الفيدرالية Anti Federalists الذين عارضوا الدستور ، وغالبيتهم من الفلاحين والعمال وصغار الملاكين والسياسيين المحليين ، من سكان الأرياف والدائنين بزعامة توماس جيفرسون ، وصموئيل آدامز ، وقد عارضوا حكومة مركزية قوية ، وكرهوا سلطة تلك الحكومة في صك النقود ، وفرض الضرائب ، فهذه السلطات – برأيهم – ربما تسيء إلى حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية ، وكانوا امتداداً لما عرف بتيار (**الويغ**) أيام الثورة ، وأنصار حقوق الولايات واللامركزية أيام الاتحاد الكونفدرالي [2]. واتسمت مواقفهم بالشدة والمناداة بحقوق الولايات ، وأن يقتصر دور الحكومة الفيدرالية على السياسة الخارجية والدفاع والتجارة [3] وكانوا يخشون أن يقتات الدستور على كيان تلك الولايات فيجردها من سيادتها [4] .

احتدم الصراع بين الفريقين حول المصادقة على الدستور ، واشتد التنافس بينهما بعدما اختار جورج واشنطن كلاً من هاملتون وجيفرسون كوزيرين للمالية والخارجية في حكومته الأولى التي شكلها عام 1789 ، فتبنى هاملتون سياسة مالية ترتكز على دعم الصناعة والتجارة وإنشاء البنوك الوطنية ، لإضفاء الطابع البريطاني على المجتمع الأمريكي لشدة إعجابه بالنظام المالي البريطاني[5] . أما جيفرسون فقد كان يرى أن السلطة يجب أن توزع ما بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات ، ويفضّل الحكومة الديمقراطية التي عمادها المواطنين الذين هم المكان الآمن والصادق للسلطة في الولايات المتحدة ، كما نادى بتعليم الأمة لزيادة قدرة المجتمع على الحكم والسيطرة ، ودعا إلى مراعاة حقوق الإنسان وأجبر الكونغرس على مناقشة لائحة الحقوق عام 1789 والمصادقة عليها عام 1791 [6] . واعتقد أن النموذج البريطاني للاقتصاد السياسي غير متوافق مع المجتمع الأمريكي ذي النزعة الجمهورية ، وأن سياسة هاملتون في تأسيس البنك الوطني وفروعه في الولايات غير دستورية ، لغياب النص الدستوري الصريح الذي يجيز ذلك [7] .

---

[1] **الأوراق الفيدرالية ، المصدر السابق ، ص3 .**

[2] **محمد محمود النيرب ، المصدر السابق ، ص119 .**

[3] Walter , OP. Cit. , PP. 80-82 .

[4] Henry Cabot , Alexander Hamilton , American Statesman Series , New York ,1882 , P.87 .

[5] Ibid , P.130 .

[6] Pauls Boyer and Clifford Clark ,A history of the American Peoples, Houghton Mifflin Company , New York , 1877, P.181 .

[7] **وزارة الخارجية الأمريكية ، المصدر السابق ، ص50.**

إن الملاحظة المهمة التي تجدر الإشارة إليها في هذا التنافس السياسي الشديد ، هي أن كلاً من الفدراليين ومعارضيهم لم يلجئوا إلى العنف في سبيل تحقيق غاياتهم السياسية ، كما حصل في أيام الاستقلال بين " **الويغ** " و " **التوري** " ، إذ وصل الفريقان إلى مرحلة الصدام المسلح ، بل انحصر الصراع والخلاف بين السياسيين أنفسهم ، داخل الأروقة السياسية ، دون أن يتطور إلى نزاع علني يهدد كيان الاتحاد الجديد ، والسبب في ذلك هو ابتعاد فئات كثيرة من الشعب الأمريكي عن الانغماس في السياسة ، والرغبة في الاستقلال بالرأي ، كما أن السياسيين من كلا الفريقين قد وضعوا مصلحة البلاد فوق الاعتبارات الشخصية ، وسعى كلٌ منهم إلى خدمة الولايات المتحدة عبر فلسفة شخصية آمن بها ، وهو ما أضفى على الفكر السياسي الأمريكي سمة من سماته الهامة ، وهي التوافق والتراضي [1] .

أفرزت الثورة الأمريكية التي انتهت باستقلال الولايات المتحدة عن التاج البريطاني دستوراً مكتوباً لنظام حكم جمهوري ديمقراطي يؤكد مبدأ الفصل بين السلطات ، ويقر بسلطة الأمة وسيادة الشعب ، ويثبّت أركان الحكم الفيدرالي ، وعلى الرغم من نواحي القصور التي اكتنفها فيما يتعلق بحقوق المواطنين السود ، إلا إنه يحدد في الوثيقة الملحقة به ماهية حقوق المواطن الأساسية ، كالحق في الحياة ، وحق الحرية الفردية ، وحيازة الملكية ، والتمتع بالسعادة والأمن ، وتأمين الحصانة وعدم التعرض للاعتقال أو تفتيش المساكن بدون أمر قضائي ، والحق في التعبير، والحق في الاعتقاد الديني [2] . ولهذه الأسباب مجتمعة يمكن القول إن صياغة هذا الدستور وما رافقها من نشوء أفكار وتيارات سياسية ، قد حددت ملامح الفكر السياسي الأمريكي بعد الاستقلال ، وشكلت حافزا جوهرياً مهماً للتطورات التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية وأنظمة الحكم الديمقراطية في المجتمعات الغربية لاحقاً [3].

ثالثاً:- نشأة الأحزاب السياسية الأمريكية وبواكير تأسيس الحزب الجمهوري (1792-1854)

---

[1] حاكم فنيخ علي ، المصدر السابق ، ص ص29-30 .

[2] أميل هوبنر ، المصدر السابق ، ص 19.

[3] Hans Christoph Schroeder, American Revolution , Munich , 1982 , P. 201 .

جاء دستور الولايات المتحدة الأمريكية ليبلور نظرية الفصل بين السلطات ، ويحقق ثلاثة أهداف رئيسية ، أولها منع انفراد فئة ما بالقرار السياسي ، وثانيها تحقيق التراضي بين شرائح المجتمع المختلفة عن طريق المساومات ، وثالثها منع الجماهير من الاستئثار بالسلطة ، وهو أخشى ما كان ما يخشاه الآباء المؤسسون للولايات المتحدة الأمريكية [(1)] . إذ تجاهلوا أية إشارة إلى الأحزاب السياسية في نص الدستور ، إلاّ أنهم صاغوا دستوراً جعل من تأسيس الأحزاب ضرورة ملحةً لا غنى عنها حالما ينتهي الشعب من انتخاب الرئيس والنواب في الكونغرس ، حيث قاد هذا الدستور الى ظهور الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية ، حين أصبح وجود تلك الأحزاب الوسيلة الوحيدة للوصول إلى السلطة عبر ممارسة حق الانتخاب العام [(2)] .

ولم يتردد الآباء المؤسسون في التعبير عن مخاوفهم من وجود الأحزاب السياسية ، التي كانوا يرون فيها بذرة الانقسام الحقيقية في المجتمع الأمريكي ، لأن أفكار الأمريكيين متقاربة إلى الحد الذي لا حاجة معه لوجود تلك الأحزاب ، فهذا جورج واشنطن يحذر في خطابه الأخير في التاسع عشر من أيلول عام 1796 من " **الآثار المهلكة للروح الحزبية** " [(3)] ، وهذا جون آدمز يقول " **أن لا شيء يثير فيه الفزع أكثر من انقسام الجمهورية الجديدة بين حزبين كبيرين ، لكل منهما قائد بذاته** " [(4)] ، أما توماس جيفرسون فقال بطرافته المعهودة " **إن لم يكن باستطاعتي دخول الجنة إلاّ برفقة حزب ، فأنني لا أفكر في الذهاب إلى هناك قطعياً** " [(5)] .

إلاّ أن الموقف الذي خشي منه الآباء المؤسسون بدأ يتحول إلى حقيقة واقعة بعد إقرار الدستور الاتحادي ، فقد انقسم الشعب إلى فريقين متنازعين حول المسائل السياسية الداخلية والخارجية في إطار الصراع المحتدم بين الكسندر هاملتون وتوماس جيفرسون على خلافة جورج واشنطن في رئاسة الولايات المتحدة عام 1792 [(6)] .

فالفيدراليون الذين استطاعوا بفضل إمكاناتهم الاقتصادية الكبيرة ، وجهود هاملتون البارعة ، من السيطرة على المؤسسات الحكومية الاتحادية في ظل إدارة الرئيس واشنطن ، كانوا يطمحون

---

(1) M.J.C. Vile , Politics in the U.S.A. , Rout ledge , 1999 , PP.3-7 .
(2) John . King Don , America The Unusual, Worth Publishers, New York , 1999 , PP. 58-60.
(3) **نجلة إبراهيم العزاوي ، التطورات السياسية الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال حكم الحزب الجمهوري (1921–1933) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية أبن رشد ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص11 .**
(4) **محمد جلال عناية ، المصدر السابق ، ص10 .**
(5) Naomi Chomsky , Class Warfare , Interviews with David Barsmian, Common Courage press , 1996 , P.123 .
(6) **أميل هوبنر ، المصدر السابق ، ص78 ؛** - Marshal , Op. Cit., P. 120.

إلى مواصلة سياستهم في تقوية الحكومة المركزية ، وأحكام قبضتهم على مؤسساتها المالية والاقتصادية لضمان وصولهم إلى الرئاسة بعد واشنطن ، فانطلقوا في تنظيم أنفسهم في كتلة سياسية أطلقوا عليها أسم " **الاتحاديين** " [1] .

إمتاز العمل السياسي للاتحاديين بالتنظيم والدقة ، لاسيما في السيطرة على الوظائف المهمة في المؤسسات المالية والاقتصادية للحكومة المركزية ، والهيمنة على البنوك الوطنية ، ساعدهم في ذلك الإمكانيات الاقتصادية الهائلة للملاك والتجار والارستقراطيين الذين يشكلون الغالبية من أعضاء الكتلة ، فضلاً عن التثقيف ضد المعارضين للفيدرالية ، حيث كانت صحفهم التي اشتهرت بنشر الأوراق الفيدرالية وتعريف الناس بأهميتها ، تؤدي دوراً مؤثراً في كسب تأييد الأمريكيين لتوجهاتهم السياسية ، ولعل صحيفة (Gazette of the United States) التي كانت تصدر باسمهم في فيلادلفيا خير مثال على ذلك ، فقد مجدّت أعمال الاتحاديين المالية والاقتصادية ، لاسيما جهود هاملتون في تأسيس البنوك الوطنية التي ستعود بالنفع على الاقتصاد الأمريكي ، واعتبرته الشخصية الأبرز في حكومة واشنطن ، مما دفع بهيئة الخزانة الأمريكية إلى تقديم المعونات السخية للصحيفة ، بالإضافة إلى مساعدات وقروض هاملتون الشخصية [2] .

أما معارضو الفيدرالية فقد واصلوا جهودهم من أجل الحصول على حقوق الولايات ومنع تركيز السلطة بيد الحكومة المركزية ، وقد أفضت هذه الجهود عن ولادة أول حزب سياسي في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية [3].

لم تكن لدى جيفرسون الرغبة الحقيقية في تشكيل حزب سياسي بالمعنى الحقيقي المتعارف عليه للحزب حتى عام 1791 ، إلاّ أن التحول الكبير في توجهاته السياسية نحو تشكيل الأحزاب قد طرأ بشكل جدي نهاية ذلك العام ، حين قرر الرد على اتهامات الاتحاديين له بالإرهاب [4] . فغادر بصحبة رفيقه جيمس ماديسون إلى نيويورك لدراسة علم النبات ، غير أن الهدف الحقيقي من وراء هذه الرحلة هو لقاء مجموعة من السياسيين في المدينة ، من الذين يعارضون الفيدرالية بشكل عام ، وسياسة هاملتون بوجه خاص ، وكانت نيويورك آنذاك تشهد تنافساً شديداً بين عدد من العوائل الارستقراطية للسيطرة على سياستها ، فكانت عائلتا جورج كلينتون George

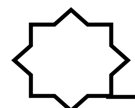
---

[1] Richard , Op. Cit., P.125 .

[2] **تشارلز وماري بيرد ، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، ج1، دمشق ، نشر دار أطلس ، (د . ت) ، ص ص18-23 ؛**
-Boyer and Clark , Op. Cit., P.182.

[3] " The U.S. Tow – Party System: Past and Present , A View by Soviet Historians", Progress Publishers, Moscow, 1988, PP.26-29.

[4] **حاكم فنيخ علي ، المصدر السابق ، ص38 .**



Clinton (1739–1812) [1] وهارون بور Aaron Burr (1756–1836) [2] الارستقراطيتين تتافسان عائلة آل شويلر المرتبطة بعلاقة مصاهرة مع هاملتون على السيادة في نيويورك .

استغل جيفرسون هذا الصراع لعقد اتفاق مع عائلتي كلينتون و هارون بور ، فشكل الثلاثة بعد اجتماعهم في ريف نيويورك كتلة جديدة أطلق عليها أسم" Democratic - Republicans " أي الديمقراطيين – الجمهوريين[3] . وعلى الرغم من أن جيفرسون كان يجد صعوبة في تبني الأسم الجديد بشطريه (**الديمقراطي والجمهوري**) كونه كان يفضل استخدام لفظة (**الجمهوري**) بمفردها ، إلا أن صفة (**الديمقراطي**) كان لابد منها في أيام الصراع مع الاتحاديين لأنها كانت تدل على مشاركة الشعب بكل طبقاته في الحكم ، وهو ما كان يسعى الحزب الجديد لتحقيقه [4] . وبفضل جهود العائلتين في المناطق الريفية ، وتدعيمهما للمصالح الزراعية في ولايات الجنوب ، فقد تمكن التحالف الجديد من كسب تأييد مزارعي نيويورك وبعض سكانها من الحضر ، فضلاً عن بعض مزارعي وحرفيي وصناعيي الولايات الشمالية [5] .

كانت تلك هي الخطوة الأولى المهمة في مسيرة تشكيل الحزب لمواجهة الاتحاديين ، وانطوت على قدر كبير من الأهمية ، حيث مثلت تحولاً في طبيعة العمل السياسي لمعارضي الفيدرالية ، بانتقالهم إلى تنظيم أنفسهم في حزب سياسي ينافس على كرسي الرئاسة ، بعد أن كانت تقتصر على المعارضة في مسائل سياسية محدودة [6] . أما الخطوة الثانية ، فكانت في الدفاع عن الكيان الجديد ، ونشر أهدافه وأفكاره السياسية ، وإظهار مساوئ الاتحاديين ، عبر تأسيس صحيفة ناطقة باسمه أطلق عليها أسم (The Nation Gazette) [7] .

---

[1] سياسي ومفكر أمريكي وأحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة ، ولد في نيويورك عام 1739 ، شارك في حرب الاستقلال ، ثم تقلد منصب حاكم الولاية منذ عام 1777 وحتى عام 1795 ، انتخب عضواً في الكونغرس القاري ، أسهم بشكل فاعل في تأسيس الحزب الديمقراطي عام 1792 ، ترشح مرات عديدة للرئاسة الأمريكية خلال الأعوام 1792– 1808 ، إلاّ أنه لم يوفق في الفوز فيها . للمزيد من التفاصيل ينظر:

– Encyclopedia Americana , Vol.28 , P. 676.

[2] سياسي ورجل دولة أمريكي ومن الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية ، ولد في نيويورك عام 1756 ، شارك في حرب الاستقلال ، وعمل في جمعية نيويورك التشريعية بين عامي 1784–1785 ، ساهم في تأسيس الحزب الديمقراطي عام 1792 ، خدم لمدة قصيرة في حكومة جورج واشنطن ، ترشح للرئاسة الأمريكية عام 1800 في مواجهة جيفرسون على الرغم من كونه من الحزب الديمقراطي ، امتاز باستخدام الأساليب الملتوية وغير الشرعية لتحقيق غاياته السياسية للمزيد من التفاصيل ينظر:

- Encyclopedia Americana , Vol.25 , P. 465 .

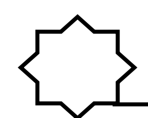
[3] Albert Bushnell Hart , Formation of The Union (1750 – 1829) , New York , 1897 , P. 221 .

[4] John D. Long , The Republican Party : History , Principles and Policies , H . J . Smith & Co. Chicago , 1888, P. 13.

[5] George C. Edwards and Martin Wattenberg , American Government, people , politics and policy , New York , 2002 , P. 68 .

[6] William P. Meyers , A Brief History of the Democratic party , New York , 1945 , P.15 .

[1] George C. Edwards and Martin Wattenberg, Op. Cit., P. 71.



لم يكن التحالف الثلاثي الذي شكله جيفرسون مع عائلتي كلينتون وهارون بور في نيويورك السبب الوحيد في شهرة الحزب وتقوية نفوذه في الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد أدت النوادي والجمعيات التي تشكلت في هذه الولايات على غرار نادي " **اليعاقبة** " [1] الفرنسي مثل " الجمعية الديمقراطية " في فيلادلفيا و جمعية " تشارلزتون " في كارولاينا الجنوبية دوراً بارزاً في التثقيف بأهداف الحزب وسياساته ، حيث أخذت على عاتقها تشكيل معارضة ممنهجة ضد سياسات الحكومة الاتحادية ، لاسيما سياسة الحياد التي ألتزم بها واشنطن تجاه الثورة الفرنسية بتأثير من الاتحاديين وعلى رأسهم هاملتون ، وشاطرت مثيلاتها في فرنسا من حيث الأساليب المستخدمة في المعارضة ، كالمشاغبات وإشاعة العنف [2].

تلخصت أهداف الحزب الديمقراطي – الجمهوري في ضمان حقوق الولايات والمحافظة على استقلالها الكامل ، وتوزيع السلطات بينها وبين الحكومة المركزية ، وضمان حقوق الأفراد الأساسية مثل حرية الكلام ، والعبادة ، والنشر ، وحماية الفرد من تعسف الحكومة المركزية ، وضمان مشاركته السياسية الواسعة في ظل حق الانتخاب العام ، ورفض سياسة الحكومة المركزية المالية والاقتصادية القائمة على دعم الصناعة والتجارة على حساب الاقتصاد الزراعي [3]. وعلى صعيد السياسة الخارجية ، فقد تعاطف الحزب مع الثورة الفرنسية التي رأى فيها إفرازاً لتجربة الولايات المتحدة الأمريكية في الحرية والحكم الديمقراطي ، وعارض تقارب الاتحاديين مع بريطانيا ، وعدّه تهديداً للديمقراطية [4].

أصبح الحزب الديمقراطي – الجمهوري أول حزب سياسي في تأريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، وكان له أعضاء نافذون في الكونغرس ، وأخذ يتهيأ لخلافة جورج واشنطن ، الذي أعيد انتخابه بالإجماع لولاية رئاسية ثانية ، ولم يمنع ذلك من مواصلة الحزب لجهوده والاستعداد لخوض الانتخابات الرئاسية المقبلة عام 1796[5]. لاسيما بعد تفرغ جيفرسون لتأسيس تنظيمات تدعم انتخاب أشخاص يلتزمون دعمه في الكونغرس وفي الهيئة الانتخابية التي ستنتخب الرئيس

---

[2] اليعاقبة :– جماعة سياسية فرنسية تأسست في باريس أبان الثورة الفرنسية باسم " جمعية أصدقاء الدستور" ، أما أسم اليعاقبة فهو نسبة الى دير Jacobs في باريس الذي انطلقت منه هذه الجماعة التي تمثل جناح اليسار المتطرف للثورة ، وهم من دعاة النظام الجمهوري الدستوري ، ومن أبرزهم الأديب روبسبير ، كان العنف وسيلتهم لتحقيق غاياتهم فقاموا بارتكاب المجازر وأشاعوا العنف في فرنسا بعد الثورة ، وتراجع دورهم في الحياة السياسية بعد عام 1799 . للمزيد من التفاصيل ينظر :

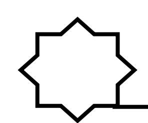
- D. William , The Oxford History of the French Revolution, London, 2002, P. 85.

[2] John D. Long , Op.Cit., P. 14.

[4] Walter , Op.Cit., P. 82 .

[4] Mead B. Walter , Op.Cit., P. 83 .

[5] A. Buck , Frauds and Falsehoods of the Republican party , H. J. Smith & Co. Company , U.S.A. 1892 , P. 531 .



المقبل ، إثر استقالته من حكومة واشنطن بسبب تمسك الأخير بسياسة الحياد في الحرب بين بريطانيا وفرنسا ، ووقوعه تحت تأثير الاتحاديين ، وكانت مطالب الحزب الديمقراطي الجمهوري بضرورة تعزيز المشاركة الشعبية في العملية السياسية ، وفي اتخاذ القرارات المهمة سبيله لكسب تأييد المناصرين بوصفه المدافع عن مصالح البسطاء [1]

مثلت انتخابات العام 1796 البداية الحقيقية لنظام الثنائية الحزبية في الولايات المتحدة [2]. فقد تنافس الاتحاديون والديمقراطيون – الجمهوريون لأول مرة على الرئاسة بوصفهما طرفين سياسيين لكل منهما أهدافه وبرامجه ، لاسيما الحزب الديمقراطي – الجمهوري الذي أصبح منافساً قوياً للاتحاديين الذين أمنوا فوز مرشحهم جون آدمز John Adams (1735–1801) [3] بمنصب الرئيس ، إلا إنه أخفق في معالجة المشاكل الداخلية والخارجية بحكمة وحسن تدبير ، الأمر الذي استغله الديمقراطيون – الجمهوريون لتدعيم معارضتهم للاتحاديين وكسب المؤيدين لحزبهم ، لاسيما بعد إصدار الكونغرس لقوانين 1798 [4] الشهيرة التي مكنت جيفرسون من تحويل هذه القوانين إلى وسيلة للتشهير بالاتحاديين والنيل منهم ، فانخرط في صفوف حزبه الآلاف من الناقمين على الحكومة الذين أمنّوا الفوز للديمقراطيين في انتخابات الكونغرس لعام 1798 ، لاسيما في ولايتي بنسلفانيا ونيويورك المهمتين ، فأصبح قريباً من الفوز في الانتخابات الرئاسية المقبلة عام 1800 [5] .

---

[2] أميل هوبنر ، المصدر السابق ، ص 78.

[3] John T. Morse , JR : John Adams , American Statesman Series , New York , 1885 , P. 123 .

[4] الرئيس الثاني للولايات المتحدة الأمريكية (1797–1801) ، ولد في مدينة (برابنتري Braintree) بولاية ماساتشوتس ، تخرج من جامعة هارفارد ، ومارس المحاماة في مدينته الأصلية ، ويعد رجل سياسة من الطراز الأول ، شغل منصب وزير الولايات المتحدة المفوض في بريطانيا ، ثم نائبا للرئيس جورج واشنطن لدورتين ، للمزيد من التفاصيل ينظر :
- Encyclopedia Americana ,Vol. 5, P. 121.

[5] أدى تراجع شعبية الفيدراليين في عهد إدارة الرئيس جون آدمز إلى التفكير في إيجاد وسائل قانونية للحد من التأييد المتصاعد للديمقراطيين في صفوف الناخبين ، الذين شكلّ المهاجرون الجدد والفلاحون والبسطاء غالبيتهم لاسيما في الغرب الأمريكي ، حيث بدأ التوسع نحو هذه الولايات يتنامى بعد إقرار الدستور وصدور تشريع الشمال الغربي عام 1787 ، الذي نظم آلية تكوين الولايات الجديدة وحدّد طريقة الانتخاب فيها . فأصدر الكونغرس الذي يسيطر عليه الفيدراليين عام 1798 أربعة قوانين ألهبت الرأي العام الأمريكي ، وعرفت فيما بعد بقوانين(الغرباء والتحريض) أو قوانين (1798) ، أولها يحدد مدة إقامة الراغبين بالحصول على الجنسية الأمريكية في البلاد بـ (14) عاماً بدلاً من (4) أعوام ، والقانونين الثاني والثالث يفوضان الرئيس الأمريكي سلطة طرد أي غريب يشتبه بخطورته على أمن البلاد ، وطرد أو توقيف رعايا دول العدو في زمن الحرب ، أما القانون الرابع فيقضي بفرض غرامة شديدة أو الحبس لكل من يكتب أو يطبع أو يتكلم أو ينشر بيانات كاذبة ، من شأنها إلصاق العار بالحكومة . للمزيد من التفاصيل ينظر :
- Alexander Johnston , History of ….. , Vol.2, OP. Cit., P. 216.

[1] John T. Morse JR , Thomas Jefferson : American Statesman Series, Houghton Mifflin ,1883, P. 155 .

شكلت انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام 1800 محطة مهمة في تأريخ الأحزاب السياسية الأمريكية [1] ففي هذه الانتخابات أصبحت الفوارق بين الحزبين المتنافسين في الساحة السياسية واضحة المعالم ، فلكل منهما مرشحان – الرئيس ونائبه – [2] كما أنها المرة الأولى في تأريخ الحياة السياسية الأمريكية التي تشهد استخدام الحزبين للصحف والمجلات لخدمة البرامج الانتخابية ، فضلاً عن الدعاية الانتخابية المتمثلة بزيارة المرشحين للولايات والمدن لتعريف المواطنين ببرامجهم الانتخابية وحثهم على التصويت لمرشحي الحزب[3] . ولما لم يحسم منصب الرئيس بعد حصول مرشحي الحزب الديمقراطي جيفرسون وهارون بور على (75) صوتاً لكل منهما ، تمكن هاملتون من حسم المعركة لصالح جيفرسون في السابع عشر من شباط عام 1801 ليمهد لفتح جديد في الحياة السياسية الأمريكية [4] ، فقد أنطوى انتخاب جيفرسون رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية على مغزىً مهم بالنسبة للديمقراطية الغربية ، **(فهذه هي المرة الأولى التي ينتصر فيها مرشح الحزب المعارض على رئيس دولة يتمتع بكل صلاحيات الحكم ، ويجبره على التنازل عن مقاليد الحكم من غير ثورة ولا عصيان ، ومن دون اغتيال أو قتال ، وإذا صرنا الآن نرى في انتقال السلطة السياسية من شخص إلى آخر أمراً اعتيادياً يتم بنحو سلمي ، فأن هذا الأمر وقتذاك يعد حدثاً مهماً وسابقة كبيرة المغزى بالنسبة إلى مستقبل أمريكا)**[5] .

وضعت انتخابات عام 1800 إضافة إلى ما تقدم ، بداية نهاية الحزب الاتحادي الذي انقسم إلى فريقين اثنين ، أحدهما معتدل بزعامة جون آدمز ، والآخر متطرف بزعامة هاملتون[6] .

وبالمقابل فقد نجح الرئيس جيفرسون في انتهاج سياسة تجمع بين السياسات الاتحادية وبعض الأفكار الديمقراطية ، أدار من خلالها سياسة الولايات المتحدة بنجاح [1] . فقد ألغى جيفرسون

---

[2] William Johns , Mirror of Modern Democracy, A history of the Democratic Party From It's Organization in 1825 to It's Last Great Achievement : The Rebellion of 1861, New York , 1864 , P. 25 .

[3] رشح الحزب الديمقراطي – الجمهوري كلاً من جيفرسون لمنصب الرئيس وآرون بيير نائباً للرئيس ، أما الاتحاديين فقد فشلوا في الاتفاق مرشح واحد للرئاسة ، فرشحوا جون آدمز الذي كان يحظى بدعم الاتحاديين المعتدلين ، وتشارلس بنكيني الذي يحظى بدعم الاتحاديين المتطرفين وأبرزهم هاملتون ، ولم يرشحوا أحداً لمنصب نائب الرئيس. للمزيد من التفاصيل ينظر :

- William Liyne Wilson , The National Democratic party , It's History , principles , Achievements and Aims , Baltimore Harvey , 1888 , P. 48 .

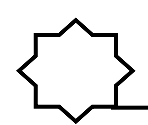
[4] William Johns , Op.Cit., P. 26 .

[5] بعد أن وصلت الوساطة بين جيفرسون وآرون بيير إلى طريق مسدود ، أوكل أمر الانتخابات إلى مجلس النواب بموجب الدستور ، ليختار عبر التصويت السري رئيساً للبلاد ، وبعد (35) محاولة جاءت نتائجها متطابقة ، تدخل هاملتون واقنع ممثلي ولايتي فيرمونت وماري لاند بالتصويت لصالح جيفرسون الذي كان هاملتون يراه رجلاً مخلصاً لأمريكا رغم اختلافه معه في كثير من المواقف، بينما كان يرى في منافسه آرون بيير رجلاً ملتوياً وانتهازياً خائناً. للمزيد من التفاصيل ينظر :

- William Tharry , A History of American wars from 1745-1918 , New York , 1981 , P. 240 .

[6] Kenneth U.A. Prewitt , An Introduction to American Government , New York , Harper Collins , 1991 , P. 225 .

[1] Morse , Thomas Jefferson , Op.Cit., P. 131 .



العديد من الضرائب الاتحادية ، وسعى إلى الاعتماد على العائدات الكمركية في سداد الديون الوطنية المتراكمة بذمة الحكومة الاتحادية والبالغة (10) ملايين دولار [2] ، وقلّص النفقات العامة والجيش والبعثات الأمريكية في الخارج [3] . فأسهمت نجاحات السياستين الداخلية والخارجية في تقوية الحزب الديمقراطي – الجمهوري وزادت من التفاف المؤيدين حوله ، مما دفع بالحزب إلى إعادة ترشيح الرئيس جيفرسون لولاية ثانية في انتخابات العام 1804 ، حيث تمكن من الفوز فيها بسهولة ، فقد حصل جيفرسون على (162) صوتاً مقابل (14) صوتاً فقط لمنافسه الاتحادي تشارلز بنكيني Charles Pinckney (1746–1825) [4].

جاءت انتخابات العام 1804 لتُدق مسماراً آخر في نعش الحزب الاتحادي ، وتعمق الانقسام الذي مر به منذ انتخابات العام 1800 ، فقد عصفت به الخلافات وتنامت بذور الانشقاق حتى أضحى الانقسام سمة مميزة له [5] . ويعود السبب في ذلك الى تعارض المصالح الشخصية للطبقة الارستقراطية المسيطرة على سياسة الحزب والتي أدت بالتالي الى انهياره ، فقد بنيت سياسة الحزب على أسس غير سليمة ، هدفها الوصول إلى السلطة بعيداً عن كل اعتبار لمطالب الجماهير ، والحصول على الامتيازات والمنافع الشخصية لقادة الحزب الذين مثلوا قوته دون الاستناد إلى قاعدةٍ شعبية [6] ، فيما كان الحزب الديمقراطي – الجمهوري يحارب من أجل حرية المواطنين وضمان مشاركتهم السياسية وجعلهم أقوياء وأحراراً ، ويتبنى فلسفة ديمقراطية ، ويدعو الى نظام جمهوري يصبح الديمقراطيون – الجمهوريون فيه " **أصدقاء الشعب لا آباءه** " وهو ما خلق للحزب قاعدة شعبية عريضة ، لاسيما بين الطبقات المتوسطة والفقيرة [7].

غير أن عدوى الانقسام التي أصبحت السمة المميزة للأحزاب الأمريكية منذ هذه الانتخابات انتقلت إلى الديمقراطيين – الجمهوريين أنفسهم ، فعلى الرغم من فوزهم في الانتخابات الرئاسية ،

---

(2) **حاكم فنيخ علي ، المصدر السابق ، ص62 .**

(3) David Widger , American Eloquence : Studies in American political History, Edited with Introduction by Alexander Johnston , Reedited by James Albert Woodburn , New York , 2005 , P. 124.

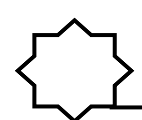
(4) **تشارلز وبيرد ، المصدر السابق ، ص201 .**

(5) **سياسي وقائد عسكري أمريكي من الاتحاديين ، ولد في ولاية كارولاينا الجنوبية ، وعمل في بداية حياته ضابطاً في الجيش الثوري وقاد عدة معارك وأهمها معركة جسر التمساح للسيطرة على شرق فلوريدا عام 1778 ، دخل ميدان السياسة بعد الاستقلال وكان له دور بارز في مصادقة ولاية كارولاينا الجنوبية على الدستور الاتحادي عام 1788 ، ترشح لمنصب نائب الرئيس في انتخابات العام 1800 ، وفي عام 1804 رشحه الحزب الديمقراطي لمنصب الرئيس . للمزيد من التفاصيل ينظر : –** - Encyclopedia Americana , Vol.28 , P. 245.

(6) Edward Shepard , The Democratic party , New York , 1950 , P. 66 .

(7) James Woodburn , American polities - political and party , New York , 1890 , P. 25 .

(1) Noble Cunningham , The Jeffersonian Republican , The formation of party organization 1789-1801 , New York , 1957 , PP. 233-235 .



إلاّ أن خلافاتهم طفت على السطح عبر مشكلتين ، الأولى حين قاد جون راندولف John Randolph (1773–1833) [1] فريقاً من الديمقراطيين في ولاية ماساتشوتس إلى التمرد على الحزب وإعلان الانشقاق على خلفية فضيحة (**يازو**)[2] ومشروع الزوارق الحربية [3] . وقد أطلق على هذه المجموعة من الديمقراطيين المنشقين الذين عارضوا سياسة جيفرسون الداخلية والخارجية بقوة أسم " **الكوايدس** Quid's " [4] .

أما المشكلة الثانية فتمثلت في تحالف هارون بور الذي رفض الحزب ترشيحه لمنصب نائب الرئيس في انتخابات العام 1804 مع مجموعة من الاتحاديين المتطرفين من أتباع هاملتون ، الذين تضرروا من شراء لويزيانا عام 1803 ، والذين اعتقدوا أن التوسع نحو الغرب يعني انضمام ولايات جديدة إلى الاتحاد وهو ما يؤثر سلباً على سلطة الاتحاديين [5] . فدعوا إلى الانسحاب من الاتحاد وتشكيل (**كونفدرالية شمالية**) منفصلة تضم ولايتي نيويورك ونيوجرسي ، ورشحوا هارون بور لمنصب حاكم نيويورك الأمر الذي عارضه هاملتون بشدة [6] .

---

[2] سياسي أمريكي شهير عن الحزب الديمقراطي من مواليد فرجينيا عام (1773) لأحد مزارعي التبغ المعروفين في الولاية ، تخرج في جامعة نيوجرسي ليعمل في التدريس ثم دخل ميدان السياسة عضواً في مجلس النواب عام 1799 واستمر فيه حتى عام 1813 ، شهدت علاقته مع جيفرسون خلال هذه الفترة خلافات عديدة أبرزها اعتراضه على تعيين الجنرال ويكنسن حاكماً لولاية لويزيانا بعد شراءها من فرنسا ، وطريقة بيع الأراضي فيها ، وفي عام 1807 أصبح رئيس هيئة المحلفين في ريتشموند ، وفي 1825–1827 أصبح عضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي ، ثم عمل في عام 1830 وزيراً مفوضاً لبلاده في روسيا . للمزيد من التفاصيل ينظر : - Encyclopedia Americana , Vol.28 , P. 245.

[3] في عام 1804 قامت الهيئة التشريعية لولاية فرجينيا بقطع (5) مليون أكر (الأكر وحدة قياس تعادل 4 كيلومتر) لتسوية النزاع في منطقة (يازو) الواقعة غرب الولاية (وتمثل حالياً ولايتي ألاباما والمسيسبي) حيث باعت لجنة مختصة في مجلس النواب الأمريكي ما مساحته (140) كم2 إلى الشركات لاستغلالها في أعمال تجارية وذلك في عام 1795 ، ولشدة التنافس حول استغلال هذه الأراضي ، فقد دفعت بعض هذه الشركات رشاوى ضخمة للجنة ، للتأثير عليها في الحصول على هذه الأراضي ، فقام الكونغرس بإلغاء عقود البيع ، وظلت هذه المشكلة معلقة إلى عام 1804 ، وانتقدت طريقة جيفرسون في التعامل مع هذه الفضيحة واتهم بعدم الحزم مع الفاسدين . للمزيد من التفاصيل ينظر :

- Boyer and Clark , Op.Cit., P. 221 .

[4] أوصى الرئيس جيفرسون بتجهيز عدد من الزوارق الحربية لإرسائها في المرافئ الأمريكية كوسيلة دفاعية بوجه الاعتداءات البريطانية والفرنسية المتكررة على السفن التجارية الأمريكية في فترة الحرب الدائرة بينهما والحصار القاري المفروض من قبل فرنسا على التجارة البريطانية ، الأمر الذي اضطر البحارة الانكليز للهرب والعمل في البحرية الأمريكية لارتفاع مرتباتها ، مما دفع بقادة البحرية البريطانية إلى تعقبهم وتفتيش السفن الأمريكية بحثاً عنهم واعتقالهم ، وقد كان هذا المشروع بديلاً – في نظر جيفرسون – عن مشروع بناء ستة بوارج حربية أمريكية كان قد أوصى به الرئيس جون آدمز من قبل ، وخصص له الكونغرس مبالغ مالية من الميزانية ، بحجة كلفتها المالية العالية أولاً ، والاستفادة من أخشاب الغابات الأمريكية في بناء هياكل هذه الزوارق ، إلاّ أن مشروع الزوارق فَشِل فشلاً ذريعاً في وقف تجاوزات البحارة البريطانيين وحماية السواحل الأمريكية ، حيث وصل الأمر بالبريطانيين إلى التجول في شارع هاملتون في فرجينيا بحثاً عن بحارتهم الهاربين ، مما أثار سخطاً كبيراً بين الأمريكيين على سياسة جيفرسون ، لاسيما رجال البحرية . للمزيد من التفاصيل ينظر :

- Cue John Fortes, A history of British Army , Vol.3 , London , 1960 , PP. 221-230 ; Merle Burk , United States History , Chicago , 1961 , P. 85 .

[5] الكوايدس " Quid's " :– كلمة إنكليزية معناها بالعامية جنيه ، وتعني أيضاً مضغة من التبغ ، وربما أريد بهذه التسمية التعبير عن صفة المنشقين عن الحزب سعياً وراء المال المتأتي من تجارة التبغ . للمزيد من التفاصيل ينظر : - John D. Long , Op.Cit., P. 17.

[5] Brinkley , Op.Cit., P. 252 ; Walter , Op.Cit., P. 128 .

[1] Schachner , Nathan , Aaron Burr , A biography , New York , 1961 , P. 287 .

دعم جيفرسون ترشيح جيمس ماديسون عن الحزب الديمقراطي في انتخابات العام 1808 ، الأمر الذي دفع الكوايدس إلى التحالف مع الاتحاديين وترشيح تشارلز بنكيني لمنصب الرئيس ، غير أن جيمس ماديسون تمكن من الفوز في انتخابات عام 1808 بـ (122) صوتاً مقابل (47) صوتاً لبنكيني واستهل حكمه بمواجهة المشاكل العالقة مع البريطانيين ، لكنه فشل في تجنب الحرب معهم ، والتي أعلنها الكونغرس في الثاني عشر من حزيران عام 1812 [1] . وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تستطع كسب هذه الحرب التي دامت سنتين ، إلاّ أن تأثيرها على البلاد كان عظيماً ، فقد أظهرت الأحزاب السياسية وحدة كبيرة في الدفاع عن البلاد ، واتحد الشعب في حزب واحد بعد أن خفّت حدة المنافسة الحزبية بين الاتحاديين والديمقراطيين ، وتبنى الحزب الديمقراطي سياسة جديدة أكثر اعتدالاً في المسائل السياسية وفي تفسير الدستور [2].

جاءت انتخابات العام 1816 لتدق آخر مسمارٍ في نعش الحزب الاتحادي الذي تلاشى نهائياً من المشهد السياسي الأمريكي ، لاسيما بعد أن حقق الديمقراطيون فوزاً ساحقاً في هذه الانتخابات المهمة ، إذ حصل مرشح الحزب الديمقراطي الجنرال جيمس مونروJames Monroe (1758–1831) [3] على (183) صوتاً ، مقابل (34) صوتاً لمنافسه الاتحادي ، ومع تلاشي الاتحاديين من على الساحة السياسية وانعدام المنافسة الحزبية التي عمّت البلاد منذ العام 1792 ، فقد أطلق على فترة حكم مونرو عصر(**المشاعر النبيلة**) ، إذ تمكن من تشكيل حكومة متجانسة ضمت العديد من السياسيين الاتحاديين والديمقراطيين على حدٍ سواء وتبادر إلى الأذهان أن البلاد قد تخلصت وإلى الأبد من الانقسامات الخطيرة التي طالما دفعت بها إلى التشنج والتطرف ، إلاّ أن ذلك لم يكن في الواقع غير آمال ومحض أمنيات ، فقد ظهرت فجأة إلى المشهد السياسي مسألة سرعان ما قسمت البلاد إلى فريقين ، مؤيد ومعارض ، وأصبحت ميداناً

---

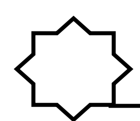
[3] في عام 1810 وصلت الى الكونغرس جماعة متطرفة من الجمهوريين من المناطق الغربية يعرفون بـ (صقور الحرب) ، وكانوا على عداء مع البريطانيين بسبب اعتقادهم بأن بريطانيا هي التي تدعم السكان الهنود في الولايات الغربية وتحرضهم على التمرد ضد الحكومة الأمريكية ، وتقوم بمصادرة السفن الأمريكية والتدخل في تجارتها ، وأدت سياسة هؤلاء الصقور في الكونغرس الى دفع الرئيس ماديسون إلى إعلان الحرب على بريطانيا عام 1812 ، تلك الحرب التي لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لها ولم تحرز فيها أي نصر . للمزيد من التفاصيل ينظر :–

- David S. Heidler and Jeanne T .Heidler, The War of 1812, Greenwood Publishers, New York, 2002,P.217.

[4] John D. Long , OP. Cit., P. 18 .

[5] سياسي ورجل دولة أمريكي ، ولد في فرجينيا عام 1758 دخل مدرسة كامبل تاون ثم كلية وليم ماري وتخرج منها محامياً عام 1780 ، أنضم إلى الجيش القاري وأظهر شجاعة كبيرة في معارك الاستقلال لاسيما (ترينتون) ، انتخب عام 1782 ممثلاً في المجلس التشريعي للولاية ، ثم اختير حاكماً للولاية ثلاثة أعوام ، ورغم معارضته للفيدرالية فقد صادق على دستور 1787 ، واختار إكمال مشواره إلى جانب جيفرسون بدل هاملتون ، اختير عام 1790 عضواً في الكونغرس ، ثم عمل وزيراً مفوضاً في فرنسا عام 1794 واستمر في هذا المنصب حتى عام 1796 ، ساهم في صفقة شراء لويزيانا، وأصبح رئيساً للولايات المتحدة بين عامي (1817–1825) . للمزيد من التفاصيل ينظر :

- Encyclopedia Americana , Vol.19 , PP. 370 -372 .



جديداً للصراع بين السياسيين الذين وجدوا فيها وسيلة للكسب السياسي وإعادة روح التحزب من جديد [1] .

فقد أصبحت مسألة العبودية عامل تقاطع بين الشمال والجنوب ، وأعادت تكوين الاصطفافات السياسية على أساس الموقف من مسألة الرق ، وقسمت البلاد إلى فريقين ، لاسيما بعد موافقة الكونغرس على طلب انضمام ولاية ميسوري إلى الاتحاد كولاية تبيح الرقيق عام 1820 فيما عرف بـ " **تسوية ميسوري**" [2] .

في عام 1820 أعيد انتخاب مونرو رئيساً للولايات المتحدة [3] فأطلق في الثاني من كانون الأول عام 1823 مبدأه الشهير القاضي (**بعدم التدخل في شؤون القارة الأوربية وعدم السماح لها بالتدخل في الشؤون الداخلية الأمريكية**) [4] . غير أن عصر المشاعر النبيلة قد عصف بمستقبل الحزب الديمقراطي وانتهى به إلى الانقسام الكبير في انتخابات العام 1824 لأسباب كثيرة ، لعل أبرزها الموقف من الرق الذي ألقى بظلاله على العمل الحزبي فأضفى عليه طابعاً إقليمياً ، تجسد في تبني أعضاء الحزب ونوابه لمواقف إقليمية تعود بالنفع إما على الشمال أو على الجنوب وفقاً لانتماءاتهم ، دون النظر إلى مصلحة الحزب نفسه ، فضلاً عن الخلاف في مسائل عديدة منها التعريفات الكمركية وتقوية السلطة الاتحادية والموقف من المحكمة الاتحادية ، ومشاريع الأعمار الداخلية [5] . وقد أثرت هذه الانقسامات الخطيرة على تركيبة الحزب السياسية ، وأضعفته إلى درجة فقد فيها السيطرة المركزية لاتخاذ القرارات المناسبة ، وصار السواد الأعظم من

---

[1] John W. Chambers , The Oxford Companion to American Military History , U.S.A. , 1999 , P. 450 .

[2] **عندما بدأ التوسع الأمريكي بالسير نحو الغرب كان المجتمع الأمريكي آنذاك منقسم إلى قسمين ، الشمال بأفكاره الحرة ويتجه نحو إلغاء الرق ، والجنوب المتشبث بالرق والإبقاء عليه لضمان مصالحة القائمة على بقاءه ، فنشأت حينها فكرة ترمي إلى حفظ التوازن بين الولايات التي تحرم الرق والولايات التي تبيحه ، وعندما دخلت ولاية إلينوي إلى الاتحاد عام 1818 كان هناك (11) ولاية تقر الرق و(11) ولاية تحرمه ، وفي عام 1919 تقدمت كل من ميسوري والاباما بطلب الانضمام إلى الاتحاد ، وكانت ألاباما قد انفصلت عن جورجيا بشرط أن تحتفظ بمبدأ إقرار الرق ، وهو ما عارضه الشماليون بقوة كونه يخل بمبدأ التوازن بين الولايات ، وطالبوا بأن تدخل ميسوري إلى الاتحاد كولاية حرة لا تبيح الرق ، وفي آذار عام 1820 أجاز الكونغرس قبول ولاية ميسوري في الاتحاد كولاية رق بعد نزاعٍ مرير بين مجلس الشيوخ ومجلس النواب على مشروع قدمه النائب (جيمس كالماج) عن نيويورك ويقضي بتحرير عبيد الولاية تدريجياً ، وعارضته الأكثرية المناهضة للرق في مجلس النواب ، وقدّم النائب (هنري كلاي) مقترحاً بتحريم الرق في جنوب ولاية ميسوري على خط العرض 30-36 وإدخال ولاية (Main) كولاية حرة لا تبيح الرق ولا تعمل به ، مقابل قبول ميسوري كولاية رقيق (أي يمنع الرق في شمال خط العرض 30-36 ويباح في جنوبه) لحفظ التوازن بين الولايات المؤيدة والمعارضة للرق . وقد عرفت هذه التسوية بتسوية ميسوري لعام 1820 . للمزيد من التفاصيل ينظر :-**

- J.G. Randall , The Civil War and Reconstruction , Vol.1 , Kissinger publishing , printed in U.S.A. , (N.D) , P. 37 .

[3] Baker Ross , House and Senate , Vol.2 , New York , 1991 , P. 135-136 .

[4] **نوري عبد البخيت السامرائي ، مبدأ مونرو حقيقته وأهدافه ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد 40 ، بغداد ، 1989 ، ص ص137-149 ؛ حسن عبد عطية ، مبدأ مونرو وأثره على السياسة الخارجية الأمريكية (1823-1865) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2006 .**

[1] William Liyne Wilson , Op.Cit., P. 66 .

الشعب ينظر إلى المؤتمرات الحزبية العامة للحزب الديمقراطي – الجمهوري باشمئزاز واحتقار ، ولم يحضر المؤتمر العام للحزب الذي سيتم خلاله ترشيح الرئيس ونائبه لانتخابات عام 1824 سوى (66) نائباً من أصل (261) عضواً من أعضاء الحزب ، حيث كان (195) عضواً منهم يرون أن طريقة ترشيح الرئيس ونائبه غير ديمقراطية [1] .

سمحت الانقسامات التي شهدها الحزب الديمقراطي – الجمهوري ، وانحلال الحزب الاتحادي المنافس له على السلطة السياسية في الولايات المتحدة ، بظهور تيارات سياسية متباينة في انتخابات الرئاسة لعام 1824 ، عبّرت عن عمق الانقسام داخل الحزب الديمقراطي – الجمهوري ، وبين مكونات المجتمع الأمريكي عموماً حول مسألة الرق ، فقد ترشح لمنصب الرئيس أربعة من كبار الشخصيات الوطنية التي أدت دوراً مهماً في الحرب والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية ، مثلت فريقين مختلفين ، الأول من المتشددين ، والآخر أكثر انفتاحاً ، وهذه الشخصيات هي وليم كراوفورد William Crawford (1772– 1834) [2] من ولاية فرجينيا ، وجون كوينسي آدمـــز John Quincy Adams (1795–1848) [3] من نيو انجـــلـــند ، وأندرو جاكسون Andrew Jackson (1768–1845) [4] من ولاية تينسي ، و هنري كلاي Henry Clay (1777–1852) [5] من ولاية كنتاكي .

---

[2] Ibid , P. 68 ; John D. Long , Op.Cit., P. 19 .

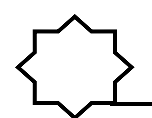
[3] سياسي ورجل دولة أمريكي ، من مواليد فرجينيا ، عضو الحزب الديمقراطي – الجمهوري ، أدى دوراً مهماً في سياسة الحزب الداخلية ، شغل منصب عضو مجلس الشيوخ عن ولاية فرجينيا ، رشحه الحزب لمنصب الرئاسة لعام 1824 لقناعته بأهمية الوحدة بين أعضاء الحزب أبان الانقسام الخطير عام 1824 ، لم يحصل على الأغلبية وخسر الانتخابات . للمزيد من التفاصيل ينظر :

- Charles Lanman, Dictionary of the United States Congress: Biographic Sketches of It's Members, Lippincott Co., Philadelphia, 1859, PP.129-130.

[4] سياسي ورجل دولة أمريكي ، وهو أبن الرئيس الأمريكي الأسبق جون آدمز ، انضم إلى صفوف الحزب الديمقراطي منذ شبابه وعمل في وظائف عديدة ، وله انجازات كثيرة على مستوى الحزب الديمقراطي – الجمهوري الذي رشحه بدعم من ولايات نيو انجلند ، واستطاع تأمين الفوز في هذه الانتخابات وشغل منصب الرئيس(1824–1828) ، للمزيد من التفاصيل ينظر : – - Ibid, P.19.

[1] سياسي أمريكي ومن أبطال الحرب عام 1812 مع بريطانيا ، ولد بمقاطعة واكسا في كارولينا الجنوبية اشترك في الحرب الثورية وهو في الثالثة عشرة من عمره ، وأظهر شجاعة كبيرة وقد فقد والدته وشقيقيه في الحرب وكان ذلك سبباً في كرهه للبريطانيين ، درس القانون عام 1784 ، ومارس المحاماة عام 1787 وانتقل إلى تينسي عام 1788 ، ساهم في كتابة دستور ولاية تينيسي عام 1796 وأصبح نائباً عنها في مجلس النواب ، انتخب رئيساً للولايات المتحدة عام 1829 ، للمزيد من التفاصيل ينظر : - Encyclopedia Americana, Vol.8 , P. 712.

[2] محامي وسياسي أمريكي ، من مواليد مقاطعة سلاشيز في ولاية كنتاكي ، وهو أبن قس معروف ، درس المحاماة ، واهتم بالسياسة ، وانظم إلى تجمع الدستوريين في ولاية كنتاكي عام 1799 ، انتخب حاكماً للولاية عام 1803 ، وأصبح أحد أعضاء مجلس الشيوخ عن الحزب الديمقراطي – الجمهوري عام 1806 ، وعضواً في مجلس النواب بين عامي 1810–1821 ، له جهود كبيرة في حل مشكلة العبيد وتسوية ميسوري عام 1820 ، تزعم جماعة صقور الحرب عام 1812 ، للمزيد من التفاصيل ينظر : - Encyclopedia Americana, Vol.4 , P. 614.



حصل جاكسون على 99 صوتاً ، وآدمز على 84 صوتاً ، وكراوفورد على 41 صوتاً ، وهنري كلاي على 37 صوتاً ، ولما لم يحصل أي منهم على أغلبية الأصوات ، فالمسألة – وطبقاً للدستور – يجب أن تعرض على مجلس النواب لاختيار الرئيس ، وهنا استبعد هنري كلاي الحاصل على أقل عدد من الأصوات ، فمنح مؤيدوه أصواتهم إلى جون كوينسي آدمز الذي انتخب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية حيث صوتت له (13) ولاية من مجموع (24) [1].

ما أن تقلد جون كوينسي آدمز منصب الرئاسة حتى ائتلف المتشددون من أنصار أندرو جاكسون مع أنصار كراوفورد بوصفها معارضة لحكومة آدمز المدعومة من أنصار هنري كلاي الليبراليين ، وسرعان ما شكّلت هذه المجاميع الأربع حزبين سياسيين ، الأول احتفظ بتسمية (**الديمقراطي**) وهي التسمية المفضلة لدى جاكسون وكراوفورد ، وضم المتشددين والمحافظين ، أما الثاني فقد أطلق عليه أسم (**الوطني الجمهوري**) ، وضم العناصر الأكثر تحرراً وتقدمية في الحزب الديمقراطي – الجمهوري السابق ، فضلاً عن المتبقين من الاتحاديين[2] .

تلخصت أهداف الحزب الديمقراطي في مساندة قانون تعرفة الحماية ، ودعم المصرف الوطني الثاني ، والدفاع عن نظام الرق ، ومعارضة حقوق الولايات ، الأمر الذي مكن الحزب من كسب المؤيدين في الولايات الجنوبية التي كانت تحمي الرق ، وتعارض قانون التعرفة الجديد لعام 1828 الذي مرره الحزب الوطني الجمهوري في الكونغرس لحماية الصناعة الأمريكية ، بدعم من الولايات الصناعية التي كانت تعارض نظام الرق ، وتمكن الديمقراطيون من تحقيق فوز كاسح في انتخابات مجلس النواب ، الأمر الذي جعلهم أكثر قدرة على الفوز في انتخابات الرئاسة القادمة[3].

في هذه الإثناء ، كان سباق البحث عن أصوات الفوز في انتخابات الرئاسة لعام 1828 مستمراً ، فقد رشح الحزب الديمقراطي كلاً من أندرو جاكسون لمنصب الرئيس وجون كالهاون John Calhoun (1782–1850) [4] لمنصب نائب الرئيس ، فيما أعاد الحزب الوطني الجمهوري ترشيح جون كوينسي آدمز لمنصب الرئيس[5] ، واللافت للنظر في هذه الترشيحات أنها

---

(3) حاكم فنيخ علي ، المصدر السابق ، ص189 .

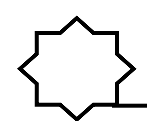
(4) Woodburn , Op.Cit., P. 135.

(5) John D. Long , Op.Cit., P. 22 .

(1) سياسي ورجل دولة أمريكي ، من مواليد مدينة أبيفل في ولاية كارولينا الجنوبية ، درس القانون في كلية يالي (Yale) وتخرج منها عام1804 ، عمل في المحاماة منذ العام 1807 ، عضو المجلس التشريعي لولاية كارولينا الجنوبية بين عامي (1808–1809) ، اختير عضواً في الكونغرس الأمريكي عن ولايته عام 1810 ممثلاً عن الحزب الديمقراطي ، يعد من صقور الحرب على بريطانيا عام 1812 ، وله جهود كبيرة فيها . للمزيد من التفاصيل ينظر :

- Encyclopedia Americana.Vol.4 , P. 501.

(2) William Johns , Op.Cit., P. 43 .



المرة الأولى التي يتم فيها ترشيح كلا الحزبين على أساس إقليمي ، فكان مرشحا الحزب الديمقراطي من الولايات المؤيدة للرقيق ، فيما كان مرشحا الحزب الوطني الجمهوري من الولايات المعارضة له ، وتمكن جاكسون من كسب الانتخابات التي مثلت عودة هيمنة الحزب الديمقراطي على الحياة السياسية وبداية اصطفافات سياسية جديدة [1].

فقد نفذ جاكسون الإصلاحات الضرورية لأن يصبح انتخاب الرئيس الأمريكي أكثر توافقاً مع أسس الحياة الديمقراطية ، إذ ألغى حق برلمانات الولايات في اختيار الأفراد الذين يكلفون بانتخاب الرئيس ، واستبدله بنظام يجيز للمواطنين ممارسة هذا الحق ، كما ألغي العمل بالنظام القاضي بأن يسمي أعضاء الكونغرس الأفراد المرشحين لمنصب الرئيس ، وصار هذا الحق في عهدة المؤتمرات الحزبية Party Conventions ، فنتج عن ذلك ظهور أولى التنظيمات الحزبية العاملة على المستوى الوطني ، والتي أفرزت ما يعرف بنظام الغنائم Spoils System [2].

أتاحت هذه الإصلاحات للحزب الديمقراطي الاحتفاظ بكرسي الرئاسة طوال أثني عشر عاماً (1829–1841) مستنداً الى دعم ولايات الجنوب التي تبيح الرق ، وتشكل قاعدة جماهيرية واسعة تختار مرشحيها للرئاسة عبر المؤتمرات الانتخابية التي يسيطر عليها الحزب في تلك الولايات ، في ظل تراجع دور الحزب الوطني الجمهوري وتزايد الانقسامات في صفوفه [3].

ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية في المدة بين عامي (1832– 1848) عدد من الأحزاب السياسية الصغيرة التي لم تتمكن من مجاراة الحزبين الكبيرين الوطني الجمهوري والديمقراطي في الحياة السياسية ، كحزب مناهضة الماسونية Anti Masson's party (1832) وحزب الحرية liberty party (1838) وحزب ديمقراطيي الأرض الحرة Free Soil Democratic Party (1848) ، وهي أحزاب كانت تتلاشى بعد كل انتخابات تخسرها لتعيد تشكيل نفسها بأسماء وتحالفات جديدة [4].

تميزت هذه الفترة من تأريخ الأحزاب السياسية الأمريكية بتباين المواقف السياسية ، وسرعة التحول من موقفٍ إلى آخر ، وفقاً لما تمليه المصالح والاعتبارات السياسية ، إلا أن من المؤكد أن الاعتبارات الشخصية والرغبة في الوصول إلى السلطة ، والمصالح التجارية الخاصة هي أبرز

---

[3] John D. Long , Op.Cit., PP. 23-24 .

[4] **ومعناه أن يتم توزيع المناصب المهمة في الحكومة بين أعضاء الحزب الفائز في الانتخابات ، وهو ما تسبب في فضائح سياسية هزت الولايات المتحدة لدى تطبيقه . للمزيد من التفاصيل ينظر : أميل هوبنر ، المصدر السابق ، ص ص 78–79.**

[5] William Johns , Op.Cit., P. 45 .

[4] A. Buck , Op.Cit., PP. 535-537.

الأسباب التي كانت تؤثر على تغير المواقف السياسية وتنقلها بين معارضة مسألة الرق تارةً ، وتأييدها تارةً أخرى ، دون النظر إلى التحالفات والالتزامات السياسية تجاه الحلفاء السياسيين [1].

لم يعد أعضاء الحزب الوطني الجمهوري مقتنعين بتسميتهم أكثر فأكثر ، لاسيما بعد إخفاقاتهم السياسية الكثيرة ، فقد دفعهم الصراع المحتدم مع الحزب الديمقراطي حول مسألة الـــرق الى التفكير بتسمية جديدة تعيد ثقة الناس بالحزب المعارض لإباحة الرق وتوسيع العبودية ، فاقترحوا عام 1834 إطلاق تسمية الويغ Whigs على حزبهم تيمناً بالمرحلة الثورية السابقة [3].

لاقت هذه التسمية تقبلاً تدريجياً ، وأصبحت في وقت قصير العنوان المميز للحزب الذي كان يحقق الأغلبية في مجلس النواب ويحظى بتعاطف عدد من الديمقراطيين والمحافظين الذين صوّتوا لصالحه في المسائل المالية ، فضلاً عن ميل الرأي العام نحو تأييد سياسته المناهضة للرق ، والمؤيدة للتحسينات الداخلية وحماية الصناعة ، ودخل الحزب الجديد معترك الحياة السياسية عبر ترشيحه لوليم هاريسون William Harrison (1773–1841) [2] لمنصب الرئيس في انتخابات العام 1840 الذي تمكن بدعم من فئات مختلفة من الشعب من تحقيق الفوز في الانتخابات ليكون الرئيس التاسع للولايات المتحدة الأمريكية [3] .

كانت مسألة ضم تكساس إلى الاتحاد قد شغلت الرأي العام الأمريكي ودفعت بالأحزاب السياسية إلى تغيير علاقاتها وتحالفاتها السياسية بهدف إيجاد مخرج لهذه الأزمة التي تنطوي على خلاف عميق حول مسألة الرق ، وتخلّ بالتوازن بين الولايات المؤيدة والمعارضة للرق في الاتحاد[4] . فقد دافع الحزب الديمقراطي بقوة عن مشروعه لضم هذه الولاية الى الاتحاد للحصول على مزيد من الأراضي التي يحتاج إليها نظام الرق، فيما كان حزب الويغ يقود بالتعاون مع حزب الحرية حملة معارضة قوية لضم تكساس في كثيرٍ من النوادي التي تشكلت للتعبير عن المعارضة

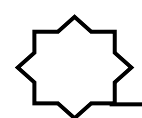
---

[2] **ياسين العيثاوي ، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 ، ص ص61–65 .**

[3] **سياسي وجنرال أمريكي ، ولد بمدينة شالز بولاية فرجينيا من عائلة ارستقراطية ، درس الأدب والتأريخ ، وتحول فجأة إلى ضابط برتبة ملازم في البحرية الأمريكية ، أنضم إلى صفوف الحزب الديمقراطي مبكراً ، ساند الجناح المعتدل الليبرالي في الحزب والذي تحول لاحقاً إلى الحزب الوطني الجمهوري ثم حزب الويغ ، رشحه الحزب الوطني الجمهوري لانتخابات الرئاسة في العام 1836 إلاّ أنه لم يتمكن من الفوز ، وأعاد حزب الويغ ترشيحه في انتخابات العام 1840 وفاز بمنصب الرئيس ، لكنه أصيب فجأة بمرض داء الرئة وتوفي في واشنطن في الرابع من نيسان عام 1841 فرشح حزب الويغ نائبه جون تايلور خلفاً له . للمزيد من التفاصيل ينظر :**
- Encyclopedia Americana, Vol.9 , P. 434.

[4] A. Bouk , Op.Cit., P. 535 .

[1] **عبد العظيم رمضان ، المصدر السابق ، ص155؛ محمد مصطفى صفوت ، الجمهورية الحديثة ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، 1958، ص59 .**



السياسية ، وفي الصحف والمحاضرات والمناقشات العامة ، بينما كان الحزب الديمقراطي وبدعمٍ من مالكي العبيد الجنوبيين يمنع تلك المناقشات ، ويحظر تداول الصحف التي تتطرق إليها [1] .

في عام 1845 وافق المجلس التشريعي لولاية تكساس على ضمها للاتحاد ، مما أغضب المكسيك التي رفضت الاعتراف بهذا الضمّ ، وعدّته إعلان حرب عليها ، الأمر الذي أشعل فتيل الحرب بين الطرفين عام 1846 [2] . فسارع حزب الويغ الى استنكار هذه الحرب غير المبررة ، مؤمناً بإمكانية إنهائها عبر المفاوضات ، لكنه ومن باب الواجب الوطني دعمها لحين انتهائها عام 1848 بضم تكساس وكاليفورنيا ونيومكسيكو مقابل (15) خمسة عشر مليون دولار أمريكي [3] . إلاّ أن مجلس النواب اشترط أن (**لا يجوز وجود عبودية ، أو فرض استرقاق في الولايات الجديدة**) بوصفه شرطاً لضمها إلى الاتحاد ، وقد تسبب هذا الشرط في انقسام حزبي الويغ والديمقراطي على نفسيهما ، فانقسم الحزب الديمقراطي إلى جناحين (شمالي وجنوبي) ، وانقسم الجناح الشمالي بدوره إلى فريقين مؤيد للعبودية ومعارض لها ، أما حزب الويغ فقد كان جناحه الجنوبي غير منظم والشمالي أكثر تمسكاً بتأييد الرق [4] .

في عام 1849 كان الاتحاد يضم ثلاثين ولاية ، خمس عشرة منها تبيح الرق ، والأخرى لا تبيحه ، وقد تعرض هذا التوازن إلى تهديد خطير حين تقدمت كاليفورنيا بطلب الانضمام للاتحاد بوصفها ولاية حرة ، وكما نجح من قبل في تسوية النزاع حول الرق في عام 1820 ، فقد تمكن القاضي هنري كلاي بوصفه رئيساً للمحكمة الاتحادية من حسم النزاع ثانية في تسوية جديدة أطلق عليها " **تسوية 1850** " [5] . وكان أبرز ما تضمنته هو تنفيذ قانون العبد الهارب الذي تسبب في انقسام جديد في هيكل الأحزاب السياسية القائمة [1] .

---

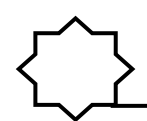
[2] A. Bouck , Op.Cit., P. 534 .

[3] **عبد الفتاح حسن أبو علية ، المصدر السابق ، ص160 .**

[4] **عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين ، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين ، القاهرة ، دار الفكر العربي ،1999، ص102.**

[5] John D. Long , Op.Cit., P. 28 .

[1] **في التاسع والعشرين من كانون الثاني عام 1850 تقدم هنري كلاي بمشروع قرار للتوفيق بين وجهات النظر المختلفة في الكونغرس حول مسالة الرق ، وتهديد ولايات الجنوب بالانفصال عن الاتحاد ، نصّ على قبول كاليفورنيا كولاية حرة على أن تقام حكومات إقليمية في بقية الأراضي المكسيكية الجديدة التي تم الاستيلاء عليها بعد حرب المكسيك ، دون أن يتخذ الكونغرس أي إجراء يتعلق بالرق فيها ، وأن تتنازل تكساس عن مطالبها الحدودية مع نيومكسيكو مقابل أن يتحمل الاتحاد تسديد ديونها وتعويضها بمبلغ (10) مليون دولار ، وأن تلغى تجارة الرقيق في كولومبيا ، وأن يسنّ الكونغرس قانوناً حازماً بشأن العبيد الهاربين ، وقد أيد ممثلو الولايات الجنوبية هذه المقترحات ، بينما عارضها ممثلو ولايات الشمال ، وفي الثامن عشر من نيسان أحيلت المقترحات إلى لجنة من (13) عضواً يرأسها هنري كلاي ، وفي العشرين من أيلول عام 1850 وافق عليها الكونغرس بجملتها وعرفت بتسوية 1850 ، والتي ترتب عليها امتناع الجنوب عن التهديد بالانفصال وعودة الهدوء إلى البلاد ،**



في الأول من حزيران عام 1852 عقد المؤتمر الوطني للحزب الديمقراطي في مدينة بالتيمور ، وكان أبرز ما طرح في المؤتمر هو تأييد فرض قانون العبد الهارب ، وفي السادس عشر من الشهر نفسه عقد المؤتمر الوطني لحزب الويغ في بالتيمور أيضاً ، وقد أيد الحزب أيضاً فرض قانون العبد الهارب ، مما أثار عقول الناس في الولايات الحرة ، ودفعها لمعارضة هذه المعايير المزدوجة في التعامل مع مسألة الرق [2] .

نجح الديمقراطيون في كسب انتخابات العام 1852، الأمر الذي دفع بعضاً من الأعضاء المنسحبين من الحزبين الرئيسين (**الديمقراطي والويغ**) إلى تأسيس حزب سياسي جديد ظل طيّ الكتمان إلى حين ظهورهم المفاجئ على الساحة السياسية ، وكانوا شديدي التكتم على أسرار الحزب ، وحين كانوا يُسألون عن طبيعة حزبهم ، كانت إجاباتهم متماثلة بزعمهم عدم معرفة شيء بوصفهم ملزمون بقَسَم المحافظة على أسرار الحزب ، ومن هنا فقد أطلق عليهم لقب " **الذين لا يعرفون شيئاً** Know Nothing Party " ، إلاّ أن " **الحزب الأمريكي** " كانت هي التسمية المفضلة لديهم ، واتخذ هذا الحزب من مقولة " **يجب أن يحكم الأمريكان أمريكا** " شعاراً له ، وهَدَف إلى مقاومة تأثير الأجانب الوافدين على الانتخابات الأمريكية ، فعمل على تغيير المدة المطلوبة لحصولهم على الإقامة من خمس سنوات إلى أحدى وعشرين سنة ، واستقطب العديد من سكان المدن ، وأصبح قادراً على حسم الانتخابات المهمة من خلال تأييده لأحد الحزبين الرئيسين، وكانت أفكاره متطرفة دينياً الى حد ما فعارض هجرة الكاثوليك الأوروبيين الى الولايات المتحدة [3].

مثلت تسوية العام 1850 وتأييد إجراءات الحكومة بشأن مسألة الرق بداية النهاية لحزب الويغ ، الذي انشق قسم من أعضائه والتحقوا بالحزب الأمريكي الجديد ، أما المتبقين منهم فقد انشقوا لاحقاً إلى فريقين بسبب الخلاف حول (**قانون كنساس – نبراسكا**) [4] ، الأول ارتبط مع

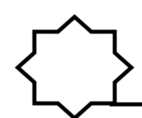
وحافظت على التوازن القائم بين الولايات المؤيدة والمعارضة للرق . للمزيد من التفاصيل ينظر : وليم لانجر ، موسوعة تأريخ العالم ، أشرف على الترجمة محمد مصطفى زيادة ، ج6، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، 1968 ، ص ص2016–2017 .

[2] **هو القانون الذي تم أجازته من قبل الكونغرس ضمن شروط تسوية عام 1850 ، وينص على أن أي مسؤول يساعد عبداً هارباً من سيده بتزويده بالملجأ أو الغذاء أو أي شكل آخر من أشكال المساعدة ، فأنه سيتعرض للسجن لمدة (6) أشهر مع غرامة مالية قدرها (1000) دولار أمريكي للمزيد من التفاصيل ينظر :** - James Alton James and Albert Hart Stanford , American History, New York, 1909, P. 255

[2] A. Bouck , OP. Cit., P. 536 .

[1] John D. Long , Op.Cit., P. 32.

[2] **هو القانون الذي قدمه النائب عن ولاية إلينوي في مجلس الشيوخ ورئيس لجنة الأقاليم فيه ستيفن دوغلاس للمجلس في الرابع من كانون الثاني عام 1854 والذي يقضي بتقسيم الأرض المترامية الأطراف الواقعة وراء نهر ميسوري إلى قسمين هما كنساس ونبراسكا بدل إقليم واحد ، وأن يسمح لسكانهما – وفقاً لتسوية 1850 – اختيار الإبقاء على الرق أو إلغاءه عبر التصويت الحر ، وإلغاء تسوية ميسوري لعام 1820 والتي تحرِّم الرق**



الحزب الديمقراطي في الشمال والجنوب ، والثاني أطلق على نفسه أسم " **الويغ المناهض لنبراسكا** " [1] وشكّل نواة تنظيم سياسي جديد ، بدأ يتبلور في الولايات الشمالية وكان غالبية أعضائه من الوطنيين الناقمين على نظام الرق والداعين إلى تقويض العبودية ، وعدم السماح بامتدادها إلى باقي الولايات في الشمال والغرب ، ممن تبقى من حزب الويغ ، ومن الذين انشقوا عن الحزب الديمقراطي ، وبعضاً من أعضاء الحزب الأمريكي [2] . فحقق بذلك انطلاقة سياسية جديدة في الولايات الشمالية ، غيرت معالم الخارطة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية ولا زالت قائمة إلى يومنا هذا ، منذ إعلانه في السابع من تموز عام 1854 عن ولادة الحزب الجمهوري الأمريكي[3] .

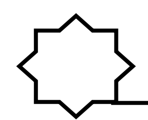
يتضح مما تقدم أن الآباء المؤسسين الذين وضعوا دستور الولايات المتحدة الأمريكية عام 1787، لم يتصوروا دورا للأحزاب في الحياة السياسية الأمريكية ، بل إنهم سعوا لعزل الجمهورية الجديدة عن الأحزاب والفئات السياسية المتصارعة ، من خلال ترتيبات دستورية متنوعة ، كفصل السلطات الثلاث بين تنفيذية ، وتشريعية ، وقضائية، أو عن طريق الفدرالية، أو الانتخابات غير المباشرة للرئيس من قبل الهيئة الانتخابية .

ورغم نوايا الآباء المؤسسين ، فقد أصبحت الولايات المتحدة في العام 1792 أول دولة تطور أحزابا سياسية ناشئة تنظم على الصعيد القومي لتحقيق نقل السلطة التنفيذية من فئة إلى أخرى عن طريق الانتخاب ، فقد نشأت الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد سنوات قليلة من قيام الاتحاد بسبب انقسام الرأي العام حول بعض القضايا السياسية الهامة، والتي كان من أبرزها الموقف من العلاقة بين السلطة المركزية والدول الأعضاء ، وظهر آنذاك في البلاد تياران رئيسان ، تيار اتحادي متطرف ترأسه هاملتون وحظي بدعم الأوساط الصناعية الناشئة والقوية خاصة في الولايات الشمالية ، وتيار اتحادي معتدل ترأسه جيفرسون وكان يدعو لحماية حقوق الدول الأعضاء والأفراد في وجه السلطة المركزية، وقد حظي بتأييد الأوساط

في القسم الشمالي من لويزيانا ، مع فتح بقعة كبيرة من الأرض تتجاوز مساحتها 1000 كم2 للسيادة الشعبية ، وقوبل مشروع القرار بمعارضة شديدة من ممثلي الولايات الشمالية غير أن الكونغرس وافق على القرار في الثلاثين من آيار عام 1854 وصادق عليه الرئيس بيرس لاحقاً مما تسبب في نشوب حرب أهلية بين المقاطعتين استمرت ما بين عامي 1854–1859 أطلق عليها " نزيف كنساس " . للمزيد من التفاصيل ينظر :

- Kansas – Nebraska , S 432 , 30 May 1854 , General Records of the United States Government ; American National Archives (ANA) www.American National Archive.Org.
- Robert H. Bork , The Tempting of America : The political Seduction of the Law , The Free press , New York , 1990 , PP. 28-29 .

(3) John D. Long , Op.Cit., P. 33 .
(4) Josiah Hartzell , The Genesis of the Republican party , New York , (N.D) , P. 35 .
(5) George W. Platt , A history of the Republican party , Cincinnati , 1904 , P. 29 .



الزراعية المتمركزة خاصة في الولايات الجنوبية الضعيفة ، وارتبط تطور وتوسع الأحزاب السياسية الذي أعقب ذلك بتوسيع حق الانتخاب ، فلم يسمح خلال الأيام الأولى للجمهورية ، بالتصويت إلا للذكور من أصحاب الممتلكات، إلا أن هذا التقييد بدأ بالانحسار في أوائل القرن التاسع عشر نتيجة للهجرة ، ونمو المدن، والتوسع نحو الغرب الأمريكي ، مما أفرز مشاكل سياسية ، واجتماعية ، واقتصادية جديدة في الولايات المتحدة كانت محور برامج الأحزاب السياسية في صراعها للوصول الى السلطة ، كالموقف من مسألة الرق والتحسينات الداخلية وإنشاء البنوك الوطنية ، والتعريفة الكمركية ، وحماية التجارة وتطوير التعليم .

أدت هذه المشاكل الى انقسامات حادة في المجتمع الأمريكي ألقت بظلالها على الأحزاب السياسية التي كان الانقسام وتبدل المواقف السياسية سمة من سماتها المميزة منذ انتخابات الرئاسة الأمريكية في عام 1800 وحتى عام 1854 ، إذ قسم الموقف من مسألة الرق البلاد الى فريقين مؤيد ومعارض ، ولم تفلح التسويات في رأب الصدع الناجم عن ذلك الانقسام الخطير الذي قاد الى تشكيل العديد من الأحزاب السياسية التي كانت تتلاشى بعد كل انتخابات تخسرها ، وتعيد تنظيم نفسها وفقاً لاعتبارات المصالح السياسية والشخصية ، بعيداً عن التزاماتها السياسية .

ويمكن القول إن تياراً محافظاً في الحزب الديمقراطي – الجمهوري الذي أسسه جيفرسون عام 1792 لحماية حقوق الولايات، وتوسيع المشاركة الشعبية ، قد ظل متمسكاً بهذه المبادئ التي أصبحت فيما بعد شعاراً للحزب الوطني الجمهوري الذي ندد بنظام الرق ، وعارض توسيع العبودية ، ولم يثنه عن هذه المبادئ ما كان يطرأ على مواقف الأحزاب السياسية الأخرى من تبدل بسبب المصالح الشخصية والسياسية الآنية . لكنه لم يصمد طويلاً أمام رياح الانقسام التي عصفت به من جديد ، ليشكل المحافظين من أعضائه حزب الويغ ، الذي لم يسلم هو الآخر من الانقسام ، لاسيما بعد تسوية عام 1850 التي قفز فوقها نظام الرق بإقراره لقانون كنساس – نبراسكا عام 1854 ، فأزداد تمسك التيار المحافظ من الويغ بمبادئ جيفرسون الديمقراطية ، وتمكن من لملمة شمل المناهضين للعبودية في تنظيم سياسي جديد أطلق عليه أسم الحزب الجمهوري .

أولاً:- تأسيس الحزب الجمهوري الأمريكي :-

تعد المدة التي تلت تمرير قانون كنساس- نبراسكا في مجلس النواب في الثامن من آيار عام 1854 فترة انتقالية في حياة الأحزاب السياسية الأمريكية عموما ، والحزب الجمهوري على وجه التحديد ، فقد بدأت التحالفات السياسية القديمة في الولايات المتحدة الأمريكية بالتفكك وفتحت المجال لتبلور تنظيمات سياسية جديدة [1].

فقد أذن تمرير الوثيقة بوضع نهاية حزب الويغ ، واستبدال القضايا السياسية السابقة ، بقضية جديدة لم تلبث أن هيمنت على الواقع السياسي الأمريكي ، ألا وهي معارضة العبودية في الأقاليم الجديدة [2].

إذ سمح قانون نبراسكا للأقاليم الجديدة باختيار طريقة دخولها الى الاتحاد كولاية حرة ، أو ولاية تبيح الرق ، حين أشار الى حق سكان تلك الأقاليم في الإبقاء على نظام الرق أو إلغاءه عن طريق التصويت الحر[3]، الأمر الذي شجع مناهضي العبودية والناقمين على نظام الرق ، من الذين انشقوا عن حزب الويغ والحزب الديمقراطي الى الانخراط في تنظيمات سياسية جديدة بدأت تتبلور في الولايات الشمالية ، في محاولة لتأسيس حزب سياسي قوي ، يأخذ على عاتقه مهمة الوقوف بوجه العبودية في الأقاليم الجديدة ويبعدها عن السيطرة المشؤومة لهذا النظام البغيض[4].

في التاسع من آيار عام 1854 – أي في اليوم الذي تلا تمرير قانون نبراسكا في مجلس النواب – عقد ثلاثون عضواً في الكونغرس الأمريكي اجتماعاً تلبية لدعوة وجهها النائب عن ولاية ماين Maine إسرائيل ووشبرن Israel Washburn (1813-1883) [5] لبعض النواب المناهضين لهذا القانون ، من مختلف الولايات ، واتفقوا على تشكيل حزب سياسي جديد[6].

---

[1] Gordon S.P. Kleeberg ,The Formation of the Republican Party As National Political Organization , LL. M. ,PH.D., NewYork,1911, P.13.

[2] Charles W. Dahlinger , Abraham Lincoln in Pittsburgh and Birth of the Republican Party , Reprinted from the western Pennsylvania Historical Magazine , Pittsburgh , 1920 , P.8.

[3] Gordon S.P. Kleeberg , OP.Cit., P.14;
- Francis Curtis , The Republican Party : A History of its Fifty Years' Existence and a Record of its Measures and Leaders1854-1904 , Vol.1, New York, 1904, P.138.

[4] Josiah Hartzell , OP.Cit., P. 36.

[5] **سياسي أمريكي ومن أوائل المؤسسين للحزب الجمهوري ، ولد في بلدة ليفرمور بولاية ماين لعائلة سياسية بارزة ، درس القانون ، وشغل منصب رئيس المؤتمر الانتخابي لحزب الويغ اليميني للمدة من 1851 – 1854 ، ورئيس المؤتمر الانتخابي للحزب الجمهوري من 1854 – 1861 ، ثم منصب حاكم ولاية ماين للمدة من 1861-1863 ، ساهم في دعم اعلان تحرير العبيد عام 1863 ، توفي في فيلادلفيا عام 1883 ودفن في مقبرة جبل الأمل في ماين . للمزيد من التفاصيل ينظر :**
- Charles Lanman, OP.Cit., P.502.

[6] Gordon S.P. Kleeberg , OP.Cit., P.14; Francis Curtis, OP.Cit., P.179.

وبينما كانت هذه الأحداث تجري في أروقة الكونغرس ، كانت هناك اجتماعات غير حزبية تعقد في العديد من الولايات الشمالية ، تتطلع الى تشكيل حزب جديد ، فقد كانت الانقسامات في الأحزاب السياسية القائمة تتصاعد بسبب الخلاف حول قانون نبراسكا ، وأدت الصحف المحلية لاسيما صحيفة " New York Tribune " دورا مهما في الحث بقوة نحو هذا التوجه المناهض للعبودية [1].

ولم تمض مدة طويلة حتى بدأ المناهضون للعبودية بالتوسع في مختلف الأقاليم والانضمام لبعضهم ليشكلوا تنظيمات سياسية [2] كانت أولى الاجتماعات التي تمخضت عن اتخاذ إجراء واضح لتكوين حزب جديد ، قد عقدت في مقاطعة ريبون Rebone بولاية ويسكونسن Wisconsin في الثامن والعشرين من شهر شباط عام1854 [3].

ضم هذا الاجتماع الذي دعا إليه بعض الناشطين المنشقين عن حزب الويغ ، أعضاء من حزب الأرض الحرة والديمقراطيين في المدينة ، إذ وجهت الدعوة موقعة من قبل ممثلين عن الأحزاب الثلاثة لعقد اجتماع "**جمهوري**" لمناقشة القضايا المهمة التي تمس مصالح المدينة وتنذر بالخطر ، وقد حضر الاجتماع أعداد كبيرة من كلا الجنسين في المدينة والمناطق المحيطة بها ، وتبنوا قراراً مهماً ينص على **(إن وثيقة نبراسكا المطروحة في مجلس الشيوخ ، لو مررت فإنهم سيرمون المنظمات الحزبية القديمة أدراج الرياح ويشكلون حزبا سياسياً جديداً حول القضية الوحيدة التي يدافعون عنها ، قضية عدم تمديد العبودية وتوسيعها)** [4].

في العشرين من آذار عام 1854 ، وبعد مرور خمسة أيام على تمرير الوثيقة في مجلس الشيوخ في منتصف آذار من عام 1854 ، تم عقد اجتماع ثانٍ في المكان نفسه من المدينة ، وتبنى الاجتماع قراراً بـ **(حل هيئات حزب الويغ وحزب الأرض الحرة ، وتشكيل هيئة مؤلفة من خمسة أشخاص ، ثلاثة من حزب الويغ ، وواحد من حزب الأرض الحرة ، وآخر ديمقراطي ، لبدء العمل لتشكيل حزب جديد)**[5].

---

(1) Gordon S.P Kleeberg, Op.Cit., P.14.
(2) Ibid , P.14.
(3) Paul Selby , Genesis of The Republican Party in Illinois, Paper Was Read by the Author at a Meeting of the Illinois Republican Editorial Association at Decatur, Illinois, September 14,1904, P.1.
(4) Gordon S.P. Kleeberg , OP.Cit., P. 15.
(5) Paul Selby OP.Cit., PP. 1-2.

ثانياً:- التسمية الرسمية للحزب :-

كانت المنظمات المشكلة حديثا من مناهضي العبودية وقانون نبراسكا متحمسة كثيراً لإطلاق تسمية " **الجمهوري**" على الحزب الجديد ، لاسيما في الولايات الشمالية الحرة التي تحتفظ بذكريات جميلة عن هذا الاسم الذي يمثل بالنسبة لها رمزاً للعهد الذي ثارت فيه على السيطرة البريطانية ، كما إن لهذا الاسم سحر خاص وجاذبية متكافئة مع اسم الديمقراطي ، ذلك الاسم الذي كان يسمى به حزب جيفرسون، والذي كان يجتاح الحملات الانتخابية لسنين عديدة [1].

كما إن اسم "**الجمهوري** " كان مغرياً وجذاباً لحشود كبيرة من اللاجئين الأجانب القادمين الى الولايات المتحدة من بلدان أوروبية متعددة ، مثل هنغاريا ، وايطاليا ، وألمانيا ، والذين خابت آمالهم كثيراً في تأسيس جمهورياتهم في بلدانهم الأم بسبب فشل الحركات الثورية التي شاركوا فيها هناك ، فأرسل منظموا اجتماع ويسكونسون – آنف الذكر – رسالة الى الصحفي هوراس غريلي Horace Greeley (1811–1872) [2] أحد أبرز معارضي قانون كنساس – نبراسكا ومن الناشطين لتأسيس الحزب الجديد ، ومؤسس صحيفة نيويورك تريبون ، اقترحوا عليه فيها أطلاق اسم الجمهوري على الحزب الجديد ، فجاء فيها ((**إن الحكم الجمهوري هو النظام الديمقراطي الأفضل للحكومة الممثلة لإرادة الشعب ... وإن كلمة الجمهوري هي المكافئة لكلمة الديمقراطي .... وإن الحزب الجديد هو حزب مقاومة الرق والغرض من تأسيسه هو حماية الحرية من خطر الانـهيار**)) [3] فأعلن موافقته على هذا الاسم في عدد الصحيفة الصادر في الرابع والعشرين من حزيران عام 1854 [4].

---

(1) Charles W. Dahlinger , Op.Cit.,P.9.

(2) **سياسي وصحفي أمريكي شهير ، ومن أوائل المؤسسين للحزب الجمهوري الأمريكي ، ولد بمدينة امهرست في ولاية نيوهامبشير عام 1811، وتلقى تعليمه فيها ، في عام 1831 هاجر الى نيويورك واستقر فيها ، وسرعان ما أصبح شريكاً في العديد من مشاريع النشر فيها ، بما فيها صحيفة " نيويوركر " عام 1834 ، أسس مع حليفه وليم سيوارد صحيفة "نيويورك تريبون" ، أيد حركة الاعتدال وحقوق المرأة ، وعارض العبودية بشدة ، شغل مقعداً شاغراً بالكونغرس عام 1848 لمدة ثلاثة أشهر ، وعارض قانون نبراسكا عام 1854 بشدة ، مما أدى الى انتهاء تحالفه مع وليام سيوارد الذي ايد القانون ، وفي عام 1860 ساعد على تأمين ترشيح لنكولن لمنصب الرئيس وأيد جهود الحرب ، لكنه أيد خطة الجنوب للانفصال عام 1861 مما عرضه لانتقادات لاذعة من الرئيس وأهل الشمال ، ترشح للانتخابات الرئاسية عام 1872 لكنه فشل في كسب ثقة الحزب الجمهوري وتوفي مع وزوجته بعد هزيمته بثلاثة أسابيع . للمزيد من التفاصيل ينظر :**
- Charles Lanman, OP.Cit., P.208.

(3) **حيدر طالب الهاشمي ومؤيد شاكر كاظم ، قانون كنساس – نبراسكا ونشأة الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية 1854 ، بحث منشور ، مجلة كلية التربية ، جامعة كربلاء ، العدد 12 ، مج 3 ، تشرين الأول ، 2005 ، ص154.**

(4) Quoted in Charles W. Dahlinger, OP, Cit , P. 10.

بعد هذا التحول في ويسكونسون ، ظهرت بسرعة منظمات محلية مشابهة في الولايات الشمالية ، كولاية إلينوي Illinois التي نجحت في مطلع نيسان من عام 1854 في حل هيئات حزب الويغ وتكوين نواة حزب جديد ، ومن تفكك المنظمات المحلية وبناء أخرى جديدة ، ظهرت منظمات "**جمهورية** " في كافة الولايات الشمالية ، وكانت ولاية ماين Maine قد سبقت سواها من الولايات في عقد أولى المؤتمرات الانتخابية الجمهورية Conventions [1] بشكل رسمي [2].

دفعت موافقة غريلي على إطلاق اسم" **الجمهوري**" على الحزب الجديد ، الى تبني هذا الأسم في الاجتماع الذي عقد في مقاطعة جاكسون Jackson بولاية ميتشغان Michigan في السادس من تموز عام 1854 ، وانفض في اليوم التالي ، والذي يعد الانطلاقة الأولى للحزب الجمهوري الأمريكي ، **كونه أول مؤتمر تنظيمي رسمي للحزب** ، **يشهد عقد معاهدة جمهورية تحدد أسم الحزب ، وأسماء اللجان الفرعية ، وأسماء مرشحي الحزب للمناصب الحكومية ، وتقر برنامج الحزب الذي يسعى لتحقيقه** ، والذي كان من أهم ما جاء فيه :- [1].

1. إن الحزب الجديد يسعى للقضاء على العبودية وتوزيع الأراضي الغربية مجاناً .
2. يدعو الحزب الى حرية الصحافة والنشر والعمل .
3. يسعى الحزب الى دعم الصناعيين والمزارعين والتجار وأصحاب المصارف .
4. إسناد ودعم التعرفة الكمركية العالية ، والسعي لمد سكك الحديد العابرة للقارات .
5. إن المبدأ الأساس الذي يستند عليه الحزب هو المحافظة على حقوق الإنسان ، والسعي لتحقيق المساواة بين كافة أفراد المجتمع ، دون النظر الى أعراقهم .
6. مساعدة العبيد الذين لا يستطيعون إعالة أنفسهم والسعي لإرسالهم الى أمريكا اللاتينية بعد عتقهم .

---

[1] المؤتمرات الحزبية Party Conventions: هي اجتماع لمندوبي حزب سياسي في الولاية ومقاطعاتها ، أو على المستوى الوطني ، هدفه اختيار مرشحين لشغل مناصب معينة ، وتقرير سياسة الحزب ، وتشكيل الهيئات التمثيلية للحزب ، وتشكيل اللجان التنفيذية واعتماد القواعد التي تحمن تنظيم الحزب وتحديد سياسات المرشحين في الانتخابات . للمزيد من التفاصيل ينظر: -Encyclopedia Britannica,Vol.3, Op.Cit., P.345.

[2] W.F.P.Fogg, History of the Formation of the Republican Party in Maine , New York , 1884 , P.193.

[3] إن مكان وزمان تنظيم الحزب الجمهوري ، موضع نقاش لا ينتهي ، فسبع مدن تدعي أنها سبقت هذا الموعد في تأسيس الحزب ، وسبع مدن أخرى تدعي تاريخاً يلي هذا التاريخ ، أهمها ولاية نيويورك التي ترى في السادس من آيار عام 1854 موعداً لتأسيس الحزب حين تبنى اجتماعها أول تسمية جمهوري للحزب الجديد ، لكن المؤرخون والباحثون يجمعون على تحديد السابع من تموز عام 1854 كموعد حقيقي لتأسيس الحزب كونه تبنى اول معاهدة تضمنت برنامجا سياسيا ومرشحين لمنصب الرئاسة . للمزيد من التفاصيل ينظر:

– مكتب الولايات المتحدة للاستعلامات ، تاريخ الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة ، القاهرة ، (د . ت) ، ص 16.

– وينظر أيضا نص المعاهدة في : - Jackson Citizen , July 7th ,1854, Quoted in Curtis, Op.Cit., Vol.1, P. 181 et Seq.

سرعان ما تم إتباع هذا النموذج من المعاهدات في الولايات الأخرى ، ففي الثالث عشر من تموز 1854 تم عقد اجتماع في ولاية فيرمونت ، حيث اختير وفد متكون من عضو واحد من حزب الأرض الحرة ، وثلاثة من حزب الويغ ، وعضو من الحزب الديمقراطي المناهض للعبودية ، لتمثيل الولاية في أي اجتماع على المستوى الوطني [1].

وفي اليوم نفسه ، عقد اجتماع في مدينة ميدسون Madison بولاية ويسكونسون لاختيار وفد مشابه وهيئة تنفيذية للمنظمة في الولاية [2]. وعقدت اجتماعات أخرى مماثلة في أوهايو، وأنديانا ، ومع إن هذه الاجتماعات لم تستخدم اسم الجمهوري حتى العام 1855 ، إلا إنها شكلت منظمة شبيهة بتلك التي تأسست في جاكسون بولاية ميتشغان، وأرسلت وفداً مناهضاً لقانون نبراسكا بأغلبية عظمى الى الكونغرس ، ووضعت برامج مناهضة للعبودية ، وأقرت لوائح بأسماء المرشحين[3] .

وفي الثامن والعشرين من تموز 1854 عقد اجتماع مماثل في ولاية الباني، وفي الثامن من آب 1854 عقدا اجتماع آخر في نيويورك ، وفي كلا الاجتماعين تم انتخاب الموفدين الذين يتراوح عددهم ما بين (400–500) شخصاً لعقد اجتماع كبير في ساراتوجا في السادس عشر من آب عام 1854 ، وكان أول اجتماع منظم للحزب الجمهوري[4] ، وقد عقد في نيويورك ، ورغم انه لم يتخذ خطوات عملية واضحة تجاه تشكيل حزب جديد ، إلا انه أفضى الى اجتماع آخر عقد في السادس والعشرين من أيلول من العام نفسه في مدينة اوبيرن ، حيث تم تقديم قرار لتشكيل حزب جديد ، لكنه فشل في التطبيق ، كما تم تسمية مرشحين وتشكيل هيئة للحزب في الولاية[5].

وفي السادس والعشرين من أيلول عام 1855 ، أكملت ولاية نيويورك تشكيل هيئاتها الحزبية بعد انضمام حزب عمال نيويورك الى الحزب الجمهوري الجديد ، مما أضاف قوة الى منظمات الحزب ، حيث عقد اجتماع مهم تم فيه تبني برنامج سياسي قوي مناهض للعبودية ، وإعداد لائحة بمرشحي الولاية بإسم " **الجمهوري** " [6].

---

[1] Francis Curtis , Op . Cit, Vol.1, P.193.
[2] G.W.Julian , Political Recollections , New York , 1884, P.144.
[3] Mary Joan Patricia Reilly, The Old Northwest and the Compromise of 1850, Unpublished Master's Thesis Submitted to the College Of Arts, Loyola University, Chicago , 1943, P.96.
[4] **يعتقد وليام بارنز – وهو ممثل مدينة ألباني الى اجتماع ساراتوجا إن هذا الاجتماع هو أول اجتماع منظم للحزب الجمهوري ، وان اجتماع مدينة جاكسون في ميتشغان كان شاملا حقا لكنه غير منظم ، وعليه فهو يدعي أن تشكيل الحزب لم يكن في جاكسون في ميتشغان ، وإنما في نيويورك .**
للمزيد من التفاصيل ينظر: –Spring field Republican, Quoted in Curtis ,Vol .1 , Op .Cit., P.205.
[5] Gordon S.P. Kleeberg , OP.Cit., P.18.
[6] John R. Commons , Horace Greeley and The Working Class Origins of the Republican ,Vol. XXIV, Reprinted From Political Science Quarterly , Boston , Published By Ginn and Company ,1909 , PP.484-485.

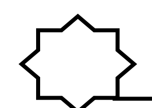
أما ولاية ماساتشوتس فقد عقد فيها اجتماع شامل في العشرين من تموز عام 1854 ، وقد لبى الدعوة التي أصدرها عدد كبير من قيادي الولاية ، أكثر من (2500) شخص ، وتبنى الاجتماع برنامجاً سياسياً وحزمة من القرارات الأخرى ، ووجه دعوة جديدة لعقد اجتماع آخر في مدينة روسيتر في السابع من أيلول عام 1854 ، حيث قام بتسمية لائحة المرشحين تحت اسم "**جمهوري**" وتبنى برنامجاً [1]. أما على الصعيد الوطني ، فقد أكملت ولاية ماساتشوتس منظمتها الجمهورية في السنة التالية (1855) ، إذ عقد اجتماع كبير في مدينة روشيستر Rochester في العشرين من أيلول عام 1855 ، وتم فيه تبني اسم " **الجمهوري**" بصورة رسمية ، وتعيين هيئة كبيرة ومتمكنة أعدت لائحة مرشحي الولاية وتبنت برنامجاً واسعاً [2].

شهد عام 1855 قيام العديد من الولايات التي فشلت في تنظيم هيئات الحزب الجمهوري ومنظماته الوطنية عام 1854 بتنظيم تلك الهيئات عن طريق الاجتماعات المنظمة [3]. فقد قامت ولاية أوهايو Ohio بتأسيس منظمة جمهورية للحزب ، في اجتماع عقده نوابها في السابع والعشرين من حزيران عام 1855 ، وتم تقديم لائحة المرشحين بإسم" **الجمهوري**" وتبني برنامج سياسي[4]. ولحقت بها ولاية بنسلفانيا التي عقدت أول اجتماع منظم لها في الخامس من أيلول عام 1855 وسمت فيه لائحة مرشحيها ، وتبنت برنامجاً سياسياً للحزب تحت اسم **الجمهوري** [5].

وانضمت ولاية إلينوي الى قافلة الولايات التي استكملت منظماتها الجمهورية ، عن طريق اجتماع جمهوري عقد في مدينة بلومنغتون في التاسع والعشرين من آيار عام 1856 ، حيث دعا الى هذا الاجتماع خمسة عشر من محرري الصحف المناهضة لقانون نبراسكا في الولاية ، وتم تبني برنامج وتسمية لائحة المرشحين تحت اسم " **جمهوري**" وتعيين نواب ليشاركوا في الاجتماع الجمهوري الوطني الذي كان مزمعا عقده في فيلادلفيا الشهر التالي[6] ، وكانت ولاية كونيكتيكت آخر الولايات الشمالية التي شكلت منظمة جمهورية ، حيث عقد اجتماع شامل في مدينة هارتفورد في الخامس عشر من آذار عام 1856 ، ولم يتم فيه سوى تسمية مرشحي الولاية تحت اسم **جمهوري** ولم تكتمل المنظمة الجمهورية للولاية إلا في عام1858 [7]. وهكذا ، فقد أكمل الحزب الجمهوري تشكيل هيئاته الوطنية في أجزاء مختلفة من ولايات الغرب ، وفي نيوانجلند والولايات

---

[1] Daily Republican , July 21st , 1854 , Quoted in Curtis , Op.Cit., Vol. 1 ,P.195.
[2] Ibid , P.200.
[3] Gordon S.P. Kleeberg , Op.Cit., P.20.
[4] Encyclopedia Americana, Vol. 23 , PP.330-333.
[5] A.K. .McClure , Our Presidents and How We Make them , New York ,1902 ,P.136.
[6] Gordon S.P. Kleeberg , Op.Cit., P.21.
[7] Francis Curtis ,Vol. 1 , Op.Cit., P.226 -228.



الوسطى ، وقد وصل الحزب الى درجة عالية من التنظيم ، وأصبح جاهزاً ليشكل حزباً وطنياً وفق التقاليد المتعارف عليها للأحزاب السياسية [1] .

ثالثاً:- عوامل تأسيس الحزب :-

تمسك الجناح المناهض لقانون نبراسكا في حزب الويغ اليميني والذي شكل الحزب الجمهوري الأمريكي ، بالمبادئ الديمقراطية التي كان جيفرسون وحزبه الديمقراطي – الجمهوري قد ناضلا من اجلها ، ثم آلت مهمة الدفاع عنها الى الحزب الوطني الجمهوري الذي عارض نظام الرق ، حين أصبح هذا النظام القضية السياسية الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية ، **فالعامل الأساسي الوحيد الذي دفع الى تأسيس الحزب الجمهوري هو منع توسيع العبودية ونظام الرق في الأقاليم الجديدة** ، والذي جاء به قانون نبراسكا لعام 1854 [2]

وحقيقة الأمر إن هذا النظام له أبعاد عديدة ، ألقت بظلالها على المشهد السياسي الأمريكي ، ودفعت الى التساؤل حين أثيرت المسألة في الأروقة السياسية عما إذا كان من المقبول أن تبقى الولايات المتحدة دولة نصفها من الأحرار ، ونصفها من العبيد[3].

فالشماليون كانوا يرون في هذا النظام خطأ بكل معنى الكلمة ، وانه غير جدير بأمة نمت وكبرت وهي تناضل في سبيل الحرية بينما كان الجنوبيون يرون فيه مصدراً للعمل والثروة ، وطرازاً ثميناً للملكية ، فالرقيق هم ملك لأصحاب المزارع الأثرياء [4] .

أنطوى نظام الرق في ثناياه على عوامل انقسام ثلاثة ، كان قد استند إليها في تقوية جذوره في المجتمع الأمريكي ، ثم استند إليها مناهضوه فيما بعد ، حين أيقنوا أن بقاءه ينذر بالخطر على مستقبل البلاد ، وهذه العوامل الثلاثة هي العامل السياسي ، والعامل الاقتصادي ، والعامل الاجتماعي[5] .

1. <u>العامل السياسي</u> :

---

[1] Henry H. Smith , All The Republican National Conventions from Philadelphia, June 17, 1856, to and including St. Louis, June 16, 1896,Washington, 1896, PP.9-10.

[2] Stephen M. Allen, Democratic and Republican :Slavery and Freedom Past and Present Crises –An Historical Address, Boston , 1888,PP.6-7.

[3] William Liyne Wilson , Op.Cit., Vol. 2, P.410.

[4] Josiah Hartzell, Op.Cit., P. 37.

[5] Samuel P. Orth , The Boss and the Machine : A Chronicle Of the Politicians and Party Organization, New York, 2007, PP.48-49.

(الأحكام الدستورية المتعلقة بالرق وقوتها السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية):-

جاء دستور الولايات المتحدة الأمريكية لعام 1787 بثلاثة أحكام تتعلق بمسألة الرق – **وان لم ترد فيه مفردة الرق صراحة** – وهذه الأحكام كانت متضاربة مع أفكار ومبادئ الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية ، الذين فطنوا إليها ، لكنهم لم يعملوا على تعديلها ، فبينما كان تشكيل وبناء اتحاد أكثر رسوخاً بين الولايات ضرورة سياسية ملحة ، لم يكن هناك – في الواقع – إمكانية لتعديل التناقضات بين نظام الرق ، ومبادئ المساواة الإنسانية ، وبوجود تلك الضرورة ، فقد أحرز مؤيدو نظام الرق نصراً حاسماً ، فقد أصبحت تلك الأحكام في غضون سبعين عاما فعالة في حماية هذا النظام ، وانطوت على دمار عظيم [1].

فقد أباح الدستور " **ممارسة التجارة بالعبيد الأجانب لمدة خمس وعشرين سنة** " [2] وهكذا ، فقد ازداد السكان العبيد بشكل كبير وتوسع نظام الرق ليشمل الأقاليم الجديدة ، وصحب ذلك زيادة في عدد المهتمين بهذا النظام بشكل مضطرد [3].

وبمقتضى الحكم الدستوري الثاني[4] فقد تم تقسيم السكان العبيد الى مجاميع من خمسة أفراد ، تعادل كل مجموعة منها ثلاثة إفراد أحرار عند التمثيل في عدة ولايات بمجلس النواب ، وفي الهيئات الانتخابية لاختيار رئيس الولايات المتحدة ونائبه، فيما عرف بمبدأ **(الثلاثة أخماس)**[5].

وبهذه الطريقة فقد أدى استقدام الزنوج البدائيين من أفريقيا ، الى زيادة النفوذ السياسي للولايات الجنوبية في الحكومة الاتحادية ، وشهدت المدة الممتدة بين عامي 1787 –1854 زيادة في أعداد السكان الجهلة والسذج ، ومن لا يحق لهم الاقتراع من العبيد ، وهم نقيض من يحق لهم الاقتراع من المثقفين النشطين ، والعصاميين المعتمدين على ذاتهم من الأحرار[6].

أما الحكم الدستوري الثالث[7] فقد فرض على الحكومة المركزية مهمة إعادة العبيد الهاربين من الخدمة الى أسيادهم ، وأناط المهمة بصغار الضباط في المحاكم الاتحادية ، مخولا إياهم حق تقرير مصير كل شخص متهم بالفرار من نظام الرق وبشكل قطعي ، مما سمح لهؤلاء الضباط

---

(1) George S. Boutweell , Why I am Republican , Hartford , 1884 , P.7.

(2) **نص المادة الأولى – الفقرة الثانية – ثالثا من الدستور الأمريكي . ينظر الملحق رقم (2).**

(3) Josiah Hartzell , Op.Cit., P.1.

(4) **نص المادة الاولى – الفقرة التاسعة – من الدستور الأمريكي – ينظر الملحق رقم (2) .**

(5) George S. Boutweell, Op.Cit.,P.7.

(6) Ibid , P.8.

(7) **نص المادة الرابعة – الفقرة الثانية – ثانيا وثالثا من الدستور الأمريكي ، ينظر الملحق رقم (2).**

بممارسة تجارة من نوع جديد تمثلت بإعادة بيع هؤلاء العبيد في الولايات الجنوبية [1]، وبهذا فقد تنكر الكونغرس لحق هيئات المحلفين في تنفيذ هذه المهمة ، وهي مخالفة دستورية كأنما أريد بها الإبقاء على هذه الأحكام الجائرة أمام مرأى الناس في الولايات الشمالية [2].

وهكذا وبفضل هذه الأحكام الدستورية الثلاثة ، فقد هيمن ساسة الجنوب على كرسي الرئاسة زهاء ثمانٍ وأربعين عاما ، وحقيقة الأمر إن اختيار أي رئيس من الشمال ما بين أعوام 1824–1860 كان يتم وفق أملاءات الجنوب ، على الرغم من تمتع الولايات الشمالية بغالبية السكان والثروات [3].

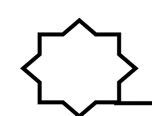
كان الشمال إذاً معتدلاً في نظرته لنظام الرق من الناحية المعنوية ، فقد قاوم الاستيلاء على أقاليم جديدة ، ورفض السماح باتساع التفاوت السياسي بينه وبين الجنوب في ظل النظام الدستوري الذي أراد الشماليون له أن يلغي تجارة العبيد ، وان يحدد التمثيل بالأفراد الأحرار ، وان يترك لهيئات المحلفين تأدية مهمة إعادة العبيد الهاربين ، وتقرير مصيرهم ، وعند ذلك سوف يكون نظام الرق دون نفوذ سياسي ، وسيكون بمقدور العبد ممارسة حقه الديمقراطي في الاحتجاج والعصيان ضد الحكومة ، وسوف تتلاشى مبررات التدخل الدولي في شؤون الولايات المتمتعة بالسلام [4].

وعلى الرغم من قرار الكونغرس بمنع استيراد الزنوج من أفريقيا إلا إن عمليات تهريب العبيد الى الولايات المتحدة قد تزايدت ، لتتراوح أعدادهم سنوياً ما بين ثلاثة عشر ألفاً الى خمسة عشر ألفاً ، لاسيما في ولايات الجنوب [5] .

لقد استنزف نظام الرق مقدرات البلاد ، وأوهنت التقاليد التي افرزها حتى ملاك العبيد أنفسهم ، فهم بحاجة الى أراضٍ بكر كمورد رزق لهم ، والى ولايات جديدة من اجل النفوذ السياسي ، وعليه فقد تلاشت تسويات الدستور ، والحلول الوسط التي جاءت في تسويتي ميسوري عامي

---

[1] James and Sanford , Op.Cit., P.231.
[2] George S. Boutweell, Op.Cit., P.8.
[3] Josiah Hartzell, Op.Cit., P.35.
[4] George S. Boutweell, Op.Cit.,P.9.
[5] **في الثاني من آذار عام 1807 اصدر الكونغرس الأمريكي قراراً منع فيه استقدام الزنوج من أفريقيا ، وكان هذا القرار تمهيداً لتطبيق النص الدستوري الذي يسمح بتجارة العبيد لمدة (25) عاماً، حيث كانت هذه المدة ستنتهي في 1808/1/1 ، إلا إن هذه التجارة لم تنتهي فعليا رغم هذه الإجراءات الحكومية ، مما دفع الكونغرس الى إصدار قرار آخر في الخامس عشر من آيار 1808 عد بموجبه تجارة العبيد نوعا من أنواع القرصنة للمزيد من التفاصيل ينظر:**
- Charles W. Dahlinger ,Op .Cit.,P.8.



1820 و1850 نتيجة هذه الحاجة المتزايدة للسيطرة السياسية ، والرغبة في ضم الأقاليم الجديدة الى هذا النظام [1].

إذن كانت مخاوف الشمال من معاودة ظهور الرق في الولايات التي حرمته مبررة ، فساسة الجنوب وملاك العبيد ، وعلى الرغم من عظم الفوائد والمزايا التي جنوها جراء الضمانات الدستورية لهذا النظام ، إلا إنهم كانوا يتطلعون الى المزيد ، ولا يتناهون عن التهديد بالانفصال عن الاتحاد حين كانت مصالحهم ونفوذهم السياسي يتعرضان للخطر [2].

فكان لابد من الخلاف والنزاع نتيجة هذه الأحكام الثلاثة ، فكلما ظهر موضوع يحظى باهتمام الأغلبية في الحكومة الحرة ، انبرى المتنافسون لتسخير الأحزاب القائمة في سبيل مصالحهم ، وحين لا تحقق لهم هذه الأحزاب غاياتهم ، سعوا الى تشكيل أحزاب جديدة ، وحين طالب نظام الرق بضمانات جديدة لنفوذه السياسي في قانون نبراسكا ، لم يكن أي حزب من الأحزاب السياسية القائمة مستعداً للتصدي لهذا الطلب ، وهنا كانت الحاجة ملحة لحزب سياسي جديد[3].

لقد كان تنظيم الحزب الجمهوري وسيلة أتاحت للناس القضاء على هذا النظام المدمر ، وإعادة صياغة الدستور ، وتجاوز أحكامه الداعمة للرق ، وإعادة بناء الحكومة الاتحادية وفق مبدأين أساسيين هما : المساواة بين الولايات ، والمساواة بين الناس [4]. فيما عارض الحزب الديمقراطي الذي طالما انتفع كتنظيم سياسي من ظلم الرق ، قيام الحزب الجمهوري ، ومحاولاته لتحطيم العبودية والحيلولة دون توسعها في الأقاليم الجديدة ، ورفض مبدأ المساواة الذي نادى به الحزب الجمهوري ، حين تمسك بإبقاء نظام الرق في الأقاليم الجديدة [5] .

2. العامل الاقتصادي :

كان نظام الرق الأساس الذي قام عليه اقتصاد الولايات الجنوبية ، فالاعتماد على الزراعة في ظروف مناخية لم يعتد عليها الرجل الأبيض ، والعمل لساعات طويلة في مزارع القطن والتبغ والسكر ، يتطلب أعداداً متزايدة من الزنوج الأفارقة الذين كانوا يجلبون بالقوة الى الولايات المتحدة

---

(1) George S. Boutweell, Op.Cit.,P.8.

(2) **عمر عبد العزيز عمر ، المصدر السابق ، ص371.**

(3) Bryan W. Herring , Unprotected or Mistakes of the Republican party ,Historical Publishing Co, Philadelphia, 1892 , P.179.

(4) George S. Boutweell, Op.Cit.,P.9.

(5) Bryan W .Herring, Op.Cit., P. 177.

الأمريكية ، وفي الوقت الذي كانت فيه ولايات الشمال تحرر عبيدها وتمنحهم حريتهم ، كانت الحاجة الى هؤلاء في تزايد مستمر في الجنوب ، لاسيما بعد اختراع مكائن حلج القطن عام 1793 وشيوع استخدامها في الولايات الجنوبية ، مما رفع إنتاج القطن من (14000) طن عام 1791 الى أكثر من (89,000,000) طن عام 1810 [(1)] بفضل ازدياد الطلب عليه في الأسواق العالمية [(2)].

وفي الوقت الذي تزايدت فيه أعداد الرقيق في الولايات الجنوبية ، فقد كانت أعداد السكان في الشمال في تزايد مستمر ، بفضل الحرية التي وفرتها حكومات هذه الولايات ، وغياب نظام الرق فيها ، وتدفق المهاجرين الهائل إليها ، فقد ارتفع عدد سكان مدينة نيويورك من (350,000) نسمة عام 1790 الى (3,000,000) نسمة عام 1850 ، في حين ازداد عدد نفوس ولاية فرجينيا في المدة نفسها من (75,000) نسمة الى (1,500,000) نسمة بضمنهم العبيد ، وفقا لإحصاءات عام 1850[(3)] .

ووفقا لهذه الإحصاءات ، فقد كان عدد العبيد في الولايات المتحدة حوالي (4,000,000) نسمة ، منهم (50,000) فقط يقيمون في الولايات الشمالية ، وكانت منتجات الجنوب الزراعية تفوق مثيلاتها في الشمال كثيراً غير إنها تراجعت في عام 1850 عن مبيعات الشمال لتصبح قيمتها (125) مليون دولار ، مقابل (140) مليون دولار لمبيعات الشمال ، وأنفقت الولايات الشمالية أموالاً طائلة لتشييد المدارس العامة التي بلغ مجموعها حتى عام 1850 (62,500) مدرسة ، مقابل (18,500) مدرسة في ولايات الجنوب ، فيما كان عدد المكتبات التي أنشئت في الولايات الشمالية (150,000) مكتبة مقابل (700) مكتبة فقط في ولايات الجنوب ، وبلغت قيمة العقارات والممتلكات في ولايات الشمال أكثر من (4,100,000,000) دولار ، في حين بلغت في ولايات الجنوب (2,900,000,000) دولار [(4)] .

لقد أثار موضوع توزيع الأراضي الجديدة في الغرب كلا من الصناعيين في الشمال وملاك العبيد في الجنوب ، ففي الشمال اعتقد الصناعيون إن توزيع الأراضي بالمجان سوف يؤدي الى

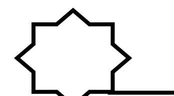
---

(1) فنست بنيه ، المصدر السابق ، ص106 ؛ عبد العزيز نوار ومحمد محمود جمال الدين ، المصدر السابق ، ص 109.

(2) حين قامت الولايات الشمالية بتحرير عبيدها بعد إعلان الاستقلال تباعاً ، سارع ملاك الأراضي والاثرياء في الولايات الجنوبية الى شراء هؤلاء العبيد لاستخدامهم في العمل في المزارع ، وقد علق احد الكتاب الساخرين ويدعى هنري وترسون على هذه الحركة بقوله إن الشماليين هم الذين جلبوا العبيد من إفريقيا ، وعندما تأكدوا إنهم غير نافعين بالعمل الصناعي المنتج ، باعوهم الى مزارعي الجنوب بأسعار جيدة وأصبحوا هم أتقياء ورعين . للمزيد من التفاصيل ينظر:
- Henry Waterston , Marse Henry : An Autobiography ,Vol.1 ,New York,1888, P.188.

(3) Josiah Hartzell, Op .Cit.,P.36.

(4) I bid, P. 36.



أن يفقد أصحاب الصناعات عمال مصانعهم ، أو على الأقل الضغط عليهم لرفع الأجور بوصفه شرطاً لبقائهم في مصانع الشمال ، بينما اعتقد كبار الملاك في الجنوب إن توزيع الأراضي مجانا يعني ازدهارا ونمواً سريعا في الشمال الغربي ، وسيكثر عدد الولايات الحرة ، وسيتمكن الرأسماليون من السيطرة على الكونغرس والحكومة ، وبذلك سيفقدوا مكانتهم ونفوذهم ، فسعوا الى إقامة الولايات الاسترقاقية التي تؤمن لهم السيطرة على مجلس الشيوخ ، وتحفظ التوازن مع الولايات الحرة في الشمال[1] .

وهكذا ، وبسبب رسوخ الديمقراطية وازدهار الطبقة الوسطى في الشمال ، كان الشماليون يرغبون في أن توزع الدولة أراضي الغرب مجانا على صغار المزارعين ، وعلى المهاجرين الجدد الذين كانوا يتدفقون على الشمال بالملايين ، فقد كان المستوطنون البيض لا يميلون الى الولايات الجنوبية التي ينتشر فيها نظام الرق[2]. فيما كان قادة الجنوب من كبار الملاك والأثرياء ضد هذا الإجراء ، وفضلوا توزيع الأراضي لقاء أثمان مرتفعة رغبة منهم في حصر الملكية بطبقة كبار المزارعين ، والحيلولة دون انخفاض أجور منتجات الجنوب[3] .

إن الخطوات الواسعة التي خطاها الشمال نحو الغرب ترجع الى عاملين حاسمين ، الأول فتح القنوات المائية الكبيرة ، ومنح التسهيلات التجارية للبواخر المتجهة نحو المحيط الأطلسي ، والثاني هو شبكة السكك الحديدية الواسعة التي مدت باتجاه الغرب [4].

فقد شهدت الفترة الممتدة بين عامي 1830–1850 تناميا كبيرا في القابليات ، وتقدماً هائلاً بسبب التعليم العام الذي تبناه الشماليون ، والذي أثمر عن توسيع شبكات السكك الحديدية من (23) ميلاً عام 1830 الى (1000) ميل عام 1835 ، و(2000) ميل عام 1840 ، وتضاعف رسم النقل كل خمس سنوات [5].

وفي عام 1850 كان طول القنوات المائية التي شقت في الشمال يصل الى (3700) ميل ، يقابلها (1000) ميل في الولايات الجنوبية ، وكان هناك (18000) ميل من السكك الحديدية في الشمال ، مقابل (7000) ميل في الجنوب ، ووصلت قيمة الرساميل الصناعية في الشمال الى مبلغ (430) مليون دولار ، بينما بلغت في ولايات الجنوب (95) مليون دولار

---

(1) **طلعية الصياح وراغب العلي ، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية ، دمشق ، 1995 ، ص125 ؛ شفان برواري ، المصدر السابق ، ص58.**

(2) Josiah Hartzell, Op.Cit.,P.38.

(3) **عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين ، المصدر السابق ، ص 107 .**

(4) George S. Boutweell, Op.Cit.,P.19.

(5) Bryan W .Herring, Op.Cit., P. 184.

فقط [1] . فضلاً عما وفرته خدمات البرق من سهولة في تبادل الأخبار والمعلومات ، وسرعة التواصل بين سكان الولايات [2].

وفي عام 1850 أيضاً كانت مساحة الولايات الشمالية تبلغ (600,000) ميل مربع ، فيما زادت مساحة الولايات الجنوبية على (850,000) ميل مربع ، أي إنها تفوق ولايات الشمال بـ (250,000) ميل مربع ، إلا إن التنمية كانت أنشط في الشمال والشمال الغربي ، بفضل البرامج الإصلاحية لحكومات الشمال[3].

كان الصراع بين الشمال والجنوب يزداد اتساعاً ، إذ اعتمد ملاك العبيد الأثرياء في الجنوب على كدح السود المستعبدين ، في توسيع ثرواتهم وتعظيمها ، وبناء أركان نظامهم الاقتصادي القائم على الزراعة ، بينما كانت المجتمعات الشمالية – الأوفر حظاً في مجال التصنيع – تناهض الرق والاستعباد ، وتضع القيود على استيراد المنتجات الأجنبية ، وذلك لحماية صناعاتها الخاصة ، وكان الجنوب الزراعي يدين هذه السياسة الاقتصادية والقائمين عليها ، وعاش أثرياء الجنوب وكبار مزارعيه حياة مثالية وأطلقوا العنان لسبل الإسراف والتبذير [4].

قام اقتصاد الشمال على نظام عقلاني ، هو نظام العمل الحر ، والذي يهدف الى زيادة الإنتاج بأقصى ما يمكن ، واستهلاك ما هو ضروري فقط ، فأنتج الثروة والغنى ، فيما قام اقتصاد الجنوب على نظام الرق الذي يهدف الى الإنتاج بأقل ما يمكن ، واستهلاك كل شيء منتج ، فخلف الفقر والعوز ، وبالتالي كان الشمال غنيا نسبياً ، بينما كان الجنوب فقيراً متخلفاً [5].

لقد بقي الشمال مخلصا لإعلان الاستقلال ، ملتزماً بالمبادئ الدستورية ، مناديا بالمساواة بين الناس ، وأفضت الهجرة والاختراعات والتوسع نحو الغرب في ازدهاره ، وصار بإمكان رجاله المثابرين التعاطي مع السياسة ، فيما سعى ملاك العبيد في الجنوب الى تشويه رجالات الشمال في مجلس الشيوخ ، بعد أن عجزوا عن مجاراتهم في ميدان العمل المنتج ، وصار همهم الوحيد هو البحث عن ميادين جديدة لنفوذهم السياسي والاقتصادي القائم على استغلال العبيد وظلمهم وامتهان كرامتهم[6].

---

[1] Josiah Hartzell, Op.Cit., P. 39.

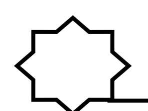
[2] **كارلتون هيز ، التاريخ الاوربي الحديث 1789 –1914 ، ترجمة فاضل حسين ، بغداد ، 1987 ، ص 225.**

[3] Josiah Hartzell, Op.Cit.,P.35.

[4] C .Gardner , Act of the Republican Party As Seen as By History , The Eddy Press Corporation , Winchester , 1906 , PP.5-20.

[5] George S. Boutweell, OP.Cit.,P.8.

[6] Josiah Hartzell, Op.Cit.,P.37.



ونتيجة هذا الاختلاف الكبير بين مصالح الشمال والجنوب ، والكراهية المتبادلة التي غذتها نزعة الترفع من جانب الأثرياء في الجنوب ، وقفزهم فوق التسويات والحلول الوسط لتوسيع نظام الرق في البلاد ، لم يتمكن حزب الويغ من الصمود طويلاً أمام ضغط الطرفين ، وبدأ يفقد كل مؤيديه ، لاسيما في الشمال الحر ، فظهرت بوادر تنظيم الحزب الجمهوري تلوح في الأفق(1) .

3. العامل الاجتماعي :

كان من محاسن إعلان الاستقلال الأمريكي هو إفساحه المجال أمام نمو المثل والمبادئ الديمقراطية التي عرفتها بعض الولايات الأمريكية التي كانت تنظم قوانينها وأحكامها وفقاً لهذه المبادئ الإنسانية ، وكانت المساواة والعدالة وحق الانتخاب الحر مفاهيم جديدة ساعدت في تغيير نظرة الناس الى العبيد ، لاسيما في الولايات الشمالية التي بدأت بتحرير هؤلاء العبيد تباعاً منذ العام 1777(2).

وفي مطلع القرن التاسع عشر بدأ الشماليون بالإحساس بخطأ نظام الرق ، فنهض معارضوه بالدعوة لإبطاله ، بينما وجده أهل الجنوب عملا مربحا سيؤدي بطلانه الى انهيار اقتصادهم ، فالزنوج بنظرهم جنس أدنى مرتبة من الجنس الأبيض(3) . وكان النفور من هذا النظام ظاهراً في آراء مؤسسي الولايات المتحدة الأمريكية الذين أسفوا لوجوده فيها وتمنوا زواله بطريقة يسوغها التطور القومي(4).

كان الناس في الولايات المتحدة ينظرون الى الزنوج لفترة طويلة على أنهم حيوانات ، ولم يكن هناك أي شكل من أشكال الوعي على إنهم يعاملون معاملة غير عادلة ، وعندما بدأت مشاعر الضمير توقظ نفسها ببطء ، ثم تهدئتها بكذبة بليدة مفادها إن جلب هؤلاء الوثنيين الى أمريكا أتاح لهم فرصة كبيرة للحصول على بركات الدين المسيحي ، وهي كذبة اقنع البعض بها نفسه طالما إنها تتفق مع مصالحه الشخصية ، لاسيما أثرياء الجنوب(5).

---

(1) C .Gardner , OP.Cit., P.19 ; Josiah Hartzell, Op.Cit.,P.39.

(2) صدرت قوانين إلغاء الرق في ولايات فيرمونت عام 1777 ، وبنسلفانيا عام 1778 ، و ماساتشوتس عام 1781 ، نيوهامبشاير عام 1783 ونيويورك عام 1799 ، وكونيكتيكت ونيوجرسي عام 1804. للمزيد من التفاصيل ينظر:

-James and Stanford ,OP.Cit.,P.255

(3) ستيف فرايزر وغاري غرستل ، الطبقة الحاكمة في أمريكا – تأثير الأقوياء والنافذين في دولة ديمقراطية ، ترجمة حسان البستاني ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ، 2006 ، ص72.

(4) غاري ناش ، الحمر والبيض والسود ، ترجمة مصطفى أبو الخير عبد الرزاق ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1995، ص222.

(5) Henry Waterston ,OP.Cit., P.188.

أخذت الخلافات حول مسألة الرق تزداد بشكل خطير منذ العام 1830 ، حين ظهرت الدعوة لإلغاء الرق في الشمال والجنوب على حد سواء ، وهذه الدعوة التي تزعمها أبناء الشمال كانت مدعومة من تيارات دينية تناهض الرق باعتباره يتنافى مع العقيدة المسيحية ، وان العبد يجب أن يعتق بمجرد اعتناقه للمسيحية [(1)]. وعلى اثر ذلك ظهرت حركة مناهضة للرق أطلق عليها أسم " American Colonization Society" هدفها ترحيل العبيد الى أفريقيا ، تزعمها الكاتب لويد جاريسون Lloyd Garrison(1805 –1879) [(2)] تلتها العديد من هذه المنظمات والجمعيات التي نشطت في الولايات الشمالية والشمالية الغربية ، والتي كانت تهدف الى جعل أراضي الغرب أرضاً حرة خالية من الرقيق[(3)] .

كان الاتجاه العام السائد في الشمال هو حب الحرية الذي نهضت المدارس ووعاظ الكنائس بتدريسه ، الى جانب بغض نظام الرق ، واحترام الدستور[(4)] . وكانت اسر المزارعين الشماليين – الذين يملكون الأرض والعبيد منذ سنوات طويلة – رحماء نوعاً ما بعبيدهم ويفخرون بأنهم يرعونهم ويعاملونهم معاملة طيبة ، وكان العبيد الذين يعملون في البيوت يتميزون عن سواهم بكونهم جزءاً من أفراد الأسرة ، ويمنحون قدرا من أوقات الفراغ [(5)].

غير إن الحال في الجنوب يختلف تماماً ، فالمدارس والكنائس والصحف تمتنع عن الحديث عن الرق ، وتحاسب الصحيفة التي تتعرض لنقاش هذه المسألة ، فيما الأسياد يسيئون معاملة عبيدهم ويستغلونهم ، لاسيما أصحاب المزارع الذين يطلبون غلة كبيرة لا يمكن تحقيقها إلا بساعات طويلة من العمل ، ومفرطة في الجهد الذي يؤذي صحة العبيد ، وكان الجلد بالسياط هو العقوبة الأشد والأكثر شيوعاً ، كما كان رمزاً للسلطة [(6)]. غير إن بعض ملاك العبيد في الجنوب

---

(1) " الولايات المتحدة الأمريكية من الخيمة الى الإمبراطورية " ، إعداد ديب علي حسن، مراجعة وتدقيق إسماعيل الكردي ، ط2، دمشق ، دار الأوائل للنشر والتوزيع ، 2002، ص35.

(2) كاتب وصحفي أمريكي شهير ، ناهض العبودية وقاد حركة ترحيل العبيد الى أفريقيا ، ونظم حركة أكثر راديكالية هي حركة الالغائيين ، ثم أسس صحيفة "The Liberator" المحرر التي صدر عددها الأول في كانون الثاني عام 1831 في بوسطن وكانت منبراً قويا ضد تجارة العبيد في أمريكا ، وفي عام 1835 وأثناء حضوره احد الاجتماعات المناهضة للعبودية لجمعية سيدات بوسطن انقض عليه العشرات من الاثرياء الذي تضرروا من مقالاته ولفوا حبلاً حو رقبته واخذوا يجرونه في شوارع المدينة ولم ينج من الموت الا بأعجوبة . للمزيد من التفاصيل ينظر: طاهر عبد الحكيم ، اضطهاد الزنوج ، ط1 ، (د . م) ، دار الهنا للطباعة ، 1958، ص19.

(3) رأفت غنيمي الشيخ ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر ، ط1، عمان ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، مطبعة صحوة ، 2006، ص82.

(4) George S. Boutweell, OP.Cit.,P.9.

(5) Josiah Hartzell, Op.Cit.,P.38.

(6) Bryan W. Herring , Op.Cit., P.174.

كان يمسك عن استخدام العنف ، لا لشئ سوى إن قيمة العبد تنقص إذا لحقت به إصابات جسمية ، وحتى في المحاكم لم يكن لشهادة العبد وزن إزاء شهادة الرجل الأبيض[1] .

حين أثيرت مسألة انتشار الرق في الأقاليم الجديدة عام 1850 في أروقة الكونغرس كان عدد مالكي العبيد في الولايات الجنوبية (186,000) شخصاً ، إضافة الى (6000) مالك آخر لكل منهم (100) عبد ، وكان لهؤلاء المالكين سطوة واستبداد على (30) مليون من بني البشر ، ولهم ثرواتهم وممتلكاتهم ، ويمثلهم في مجلس الشيوخ ثلاثون عضواً ، في حين كان أعضاء مجلس الشيوخ من الشمال اثنان وثلاثون عضواً [2] .

وحين جاءت تسوية عام 1850 بعد نقاش مرير ، انعكس الصراع بين الشمال والجنوب على العبيد أنفسهم ، فصدرت في الولايات الجنوبية قوانين تعسفية أكثر صرامة ، منها منعهم من التنقل بدون رخصة من صاحب المزرعة التي يعملون فيها ، وحرمانهم من التعليم ومن الاطلاع على أفكار وتشريعات إلغاء العبودية الصادرة من السلطات التشريعية والتنفيذية الاتحادية ، وتصفية كل اسود يعتقد انه مؤهل ليكون " **إنساناً حراً مفكراً** " [3].

كما اصدر أنصار العبودية ومؤيدوها كتابات وتحليلات فلسفية تبرر العبودية بمبررات لا إنسانية ولا عقلانية ، ركزت على إن الأفارقة السود هم جنس بدائي متأخر ، وبالتالي فلا يمكن لهم أن يستوعبوا الأمور العقلية ، وليسوا قادرين إلا على الأعمال اليدوية باعتبارهم أقوياء جسدياً ، لذلك فمن الضروري تسخير هذه القوة – ولو بالعنف – لصالح البشرية البيضاء الراقية [4].

لم يقف مفكرو الشمال ومثقفوه ، والكتاب المناهضين للعبودية متفرجين إزاء هذه الأفكار والإجراءات التعسفية ضد السود، فحين طبق قانون العبد الهارب واعتقل أكثر من (20) ألفا من العبيد ، قوبل هذا الإجراء باستنكار الأوساط الاجتماعية والسياسية ، وانبرى العديد من الشعراء للتعبير عن سخطهم على نظام الرق في أعمال أدبية كثيرة ، شكلت جزءاً مما عرف فيما بعد بـ (**أدب الحرية**) Freedom Literature ، وكان لكتاباتهم أثراً بعيد المدى في نفوس وعقول الأمريكيين تجاه نظام الرق ، توجتها قصة " **كوخ العم توم**" للكاتبة هارييت بيتشر ستاو Harriet

---

[1] Josiah Hartzell, Op.Cit.,P.38.
[2] Ibid , P.39.
[3] **مسعود الخوند ، الموسوعة التاريخية الجغرافية ، ألمانيا – أوروبا ، ج20 ، بيروت ، الشركة العالمية للموسوعات ، 2005، ص293.**
[4] **شفان بررواري ، المصدر السابق ، ص 33.**

Beecher Stowe (1811-1896) [1] التي ألهبت الحماسة الدافقة في كل مكان لمناهضة الرق ، والشفقة على كل من يتعرض للقسوة ، وأصبح من المؤكد إن هذا الإلهام الأدبي سوف يخلق الكثير من المؤيدين لإلغاء العبودية [2].

لقد كان اندماج الأعراق ثمرة من ثمار نظام الرق في الولايات المتحدة [3] إلا أنه أصبح – في نهاية المطاف – يضم الناس من أصل واحد فقط ، ممن يجري الدم الأفريقي في عروقهم ، وبدا واضحاً إن الناس في الولايات المتحدة تنازلت والى الأبد عن هذا النظام [4].

لقد ألهب الخلاف على قانون نبراسكا عام 1854 مشاعر أنصار الأرض الحرة ، ومعارضي نظام الرق في الشمال، الذين استاءوا كثيراً حين شاهدوا دخول الجنوبيين مع عبيدهم الى الأرض الجديدة في الغرب، فسارعوا الى جمع الأموال لتجهيز معارضي العبودية في الغرب بالسلاح ، فكان نزيف كنساس حدثاً مؤلماً دل على عمق الخلاف بين الشمال والجنوب حول مسألة الرق التي قسمت البلاد الى فريقين متحاربين[5] وأذن بنهاية جناح الويغ المؤيد لتوسيع الرق ، وظهور الحزب الجمهوري بوصفه حزباً للمعارضة يهدف لإنهاء نظام الرق في الولايات المتحدة الأمريكية [6].

---

[1] روائية أمريكية مشهورة ، ولدت في مدينة Litchfield في ولاية كونكتيكت Connecticut ، درست علم اللاهوت عام 1832 ، وأصبحت معلمة ، ثم عضوا في جريدة نيويورك اندبندت New York Independent ، عرضت في روايتها هذه المأساة التي واجهها الزنوج في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية ، بقيت تكتب ضد العبودية وتنصف العبيد حتى توفيت عام 1896 . للمزيد من التفاصيل ينظر:

- American peoples Encyclopedia,Vol.17, P. 981.

[2] شفان برواري ، المصدر السابق، ص35.

[3] يقصد باندماج الأعراق هنا عمليات الزواج بين البيض والسود التي شاعت في أمريكا، لاسيما في الجنوب حيث تستخدم النساء السوداوات كجواري في منازل الأثرياء البيض وكبار الملاك من المزارعين ، ويذكر إن توماس جيفرسون نفسه قد تزوج من جارية سوداء اسمها سالي هيمنجز وأنجب منها عدة أطفال ، بقي منهم على قيد الحياة أربعة فقط هم بيفرلي ، وهاربيت ، وماديسون ، وأستون ، أطلق جيفرسون سراح اثنين منهم عندما بلغوا سن الحادية والعشرين ، وماتت سالي هيمنجز وهي من الرقيق ، بعد ان توفي جيفرسون ولم يعتقها ، كما إن من الممارسات الشائعة آنذاك أن يقيم الرجال البيض الأثرياء علاقات جنسية مع النساء العبيد ، فوالد زوجة جيفرسون الأصلية ويدعى " جون ويلز " كان له علاقة طويلة الأمد مع "إليزابيث بيتي هيمنجز" بعد وفاة زوجته وكان له منها ستة أطفال ، ورغم ان الكثير من رجال النخبة البيض قد اخفوا مثل هذه العلاقات ، إلا إن أطفال العروق المختلطة خير شاهد على هذه الحقائق التي اعترفت بها زوجات مالكي العبيد في الجنوب . للمزيد من التفاصيل ينظر:-

- كفاح محمد علي النجار ، توماس جيفرسون ودوره السياسي في الولايات المتحدة حتى عام 1801 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2011 ، ص ص 79-91.

[4] George S. Boutweell, OP.Cit., P.8.

[5] علي خوير مطرود ، حركة لا أعرف شيئاً وأثرها في الواقع الأمريكي (1849-1860) ، بحث منشور ، مجلة كلية التربية ، جامعة واسط ، العدد الرابع ، 2010، ص ص 211-227.

[6] Bryan W. Herring , Op.Cit., P.180.

رابعاً:- مبادئ الحزب الجمهوري وأهدافه   Republican Party Principles and Aims .

إن للحزب الجمهوري الأمريكي – كغيره من الأحزاب السياسية – مبادئ وفلسفة سياسية يستند إليها ، وأهدافاً يسعى لتحقيقها في المجتمع الأمريكي ، فالحزب الجمهوري الذي نتحدث عنه هو امتداد للتيار اليميني الذي وضع بصماته ومبادئه في دساتير الكثير من الولايات الحرة ، وقبلها في إعلان الاستقلال عن الحكم البريطاني [1]. إذ استمد الحزب الجمهوري مبادئه من حزب الويغ اليميني الذي احتفظ جناحه المناهض لقانون نبراسكا ببعض المبادئ التي كان ينادي بها الحزب ، ويمكن إيجاز أهم مبادئ الحزب الجمهوري في الآتي : [2]

1- حفظ وصيانة الدستور والاتحاد من جميع الأخطار الداخلية والخارجية.
2- إنفاذ القوانين ضد الرقيق والعبودية التي يجري استقدامها من خارج الولايات المتحدة الأمريكية الى الجنوب عن طريق تهريب العبيد ، ومحاولة إيداعهم في سجن العبودية الدائم[3].
3- تقييد العبودية داخل حدودها التي نصت عليها تسوية ميسوري لعام 1820 ، ومنع امتدادها الى شمال خط العرض30 ْ-36 ْ.
4- إلغاء الرق في مقاطعة كولومبيا ، واستبعاده من كنساس ونبراسكا وذلك باستخدام الوسائل الدستورية المتاحة .
5- إلغاء أو تعديل قانون العبد الهارب .
6- استخدام القوة المعنوية للحكومة من اجل الاعتدال التدريجي للمجتمع الأمريكي والعمل على إصلاحه عن طريق سن القوانين التي تمنع الإساءة لقيم المجتمع وتحارب الفسوق والانحلال الاجتماعي [4] .
7- حماية الصناعة الأمريكية والعمل على بناء الاقتصاد الوطني على أسس متينة تتيح للولايات المتحدة تحقيق التفوق الاقتصادي في العالم[5].
8- ضمان المساواة الاجتماعية والسياسية بين أفراد المجتمع دون تمييز على أسس عرقية أو أثنية أو قومية [6] .

---

[1] John Sherman , “ The Republican Party : It's History and Policy ” , Speech at the Cooper Institute in the City of New York , April 13, 1860 ,PP. 2-3.
[2] John D. Long , OP.Cit.,P. 339.
[3] Newton Wyeth, Republican Principles and Policies : A brief History of the Republican National Party , Illustrated by Joseph R. Nuyttens , Chicago, the Republic press , 1916 ,PP. 5-7.
[4] Stephen M. Allen, Op . Cit, P.7 .
[5] Ibid , P.7 .
[6] Thomas W .Knox , The Republican Party and It's leaders : A history of the Party from It's Beginning to the Present Time, New York ,1892 ,pP. 40-41.

ومن اجل تحقيق هذه المبادئ ، فقد وضع الحزب لنفسه جملة من الأهداف التي سعى لتحقيقها في مرحلة تكوينه الأولى ، وهي :-

1-ضمان المشاركة السياسية لجميع مواطني الولايات المتحدة الأمريكية ، فمن حق كل مواطن وواجب عليه أن يكون له حصة متساوية في حكومة بلاده ، عن طريق حق الانتخاب الحر الذي يجب أن تمارسه المرأة الأمريكية الى جانب كل الرجال المؤهلين[1].

2-سيادة القانون ، واحترام النظام الذي يجعل من صناديق الاقتراع مقدسة تعبر عن أرادة الشعب الحقيقية ، بعيدة عن الغش والعنف الذي يراد منه تزوير هذه الإرادة ، ومعاقبة كل من يحاول إفساد حق الانتخاب أو التأثير عليه بأقصى العقوبات [2]

3-الاهتمام بالتعليم العام وإصلاح أنظمته باعتباره حقا لكل مواطني الولايات المتحدة الأمريكية يمكِّنهم من نيل قدر كافٍ من المعرفة والثقافة التي تعرِّفهم بحقوقهم وتمكِّنهم من أداء واجباتهم الوطنية[3].

4-العمل على رفع مستوى المعيشة ، وتنمية دخل الفرد بما يضمن له تحقيق رفاهيته وتأمين العيش الكريم لأسرته ، وتعليم أبناءه ، والتي لا يستطيع بدونها أداء واجباته تجاه وطنه[4].

5-إصلاح المجتمع وتخليصه من الآفات التي تهدد نسيجه الاجتماعي عن طريق اجتثاث نظام تعدد الزوجات الذي يقضي على حرمة المنازل ، والقضاء على تجارة الخمور التي تفسد الروح ، وتدمر صحة الجسم والعقل ، وإصلاح القوانين الاجتماعية ، وسنِّ ما يناسب المجتمع منها[5].

6- تنمية الاقتصاد الوطني وتطويره بما يضمن للولايات المتحدة الإفادة من جميع ثرواتها الهائلة لتحقيق التفوق الاقتصادي العالمي عن طريق فرض الرسوم الكمركية العالية لحماية الصناعة المحلية ، وانجاز التحسينات الداخلية ، وتطوير نظام العملة المصرفية ، ودعم البنوك الوطنية [6].

خامساً:- المؤتمر التأسيسي للحزب عام 1856:-

---

(1) Newton Wyeth, OP.Cit., P.22.
(2) Hon. Stephen M. Allen , Op . Cit, P.7 .
(3) Ibid , P.7
(4) John D. Long , OP.Cit.,P. 341.
(5) Glenni W. Scofield , “ The Purpose of the Republican Party”, Speech it was Delivered in the House of Representatives, July 14, 1868, PP.1-8.
(6) Newton Wyeth, OP.Cit., P.23.

لم يكن في صيف عام 1855 أي منظمة جمهورية للحزب في بنسلفانيا ، وهو أمر لم يرق للكثيرين من مناهضي العبودية في المدينة ، وعلى رأسهم ديفيد وايت David N. White محرر ومالك صحيفة " **ديلي بتسبيرغ كوميرشال كازيت**Daily Pittsburg Commercial Gazette " الذي قرر أن ينظم الحزب الجمهوري في مقاطعة أليكني ، وفي ولاية بنسلفانيا إن أمكن . فقام بكتابة دعوتين ، الأولى لعقد اجتماع نيابي في المقاطعة ، والثانية لعقد اجتماع شامل في الولاية ، والتقى بعدد من القادة السياسيين في المقاطعة أو كتب إليهم ، ونشر هذه الدعوات في صحيفته بتاريخ الثامن من آب عام 1855 [1].

وقعت الدعوة لاجتماع الولاية الشامل بإسم أربع عشرة شخصية من سكنة ثلاث عشرة مقاطعة في الولاية [2] وتم عقد الاجتماع في قاعة المدينة في الخامس من أيلول عام 1855 ، حيث جرى انتخاب هيئة للولاية ، وتسمية لائحة المرشحين تحت اسم " جمهوري". وبسبب عدم وجود منظمة " جمهورية " وطنية فاعلة في الولاية قبل انتخابات تشرين الأول عام 1855 فقد كان تمثيل المقاطعة ، وولاية بنسلفانيا في هذه الانتخابات من قبل الديمقراطيين ، حيث أضطر الجناح المناهض لنبراسكا في كل من بنسلفانيا وأوهايو الى دعم ترشيح ممثلي الحزب الديمقراطي الميالين للأفكار والحركات الجمهورية [3].

كان ديفيد وايت متحمساً لعقد اجتماع وطني للحزب في بنسلفانيا لتوحيد القوى المبعثرة والمتناثرة الرافضة للعبودية ، سيما وإن الانتخابات الرئاسية كانت ستجري في العام القادم ، وكان يأمل أن ينجح هذا الاجتماع في تأسيس حزب وطني على شاكلة الحزب الجمهوري الذي تأسس في اجتماع الولاية أيلول الماضي [4] .

---

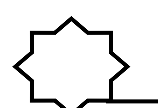
(1) Russell Errett ," Formation of the Republican Party in 1856" in Magazine of western History ,Cleveland ,Ohio , Vol.7 , November1887- April 1888 , P.181.

(2) **مثلت كل مقاطعة بصوت واحد باستثناء مقاطعة فيلادلفيا التي كان لها صوتين ، للمزيد من التفاصيل ينظر:**

- Daily Pittsburg Commercial Gazette , December 30 , 1878, (Quoted in Russell Errett , Ibid , P.181).

(3) Charles W. Dahlinger , Op.Cit., PP. 11-12.

(4) Daniel Wait Howe, “ Birth of the Republican Party and its First Battle" , Political History of Secession to the Beginning of the American Civil War. Westport, CT: Negro Universities Press, The African American Experience. Greenwood Publishing Group, 1914, P. 5.



لقيت دعوة وايت ترحيبا حارا من حاكم ولاية أوهايو سالمون تشيسSalmon P. Chass (1808–1873) [1] الذي زار مدينة بتسبيرغ في تشرين الثاني عام 1855 – بعد انتخابه حاكما بوقت قصير – والتقى بـ " **وايت** " ، وأيد فكرته لتأسيس حزب جمهوري وطني ، وكان مسروراً بانطلاق هذه الدعوة من ولاية بنسلفانيا كونها ولاية تقع في وسط الولايات المتحدة الامريكية ولا ينظر إليها كولاية متطرفة [2].

اتفق الرجلان على توجيه دعوة لعقد اجتماع كبير لتأسيس حزب جمهوري وطني ، وأصدرت الدعوة في السابع عشر من كانون الثاني عام 1856 لعقد الاجتماع في مدينة بتسبيرغ في الثاني والعشرين من شباط عام 1856 ، وهو اليوم الذي يصادف ذكرى ولادة جورج واشنطن ، وهو يوم عزيز على الأمريكيين المخلصين [4].

لم يكن الاجتماع نيابيا، ولكن كما جاء في الدعوة ، فانه اجتماع شامل غير رسمي ، وكان مرحباً بكل من لديه اهتمام ورغبة في الحضور ويدعى نائباً [5]. ورغم الثلوج المتساقطة بكثافة ، وقلة الطرق الصالحة للسير ، وصعوبات السفر في مثل هذه الأجواء ، فقد حضر الاجتماع عدد كبير من النواب قارب الخمسمائة نائب ، يمثلون أربعاً وعشرين ولاية أمريكية ، منها ثماني ولايات كانت تبيح العبودية ، هي ماريلاند ، فيرجينيا ، ديلاوير ، كنتاكي ، ميسوري ، تينيسي ، كارولاينا الشمالية وتكساس[6].

كان الحضور يمثلون أغلب طبقات المجتمع الأمريكي وقومياته ، فمنهم صحفيون ورجال دين ومحامون وتجار وصناعيون ، وأطباء ومهندسون وممثلون وعمال ، كما كان من بين الحاضرين ديمقراطيون ، وأعضاء من حزب الويغ ، وحزب الأرض الحرة Free Soil والحزب

---

(1) **محام ورجل سياسي ، ولد في مدينة كورنش Cornish في ولاية نيوهامبشير، أصبح عضواً في الحزب الوطني الجمهوري عام 1836، ثم انتقل إلى حزب الويغ Whigs ، ثم إلى حزب الأحرار عام 1848 ، بعدها انتقل إلى حزب الأرض الحرة ، وعارض بشدة قضية العبودية، أصبح عضواً في مجلس الشيوخ للمدة مابين عامي 1849– 1855 ، انتقل إلى عضوية الحزب الجمهوري عام 1854، وأصبح وزيراً للخزانة في عهد الرئيس أبراهام لنكولن ، وكان واحدا من اشد الجمهوريين الراديكاليين تطرفا. للمزيد من التفاصيل ينظر:**
- Charles Lanman, OP.Cit., P.102.

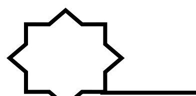
(2) Charles W. Dahlinger , Op.Cit., P. 13.

(4) Henry H. Smith, All The Republican National Conventions From Philadelphia, June 17, 1856, to And Including St. Louis, June 16, 1896., Washington D.C ,1896 , PP. 9-10 .

(5) Charles W. Dahlinger , Op.Cit., P. 13.

(6) **خرجت صحف مدينة بتسبيرغ في اليوم التالي بعناوين تبرز كثرة عدد الحاضرين في الاجتماع ، فذكرت صحيفة ديلي بتسبيرغ بوست " إن قاعة لافيات التي استضافت المؤتمر تتسع لتسعمائة أو ألف شخص وهو العدد المحتمل للحاضرين " و " كان هناك طلباً لقاعة اكبر" وذكرت صحيفة ديلي بتسبيرغ ديسباتش " إن عدد الحضور في المساء لا يقل عن ألف شخص " أما هوراس غريلي فقد ذكر في رسالة كتبها لصحيفة نيويورك تريبيون " إن المئات قد غادروا لان الدخول لم يكن ممكناً الى القاعة " للمزيد من التفاصيل ينظر:**

- Daily Pittsburgh Gazette, February 22 ,23 and 25 , 1856 ; Pittsburgh Daily Dispatch, February 22,23,1856 ;
- Pittsburgh Daily Dispatch, February 22,23, 25 ,26 and 27 , 1856, (Quoted in : A .K . McClure , Old Time Notes of Pennsylvania , Philadelphia, Vol.1, 1895, pP. 237 -240).



الأمريكي(الذين لا يعرفون شيئاً) وغيرهم ، وكان يجمع الغالبية العظمى من هؤلاء الحاضرين سبب واحد هو رفض العبودية [1].

كان بعض النواب الحاضرين من أصول أجنبية ، وكان الألمان أكثر هؤلاء عدداً ، ثم يليهم الايرلنديون ، وقد أصبح هؤلاء مواطنون أمريكيون بعدما هاجروا الى الولايات المتحدة اثر انهيار ثورتي 1848 و1849 في ألمانيا [2]. وكان من بين أهم الحضور شخصيات سياسية مهمة أمثال فرانسيس بلير ، وهو صحفي في صحيفة واشنطن كلوب وكان من الجنوب لكنه عارض تمديد العبودية ، وكان ديمقراطياً وصديقاً لاندرو جاكسون وتم اختياره رئيسا للمؤتمر ، بالإضافة الى هوراس غريلي وهنري ريموند حاكم ولاية نيويورك الذي رشحه الجناح الناهض لنبراسكا في انتخابات عام 1855 واسهم بشكل فاعل في صياغة البيان الختامي للمؤتمر رغم انه لم يكن عضواً في اللجنة المشرفة على صياغة هذا البيان[3].

أثار حضور أبراهام لنكولن Abraham Lincoln (1809–1865) [4] الى المؤتمر التأسيسي للحزب الجمهوري جدلاً كبيراً بين من يؤكد الأمر وبين من ينفيه ، ففي عددها الصادر في الثاني والعشرين من شباط عام 1856 ، أشارت صحيفة ديلي بتسبيرغ كازيت " **إن احد الذين وصلوا مبكراً لحضور المؤتمر هو لنكولن ، وانه قد حضر الاجتماع التمهيدي للمؤتمر والذي عقد في فندق Monongahela مساء الحادي والعشرين من شباط عام 1856**" وقد ورد هذا التقرير أيضاً في كتاب ألفه ايراسموس ولسون عام 1898[1].

---

[1] Russell Errett, Formation of Republican….. , P.183.

[2] مثل الألمان في هذا المؤتمر كارل ج. رروملنك K . G Romeling وهو محرر صحيفة سينسيناتي فولكس بلات ، وقد أعلن ولاءه للحزب الجديد ، لكنه عبر عن خيبة أمله بعد المؤتمر بسبب عدم اتخاذ المؤتمرين موقفا حازما من العنصرية التي كان ينادي بها ذوو الأصول الأجنبية . وقد علق هوراس غريلي في تقريره لصحيفة نيويورك تريبيون على حضور رومنلك بأنه " كان من بين الأكثر تأثيراً ، فقد كان شديداً وفصيحاً واستقبل باستحسان كبير" . للمزيد من التفاصيل ينظر:
- Charles W. Dahlinger , Op.Cit., P. 14.

[3] Frank Farrington, The Party of Abraham Lincoln, First Edition, Green lawn Publications, New York ,1946 , P.24.

[4] الرئيس السادس عشر للولايات المتحدة الأمريكية ، ولد في ولاية إلينوي عام **1809** لأسرة فقيرة ، ولم يحصل على تعليم رسمي إلا أنه تمكن من تكوين ثقافة عالية من خلال القراءة ، فعلم نفسه في عام **1837** مبادئ القانون الانكليزي والأمريكي ، ودخل نقابة المحامين وافتتح مكتبا للمحاماة ، انضم في شبابه الى حزب الويغ اليميني ، ومثل ولاية إلينوي في الكونغرس لمدة عامين (**1846– 1848**) عارض خلالها الحرب مع المكسيك بشدة ، مما تسبب في تراجع شعبيته وانسحابه من انتخابات المجلس التشريعي لعام **1848** ، فعاد الى إلينوي لممارسة المحاماة ، تأثر كثيراً بالأحداث السياسية في الولايات المتحدة لاسيما قضية العبودية التي قسمت البلاد الى فريقين مؤيد ومعارض ، فاستأنف نشاطه السياسي في عام **1854** حين كان حزب الويغ يلفظ أنفاسه الأخيرة وينضم أعضاؤه الى الحزب الجمهوري الذي بدأ يتشكل في تلك الأثناء ، في عام **1858** حصل على ترشيح الحزب الجمهوري لعضوية مجلس الشيوخ بسبب شهرته الواسعة بعد مناظراته مع دوغلاس ، ورغم خسارته للانتخابات ألا أنه حقق الفوز في انتخابات الرئاسة لعام **1860** ، اندلعت خلال مدة حكمه الأولى الحرب الأهلية الأمريكية ، وتمكن من تحقيق الفوز في انتخابات الرئاسة لعام **1864** ألا أنه اغتيل بعدها مباشرة . للمزيد من التفاصيل ينظر :
-Encyclopedia Americana, Vol.17, P.526 .

[1] Quoted in Charles W. Dahlinger , Op.Cit., P. 7.

غير أن كلا التقريرين كانا على خطأ ، فصحيح إن لنكولن كان متوقعاً له أن يحضر المؤتمر في مدينة بيتسبورغ ، لكن أموراً هامة قد حدثت في ولايته الأم إلينوي قد أعاقته عن حضور هذا المؤتمر الهام[2] .

ففي الثاني والعشرين من شباط عام 1856 كان لنكولن في مدينة ديكاتور Decatur في إلينوي ، حيث كان رؤساء تحرير صحف محدودة يعقدون اجتماعاً لبحث كيفية مساندة القوات المعارضة لقانون نبراسكا [3] وبناءً على توصية لنكولن فقد عقد مؤتمراً شاملاً في التاسع والعشرين من آيار عام 1856 لتنظيم الحزب الجمهوري في ولاية إلينوي ، وكان رؤساء تحرير الصحف الذين نظموا هذا المؤتمر من الحاضرين في مؤتمر بيتسبورغ وأبرزهم رئيس تحرير صحيفة شيكاغو تريبيون ، والذين من المحتمل أن يكون مؤتمر بتسبيرغ قد نصحهم بعقد اجتماع لغرض التهيئة لتنظيم مؤتمر الحزب الجمهوري في إلينوي [4].

وعلى هذا الأساس ، فإن تقرير صحيفة ديلي بتسبيرغ حول حضور لنكولن الى مؤتمر بتسبيرغ لم يكن دقيقاً ، فقد وصلت أخبار مؤتمر بتسبيرغ والدعوة لعقد اجتماع ديكاتور الى لنكولن الذي قرر أن يبقى في ولايته يراقب الأحداث ، ومتأملاً يقيس الوقت والظروف[5] ، وحين تأكد له إن الحزب الجديد تم بناؤه على أساس عريض ، وانه ليس كتلك الأحزاب سريعة الزوال والتي ماتت فجأة كما ولدت ، قرر أن ينظم لهذا الحزب الجديد بضمير حي ، وان يتخلى عن حزبه القديم " **الويغ**" الذي انتمى إليه أيام شبابه الأولى ، مقتنعاً ومتيقناً أن الحزب الجمهوري هو القادر على حمل البلاد بسلام ليتجاوز بها العاصفة التي كانت تهددها [6]. فاحتوت الدعوة لاجتماع الولاية المزمع عقده في التاسع والعشرين من آيار عام 1856 ، توقيع لنكولن لأول مرة [7].

– وقائع المؤتمر ونتائجه :

---

(2) Russell Errett, Formation of Republican party ….. , P. 183.
(3) O. p. Wharton, Lincoln and The Beginning of the Republican Party in Illinois , Illinois State Journal Co., State Printers,1912,P.4.
(4) Charles W. Dahlinger , Op.Cit., P. 7
(5) Ibid , P. 8.
(6) Frank Farrington, Op.Cit., PP.28-29.
(7) O. p. Wharton , P. 5 ; Charles W. Dahlinger Op.Cit., P.18 .

افتتح المؤتمر بصلاة لرجل الدين أوين لفجوي Owen Lovejoy (1811–1864)[1] دعا فيها الرب أن يحبط النوايا غير المقدسة لرجال الحكومة الذين يمنعون تحرير الشعب ، وكانت من أكثر الخطابات تطرفاً في المؤتمر ، وقوبلت بتصفيق حار[2].

استغرق المؤتمر يومين ، ودارت في المؤتمر نقاشات مطولة تركزت على كيفية توحيد القوى المناهضة لقانون نبراسكا ، وتحديد العبودية ، ومستقبل الوضع السياسي في البلاد بعد الجشع الذي أظهره مالكو العبيد في التوسع بنظام الرق الى الأقاليم الجديدة [3]. وتم تعيين هيئة تنفيذية وطنية [4] وقد تقرر أن تعقد هذه الهيئة اجتماعاً وطنياً جمهوريا في فيلادلفيا في السابع عشر من حزيران عام 1856 لتسمية مرشحي الحزب لمنصبي الرئيس ونائبه ، ومرة أخرى يظهر القائمون على هذا المؤتمر جانبا عاطفيا في اختيار تاريخ انعقاد هذا الاجتماع ، إذ يوافق يوم السابع عشر من حزيران الذكرى السنوية لمعركة بنكر هيل Bunker Hill [5].

استأثرت مجريات المؤتمر بعناية كبيرة من الصحف الصادرة في بتسبيرغ ، حيث كرست حتى الصحف الديمقراطية منها ، مقالات مطولة لوقائع المؤتمر ، فكتبت صحيفة بتسبيرغ ديلي بوست الديمقراطية مقالات أثارت حفيظة الجمهوريين وغضبهم لما احتوته من معلومات عن مجريات المؤتمر وموقفه من العبودية في الأقاليم الجديدة [6].

---

(1) **ولد في مقاطعة إلبيون بولاية ماين في السادس من كانون الثاني عام 1811، التحق بكلية بودوين في عام 1832 لدراسة القانون ، وتخرج فيها لكنه لم يمارس المحاماة ، هاجر الى مقاطعة ألتون بولاية إلينوي ، ليلتحق بشقيقه الأكبر إيليا الذي كان قد انتقل الى هناك من سانت لويس في عام 1836 بسبب العداء لأنشطته المناهضة للعبودية ، وقام بتحرير صحيفة** Alton observer **فدرس اللاهوت هناك ، وشهد في ليلة السابع من تشرين الثاني عام 1837 مقتل شقيقه إيليا على يد مجموعة من مؤيدي العبودية بينما كان يحاول الدفاع عن مطبعة جمعية مكافحة الرق في ولاية إلينوي ، فسمي شهيد العبودية ، خدم قساً في كنيسة في جامعة برنستون بولاية إلينوي بين عامي 1838–1856، واشتهر بمعارضته الشديدة للعبودية ، في عام 1854 انتخب عضوا في المجلس التشريعي لولاية إلينوي ، وعمل مع أبراهام لينكولن وغيره لتشكيل الحزب الجمهوري في الولاية ، وفي عام 1856 انتخب عضواً في مجلس النواب الأمريكي عن ولاية إلينوي وخدم من عام 1857 حتى وفاته في نيويورك في الخامس والعشرين من آذار عام 1864. للمزيد من التفاصيل ينظر :**

- Charles Lanman, Op.Cit., P.304.

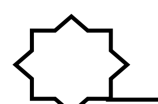
(2) Charles W. Dahlinger , Op.Cit., PP. 13-14.

(3) Frank Farrington, Op.Cit., PP.25-27.

(4) Frank A. Flower, History of the Republican Party, Embracing its Origin, Growth and Mission, Illinois, 1884. , P.217;
للمزيد من التفاصيل حول أسماء أعضاء اللجان المشكلة في المؤتمر : ينظر الملحق رقم (3) .

(5) **هي المعركة التي وقعت على تل بنكر هيل في مدينة بوسطن حيث تصدى فيها الثوار الأمريكيون للقوات البريطانية التي كانت تهاجم المدينة لقمع التمرد وإلقاء القبض على الثوار ، وتعد أولى معارك الثورة الأمريكية التي انتصر فيها الثوار على البريطانيين رغم قلة عددهم وضعف أسلحتهم . للمزيد من التفاصيل ينظر: عمر عبد العزيز عمر ، المصدر السابق ، ص 311.**

(6) Daily Pittsburgh Gazette , February 22-23and 25 , 1856; Pittsburgh Daily Dispatch , , February 22-23,1856 ;
- Pittsburgh Daily, Post, 22-23,25 , 26 , and 27, February, 1856 (Quoted in McClure , Old Time... ,PP.237-240.)



انفض المؤتمر في اليوم الثاني بهتافات تشجيعية وقد اصدر خطابا مهما الى الشعب الأمريكي أكد مبادئ الحزب الجمهوري التي تدعو الى التمسك بالدستور ، والإخلاص لإعلان الاستقلال ، ومبادئ الحرية ، وحماية حقوق الإنسان ، والعمل الحر ، كما تدعو الى إصلاح المجتمع ، وتمنع تعدد الزوجات وتدعو لتحرير العبيد في كافة أرجاء الولايات المتحدة ، والتصدي لتوسيع هذا النظام في الأقاليم الجديدة [1].

كانت نتائج المؤتمر عظيمة الأثر في حياة الأمريكيين ، فقد شهدت ولادة الحزب الجمهوري كحزب وطني من رحم الفوضى السياسية التي كانت تجتاح البلاد ، وتسببت في صحوة أبراهام لنكولن الذي سرعان ما التحق بالحزب الجديد ، فكان حدثاً وضعه على طريق قاده ليكون أعظم رجل دولة في زمانه ، كما أعطت هذه المناسبة أهمية مضافة لولادة جورج واشنطن [2].

أصدرت اللجنة الوطنية في التاسع والعشرين من آذار عام 1856 نداءً لعقد مؤتمر وطني للحزب الجمهوري في مدينة فيلادلفيا في السابع عشر من حزيران عام 1856 ، وكان النداء موجهاً الى جميع محبي الحرية في البلاد وليس الى الجمهوريين فقط ، وقد صيغ بعبارات قوية أظهرت جرائم العبودية وتاريخها في البلاد [3].

جاءت وفود الولايات الحرة الى فيلادلفيا ومعها كل محبي الحرية والانعتاق ، وحضر حوالي (2000) شخص من الرجال الأكثر نبلاً وتطلعاً لإلغاء العبودية في الولايات المتحدة ، واختير روبرت أميت Robert Emitt من نيويورك رئيساً للمؤتمر [4] .

وبعد بدء جلسات المؤتمر ، شكلت لجنة للإشراف على الاقتراع ، ولم تمثل في هذه اللجنة ولايات عدة من ولايات العبيد ، كما تم تشكيل لجنة اعتماد القرارات التي ستتولى إصدار النتائج وتعميمها على الولايات . ثم جرى تعيين اللجنة الوطنية الدائمة التي ستتولى إدارة وتنظيم المؤتمرات الوطنية للحزب الجمهوري للسنوات الأربع المقبلة [5].

---

[1] George W. Platt , Op.Cit., P. 89.

[2] على الرغم من الأهمية الكبيرة التي انطوت عليها نتائج هذا المؤتمر في حياه وتاريخ الحزب الجمهوري الأمريكي ، كونه المؤتمر التأسيسي الأول الذي يتبنى برنامجاً سياسياً وطنياً ويختار هيئة تنفيذية لترشيح مرشحيه لمنصب رئيس الولايات المتحدة ونائبه إلا إن العديد من المؤرخين فشل في ذكر هذه الحقيقة المهمة ، حين تجاهلوا ذكرها ، او لم يمنحوها ما تستحق من الأهمية ، بإشارتهم الى يوم 7 تموز 1854 كموعد لولادة الحزب الجمهوري الأمريكي ، وعدم ذكرهم لفضل ديفيد وايت وهنري ريموند في تنظيم هذا المؤتمر وصياغة بيانه الختامي . للمزيد من التفاصيل ينظر :
- Charles W. Dahlinger , Op.Cit., PP. 16-17 .

[3] Frank A . Flower , Op . Cit, P.216.

[4] George W . Platt , Op.Cit., P. 91.

[5] للمزيد حول هذه اللجان ينظر الملحق رقم (3) .

وفي بداية الجلسة الثانية التي عقدت بعد الظهر ، قدمت اللجنة المكلفة بإعداد البرنامج الانتخابي [1] تقريرها الى رئيس المؤتمر الذي قرأه على الحاضرين ، الذين تبنوه بالإجماع بعد أن تم تعديل بعض فقراته بناءً على رغبة أعضاء الحزب الأمريكي الذين اعتبروه هجوماً لاذعاً على ولايتهم [2] .

وقبل المضي في الاقتراع على المرشحين لمنصب الرئيس ونائبه ، ألقيت خطابات حماسية تشيد بالحزب الجمهوري وكفاحه من اجل إلغاء العبودية ، بعدها تليت أسماء المرشحين لمنصب الرئيس وهم كل من القاضي جون ماكلين John Macklin (1785–1861) [3] رئيس المحكمة الاتحادية العليا عن ولاية أوهايو، والذي حظي بدعم قوي من أصحاب رؤوس الأموال الذين كانوا يعتقدون انه المرشح الوحيد القادر على إنقاذ البلاد ، والسياسي والمحامي الشهير وليم هنري سيوارد William Seward (1801– 1872) [4] عن ولاية نيويورك ، وحاكم ولاية أوهايو سالمون تشيس ، الذين عرف عنهما معارضتهما الشديدة للرق ، والجنرال جون سي فريمونت John C. Fremont (1813–1890) [5] من كاليفورنيا ، صاحب الخبرة السياسية الطويلة والسجل العسكري الحافل بالانجازات ، وعلى الرغم من كونه ديمقراطيا إلا إن أفكاره وآراءه السياسية كانت متطابقة تماماً مع مبادئ الحزب الجمهوري[6]. بعدها أعلن رئيس المؤتمر عن بدء

---

[1] ينظر الملحق رقم (3) .

[2] George S. Boutweell, Op.Cit., P.56.

[3] ولد في مقاطعة موريس بولاية نيوجيرسي ، درس القانون وتخرج عام 1807 ومارس المحاماة ، خدم في مجلس النواب الأمريكي حتى استقال منه عام 1816 لشغل منصب قاض في المحكمة العليا بولاية أوهايو ، عينه الرئيس أندرو جاكسون بمنصب قاضي المحكمة الاتحادية العليا في السادس من آذار عام 1829 ، تنقل بين عامي 1830–1840 بين كافة الأحزاب السياسية الأمريكية القائمة ، واستقر أخيراً في الحزب الجمهوري ، دخل سباق الترشيح لمنصب الرئيس عن الحزب الجمهوري عام 1856 وخسر أمام جون سي فريمونت ، وفي عام 1860 حاول مرة أخرى لكنه فشل في الجولة الأولى من الاقتراع ، توفي في مدينة سينسيناتي بولاية أوهايو عام 1861 ، للمزيد من التفاصيل ينظر :
- Encyclopedia Americana, Vol.21, P.279.

[4] سياسي أمريكي شهير ، ولد في نيويورك عام 1801 وتعلم فيها ، وأكمل دراسة القانون وعمل في المحاماة ، شغل منصب حاكم نيويورك عام 1840 ، وعضواً في مجلس الشيوخ عنها في عام 1850 ، ترشح للرئاسة ونافس لنكولن الذي نجح في استرضاءه ومنحه منصب وزير الخارجية وترك له مجالاً كبيراً وحرية واسعة في إدارة الشؤون الخارجية للولايات المتحدة ، لاسيما إبان الحرب الأهلية ، توفي عام 1872 . للمزيد من التفاصيل ينظر :
- Charles Lanman, Op.Cit., P.423.

[5] مستكشف وشخصية سياسية أمريكية، ولد في سافانا بولاية جورجيا، عمل مهندساً طبوغرافياً عسكرياً ، شارك في احتلال كاليفورنيا عام 1846 ، فوض حاكماً مدنياً لها ، لكنه استقال من هذا المنصب بسبب الخلافات مع بعض الأطراف، وأصبح فيما بعد عضواً في مجلس الشيوخ عنها لمدة عام (1850–1851) وفي عام 1856 رشحه الحزب الجمهوري للرئاسة، لكنه فشل فيها أمام منافسه جيمس بيوكانان، ثم فشل في الفوز فيها مرة ثانية عام 1864. للمزيد من التفاصيل ينظر:
- American Peoples Encyclopedia, Vol.9, P.2.

[6] George W. Platt , Op.Cit., PP. 92-94.

الاقتراع الذي تم بهدوء وأسفر عن فوز فريمونت بترشيح الحزب لمنصب الرئاسة ، بعد حصوله على (339) صوتاً ، مقابل (208) أصوات لجون ماكلين الذي حل ثانياً [1].

وفي اليوم الثاني جرى الاقتراع على منصب نائب الرئيس ، فحصل وليم دايتون William Dayton (1807 – 1864) [2] من نيويورك على (250) صوتاً مقابل (110) أصوات لمرشح ولاية إلينوي لنكولن . وبهذا فقد أكمل الحزب الجمهوري اختيار مرشحيه لانتخابات الرئاسة الأمريكية لأول مرة في تأريخه ، وشكلت لجنة لإبلاغ المرشحين الفائزين رسميا بترشيحهم من قبل الحزب [3] .

وفي السابع عشر من أيلول عقد حزب الويغ مؤتمراً في فيلادلفيا أعلن فيه اعتراضه على ترشيح فريمونت ودايتون ، ولم يمنحهما أصواته في الانتخابات الرئاسية ، فكان إيذاناً بنهاية الحزب وتفككه وتلاشيه من الحياة السياسية الأمريكية [4].

لقد جاء ترشيح فريمونت تتويجاً لسنتين من العمل الدؤوب في كافة أرجاء الولايات الشمالية ، فقد قاد فريمونت حملة انتخابية كبيرة تحت عنوان معركة **الرأي الحر، الصحافة الحرة ، الأرض الحرة ، الحرية وفريمونت :**

(Free Speech , Free Press , Free Soil , Freedom and Fremont) [5].

استقبل الشماليون ترشيح فريمونت لمنصب الرئاسة باستحسان كبير ، وطافت مواكب المحتفلين في أرجاء الولايات الحرة ، إلا إن الجنوبيين امتعضوا كثيراً ، وأطلقوا تهديداتهم بالانفصال عن الاتحاد إذا ما فاز فريمونت بالرئاسة ، فقد كتب ميلارد فيلمور – مرشح الحزب الديمقراطي – (**إن الجنوب لن يفكر لحظة واحدة في انتخاب فريمونت ودايتون**) ، فيما قال النائب Robert Toombs (**إن الخطر الداهم إلينا ليس من الخارج ، وإنما من داخل بيتنا ، وان انتخاب فريمونت سيكون نهاية الاتحاد**) ، أما السيناتور بتلر Butler من ولاية كارولاينا

---

[1] Frank A. Flower, Op.Cit., P.219.

[2] **ولد في نيوجيرسي في السابع عشر من شباط عام 1807 وتعلم فيها ، ثم درس القانون وتخرج في كلية ولاية نيوجيرسي عام 1825 وعمل محامياً ، في عام 1837 انتخب لعضوية المجلس التشريعي للولاية ، ثم أصبح قاض مساعد في المحكمة العليا في نيوجيرسي في العام التالي ، تم تعيينه في مجلس الشيوخ الأمريكي في أعقاب وفاة عضو مجلس الشيوخ الأميركي صموئيل ساوثارد عام 1842 ، وأعيد انتخابه من قبل المجلس التشريعي لولاية نيوجيرسي عن حزب الويغ اليميني في عام 1845، لكنه خسر انتخابات المجلس عام 1851، شغل منصب المدعي العام لولاية نيوجيرسي حتى عام 1861، حيث عينه الرئيس لينكولن وزيرا إلى فرنسا ، وعمل في هذا المنصب بين عامي 1861–1864 ،توفي في باريس في الأول من كانون الأول عام 1864 أثناء عمله في هذا المنصب . للمزيد من التفاصيل ينظر :**

- Charles Lanman, OP.Cit., P.146.

[3] **ينظر الملحق رقم (3) .**

[4] George W. Platt , OP.Cit., P. 95.

[5] Frank A. Flower , Op.Cit.,PP.221.

الجنوبية فقال : (**عندما ينتخب فريمونت يجب أن تعتمد الولايات الجنوبية على نفسها وعلى حكوماتها ، ويجب على كل حاكم في الجنوب دعوة المجلس التشريعي لولايته لأخذ التدابير التي يقررها شعب ولايات الجنوب ، وإذا ما انتخب الشماليون فريمونت ولم يفعل حكام ومشرعو الجنوب شيئاً لمنع ذلك ، فإنهم يستحقون نفس مصير العبيد**) ، أما النائب عن فرجينيا لورانس كييت L . Keitt فقال : (**إذا انتخب فريمونت ، فان الانضمام الى الاتحاد هو خيانة عظمى للحرية ، بل أقول إن رجل الجنوب الذي سينتخب فريمونت هو خائن وجبان**) [1].

سادساً:- برنامج الحزب الانتخابي لعام 1856 : Republican Platform of 1856

---

[1] Frank A. Flower , Op.Cit., PP. 223-224.

بعد اقل من أسبوع من انتهاء أعمال المؤتمر التي اختتمت في الثامن عشر من حزيران عام 1856 تم تبني البرنامج الانتخابي للحزب لخوض انتخابات الرئاسة لعام 1856 [(1)] ، ثم المصادقة عليه من قبل الهيئة التنفيذية الدائمة للحزب ، كانت نتائج المؤتمر عظيمة الأثر في حياة الحزب الجمهوري الأمريكي ، والحياة السياسية الأمريكية عموماً ، فقد تمخضت الاجتماعات التي عقدت منذ الثاني والعشرين من شباط عام 1856 في بتسبيرغ ، وحتى الثامن عشر من حزيران 1856 في فيلادلفيا عن ولادة الحزب الجمهوري بوصفه **حزباً وطنياً** من بين ركام الأحزاب القديمة التي انهارت أمام جبروت العبودية وسعيها للتوسع في الأقاليم الجديدة [(2)].

وبتأثير من الحماسة العالية التي تميز بها المشاركون في هذا المؤتمر في مناهضة الرق وتمديد العبودية في الأقاليم الجديدة ، فقد حفل البرنامج الانتخابي بعبارات حماسية تدين هذا النظام والقائمين عليه ، وتدعو الحكومة الى العمل على منع تمديده ، والالتزام بمبادئ الدستور الأمريكي الذي يعد الضمانة الوحيدة لدوام اتحاد الولايات الأمريكية [(3)].

والملاحظ في هذا البرنامج الانتخابي ، انه يعكس نظرة الحزب الجمهوري الى قضايا البلاد الملحة ، والتي تقف مسألة امتداد نظام الرق على رأسها ، حيث كرس البرنامج الانتخابي جل عباراته لإدانتها وبيان مساوئها على البلاد ، فيما لم يشر إلا بنزر يسير من الاهتمام الى قضايا التحسينات الداخلية وتطوير البنى التحتية ، مع توجيه الانتقاد لسياسة الحكومة الاتحادية ، ودعوتها الى تحمل مسؤولياتها الأخلاقية في الحفاظ على الدستور والاتحاد[(4)] .

فجاء في البرنامج الانتخابي :

((اجتمع مندوبو مؤتمر الحزب الجمهوري تجسيداً لندائهم الموجه لشعب الولايات المتحدة ، بغض النظر عن التباينات والتصدعات السياسية السابقة ، حيث إن الشعب

---

(1) George S. Boutwell, OP.Cit., P.56.

(2) Josiah Hartzell , OP.Cit., P. 40.

(3) **كانت الانقسامات بين ممثلي الولايات المشاركة في المؤتمر كثيرة ، والمشاكل متعددة ، فبين مطالب بحقوق الولايات وآخر يعارض الهجرة على أسس طائفية وثالث يدعو لنبذ العنصرية ، انقسمت آراء تلك الوفود ، حتى ظن البعض استحالة التوصل الى صيغة بيان ختامي يوفق بين كل هذه الآراء ، لاسيما بعد أن تصاعدت الخلافات بين الحاضرين الذين رفضوا مقترحات هوراس غريلي الداعية الى التخفيف من الحملة ضد نظام الرق ، والاعتدال في الموقف من توسيعه ، لاسيما أعضاء الحزب الأمريكي الذين أصروا على تضمين البرنامج الانتخابي اشد عبارات الإدانة والشجب لهذا النظام مقابل تأييد ترشيح جون سي فريمونت، وهو ما تم لهم لاحقاً . غير ان السبب الوحيد الذي اجمع عليه الحاضرين وبدد كل تلك المخاوف هو مناهضة العبودية والوقوف بوجه تمديدها في الأقاليم الجديدة فكان المبدأ الذي لم يختلف عليه اثنين . للمزيد من التفاصيل ينظر:**

- M. B. Schnapper, Grand Old Party: The First Hundred Years Of the Republican Party :A pictorial history, Public Affairs Press, Washington, D. C, 1955, P. 11.

(4) George O. Seilhamer, History of the Republican Party , Vol.1, Narrative and Critical history (1856-1898), Judge Publishing Co. New York, (N.D) , PP.23-24 .

المناهض لإلغاء تسوية ميسوري ، ولسياسة الإدارة الحالية ، ولتوسيع دائرة نظام العبودية في الأقاليم والولايات الجديدة ، ومن اجل اعتبار كنساس ولاية حرة ، والداعي الى العمل بنظام الحكومة الاتحادية طبقاً لمبادئ جورج واشنطن وجيفرسون ، ومن اجل تقديم المرشحين لمنصب الرئيس ونائبه يؤكد)) [(1)]:-

1- إن صيانة المبادئ التي تضمنها إعلان الاستقلال – والمجسدة في الدستور الاتحادي – هي الضمانة للحفاظ على المؤسسات والهيئات ، وحقوق الولايات ، وعدم التفريط باتحاد تلك الولايات الذي يجب أن يصان .

2- إن مبادئ الجمهوريين التي اعتنقناها ومنها حق الإنسان غير القابل للتصرف في الحياة ، وفي العمل ، وفي الحرية ، يجب أن تصان من قبل الحكومة الاتحادية ولكل الناس ، حيث يجب أن يلغى نظام العبودية في كل بلادنا ، وان يصان الدستور ، وتمنع كل محاولة من شأنها تأسيس استعباد جديد هنا أو هناك باستخدام سلطة المجالس أو سن تشريع خاص أو ما شابه ، في أي إقليم أو ولاية من الولايات المتحدة .

3- أن يبحث الكونغرس وهو – السلطة التشريعية العليا – مسألة سيادة الدستور في كل أقاليم الولايات المتحدة ، وفي ممارسة حكومات الولايات لسلطاتها على صعيد الحقوق الممنوحة للمواطنين ، والواجبات الملزمة عليهم منعاً للعبودية والبربرية .

4- إن دستور الولايات المتحدة قد وضعه الشعب الأمريكي لأجل تشكيل اتحاد متين وإرساء العدالة وتأكيد المساواة ، وهو يوفر دفاعا متينا ، ويعزز الرفاه العام ، ويضمن بقاء الحرية ، وحماية الناس ، وما يلزم كل مواطن ، وان هذه الحقوق الغالية قد سلبت من مواطني كنساس الذين احتلتهم قوة غاشمة ادعت التشريع والقضاء ، ونصبت عليهم بقوة السلاح ضباطاً متنفذين مستبدين ، فرضوا قوانين غير دستورية ، إن الحكومة يجب أن تحفظ حق الشعب ، وان تتحمل مسؤولية مخالفتها للدستور الذي تورطت – رغم القسم – بانتهاكه ، فقد أنكرت حق الشعب في حسم قضيته بحيادية ، وحق المواطن المتهم في محاكمة علنية ، وصادرت حقه في السكن ، وحرية النشر ، وقوضت حرية الصحافة ، فأصبح المجرمون والسرّاق وحرّاق المباني بمنأى عن القانون والعقوبة ، ونحن نشجب هذه الممارسات الشنيعة واللاأنسانية ،

[(1)] **النصوص الكاملة للبرامج الانتخابية للحزب الجمهوري الأمريكي للمدة من 1856 – 1876 يمكن الاطلاع عليها في :**

- " National Party Platforms 1840 -1972 " Compiled by Donald Bruce Johnson and Kirk H. Porter , University of Illinois press , Urbana , Chicago , 5th Edition, 2nd printing , 1975 , PP. 27 – 55 ; Frank A. Flower , Op .Cit , PP. 538 – 541. ; George S . Boutweell, Op . Cit, PP. 415-440.

والمخالفة للدستور التي جرت بمعرفة وترخيص الإدارة الحالية ، وأمام الرئيس ومستشاريه ومساعديه ووكلائه .

5- يجب الإقرار بان كنساس ولاية حرة ضمن الاتحاد ، بدستورها الحر ، وهو السبيل الأسلم لحماية مواطنيها ومصالحهم وحقوقهم بمنأى عن النزاعات الأهلية على أراضيها .

6- إن الممارسات غير المسؤولة واللاقيمية ، ستجلب العار والخجل للدبلوماسية الأمريكية ولحكومتها التي أذن الشعب لها ، وفوضها سلطاته .

7- إن مصالح عموم البلاد تستوجب من الحكومة الاتحادية الحزم والسرعة في إنشاء شبكات السكك الحديد .

8- تحسين شبكات الأنهار والخلجان لتأمين متطلبات التجارة والنقل – وفق الدستور – بوصفها جزءاً من التزام الحكومة في إدامة حياة مواطنيها .

9- ندعو لترابط وتعاون الناس – ومن مختلف الأحزاب – مهما كانت الاختلافات في الرؤى أو المبادئ ، متيقنين إن روح الدستور والهيئات الحكومية هي الضمانة للمساواة بين الناس وحفظ حقوقهم ، ونقف ضد أي خرق يمس امن البلاد .

يتبين لنا إن البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري لعام 1856 أراد أن يرسل رسالة قوية الى الأمريكيين عموما ، والى الديمقراطيين على وجه التحديد ، مفادها إن مناهضي العبودية في الولايات المتحدة – على اختلاف انتماءاتهم السياسية – قد توحدوا في هذا المؤتمر وعقدوا العزم على منع تمديدها في الأقاليم الجديدة أو إعادتها الى أي مكان في الولايات المتحدة ، وان المعركة ضد العبودية عبر الوسائل الدستورية سيحمل لواءها الحزب الجديد ، الحزب الجمهوري ، الذي جعل من تحطيم العبودية هدفه الأسمى في هذه المرحلة .

شهدت الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 1856 دخول الحزب الجمهوري لأول مرة ميدان المنافسة السياسية على منصب الرئيس ونائبه ، وهو حدث تاريخي هام ومفصلي في حياة الحزب الجمهوري ، في تلك الحقبة الهامة من تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية[1].

---

[1] Theodore Clarke smith, Parties and Slavery 1850-1859 With Maps, The American Nation : A history , Vol.18, Harper & Brothers Publishers, New York, 1906 , P.161.

وفي أجواء الترقب لما ستؤول إليه الأحداث السياسية بعد ولادة الحزب الجمهوري وتبنيه موقفا حازما من مسألة تمديد العبودية ، طرح الحزب الديمقراطي برنامجه الانتخابي الذي كان غامضاً كالمعتاد من هذه المسألة ، حين أكد على حق الولايات والأقاليم الجديدة في دخول الاتحاد كولايات حرة أو ولايات تبيح الرقيق ، عن طريق التصويت الحر ، وفقا لما جاء به قانون نبراسكا لعام 1854 [2] .

رشح الديمقراطيون في هذه الانتخابات جيمس بيوكانان James Buchanan(1791–1868)[3] لمنصب الرئيس ، وكان يعرف بالرجل الأقل إثارة للجدل بين الشمال والجنوب [4]. وفي الحقيقة ، فان الجنوبيين أرادوا من ترشيح بيوكانان أن يظهروا بمظهر المؤيد للدستور وللقوانين المشرعة في الكونغرس ، لاسيما تلك المتعلقة بمسألة العبودية ، وإظهار الحزب الجمهوري كحزب مخالف للدستور ولإرادة الشعب التي مثلتها قوانين الكونغرس ، لاسيما قانون نبراسكا لعام 1854[5] . فالسيد بيوكانان الذي خدم في الوظيفة العامة لعشرات السنين يخلو سجله الوظيفي من الكذب ، وقد أيد تنفيذ قانون نبراسكا المستند الى رأي الشعب وإرادته ، أما فريمونت الذي رشحه الحزب الجمهوري لمنصب الرئيس ، فقد كان في نظر الديمقراطيين وأهل الجنوب رمزاً للانشقاق بسبب آراءه الحازمة المناهضة للعبودية [6].

ومع اقتراب موعد الانتخابات ، تصاعدت نبرة الخطابات الجمهورية المناهضة لتوسيع العبودية ، وتصاعدت معها تهديدات الجنوب بالانفصال إذا ما فاز المرشح الجمهوري، وكان واضحا إن المعركة الانتخابية ستكون شرسة ، يصعب التكهن بنتائجها ، فقد اتهم الجمهوريين إدارة الرئيس فرانكلين بيرس Pierce بالسماح لحكومات الولايات بالاحتيال على مواطني كنساس ، وتوليد العنف في الإقليم فيما أيد الديمقراطيون مبدأ " **السيادة الشعبية** " في التعامل مع مسألة

---

[2] John D. Long , Op.Cit., P. 49 ; Frank A Flower , Op.Cit.,P.222.

[3] **الرئيس الخامس عشر للولايات المتحدة الأمريكية، ولد في ولاية بنسلفانيا ، درس القانون وأصبح محامياً ، ثم أصبح ممثلاً لولايته في مجلس النواب للمدة مابين عامي (1821–1831) ، وأصبح سفيراً لبلاده لدى روسيا للمدة مابين عامي (1831و 1833) ثم عضواً في مجلس الشيوخ للمدة مابين عامي (1833و 1845) ، أصبح وزيراً للخارجية في عهد الرئيس جيمس بولك ، وفي عام 1852 سفيراً لبلاده في بريطانيا، فاز بالانتخابات الرئاسية عام 1856، وصف حكمه بالضعف، لأنه لم يمنع الولايات الجنوبية من الانفصال عام 1861 ، للمزيد من التفاصيل ينظر:**

- American Peoples Encyclopedia, Vol. 4 , P.185.

[4] Frank A Flower , Op.Cit.,P.223.

[5] Richard H. Sewell , Ballots for Freedom : Antislavery politics in the United States 1837 – 1860 , Oxford University press , New York , 1976, P. 254.

[6] Frank A . Flower , Op.Cit., P. 225.

الرق في الأقاليم الجديدة ، أما طرف السباق الثالث فقد تجاهل قضية الرق ، وأبدى اهتماماً بمسألة السياسات المناهضة للهجرة [1] .

جرت الانتخابات في الرابع من شهر تشرين الثاني عام 1856 ، وكانت ذات طبيعة مختلفة في الولايات الحرة عنها في ولايات الرقيق ، فقد شهدت الولايات الشمالية الحرة سباقاً رئاسياً ثلاثياً أسفر عن فوز فريمونت بنسبة (45%) من الأصوات مقابل (41%) لبيوكانان و(13%) لفيلمور ، أما في ولايات الرقيق فقد كان التنافس شديداً بين بيوكانان وفيلمور، وانتهى بحصول بيوكانان على (56%) من الأصوات مقابل (44%) لفيلمور ، أما على الصعيد الوطني فقد أفضت الانتخابات الى فوز بيوكانان بمنصب الرئيس بعد أن حصل على (174) صوتاً في الهيئة الانتخابية ، مقابل (114) صوتاً لفريمونت و(8) أصوات لفيلمور [2].

أظهرت هذه النتيجة حنكة الديمقراطيين وبراعتهم في كسب أصوات الناخبين حتى في ولايات الشمال ، حين طرحوا برنامجاً انتخابياً واقعياً يراعي مشاعر الناخبين ، فإلى جانب تأييده لمبدأ السيادة الشعبية والتشريعات المؤيدة للعبودية في الأقاليم الجديدة ، فقد انتقد برنامج الحزب الديمقراطي دستور مقاطعة توبيكا Topeka، وأيد خطة ضم كوبا من اسبانيا والتي جاءت في بيان أوستند Ostend Manifesto [3] الذي ساهم بيوكانان في صياغته في أثناء خدمته بوصفه وزيراً مفوضاً في بريطانيا ، وهو ما يعني الحصول على مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة الجديدة التي يحتاجها نظام الرق ، ورحب به ديمقراطيو الشمال والجنوب المتعطشون لامتلاك

---

[1] رشح الحزب الأمريكي – الذي انشق على نفسه – بعد قانون نبراسكا ، ميلارد فيلمور كمرشح ثالث لخوض هذه الانتخابات ، وكان يحظى بتأييد بعض الولايات الشمالية التي تناهض سياسات الهجرة الى الولايات المتحدة وتدعو الى تقنينها والحد منها ، وقد تلقى هذا الترشيح دعم الجناح المتشدد من حزب الويغ الذي رفض الانضمام الى الحزب الجمهوري وأيد نظام الرق ، وقد تمكن ميلارد فيلمور من نيل خمس الأصوات تقريباً لكنه فشل في الفوز بهذه الانتخابات ، الأمر الذي أدى الى انهيار حزبه وحزب الويغ المؤيد له نهائيا وتلاشيهما من الحياة السياسية الأمريكية ، حيث حصل على (8) أصوات فقط في الهيئة الانتخابية ومثلها لمنصب نائب الرئيس الذي ترشح له أندرو جاكسون . للمزيد من التفاصيل ينظر :

- Tyler Anbinder , Nativism and Slavery: The Northern Know Nothing and the Politics of the 1850s , Oxford University press , New York , 1992 , PP.218 – 225.

[2] David Leip , President Election : Results of 1856 Elections : http.//uselectionatlas.org.

[3] هو البيان الذي صدر في الثامن عشر من شهر تشرين الأول عام 1854 بعد اتصالات في مدينة أوستند في بلجيكا بتوقيع كل من جيمس بيوكانان الوزير الأمريكي الى بريطانيا وروبرت واي ميسن الوزير الأمريكي الى فرنسا و بيير سولي الوزير الأمريكي الى اسبانيا ، ويدعو الحكومة الأمريكية الى مفاوضة الأسبان لضم كوبا ، أو الاستيلاء عليها بالقوة أذا رفضت اسبانيا بيعها للولايات المتحدة الأمريكية ، بعد فشل الوزير الى اسبانيا بيير سولي في أقناع الأسبان بالبيع ، وبرر الثلاثة هذا العمل بالخوف من قيام ثورة للعبيد في كوبا مماثلة لتلك التي وقعت في هاييتي ، والرغبة في توسيع نطاق أراضي الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر الكاريبي ، وقد وصفه الجمهوريون بأنه محاولة من الديمقراطيين لكسب أصوات الجنوب عبر توفير المزيد من الأراضي لنظام للرق . للمزيد من التفاصيل ينظر :

- Eugene V. Smalley ,The Republican Manual: History , Principles , Early Leaders & Achievement of The republican party, New York , 1880, P. 33.

الأراضي في الأقاليم الجديدة [1] ، غير إن الجانب الأكثر تأثيراً في برنامج الحزب الديمقراطي هو تحذيره من إن فوز الجمهوريين بمنصب الرئيس من شأنه أن يؤدي الى انفصال الولايات الجنوبية ، الأمر الذي دفع الآلاف من ناخبي الشمال للتصويت لبيوكانان خوفاً على مصالحهم التي كانت ستتضرر فيما لو وقع الانفصال حقاً [2].

وعلى الجانب الآخر ، فقد كان اهتمام الحزب الجمهوري بموضوع الرق سبباً في ابتعاده عن مصالح الناخبين المباشرة ، الأمر الذي جعل الآلاف من هؤلاء الناخبين في الولايات الشمالية يصوتون لصالح بيوكانان ، مثل ولايات نيوجرسي ، وبنسلفانيا ، وأنديانا ، وإلينوي ، وكاليفورنيا ، وهكذا فقد تمكن الديمقراطيون من كسب آخر انتخابات رئاسية لهم قبل انهيار نظام الرق في الولايات المتحدة ، وإلحاق الهزيمة بالجمهوريين في أول انتخابات رئاسية يخوضون غمارها لتحطيم هذا النظام [3].

سابعاً:- الحزب الجمهوري ودوره في المعارضة السياسية 1856-1860:-

---

[1] Michael D. Pierson , Prairies on Fire : " The Organization of the 1856 Mass Republican Rally in Beloit , Wisconsin , Civil War History Magazine, Vol.48, No. 2, June 2002 , PP. 101-122.

[2] Francis Curtis, Op.Cit., PP. 266 -267.

[3] Richard H. Sewell , Op.Cit., P.293.

أظهرت الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 1856 أن الحزب الجمهوري قد أصبح الحزب الثاني من حيث الأهمية السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحزب الديمقراطي ، ففي غضون بضعة شهور على تأسيسه ، أصبح حزب المعارضة الذي يمثل الوسط المناهض لتجارة العبيد ، الأمر الذي أقلق ساسة الجنوب المؤيدين لنظام الرق ، ودقّ ناقوس الخطر في أرجاء الولايات المتحدة ، لأن فوز هذا الحزب في انتخابات الرئاسة لعام 1860 سيعني بلا شك انفصال الولايات الجنوبية ، التي ترسخت لديها النظرة بأن الحزب الجديد هو الحزب المعارض للعبودية، والذي يسعى لإلغائها، ليس في الأراضي الغربية فحسب ، بل وحتى داخل أراضيها ، وهذا ما كانت تعمل على عدم تحقيقه .

مثلت سياسة الحزب الجمهوري وجهوده ما بين عامي 1856 – 1860 مرحلة مفصلية وهامة في الحياة السياسية الأمريكية ، إذ قام الحزب بإعادة تنظيم الولايات الشمالية ، التي لم تكن في منتصف العقد الخامس من القرن التاسع عشر موحدة بما يكفي في مشاعرها المناهضة للرق ، كما وحد الشعور المناهض ليس للعبودية فحسب، بل لأي فكرة انفصال عن الاتحاد ، وهذا يعود للجهود التي بذلها أعضاء الحزب في توحيد الرأي العام المناهض للعبودية ، وترسيخه لفكرة إن انفصال أي ولاية عن الاتحاد الأمريكي سيؤدي إلى تفكك عرى الوحدة القائمة بين الولايات الأمريكية ، وهذا ما لا تحمد عقباه ، فلو أن الجمهوريين قد فازوا عام 1856، لكان الجنوب قد حقق غايته في الانفصال عن الاتحاد الأمريكي ، ولكن جهود الحزب خلال المدة التي أعقبت انتخابات العام 1856 كانت كفيلة بتأجيل اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية وانفصال الجنوب حتى حين . ولغرض تسليط الضوء على دور الحزب الجمهوري في المعارضة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية ، سوف نستعرض سياسة الحزب وموقفه من بعض القضايا السياسية والاقتصادية التي مرت بها الولايات المتحدة في المدة ما بين عامي 1856–1860 لنتعرف على أهم ما قدمه الحزب في مرحلة المعارضة السياسية قبل توليه السلطة السياسية لأول مرة في عام 1860 ، حيث تعد هذه المرحلة واحدة من أخطر المراحل في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد كان وصول الحزب الجمهوري الى السلطة السبب الرئيس في اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية التي خلفت وراءها تركة ثقيلة من الخراب والدمار ، فضلاً عما أحدثته من تطورات سياسية واجتماعية كبيرة .

- قضية دريد سكوت Dread Scott وموقف الحزب من المحكمة الاتحادية العليا :

في أوائل عام 1857 عرضت قضية احد العبيد واسمه دريد سكوت Dread Scott (1795-1858) [1] على المحكمة الاتحادية العليا ، تلخصت القضية في دعوى دريد سكوت المطالبة بحريته ، واستند في ذلك إن سيده أخذه ليعيش معه في ولاية إلينوي ، ثم الى لويزيانا حيث كانت العبودية قد ألغيت منذ العام 1820 ، وقال سكوت في دعواه أن الإقامة في ارض حرة تجعله بالتالي حراً [2].

واجهت المحكمة العليا ثلاث مسائل رئيسة في تحديد القضية ، أولها : هل أن سكوت مواطن في ولاية ميسوري ؟ وثانيها : هل إن إقامته في إقليم حر تجعله حراً ؟ وثالثها : هل إن تسوية ميسوري الأولى دستورية ؟ وقد خصصت المحكمة تسعة أعضاء للنظر في هذه القضية ، كان سبعة منهم من الحزب الديمقراطي، وواحد من الحزب الجمهوري، وواحد من حزب الويغ ، وبعد مداولات استمرت عدة أيام ، تكتل الأعضاء السبعة من الحزب الديمقراطي في اتخاذ قرار ضد سكوت ، فعارضه العضوين الآخرين من حزبي الويغ والجمهوري ، وقد بني قرار المحكمة العليا على ثلاثة أسس هي : إن دريد سكوت لا يمكن أن يكون مواطنا في الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك ليس له الحق في تقديم دعوى إلى المحكمة العليا ، وإنه بصفته مقيما في ولاية ميسوري يخضع لقوانينها ، وليس لقوانين ولاية إلينوي ، كما إنه بصفته مقيماً في ارض تقع شمال خط عرض 30-36 ْ لا يستحق التحرير، لأن الكونغرس ليس له الحق في تجريد المواطنين من ممتلكاتهم من غير نص قانوني، ولذلك فإن تسوية ميسوري غير دستورية وباطلة. [3]

استندت معارضة العضوين الآخرين - بحسب رأيهما - إلى أن دريد سكوت هو مواطن ، وان تقرير كونه حراً أو عبداً ليس تحت سيطرة قانون ولاية ميسوري ، وأن الكونغرس يمتلك حقاً دستورياً في منع العبودية في أي إقليم تابع للاتحاد [4] ، وعلى الرغم من إن اعتراضهم كان مقبولاً ، وحظي بمساندة الشماليين ، إلا انه أهمل لان الأعضاء السبعة استندوا في موقفهم إلى التعديل

---

(1) **دريد سكوت Dread Scott(1795-1858) : عبد أمريكي، ولد في ساوثمبتون Southampton بولاية فرجينيا، بيع عام 1833 إلى الدكتور جون إيمرسون، الذي كان طبيباً مساعداً في جيش الولايات المتحدة عام 1834، للمزيد من التفاصيل ينظر:**

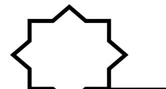
-Encyclopedia Americana, Vol.9 , PP.321-322.

(2) Dread Scott V. Sanford , S435 , 1857 , 60 U.S. 393 (1856).

(3) Eugene. V. Smalley , The Republican Manual …… , P.33-35.

(4) " The Dread Scott Case", No.24, ,1857;

- نقلاً عن حيدر طالب الهاشمي ، الحرب الأهلية الأمريكية (1861- 1865) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية أبن رشد ، جامعة بغداد ، 2006 ، ص103.



الخامس للدستور، الذي نص على " .. **لا يكره احد في قضية جنائية على أن يكون شاهداً على نفسه، أو أن يحرم الحياة أو الممتلكات بدون تطبيق القانون، ولا يستولي على ملك خاص لاستعماله في أغراض عامة بدون تعويض عادل** " [1].

إن قرار المحكمة العليا ، وفقاً للأسس الثلاثة الآنفة ، وطد نظام العبودية، وأكد كونهم من الممتلكات ، كما أقر بعدم شرعية تسوية ميسوري الأولى ، فأثار غضب الشمال ، وبرهن على إن الخلاف حول مسألة الرق لا يمكن حله قضائياً ، وانبرت صحف الشمال لانتقاد عمل المحكمة الاتحادية فكتبت إحداها : " **إن علم بلادنا قد أصبح علم الاسترقاق ، فعلينا أن ننتزع نجومه المتلألئة ونصبغه بالسواد ونجعل شعاره السوط والقيد**" [2].

استقبل الحزب الجمهوري القرار باستياء شديد ، لأنه ألغى الهدف الأساس الذي تأسس الحزب من أجله والمتمثل بمنع انتشار العبودية وتقليصها ، بسبب إقراره بشرعية العبودية وتوسعها، وهكذا فإن قضية دريد سكوت وطدت الخلافات بين الولايات في قضية العبودية، وقللت من ثقة شعب الولايات الشمالية بالمحكمة العليا، وبالرئيس ، لأنه أيد القرار ، ووصف الشماليون المحكمة والرئيس بأنهم **(آلة بيد ملاك العبيد)** ، ومن ثم فإن ذلك ساعد على تهافت الشماليين على الانتساب إلى الحزب الجمهوري ، مما ساعد على اتساع حجم قاعدته الشعبية [3].

كان رفض الجمهوريين لقرار المحكمة نابعاً من اعتقادهم بأنه يعطي مبرراً جديداً لتوسيع العبودية في الأقاليم الجديدة ، أو إعادتها في الولايات التي حرمتها ، وبدأ قادة الحزب بإلقاء الخطب الحماسية التي تدين قرار المحكمة وترفض الإذعان له ، وتتهم الحزب الديمقراطي بالتآمر على الدستور ، ورأى بعض المتشككين الشماليين إن القرار يعد مقبولاً طالما بقي نظام الرق في الجنوب ، غير إن الحزب الجمهوري سرعان ما فند هذه المقولة عبر إثارته لمخاوف حقيقية من إن توسيع العبودية في الأقاليم الجديدة يمكن أن ينتشر بسرعة الى باقي الولايات ما لم تتصرف الولايات الشمالية بسرعة [4].

---

[1] وزارة الخارجية الأمريكية ، مكتب برامج الإعلام الخارجي ، حول أمريكا – دستور الولايات المتحدة مع ملاحظات توضيحية ، (د . م) ، (د . ت)، ص67.

[2] شفان برواري ، المصدر السابق ، ص 36.

[3] جيرالد جونسون ، المحكمة العليا في الولايات المتحدة ، ترجمة أحمد عمر ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة للطبع والنشر، (د.ت)، ص 58.

[4] Catherine L. Langford, Race and Racism in the Collective Memory of the Law: The Case of Roger B. Taney and Dread Scott v. Sanford , Communication Law Review , Volume 11, Issue 2, Texas University, (N.D), PP.1-22.

وبالمقابل ، شن الديمقراطيون حملة قوية للدفاع عن قرار المحكمة ، ولاسيما الرد على تهمة التآمر التي أكالها لهم الجمهوريين ، وسعوا الى إظهار الجمهوريين بوصفهم معارضين للدستور برفضهم لقرارات المحكمة الاتحادية ، واستخدموا هذا الموقف للحط من قدر الجمهوريين ، غير إنهم لم يفلحوا في ذلك ، فقد اعترفوا إن الحزب الجمهوري قد اكتسب قدراً كبيراً من التأييد وأصبح يشكل تهديداً حقيقياً للديمقراطيين بعد القرار [1].

لقد كان قرار المحكمة الاتحادية في قضية دريد سكوت في نظر الجمهوريين دفعا باتجاه المزيد من الانقسام بين الشمال والجنوب ، وإثارة لمشاعر قوية جعلت المواقف أكثر تصلباً حتى أوصلتها الى نقطة اللاعودة التي اقتنع فيها الشماليون إن القضاء على نظام الرق لم يكن ممكناً إلا بالحرب ، وأدرك الأمريكيون إن هذه المواقف المتعنتة لا يمكن أن تتعايش في الأمة نفسها ، فهذا تشارلز سومنر Charles Sumner (1811–1874) [2] يعبر بكلمـــات قوية مؤثرة عن موقف الحزب الجمهوري من المحكمة الاتحادية بقوله : " **دعوني أتكلم بما لا يمكن إنكاره ، إن رأي رئيس المحكمة الاتحادية في قضية دريد سكوت كان أكثر عمقا من أي شئ بغيض من نوعه في تاريخ المحاكم الأمريكية ، فقد وصل انحطاط القضاء أدنى مستوى له في هذه القضية ، وان هذا القرار الرهيب الآثم لم يلفق الدستور فقط ، وإنما زور الحقائق التاريخية أيضاً** " [3].

لم تكن قضية دريد سكوت حالة تنسى بسهولة بالنسبة للحزب الجمهوري ، فمجرد ذكر القرار كان بمثابة الضرب على وتر حساس لدى الشماليين لما أحدثه من ألم ودمار عظيمين [4].

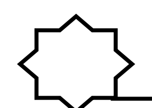
---

[1] Eugene. V. Smalley ,A brief History of Republican Party : From Its Organization to the Presidential Campaign of 1884, John B. Alden, Publisher , New York , 1884, PP.28-29.

[2] **سياسي ومحامي أمريكي شهير ، وخطيب الحزب الجمهوري، ولد في بوسطن بولاية ماساتشوتس وتعلم فيها ، تنقل في ولاءه السياسي بين عدة أحزاب ليستقر في الحزب الجمهوري بعد إعلان الحزب لموقفه من العبودية ، تعرض في العام 1856 لمحاولة قتل من قبل ممثل ولاية كارولينا الجنوبية في مجلس الشيوخ برستون بروكس بسبب شجبه اللاذع لقانون نبراسكا ، ثم عاد بعد ثلاث سنوات من العلاج الطبي فأصبح المتحدث باسم المجلس ، وعمل رئيساً للجنة الشؤون الخارجية فيه ، وعمل عن كثب مع أبراهام لنكولن للحفاظ على حياد البريطانيين والفرنسيين خلال الحرب الأهلية ، تزعم الجمهوريين الراديكاليين بعد الحرب الأهلية وأيد خطط لنكولن لإعادة الأعمار 1865–1877، عارض إعادة انتخاب غرانت من خلال دعم المرشح الجمهوري الليبرالي هوراس غريلي في عام 1872 ، فخسر قوته داخل الحزب الجمهوري. توفي في السادس من حزيران عام 1881. للمزيد من التفاصيل ينظر :**
- Charles Lanman, Op.Cit., P.460.

[3] “ The Republican Party; Its Origin, Necessity & Permanence “, Speech of Hon. Charles Sumner, before the Young Men's Republican Union of New York, July 11 , 1860. New York, 1860, P. 11.

[4] **في عام 1865 وبعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية رفض الكونغرس الأمريكي الذي كان يسيطر عليه الجمهوريين طلباً لوضع تمثال نصفي تذكاري لرئيس المحكمة الاتحادية الذي اصدر قرار دريد سكوت ويدعى (روجر تاني) Roger Taney في إحدى قاعات الكونغرس الى جانب بقية تماثيل القضاة السابقين الذين ترأسوا المحكمة الاتحادية . وكان تشارلز سومنر اشد المعارضين لهذا الطلب ، وان دل هذا على شئ فإنما يدل على عمق تأثير هذا القرار في نفوس الجمهوريين باعتباره سببا رئيسيا في اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية . للمزيد من التفاصيل ينظر:**
- Lisa Cozzens, "Nation on the Brink " The Impact of Dread Scott , The Dissenting Opinions and Reactions, United States of America from Revolution to Reconstruction, http//www.let.rug.nl/ssa /E/ Dread Scott. Htm.



– مناظرات أبراهام لنكولن مع ستيفن دوغلاس وظهوره السياسي :

بعد أن تم حل قضية دريد سكوت ، واقترب موعد تجديد العضوية في مجلس الشيوخ لولاية إلينوي ، دارت مناقشات سياسية أتسمت بالشدة بين زعيم الحزب الديمقراطي في الولاية ستيفن دوغلاس Stephen Douglas (1813–1861) [(1)] وعضو الحزب الجمهوري أبراهام لنكولن ، لم تقتصر أثارها على الفوز بمنصب العضوية في مجلس الشيوخ فحسب، وإنما كانت لها آثارها في مستقبل كلا الحزبين في الانتخابات الرئاسية لعام 1860 [(2)] .

كان ستيفن دوغلاس نائباً عن ولاية إلينوي في مجلس الشيوخ ، وقد انتهت مدة عضويته في حزيران عام 1858 ، مما استدعى الأمر أن ترشح الولاية من جديد عضواً عنها في المجلس ، ومما لاشك فيه أن الديمقراطيين أعادوا ترشيح دوغلاس نفسه لتلك العضوية، ولكن الولاية شهدت هذه المرة انقساماً في أمر الترشيح، فقد رشح الجمهوريون أبراهام لنكولن لهذه العضوية، عند ذلك حدثت مناظرات بين المرشحين بطلب من الحزب الجمهوري [(3)] .

إن التباين في شهرة المرشحين كان واضحاً ، ففي الوقت الذي كان فيه دوغلاس يتمتع بثقل سياسي واسع النطاق، ليس في ولايته فحسب ، بل في كافة أنحاء البلاد، كان لنكولن يفتقر إلى هذا الثقل السياسي، فلم يكن معروفاً لدى الرأي العام الأمريكي ، إلا أن هذه المناظرات أظهرته على الساحة السياسية بوصفه واحداً من أبرع الرجال الوطنيين المناهضين للرق وحولت ثقل دوغلاس السياسي إليه (4) .

لم يكن الاختلاف كبيراً بين دوغلاس ولنكولن في تلك المناظرات، فقد كانا متفقين في كثير من وجهات نظرهما، منها عدم الرغبة في امتداد الرق إلى خارج الحدود الموجود فيها، ولكن دون

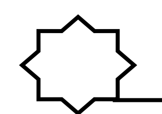
[(1)] **سياسي ومحامي ورجل دولة أمريكي شهير ، ولد في مقاطعة براندون بولاية فيرمونت وتعلم فيها ، درس القانون واستقر في مقاطعة جاكسونفيل في إلينوي ، عين بمنصب المدعي العام للولاية في عام 1834 وخدم حتى عام 1836 ، أنضم الى الحزب الديمقراطي وأصبح في سنوات قليلة زعيم الديمقراطيين في الولاية ، انتخب عضواً في مجلس نواب ولاية إلينوي بين عامي 1840–1841 ، ثم عين مدير الملكية بدائرة الأراضي في الولاية ، ثم قاضيا معاونا للمحكمة العليا في الولاية عام 1841، واستقال من المحكمة عند انتخابه ممثلاً للولاية في الكونغرس الأمريكي عام 1842، وأعيد انتخابه في عام 1844، في عام 1846 انتخب عضوا لمجلس الشيوخ ، وترأس لجنة الأقاليم فيه ، في عام 1854 أقترح قانون كنساس– نبراسكا ، والذي أفضى الى ما عرف بمبدأ " السيادة الشعبية " ، رشحه الحزب الديمقراطي لمنصب الرئيس في عام1860 ، وخسر أمام أبراهام لينكولن ، توفي في شيكاغو بحمى التيفوئيد في الثالث من حزيران عام 1861 ودفن على شاطئ بحيرة ميشيغان . للمزيد من التفاصيل ينظر :**

- Charles Lanman, Op.Cit., PP.157-158.

[(2)] Harry V.Jaffa, Crisis of the House Divided, Washington, 1973, PP.19-21.

[(3)] Stefan Lorant , The Life of Abraham Lincoln, New York , 1955, PP.75-76.

[(4)] George O. Seilhamer , Op.Cit., PP.38-40.



التدخل لتحريمه في الولايات التي يباح فيها أصلاً، كما كانا متفقين على السعي للحفاظ على الاتحاد من الانقسام وتهديدات الانفصال من قبل الولايات الجنوبية [1] .

ألقى لنكولن خطاباً عشية ترشيحه لعضوية مجلس الشيوخ في السابع عشر من تموز عام 1858 ألهب روح المنافسة بين المرشحين ، وكان أهم ما جاء فيه " **أن بيتاً منقسماً على نفسه لا يمكن أن يدوم، وإني أعتقد أن حكومة هذه البلاد لا تستطيع أن تكفل لنفسها الدوام، ونصف أهلها أحراراً ، ونصفهم الآخر من العبيد ، إني لا أتوقع انهيار صرح الاتحاد ، ولكنني أرجو أن يزول الانقسام وتختفي الفرقة، إما بانتصار مؤيدي الاستعباد . وإما بانتصار أعدائه ..** " [2] .
وكانت لهذا الخطاب ردود أفعال خطيرة ، ولاسيما في الجنوب الذي بدأ يخشى حقيقة من الحزب الجمهوري، وأصبح الحزب وممثله لنكولن يعنيان له الخطر الحقيقي الذي يحيق بنظام العبودية[3].
وهكذا انطلقت المناقشات بين المرشحين في سبع مدن من الولاية، وقد تميزت هذه النقاشات بطابع العقل والمنطق ، فتمكن لنكولن من تحقيق الغلبة فيها، رغم لباقة دوغلاس وسرعة بديهيته ووسائل إقناعه المتنوعة. فأدرك الكثير من الشماليين الذين ظلوا صامتين بشأن هذه المسألة طيلة هذا الوقت ، خطورة المخاوف التي أثارها خطاب لنكولن فجن جنونهم ، وسارعوا الى تأييد موقف الحزب الجمهوري الرافض للقرار وباتوا على استعداد للقتال حول قضية العبودية [4].

دارت النقاشات في مسائل عدة ، كان أبرزها تسوية ميسوري الأولى، والثانية، وقانون كنساس – نبراسكا ، ثم قضية دريد سكوت ، بيّن لنكولن عدم شرعية تسوية ميسوري الأولى ، رغم أنها حلت النزاع القائم بين الولايات في حينها، واستند في ذلك إلى قانون تحريم تجارة العبيد لعام 1808 ، الذي عد انتشار الرق خارج حدود الولايات، الموجود فيها أصلاً، تجاوزاً صريحاً على القانون، كما بيّن إن تسوية ميسوري الثانية غير شرعية ، لأنها أعطت لإقليمي نيومكسيكو New Mexico ويوتا Utah الحق في أن يختارا إباحة الرق أو تحريمه داخل أراضيهما بحسب رغبة شعبيهما ، ولأنها أكدت القانون الذي تبغضه القيم الأخلاقية، في حين كان يجب أن تعمل على إلغائه، وتمنع توسع العبودية خارج حدودها المقررة [5].

---

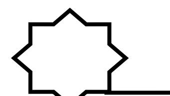
[1] George O. Seilhamer , Op.Cit., P.40.

[2] **سترلنج نورث ، أبراهام لنكولن من الكوخ الى البيت الأبيض ، ترجمة أحمد كمال ، القاهرة ، عالم الكتب ، 1956 ، ص ص 131- 132 .**

[3] Stefan Lorant, Op.Cit., P.76.

[4] Dwight Goss , Lincoln The Man and the Statesman , ,New York , 1914, PP. 28-30.

[5] **حيدر طالب الهاشمي ، المصدر السابق ، ص ص 108–109 .**



أما قانون نبراسكا فقد أشار لنكولن إلى انه حمل تناقضاً واضحاً تجاوز فيه السلطة الدستورية ، ففي الوقت الذي تم فيه إقرار تسوية ميسوري الأولى التي جاء فيها إن خط العرض30 ْ36− ْهو الحد الفاصل بين العبودية والحرية ، جاء قانون نبراسكا بمبدأ السيادة الشعبية التي أعطت شعب أي إقليم، سواء في الشمال أم الجنوب، أن يختار بنفسه العبودية أو الحرية ، وهذا بحد ذاته تجاوز على الخط الذي رسمته تسوية ميسوري الأولى [(1)] .

أما قضية دريد سكوت ، فقد كانت نقطة الحسم ، ليس لذلك النقاش فحسب، وإنما لمستقبل الحزبين في انتخابات الرئاسة لعام 1860 ، فقد سأل لنكولن منافسه دوغلاس عن شرعية قرار المحكمة الاتحادية ، وعن الحق في إصداره، وعن إمكانية وضعه موضع التنفيذ ، وأراد بذلك أن يحرج دوغلاس ويضعه في موقف الحسم إن كان مع الشمال في موقفهم من نظام العبودية أم مع الجنوب في ذلك [(2)].

لم يكن دوغلاس متردداً في الإجابة عن أسئلة لنكولن ، فقد كان متمكنا، وأمام حشد من الجماهير التي أظهرت تأييدها له ، لأنه رجل سياسي معروف، على العكس من لنكولن ، فأجاب عن السؤالين الأول والثاني بلباقة ، أما السؤال الثالث ، فقد جاء جواب دوغلاس بعد تردد ، إذ خشي أن تفقده الإجابة عن هذا السؤال أصوات ولاية إلينوي الحرة ، ولجأ أول الأمر إلى التسويف والمماطلة ، ثم أجاب بقوله : " **إن الحكم في هذه القضية ، من حيث كونه مبدأ مجرداً ، هو حكم عادل، ولكنه لا يمكن أن يشمل بالنفاذ في الولايات المتحدة ، ولا يقصد منه أن ينفذ** " [(3)].

أفقدت تلك الأسئلة لاسيما الأخير منها، دوغلاس أصوات الجنوبيين، الذين نفروا من إجابته ، ومن ثم منه ، لأنه افقدهم الحق في قضية دريد سكوت ، وهذا ما جعلهم يسحبون تأييدهم لرجل لم يقف إلى جانب مصالحهم ، فيما أظهر لنكولن في هذه المناظرات صفات العظمة ، ومعرفة دقيقة بالتاريخ الأمريكي وعبقرية في الخطابة ومهارة في التحليل ، وبدأت الصحف تنشر تقارير كاملة عن هذه المناظرات في كل أنحاء البلاد ، وبلغ التضامن الحزبي معه الى أقصاه ، فأعلن الجمهوريون في طول البلاد وعرضها تصميمهم القوي على أن لا يسمحوا للرق بالانتشار الى أبعد من حدوده الحالية [(4)] .

[(1)] **حيدر طالب الهاشمي ، المصدر السابق ، ص 109.**

[(2)] Harry V.Jaffa, Op.Cit., P.P.138 – 145.

[(3)] Albert E. Pillsbury , Lincoln and Slavery, New York, 1913, P.53.

[(4)] **حيدر شاكر خميس ، أبراهام لنكولن ودوره السياسي في الولايات المتحدة (1809– 1865) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2011 ، ص 132.**

وعندما أجريت انتخابات المجلس التشريعي لولاية إلينوي في الثاني من تشرين الثاني عام 1858، فاز لنكولن على دوغلاس ، إذ أحرز (126,048) صوتاً ، مقابل (121,950) صوتاً لدوغلاس ، ولكن انتخاب أعضاء الولاية في مجلس الشيوخ كان يتم في تلك الحقبة ، من قبل المجالس التشريعية للولايات ، وليس بالاقتراع العام ، لذلك عند الشروع في إجراء التصويت في الثاني من كانون الثاني عام 1859 ، فاز دوغلاس على لنكولن بأغلبية (54) صوتاً مقابل (46) صوتاً [1] . ولكن تلك النتيجة رغم كونها أغضبت بعض أعضاء الحزب الجمهوري، لم تغضب لنكولن، بل عدّها وبعض أعضاء الحزب نصراً لهم ، وأوضح ذلك بقوله : " **إني أرمي شباكي كي اقنص معركة عام 1860 التي تستحق من الاهتمام مائة ضعف ما تستحقه معركة اليوم** " [2] .

كانت تلك أشارة واضحة من لنكولن بأنه سيربح الانتخابات الرئاسية لعام 1860 ، لاسيما في ظل الانقسامات الحادة التي عصفت بالحزب الديمقراطي بعد هذه المناظرات التي تسببت في تراجع شعبية منافسه دوغلاس ، الذي بدأ يجول البلاد ويلقي الخطب الحماسية ، للدفاع عن مبدأ السيادة الشعبية ، ولكسب تأييد الناس [3] فخطب في بوسطن قائلاً :-

> " **حين سألتم ممثليكم لماذا لم يبن خط سكة حديد الباسفيك ، ولماذا لم يصلح أمر البريد فينتظم ويسير بسرعة ، ولماذا ليس لكم خط للبريد يجتاز اليابسة الى شاطئ المحيط الهادئ ، ولماذا ليس لكم خطوط بحرية ، كانوا يجيبونكم بأن قضية الرق شغلت دورة الانعقاد كلها ، فجميع الإجراءات التي تتصل بالمصالح التجارية ، ومصالح النقل ، ومصالح الإنتاج ، والمصالح الصناعية للبلاد قد هدرت لقلة الوقت ، ولن يكون هناك ما يكفي من الوقت ما لم تزيلوا الى الأبد قضية الرق من أروقة الكونغرس ، وتحيلوها الى الشعب في كل ولاية أو إقليم** " . وتابع في خطبة له في نيويورك قائلاً : " **إذا أنتخب أبراهام لنكولن لا سمح الله .... فسيقسم اليمين بموجب أحكام الدستور وقوانين البلاد ... ، فإذا كان سحب أسمي يعمل على فشل لنكولن ، فأنني أسحبه منذ هذه الساعة** " [4] .

---

(1) Stefan Lorant, Op.Cit., P.80.
(2) Henry Ketcham , the life of Abraham Lincoln , New York , 1901, P.140.

(3) سترلنج نورث ، المصدر السابق ، ص 132.
(4) شفان برواري ، المصدر السابق ، ص 71.

– موقف الحزب الجمهوري من إدارة الرئيس بيوكانان :

تعد مدة حكم الرئيس بيوكانان أصعب مرحلة مرّ بها رئيس أمريكي في القرن التاسع عشر، فمنذ الحرب مع بريطانيا عام 1812 ، لم تشهد البلاد تأزما سياسياً يصل إلى حد انفصال ولايات عن الاتحاد ، وتهديد ولايات أخرى بالانفصال ، فضلاً عن مرور البلاد بمرحلة انقسام سياسي واقتصادي واجتماعي خطير، إذ تصاعدت الخلافات السياسية في عهده بشكل واضح ، فأفرزت انقسامات كبيرة في هيكل الأحزاب السياسية الأمريكية القائمة آنذاك ، ولم تكن تلك الانقسامات بين الأحزاب فحسب ، بل شهد الحزب الواحد منها انقسامات داخلية بين أعضائه ، قامت على الخلافات المحلية ، إذ انعكست الخلافات بين الولايات الشمالية والجنوبية على أعضاء الحزبين الشماليين منهم والجنوبيين ، لاسيما الحزب الديمقراطي الذي شهد انقساماً حاداً بين أعضائه الشماليين والجنوبيين، مما أدى إلى خلخلة القاعدة الشعبية للحزب [1] .

لم يكن الرئيس جيمس بيوكانان في نظر الحزب الجمهوري أفضل حالا من سابقه الديمقراطي بيرس ، فموقفه من مسألة توسيع العبودية في الأقاليم الجديدة لا يختلف كثيرا عن سلفه ، سيما وإن بيوكانان لم يعارض مطلقاً مصالح الرق طوال حياته السياسية ، بل لم يتلفظ إطلاقاً بأية كلمة يمكن أن تثير حساسية مؤيدي الرق في الجنوب[2] .

ويعود موقف الحزب الجمهوري السلبي من إدارة الرئيس بيوكانان الى عدد من المواقف التي اتخذها تجاه قضايا البلاد المصيرية ، والتي كانت تتعارض مع مبادئ وسياسات الحزب الجمهوري ، لا بل حتى مع سياسات الحزب الديمقراطي أحيانا ، الأمر الذي جعله موضع تنديد واستهجان حتى استحق لقب " **وجه العجين** Dough face " للدلالة على ضعف شخصيته ، وعدم قدرته على مواجهة قضايا البلاد المصيرية ، فكان يتخوف دائماً من اتخاذ القرارات الهامة ، ويحاول التهرب من مواجهتها ، فيجيب حين يسأل عن كيفية حلها بالقول (**ليس في عهدي**)[3].

فعلى الصعيد السياسي كان بيوكانان يرى إن الصراع حول مسألة الرق بين الشمال والجنوب لا يمكن حله عن طريق الكونغرس ، الذي لا يملك السلطة الدستورية لحسم هذا النزاع ، وإنما عن طريق المحكمة الاتحادية العليا ، ولهذا فقد سعى بيوكانان الى التأثير على قضاة المحكمة

---

(1) **حيدر طالب الهاشمي ، المصدر السابق ، ص ص 146–147.**

(2) Frank A . Flower , Op .Cit , P. 224.

(3) Nathaniel W. Stephenson , Abraham Lincoln and the Union, A Chronicle of the Embattled North , Vol.29 in the Chronicles Of America Series , Oxford University Press ,1918, PP.43-45.

الاتحادية العليا في قضية دريد سكوت لغرض إصدار قرارها المؤيد للعبودية ، فقد قام بمراسلات سرية مع القاضي جون كارتر احد أعضاء المحكمة للاستفسار عن نتيجة القضية في العاشر من شهر كانون الثاني عام 1857 (**أي قبل تسلمه منصب الرئاسة**) وحين جاءت الإجابة بان قضاة الجنوب سيدينون سكوت ، وان قضاة الشمال سيصوتون لصالحه ، كان لا بد من التحرك سريعا لإقناع احد أصدقائه من القضاة واسمه روبرت كوجر جرير Robert K. Greer (1794- 1870) [1] من بنسلفانيا للتصويت مع الأغلبية ضد سكوت في هذه القضية ، فكتب إليه بيوكانان سراً لإقناعه بإصدار قرار يدين سكوت ويعتبر تسوية ميسوري لعام 1820 غير دستورية ، إلا إن هذا الأمر قد كشف لاحقاً من قبل الحزب الجمهوري الذي اعتبرها مؤامرة للسيطرة على الحكومة الاتحادية وشرعنة العبودية [2].

وفي عام 1857 عين بيوكانان روبرت ووكر Robert Woker (1801-1869) [3] حاكماً لكنساس ، واسند له مهمة الحد من الانقسام في الولاية وضمان إجراء انتخابات عادلة وشاملة تؤمن مشاركة الجميع في تشكيل دستور الولاية التي شهدت اندلاع نزاع دموي بين سكانها أطلق عليه اسم " **نزيف كنساس** " فأقدم مؤيدي العبودية على إنشاء مقر للحكومة في مقاطعة ليكومبتون Lecompton ، في حين أقام مناهضو العبودية مقراً مماثلاً للحكومة في مقاطعة توبيكا Topeka ، وحين ظهرت الدعوة الى تقديم دستور الولاية الى الحكومة المركزية في واشنطن لغرض التصويت عليه في الكونغرس لأجل تقرير مصير ضم الولاية الى الاتحاد كولاية

---

[1] **ولد في مقاطعة كمبرلاند بولاية بنسلفانيا في الخامس من آذار عام 1794 ، دخل كلية ديكنسون وتخرج في عام واحد فقط ، حصل على درجة البكالوريوس في عام 1812، وبقي هناك مدرسا وأصبح ناظراً للمدرسة في عام 1815، درس القانون وتخرج عام 1817، ومارس المحاماة بمكتبه الخاص في Bloomsburg بولاية بنسلفانيا حتى 1818، ثم في دانفيل بولاية بنسلفانيا حتى عام 1833 ، في عام 1833 انضم الى جناح الديمقراطيين المؤيدين لأندرو جاكسون وكوفئ بمنصب القاضي في محكمة ولاية بنسلفانيا التي أنشئت حديثا وخدم فيها لمدة 13 عاما ، وعقب وفاة القاضي في المحكمة الاتحادية العليا هنري بالدوين عام 1844 رشحه الرئيس جيمس بولك في الثالث من آب عام 1846 للمنصب الذي ظل شاغراً لمدة عامين ، وكان واحداً من اثنين من قضاة الشمال في قضية دريد سكوت ، خدم في المحكمة الاتحادية العليا حتى وفاته في فيلادلفيا في الخامس والعشرين من أيلول عام 1870 . للمزيد من التفاصيل ينظر :**

- Encyclopedia Americana ,Vol.12,PP.586-587.

[2] **أثناء حفل تنصيبه كرئيس للولايات المتحدة في الرابع من آذار عام 1857 همس بيوكانان في أذن روجر تاني رئيس المحكمة الاتحادية وبدت عليهما ابتسامة عريضة أثارت شكوك أبراهام لنكولن ، وبعد يومين صدر قرار المحكمة لصالح الرق ، فسارع بيوكانان الى التساؤل عما سيحدث لاحقاً ، الأمر الذي اغضب الجمهوريين الذين أدانوا هذه المؤامرة . للمزيد من التفاصيل ينظر:**

-Timothy L. Hall, Supreme Court Justices : A biographical Dictionary, New York , InfoBase Publishing , 2001 , P.556.

[3] **مشرع أمريكي ، ولد في نورثومبرلاند North Umber land بولاية بنسلفانيا ، درس المحاماة في جامعتها ، وتخرج فيها عام 1819 ، أصبح عام 1824 رئيسا للحزب الديمقراطي في ولايته ، وأدى دورا مهما في دعم ترشيح أندرو جاكسون للرئاسة ، وفي عام 1835 صار عضوا في مجلس الشيوخ ، أيد خلال مدة عضويته سياسة جاكسون المالية ، ثم عُين وزيرا للمالية في عهد حكومة الرئيس جيمس بولك ، وقد تبنى تشريع قائمة تعريفات جديدة على البضائع عام 1846 ، أخذت تعرف لاحقا باسمه . للمزيد من التفاصيل ينظر:**

- Charles Lanman, Op.Cit., P.497.

تبيح الرقيق أم تحرمه ، قدمت كل حكومة منهما دستوراً منفصلاً حمل اسم المقاطعة التي سنته ، فأيد الحزب الجمهوري دستور توبيكا ، فيما أيد الديمقراطيون دستور ليكومبتون ، إلا إن ووكر أساء التصرف في مهمته ولم يتمكن من الالتزام بحياديته فأيد العبودية ، الأمر الذي افسد نتيجة التصويت التي جاءت لصالح دستور ليكومبتون وهو ما رفضته القوى المناهضة للعبودية [1].

أراد بيوكانان من هذا العمل قبول كنساس في الاتحاد كولاية تبيح العبودية وفقا لدستورها الذي صوت عليه الشعب ، فعمل على دعم دستور ليكومبتون في الكونغرس ، كخطوة أولى ، فواجه معارضة شديدة من السناتور الديمقراطي ستيفن دوغلاس الذي كان يتزعم الديمقراطيين في مجلس الشيوخ ، فتحولت المواجهة بينهما الى معركة للسيطرة على الحزب الديمقراطي بين عامي 1857 و 1860 ، لاسيما بعد أن صوت الكونغرس على الدعوة لانتخابات جديدة في الولاية ، الأمر الذي أثار غضب الجنوبيين ، وانقسم على إثرها الحزب الديمقراطي الى جناحين ، شمالي ذو غالبية بقيادة دوغلاس ، وأقلية جنوبية ضيقة من أنصار بيوكانان[2]

أتاح الانقسام في صفوف الحزب الديمقراطي للجمهوريين السيطرة على الكونغرس في انتخابات عام 1858 ، مما مكن الحزب الجمهوري من عرقلة معظم مقترحات الرئيس بيوكانان في الكونغرس ، لاسيما جهوده لشراء كوبا من اسبانيا والتي كان يعتقدها مسألة ضرورية لجلب السلام والازدهار للجنوب وتقوية نفوذ الولايات المتحدة في العالم ، والذي من شأنه أن يمنع تدخل الدول الأوروبية بشؤونها ، وفي المقابل ، اعترض بيوكانان على تشريعات مهمة تقدم بها الحزب الجمهوري في الكونغرس واظهر لا مبالاته بها ، مما تسبب في مزيد من العداء بينه وبين الحزب الجمهوري ، كان أبرزها اعتراضه على مشروع قانون اقره الكونغرس يسمح بإنشاء المزيد من الكليات في الولايات المتحدة ، لاسيما الولايات والأقاليم الجديدة ، وبرر بيوكانان اعتراضه هذا بان الهدف الحقيقي من وراء المشروع هو توفير أراض مجانية من الحكومة الاتحادية لإنشاء سكك الحديد لمصلحة النواب الجمهوريين وليس لإنشاء كليات جديدة [3].

---

[1] Charles A. Church , History of the Republican Party in Illinois 1854-1912 : With a Review of the Aggressions of the Slave-Power , Wilson Brothers Co., Rockford, Illinois: 1912, PP.42-43.
[2] George O. Seilhamer , Op. Cit., PP. 35-36.
[3] Charles A. Church, Op.Cit., P.44.

أثار هذا الاعتراض حفيظة الجمهوريين الذين سعوا للإطاحة ببيوكانان عن طريق اتهامه بتقديم الرشوة وابتزاز أعضاء الكونغرس مقابل الحصول على أصواتهم ، وشكلت لجنة في الكونغرس للتحقيق في هذه الاتهامات إلا أنها لم تتمكن من أدانته [1].

وعلى الصعيد الاقتصادي انتقد بيوكانان النمط الاقتصادي للولايات الشمالية القائم على الصناعة ، واعتبره السبب في خسارة الولايات الشمالية وتضررها أكثر من ولايات الجنوب خلال الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد عام 1857 ، فيما عدَّ إن اقتصاد الولايات الجنوبية القائم على الزراعة أكثر قدرة على مواجهة الأزمات واقل تضررا من الأزمة ، وكان هذا الموقف مؤشراً على بداية معركة جديدة بين بيوكانان وبين الحزب الجمهوري [2].

إذ عدّت إدارة بيوكانان إن سبب الأزمة هو إفراط الشعب الأمريكي في استهلاك البضائع والمنتجات الأوروبية الى درجة استنزفت القدرات المالية للحكومة الاتحادية واحتياطياتها من المسكوكات ، لتبلغ قيمة الفائدة في المصارف المحلية (7%) مقابل كل دولار حكومي يودع في هذه المصارف ، بالإضافة الى الإفراط في إنشاء خطوط السكك الحديدية التي ألهبت حمى الاقتراض من هذه المصارف بفوائد عالية بسبب المنافسة الشديدة بين الشركات ، فضلاً عن تفشي المضاربة بالأراضي في الغرب ، وما رافقها من فساد ، وبالمقابل فقد اتهم الجمهوريون الكونغرس بالوقوف وراء هذه الأزمة ، من خلال موافقته على خفض التعريفات الكمركية العالية المفروضة على السلع الأجنبية ، الأمر الذي سمح بتدفقها بكميات هائلة الى البلاد وتراجع دور الصناعة الأمريكية المحلية [3].

وفي رده على اتهامات الجمهوريين دعا بيوكانان الى إصلاح الاقتصاد الأمريكي بدل تقديم الإغاثة [4] . معتبرا إن الحكومة لن تقلص الإنفاق العام ، وستواصل دفع الدين العام للبلاد والمستحق للبنوك الوطنية والذي يبلغ (13) دولاراً مقابل كل مسكوكة من الذهب أو الفضة ، وحث هذه المصارف على الحد من هذا المستوى من الائتمان ، ودعا الى تشجيع استخدام السندات

---

[1] شكلت هذه اللجنة في آذار عام 1860 برئاسة النائب الجمهوري جون كوفود مع نائبين آخرين من الجمهوريين وواحد ديمقراطي ، ومع إن اللجنة لم تتمكن من إدانة بيوكانان في هذه التهم بما يمكنها من إقالته ، إلا إن تقريرها النهائي الذي صدر في تموز 1860 كشف عن حالات فساد وسوء استخدام للسلطة بين أعضاء حكومته في أكثر من مناسبة ، الأمر الذي استغله الجمهوريون في الحملة الانتخابية لعام 1860 حين وزعوا آلاف النسخ من تقرير اللجنة في الولايات المتحدة للتشهير به وبإدارته . للمزيد من التفاصيل ينظر :

- George S. Boutweell , Op.Cit.,P.216.

[2] Kenneth M. Stamp , America in 1857 : A Nation on the Brink , New York , 1990 , P. 48.

[3] Ibid ,P.49.

[4], Journal of the Senate of the United States of America Being the First Session of the Thirty - Fifth congress, James Buchanan , First Annual Message to Congress , December 1857,Washington, Government Printing Office, 1861, P.8.

الاتحادية ، غير إن هذه الإجراءات لم تعزز الرصيد العام للحكومة الذي كان قد هبط الى مستويات متدنية [1].

كان للاضطرابات السياسية التي شهدتها مدة حكم الرئيس بيوكانان انعكاسات سلبية حتى على تشكيلته الوزارية التي اختارها عند فوزه في انتخابات الرئاسة عام 1856 ، فقد استغل كل من وزير الحربية جون فلويد John B. Floyd (1806–1863) [2] ووزير المالية هاول كوب Howell Cobb (1815–1868) [3] منصبيهما للوقوف إلى جانب ولاياتهم والتحريض على الانفصال ، وتعدى ذلك الأمر إلى استقالة هاول كوب من منصبه في نهاية شهر كانون الأول عام 1860 بعد أن أنهك خزينة الدولة ، تأييداً لانفصال ولاية كارولينا الجنوبية، وتشجيعاً لإثارة الدعوة الى الانفصال ، بل أخذ يصرح في أكثر من مناسبة بالقول: " **إن باستطاعتنا القيام بأشياء أفضل خارج الاتحاد مما في داخله** " ، كما استقال وزير الحربية جون فلويد في منتصف شهر كانون الثاني عام 1861 تأييداً لزميله كوب ، وإرباكاً لحكومة بيوكانان ، وجاءت استقالته بعد أن نشر الجيش في أنحاء الجنوب ، ونقل كميات كبيرة من المؤونة والعتاد والأسلحة إلى الجنوب، وجرد الحصون الشمالية من أكثر وسائل الدفاع ، في حين ملأ مستودعات الولايات المؤيدة للاسترقاق بمستلزمات الحرب ، وهو ما أثار امتعاض الشماليين ، وغضب الحزب الجمهوري تجاه بيوكانان ، الذي بدا عاجزاً تماماً عن منع هذه الإجراءات التي عدّت بمثابة تهيئة لساحة الحرب من جانب الجنوبيين ، وتصعيداً خطيراً يهدد مستقبل الاتحاد [4].

---

[1] Nathaniel W. Stephenson, Op.Cit., P. 55.

[2] **محامي وسياسي أمريكي وعضو الحزب الديمقراطي ، ولد في مقاطعة بلاكسبورغ بولاية فرجينيا في الأول من كانون الثاني عام 1806، والده جون فلويد ممثل ولاية فرجينيا في الكونغرس بين عامي 1817–1829، وحاكم ولاية فرجينيا بين عامي 1830–1834 ، مارس المحاماة بعد تخرجه من كلية ولاية كارولينا الجنوبية في عام 1826 ، غادر الى اركنساس حيث خسر هناك ثروة كبيرة في مشروع لزراعة القطن في عام 1839، وعاد الى ولاية فرجينيا، واستقر في مقاطعة واشنطن ، التي كان يمثلها في الهيئة التشريعية لولاية فيرجينيا بين عامي 1847– 1849 ، ثم بين عامي 1849 – 1852، وفي عام 1853 انتخب حاكماً لولاية فرجينيا ، عينه الرئيس جيمس بيوكانان وزيراً للحربية عام 1857 واستمر في منصبه حتى استقال منه في التاسع والعشرين من كانون الأول عام 1860 بعد الخلاف مع بيوكانان حول الحرب ، خدم في جيش الولايات الكونفدرالية برتبة عميد بين عامي 1861 – 1863 ، توفي عام 1863 . للمزيد من التفاصيل ينظر :**

- Charles Lanman, Op.Cit., P.182.

[3] **سياسي أمريكي ، ولد في مقاطعة جيفرسون بولاية جورجيا، وتخرج في جامعة جورجيا عام 1834 ، ومارس المحاماة بعد سنتين ، وفي عام 1842 انتخب لعضوية مجلس النواب ، وبقي في عضوية المجلس حتى عام 1851 . انتخب حاكماً لولايته عام 1851 ، وأعيد انتخابه لعضوية المجلس النيابي عام 1855 ، أصبح وزيراً للمالية في حكومة الرئيس بيوكانان عام 1857 وانتخب رئيساً لكونغرس الولايات المتحالفة ، ثم انضم لفوج جورجيا السادس عشر، وخدم في الحرب وأصبح برتبة لواء عام 1863 . للمزيد من التفاصيل ينظر:**

- Ibid, P.116.

[4] **نقلاً عن حيدر طالب الهاشمي ، المصدر السابق ، ص 147.**

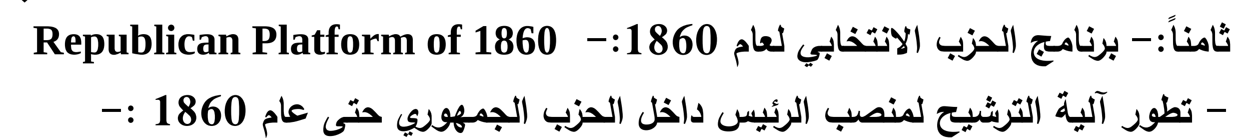
كما أدى وزير الداخلية جاكوب ثومبسونJacob Thompson (1810–1885) [1] دوراً بارزاً في التشجيع على الانفصال ، إذ بذل جهوداً مهمة لإقناع الولايات المترددة حياله للالتحاق بالولايات الكونفدرالية، واستغل مشاعر الرئيس بيوكانان المتعاطفة مع الجنوب، لإقناع تلك الولايات بأن الرئيس يؤيد عملية انفصال الجنوب عن الاتحاد ، مما دفع الحزب الجمهوري لاتهام إدارة الرئيس بيوكانان ونواب الحزب الديمقراطي في الكونغرس بالتسبب في إضعاف الرصيد العام للبلاد ، وعدم المبالاة بمصير الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تنزلق الى حرب أهلية طاحنة ، لم يتداركها الرئيس وإدارته بتقاعسه عن ممارسة حق السلطة المركزية في الحفاظ على الاتحاد بالقوة ، وتبنيه موقفاً ضعيفاً تجاه أعضاء الحزب الديمقراطي الذين هددوا بانفصال الولايات الجنوبية عن الاتحاد [2] .

مما تقدم يتبين لنا أن سوء أدارة الرئيس بيوكانان للأزمة الاقتصادية التي ألمت بالبلاد عام 1857 ومواقفه المؤيدة لتوسيع العبودية ، والالتفاف على الدستور ، ومحاولته التأثير على المحكمة الاتحادية وإفساد عمل القضاء ، وفساد بعض من أعضاء حكومته ، كانت ابرز نقاط الخلاف بينه وبين الحزب الجمهوري ، فقد كانت إدارة بيوكانان عاجزة تماماً عن مواجهة الخطر المحدق بالبلاد ، والذي كان ينذر بحرب أهلية كارثية ، من خلال تمسكها بموقفها الرافض لاستخدام حق السلطة الاتحادية في الحفاظ على الاتحاد بالقوة ، فعلى الرغم من عدم تأييد بيوكانان للانفصال إلا انه كان يرى إن الدستور لم يخول السلطة المركزية حق استخدام القوة للحفاظ على الاتحاد. ويتضح لنا أن المناظرات التي جرت بين لنكولن ودوغلاس عام 1858 ، قد أسهمت في توطيد دعائم الحزب الجمهوري في الحياة السياسية الأمريكية ، فعلى الرغم من خسارة لنكولن عضوية مجلس الشيوخ لصالح منافسه الديمقراطي ستيفن دوغلاس ، إلا أن الأخير قد فقد شعبيته في إلينوي وكل ولايات الجنوب ، وهذا ما ساعد على ثبات الحزب الجمهوري واتساع قاعدته الشعبية ، لاسيما وأن الحزب الديمقراطي كان يشهد انقساماً حاداً بين أعضائه حول مسألة العبودية ، مما جعل الطريق ممهدة أمام الجمهوريين للمضي نحو منصب الرئاسة القادمة.

---

[1] ولد في مقاطعة ليزيورغ بولاية كارولينا الشمالية في الخامس عشر من آيار عام 1810، دخل في أكاديمية بينكهام في مقاطعة أورانج في الولاية ، تخرج في جامعة كارولينا الشمالية في عام 1831، انتخب عضوا في الكونغرس وخدم بين عامي 1839 – 1847 ، تم تعيينه في مجلس الشيوخ عام 1845، وعمل رئيساً للجنة الشؤون الهندية فيه ، عاد الى مزاولة مهنة المحاماة حتى عام 1857، حيث اختاره الرئيس بيوكانان وزيراً للداخلية ، انحاز الى الكونفدرالية ، واستقال من منصبه في كانون الثاني عام 1861 ، توفي في مدينة ممفيس في الرابع والعشرين من آذار عام 1885.
للمزيد من التفاصيل ينظر : - Charles Lanman, Op.Cit., P.471.

[2] نقلاً عن حيدر طالب الهاشمي ، المصدر السابق ، ص 148.



ثامناً:- برنامج الحزب الانتخابي لعام 1860:- Republican Platform of 1860

- تطور آلية الترشيح لمنصب الرئيس داخل الحزب الجمهوري حتى عام 1860 :-

حين أعلن عن تشكيل الحزب الجمهوري في السابع من تموز عام 1854 من مجموعة كبيرة من الأعضاء المنشقين عن حزب الويغ اليميني وبعض الأحزاب الصغيرة الأخرى كحزب الحرية ، وحزب الأرض الحرة ، وحزب مناهضة الماسونية ، ومن الجناح الشمالي للحزب الديمقراطي ، فقد كان من الطبيعي أن يحمل هؤلاء الأعضاء معهم التقاليد والممارسات والعادات القديمة لأحزابهم ، والتي علقت معهم لسنوات طويلة ، الى الحزب الجديد ، ومنها طريقة ترشيح أعضاء تلك الأحزاب للمناصب العليا في الحزب والدولة ، والتي كانت تتم بصيغة مألوفة درجت عليها معظم الأحزاب الأمريكية ، وهي توجيه (**النداءات الوطنية** National Calls) * لعقد التجمعات البرلمانية ، أو المؤتمرات الانتخابية ، أو لإكمال المنظمات الوطنية [1].

استخدمت آلية توجيه النداءات الوطنية لأول مرة في المؤتمر الأول لحزب (**مناهضة الماسونية**) الذي عقد في عام 1831 ، والذي كان بمثابة مؤتمر تمهيدي لمجموعة مندوبين عن بعض الولايات التي ينشط فيها الحزب ، لإقرار سياسة الحزب ، والتوصية لعقد مؤتمر الحزب اللاحق ، وقد عمل حزب (**الويغ**) لاحقاً بهذه الآلية في فترات منتظمة ، في الدعوة الى المؤتمرات الوطنية والاجتماعات السرية للحزب ، حيث كان النداء يصدر بواسطة تسعة نواب يمثلون تسع ولايات يمثلها الحزب في الكونغرس الأمريكي ، أو في المجالس التشريعية لتلك الولايات ، وهي ولايات ماين ، وفيرمونت ، وماساتشوتس ، ونيويورك ، وبنسلفانيا ، وأوهايو ، وميتشغان ، وأنديانا ، وويسكونسون ، ومع نمو تنظيمات الحزب ، فإن كلاً من طريقة إصدار وشكل النداء بدأت توضع بطريقة أكثر تنظيماً ، ففي المؤتمر الوطني للحزب ، الذي عقد في بيلمونت في الثاني والعشرين من آيار عام 1848 تم تشكيل لجنة تتولى تنظيم النداءات الوطنية للحزب خلال السنوات الأربع المقبلة ، وأصدرت نداء وطنياً لعقد المؤتمر الوطني للحزب عام 1852 ، ومنذ ذلك الحين فقد درجت الأحزاب السياسية الأمريكية ، على إتباع هذه الآلية في إصدار النداءات الوطنية ، وأصبح أعضاء هذه اللجان يختارون لممارسة عملهم لأربع سنوات [2].

---

* **Call** :- ويقصد بها الدعوة الى عقد الاجتماعات الوطنية للحزب ، ويمكن استخدام هذه المفردة بمعنى – النداء – أي الدعوة ، وسوف ترد مفردة – النداء – في هذه الدراسة بمعنى الدعوة ، لذا اقتضى التنويه .

(1) Gordon S.P. Kleeberg , Op.Cit., P.83.
(2) Ibid, P.84.

وبعد انهيار حزب الويغ ، وتشكيل الحزب الجمهوري عام 1854 ، انتقل أعضاء اللجنة التي شكلت في مؤتمر حزب الويغ عام 1852 الى عضوية الحزب الجمهوري الجديد ، واحتفظوا لأنفسهم بمهامها ، فأصدروا بتاريخ السابع عشر من كانون الثاني عام 1856 نداءً وطنياً لعقد المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري في مدينة بتسبيرغ ، في الثاني والعشرين من شباط من العام نفسه ، ورغم أن تلك اللجنة لم تكن لجنة وطنية منتخبة من قبل أعضاء الحزب الجديد ، إلا إنها فعلت ما كان يجب أن تفعله أي لجنة وطنية منتخبة [1].

تم في هذا المؤتمر تشكيل أول لجنة تنفيذية وطنية للحزب من مندوبي الولايات المشاركة في المؤتمر، بواقع عضو واحد لكل ولاية ، وقد أصدرت هذه اللجنة في التاسع والعشرين من آذار عام 1856 نداءً وطنياً لعقد المؤتمر الوطني الأول (**التأسيسي**) للحزب الجمهوري ، وقد حمل هذا النداء لأول مرة توقيع مندوبي جميع الولايات المشاركة ، باستثناء بعض الولايات التي لازالت تؤيد العبودية ولم تمثل في هذه اللجنة ، على العكس من النداء السابق الذي حمل توقيع خمسة أشخاص فقط [2]. وبينما كان النداء الوطني لمؤتمر بتسبيرغ قد دعا الجمهوريين في الولايات المتحدة الى اللقاء بشكل غير رسمي لغرض إكمال التنظيم الوطني للحزب ، ولم يحدد عدد المدعوين للمؤتمر، أو طريقة تمثيل الولايات المشاركة ، جاء النداء الوطني لمؤتمر فيلادلفيا مختلفاً في بعض فقراته عن النداء الأول ، فقد دعا عامة الشعب الأمريكي الى إرسال ممثليه – **بواقع ثلاثة مندوبين عن كل إقليم وستة مبعوثين عن كل ولاية** – لغرض انتخاب مرشحي الحزب لمنصب الرئيس ونائبه في انتخابات الرئاسة الأمريكية القادمة ، وفضلاً عن تحديد عدد المندوبين المدعوين لحضور المؤتمر ، والغرض منه ، فقد حدد النداء أيضاً زمان ومكان انعقاد المؤتمر التأسيسي للحزب. أما النداء الذي صدر للدعوة الى المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري لعام 1860 فقد جاء مختلفاً عن النداء لمؤتمر الحزب السابق عام 1856 ، فقد حمل توقيع اللجنة الوطنية الدائمة للحزب والتي شكلت في مؤتمر فيلادلفيا من أربعة وعشرين مندوباً يمثلون الولايات المشاركة في المؤتمر ، وكانت مهمتها إصدار النداءات الوطنية والإشراف على تنظيم مؤتمرات الحزب للسنوات الربع القادمة [3].

---

[1] Russell Errett, Formation of Republican….. ,P.182. .
[2] Henry H. Smith, Op . Cit., P. 11 .
[3] **نص النداء لمؤتمر الحزب الجمهوري لعام 1860 ، ينظر الملحق رقم (4) .**

وعلى الرغم من أن هذا النداء قد سار على نهج النداء السابق في تحديد زمان ومكان انعقاد المؤتمر ، إلا أنه اختلف معه أيضاً في عدد من الفقرات المهمة الأخرى ، فبينما كان النداء السابق موجهاً الى عامة الشعب الأمريكي دون النظر الى الانقسامات السياسية للأحزاب المتنافسة ، فإن اللجنة الوطنية الدائمة للحزب قد حددت في هذا النداء الحد الفاصل بين الحزب الجمهوري وبين خصومه السياسيين ، حين اقتصرت الدعوة الى هذا المؤتمر على الناخبين الثانويين للحزب الجمهوري في عدة ولايات ، فضلاً عن أعضاء (**حزب الشعب** People's Party)[1] في بنسلفانيا ، وأعضاء (**الحزب المعارض**Opposition Party) [2] في نيوجيرسي ، والآخرين الراغبين في التعاون مع الحزب في دعم مرشحيه لمنصب الرئيس ونائبه ، ولم يقتصر الاختلاف بين هذا النداء والنداء السابق على قائمة المدعوين وموضوع المؤتمر فحسب ، بل تعداه الى عدد المندوبين المدعوين من كل إقليم وولاية لحضور المؤتمر ، فبدلاً من ثلاثة مندوبين عن كل إقليم وستة مبعوثين عن كل ولاية في المؤتمر السابق ، أصبح عدد المندوبين المدعوين لهذا المؤتمر **(إثنين عن كل إقليم ، وأربعة عن كل ولاية)** [3].

ومما تقدم يتضح بأن آلية الترشيح لمنصب الرئيس ونائبه داخل الحزب الجمهوري قد تطورت في انتخابات الرئاسة لعام 1860 عن سابقاتها ، لاسيما تلك التي خسرها الحزب في عام 1856 ، فعلى الرغم من أن النداءات الموجهة لعقد المؤتمرين الوطنيين قد تشابهت من حيث الشكل ، والطريقة التي صدرا بموجبها ، إلا إن قائمة المدعوين للمؤتمر أظهرت أن اللجنة الوطنية الدائمة للحزب قد عبرت عن رغبة الحزب الجمهوري في التعاون مع معارضيه في الولايات الشمالية بشأن المواضيع السياسية الهامة التي تعد قضايا الساعة في الولايات المتحدة ، مثل منع الكونغرس من تمديد العبودية في الأقاليم الجديدة ، والسماح الفوري لولاية كنساس أن تكون من الولايات الحرة ،

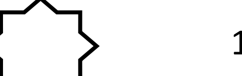
---

(1) **هو حزب سياسي صغير تأسس في ولاية بنسلفانيا على يد السناتور صموئيل هيوستن ، وفي العشرين من نيسان عام 1860، عقد الحزب ما سماه مؤتمرا وطنيا في ساحة سان جاسينتو في تكساس لترشيح هيوستن لمنصب الرئيس ، وفشل أنصار هيوستن في التجمع في تسمية مرشح لمنصب نائب الرئيس ، وعقدت لقاءات جماهيرية في وقت لاحق في المدن الشمالية، مثل مدينة نيويورك في الثلاثين من آيار عام 1860، لكنها فشلت أيضا في تسمية مرشح لمنصب نائب الرئيس ، مما أدى الى انسحاب هيوستن من سباق الرئاسة في الخامس عشر من آب من العام نفسه. للمزيد من التفاصيل ينظر :**

- Kenneth C. Martis, et al, "Historical Atlas of Political Parties in Congress in the United States, 1789-1989", Macmillan Publishing Company, New York, 1989, P.18.

(2) **مصطلح أطلق على تطبيقين سياسيين في الولايات المتحدة ، الأول للدلالة على الأغلبية البرلمانية في الكونغرس بين عامي 1854–1858 ، والثاني للدلالة على أعضاء حزب الويغ اليميني والحزب الأمريكي (الذين لا يعرفون شيئاً) والمنشقين من الديمقراطيين الذين شكلوا في عام 1860حزب الاتحاد الدستوري ، وكانوا يعارضون سياسة الحزب الديمقراطي ويدعون لعدم توسيع نظام الرق، ولكنهم فضلوا الدخول كطرف ثالث في سباق الرئاسة وعدم تأييد سياسة أحد الحزبين الكبيرين . للمزيد من التفاصيل ينظر :** - Ibid, PP.32-34.

(3) Gordon S.P. Kleeberg , Op.Cit., P.86.



فضلاً عن حماية الدستور والمحافظة على الإتحاد ، ومحاربة فساد الحكومة ، وإرغامها على حماية اقتصاد البلاد ، كما أرادت من خلال تقليص عدد المندوبين المدعوين من أعضاء الحزب الجمهوري الى المؤتمر ، وتوجيه الدعوة الى الأحزاب المعارضة ، إظهار حرص الحزب على توحيد الرأي العام الأمريكي في الولايات الشمالية تجاه قضايا البلاد المصيرية ، ورغبته في إشراك مختلف الأطراف السياسية في عملية اختيار مرشحيه لمنصب الرئيس ونائبه ، لكي يحظى مرشحي الحزب بإجماع وطني ، في ظل فشل حكومة الرئيس بيوكانان في تجنب الحرب الأهلية .

ويظهر من خلال قائمة المدعوين أيضاً ، رغبة قيادات الحزب وصناع قراره السياسي في دعم مرشح معتدل في مواقفه السياسية في هذه المرحلة التاريخية الصعبة من حياة الولايات المتحدة الأمريكية ، لاسيما من قضية الرق التي قسمت البلاد الى فريقين ، ويحظى بقبول الأمريكيين على اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم السياسية ، وهذا ما وجده الحزب في شخص لنكولن الذي بدا أكثر الشخصيات الجمهورية قبولاً لمنصب الرئاسة ، لاسيما بعد إعلانه عن براءة الحزب الجمهوري من التطرف الذي عبر عنه جون براون John Brown (1800–1859) [(1)] أحد دعاة إلغاء العبودية الذي حكم عليه بالإعدام ، حيث قال في هذا الصدد : " **لا يمكننا أن نعارض الحكم على جون براون جراء خيانته ولاية من ولايات الاتحاد، لا يمكننا أن نعارض ذلك ولو انه يوافقنا المواقف تجاه قضية الرق، لكن ذلك لا يبرر العنف وسفك الدماء والخيانة** " [(2)].

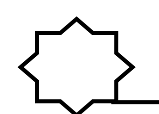
فقد أوضح لنكولن في خطاب له ألقاه في السابع والعشرين من شباط عام 1860 في قاعة اتحاد كوبر Cooper Union في نيويورك " **إن الحزب الجمهوري ليس إقليمياً ولا متطرفاً ولا ثورياً، بل محافظاً، وان الجنوب هو من يرفض السياسات التقليدية القديمة، وهو من أثار قضية الرقيق، وإن تهديد الولايات الجنوبية بالانفصال عن الاتحاد هو كعمل قاطع طريق يصوب مسدسه الى رأس ضحيته** " [(3)].

[(1)] أحد أشهر معارضي العبودية في أمريكا ، ولد في تورنكتون Torrington بولاية كونيكتيكت ثم انتقلت عائلته وهو في سن مبكرة إلى ولاية أوهايو ودرس في مدارسها لمدة قصيرة، ثم درس عند احد رؤساء الاديره فيها وعمل في مهن مختلفة، ومن ثم أصبح رئيس احد الأديرة في ولاية نيوانجلاند ، وقد كان اعتقاده الأولي أن يعمل جاهداً على تحرير العبيد عن طريق نشر التعليم بين ربوعهم، إلا انه وبمرور الأيام أيقن إن هذه العملية لم تجد نفعاً، حينها آمن بالقوة وسيلة لتحرير العبيد ، لذلك في عام 1855 قام بالهجوم على احد الأحياء المؤيدة للرق وقتل عدد من أنصار الرق إيمانا منه بأن هذا العمل هو واجب الهي ، اعدم عام 1859 بعد إدانته بعمل مماثل بولاية فرجينيا . للمزيد من التفاصيل ينظر :

-American Peoples Encyclopedia, Vol. 4 , PP.148-149.

[(2)] F . B . Carpenter, The works of Abraham Lincoln : Speeches and Presidential address 1859- 1865, “ Cooper Union Address “ Vol.4, The University Society Inc., New York ,1907, P.31.

[(3)] Ibid, P.37.



ثم وجه لنكولن كلامه إلى الجمهوريين فحثهم على " **العمل في سبيل السلام ومسايرة الجنوب بقدر المستطاع لإقناعه بأنهم لا يضمرون له شراً** " لكنه أبدى ارتيابه في إمكانية ذلك، لان الجنوب لا يرضيه شيئاً اقل من الاعتراف بشرعية الرقيق موضحاً :-

" **إن الخلاف بيننا وبينهم يكمن في إننا نرى الرق غير شرعي وأنهم يرونه شرعياً، وما داموا كذلك فلا لوم عليهم إذا رغبوا في الاعتراف به اعترافاً كاملاً، ولكننا ما دمنا نرى غير رأيهم، لا يسعنا الإذعان لهم، ولا يمكن أن نقترع مع نظرتهم ضد نظرتنا، ونرمي بمسؤولياتنا الأدبية والاجتماعية والسياسية عرض الحائط، وإذا كان شعورنا بالواجب يردعنا عن ذلك، فلنصمد دون تردد ولا وجل، لا تزعزعنا التهم الباطلة ولا الخوف من السجن ولا التهديد بهدم الاتحاد، ولنؤمن بان الحق يولد القوة، وبهذا الإيمان فلنقم بواجباتنا كما نفهمها** " [1].

عدَّ هذا الخطاب من ابلغ الخطابات السياسية في التاريخ الأمريكي آنذاك ، وساهم في إظهار لنكولن مرشحاً معتدلاً في مواقفه تجاه قضية الرق على الرغم من معارضته لانتشاره ، فلم يكن يصنف من المتطرفين أو أنصار تحريم الرق، ولم يتقلد منصباً رفيعاً إلا مرة واحدة عندما كان نائباً في الكونغرس، لذلك لم يكن له أرشيف سياسي يستخدم ضده ، ولا مجموعة من الأعداء التي لابد من أن يثيرها السياسي الذي تطول خدمته في المناصب المهمة ، وفي ذات الوقت فإن وضاعة نسبه ونشأته الفقيرة وعصاميته أكسبته تأييد الناخبين من عامة الناس ، لاسيما في الولايات الشمالية التي كان الحزب الجمهوري يعول عليها في سعيه للفوز في الانتخابات الرئاسية المقبلة ، فكان توجيه الدعوة لممثلي الأحزاب الشمالية المعارضة بمثابة الدعوة لتأييد سياسة الحزب الجمهوري ومرشحه المعتدل في هذه المرحلة المهمة من التاريخ الأمريكي [2].

صاحبت انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام 1860 مظاهر الاختلاف السياسي بين الشمال والجنوب حول موضوع الرق ، فدخل الحزب الجمهوري متحداً عاقداً العزم على تحجيم العبودية في أراضيها والحد من انتشارها في الأقاليم الجديدة ، فيما أنقسم الديمقراطيون على أنفسهم بشأنها ، فطالب فريق منهم بإصدار قانون فيدرالي للعبيد ، وأيد فريق آخر نظرية ستيفن دوغلاس حول السيادة الشعبية وحق الولاية في تقرير مصير الرقيق [3].

---

[1] F . B . Carpenter, Op.Cit., P.38.

[2] **حيدر شاكر خميس ، المصدر السابق ، ص137.**

[3] Abram J. Dittenhoefer, How We Elected Lincoln :Personal Recollections of Lincoln and Men of His Time, A Campaigner for Lincoln in 1860 and a Lincoln Elector in 1864, P. 32.

عقد الحزب الجمهوري مؤتمره الوطني في السادس عشر من آيار عام 1860 في مدينة شيكاغو بولاية إلينوي ، وعند افتتاح المؤتمر أعلنت أسماء المرشحين لمنصبي الرئيس ونائبه، وهم كل من عضو مجلس الشيوخ عن نيويورك وليام هنري سيوارد ، والعضوين في المجلس عن ولايتي أوهايو وبنسلفانيا سالمون تشيز ، وسيمون كاميرون Simon Cameron (1799– 1889) [1] ، وادوارد بيتس Edward Bates (1793 – 1869) [2] وهو قاضٍ مشهور من ولاية ميسوري ، ولنكولن الذي لم يكن له باع طويل في الحياة السياسية [3].

وبعد عرض أسماء المرشحين ، أعلن عن البرنامج السياسي للحزب للمرحلة المقبلة ، وجاء فيه : [4]

1. إن واقع الأمة ، خلال السنوات الأربع الأخيرة ، اظهر الحاجة لظهور الحزب الجمهوري، وان الأسباب التي دعت لظهوره هي جوهرية في طبيعتها، لذلك فان أولى واجباته تحقيق السلام بين أرجاء البلاد كافة.
2. إن الحفاظ على الدستور ، وحقوق الولايات ووحدتها هو حفاظ على المبادئ التي جاءت في إعلان الاستقلال وتضمنها الدستور الفدرالي، ومنها أن جميع الناس خلقوا متساوين ، وأن الله

---

[1] سياسي أمريكي وعضو بارز في الحزب الجمهوري ، ولد في May Town ، بمقاطعة لانكستر بولاية بنسلفانيا، في الثامن من آذار عام **1779** ، عمل كصاحب ورئيس تحرير صحيفة، ثم أمين صندوق لأحد البنوك ، ثم رئيس لاثنين من أكبر شركات السكك الحديدية، والقائد العام للجيش عن ولاية بنسلفانيا، انتخب عضواً في مجلس الشيوخ عن الحزب الديمقراطي بعد استقالة جيمس بيوكانان، وخدم مابين عامي **1845– 1849**، انتخب عضواً لمجلس الشيوخ عن الحزب الجمهوري بين عامي **1857– 1861**، واستقال بعد أن تم تعيينه وزيرا للحربية ، تدرج في عدة مناصب حكومية ، وترشح للفوز بترشيح الحزب الجمهوري لمنصب الرئيس في عام **1860**، عمل وزيرا مفوضا في روسيا **1862** لمدة عام واحد ، أعيد انتخابه مرة ثانية عضواً في مجلس الشيوخ عن الحزب الجمهوري في عام **1867**، ثم مرة ثالثة في عام **1873**، حتى استقالته من منصبه في الثاني عشر من آذار عام **1877**، توفي في السادس والعشرين من حزيران عام **1889** ، ودفن في مقبرة هاريسبيرغ بولاية بنسلفانيا. للمزيد من التفاصيل ينظر : - Charles Lanman, Op.Cit., P.91.

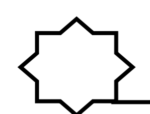
[2] محامي وسياسي ورجل دولة أمريكي ، ولدت في مزرعة عائلته بمقاطعة Goochland ، في ولاية فرجينيا ، درس القانون وتخرج عام **1815** ، ومارس المحاماة عام **1817** ، دخل عالم السياسة عام **1820** عندما انتخب عضوا في لجنة كتابة دستور ولاية ميسوري عن الحزب الديمقراطي الجمهوري، في عام **1822** انتخب بيتس عضواً في مجلس نواب ولاية ميسوري ، ثم انتقل إلى مجلس نواب الولايات المتحدة لفترة ولاية واحدة **(1827–1829)** ، ثم انتخب عضواً لمجلس شيوخ ولاية ميسوري بين عامي **1831–1835**، ثم عضواً في مجلس نواب ولاية ميسوري **1835**. ترشح لعضوية مجلس الشيوخ الأمريكي لكنه خسر أمام الديمقراطي توماس هارت بنتون ، انضم عام **1840** الى حزب الويغ اليميني ، رفض طلباً للرئيس ميلارد فيلمور عام **1850** لشغل منصب وزير الحربية ، تحول عام **1854** الى الحزب الجمهوري ، وترشح لمنصب الرئيس عام **1860** لكنه خسر أمام لنكولن الذي عينه بمنصب المدعي العام للولايات المتحدة بين عامي **1861 – 1864**، توفي في الخامس والعشرين من آذار عام **1869** . للمزيد من التفاصيل ينظر : - Ibid, P.43.

[3] Abram J. Dittenhoefer, Op.Cit., PP.20-33.

[4] Frank A. Flower , Op .Cit , PP. 542 – 544;
- Henry Steele Commager, Documents of American History, Republican Party Platform , Chicago, Illinois, May 16 , 1860, Doc. No.192, Vol.1, New York, 1949, PP.363-364; " National Party Platforms, 1840 -1972 " , PP. 29 – 30.

وهبهم بعض الحقوق، التي منها حق الحياة والحرية والسعادة التي لابد من المحافظة عليها وديمومتها .

3. إن الحفاظ على وحدة الولايات يتحقق بتشجيع زيادة السكان، وتطوير الموارد المالية، وتنمية الثروات وعليه فنحن نحمل مشاعر البغضاء تجاه التفرقة ، وعدم الوحدة ، التي قد تأتي من أي مصدر كان، ونبارك للجمهوريين عدم اهتمامهم بالتهديدات التي يطلقها بعض أعضاء الحزب الديمقراطي بالانفصال، ونبارك لهم وقوفهم ضدها ونشجب تهديدات الانفصال هذه ، والمجاهرة بطعنها في حرية الدولة، لذلك من واجب أي مواطن ساخط أن يدحض هذه الحالة، ولا يلتزم الهدوء تجاهها.
4. إن الاحتفاظ بحقوق الولايات دون تمييز أمر ضروري جداً لتوازن القوى بينها، لأن ذلك ما تعتمد عليه بنيتنا السياسية ، ونشجب الانتهاكات غير القانونية لبعض القوى المسلحة لأمن أي ولاية أو إقليم مهما كانت الحجج والادعاءات.
5. إن عقيدة الدستور الخاصة بنقل العبيد إلى الولايات أو إلى أي منها ، هي بدعة سياسية خطرة، بل إن هذه العقيدة ثورية في ميولها، ومدمرة للسلام والانسجام في البلد.
6. تعد الحرية الحالة الطبيعية للأقاليم كلها في الولايات المتحدة ، وبما أن الآباء المؤسسين كانوا مع إلغاء العبودية في كل الأقاليم، وأكدوا أنه لا ينبغي لأي شخص أن يحرم من الحياة والحرية والمكانة في المجتمع، إلا بتوافر القانون، لذلك من واجبنا استخدام سلطة القانون (إذا كان ذلك ضرورياً) في الوقوف ضد كل محاولة تبذل لخرق ما أكده الآباء المؤسسون، كما ندحض سلطة الكونغرس وسلطة الهيئات التشريعية الاقليمية التي تحاول إعطاء شرعية للعبودية في أي إقليم من أقاليم الولايات المتحدة .
7. نستنكر إعادة فتح تجارة العبيد في أفريقيا ونصفها بالعار ، تحت غطاء علم بلادنا، وبمساعدة سوء استخدام القانون ، فهي جريمة ضد الإنسانية، وعار لبلادنا ووقتنا الذي نعيشه ونحن ندعو الكونغرس لاتخاذ مقاييس ذات كفاءة وعاجلة من اجل القمع النهائي والكلي لهذه الأعمال.
8. نجد في الفيتوات الصادرة مؤخراً عن الحكام الفدراليين، بشأن القوانين التي أصدرتها الهيئات التشريعية في نبراسكا وكنساس ، والتي منعت ترويج العبودية في هذين الإقليمين، تجسيداً عملياً لمبادئ الديمقراطية المشرفة في عدم المساس بمبدأ السيادة الشعبية.



9. نسعى ، في سبيل توفير مصدر دخل لدعم الحكومة العامة، إلى فرض رسوم عالية على الاستيراد ، عن طريق انتهاج سياسة التبادل التجاري الوطني، التي تؤمن للطبقة العاملة الأجور الحرة، وللزراعة أسعاراً متكافئة، وللفنيين والصناع مكافئة دقيقة وكافية وملائمة لقدراتهم وتؤمن تجارة حرة مستقلة .
10. إن مشروع سكة حديد الباسفيك الذي يربط شرق الولايات المتحدة بغربها ضروري للبلاد ، ويجب على الحكومة الفدرالية أن تقدم المساعدة الكافية وبالسرعة الممكنة لبناء هذه السكة الحديدية، كما ينبغي تفعيل مراكز البريد اليومية .

يتبين لنا من خلال البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري ، أن الجمهوريين لم ينسوا هزيمتهم في الانتخابات السابقة عندما جعلوا إبعاد الرق الموضوع الأساسي في برنامجهم الانتخابي ، وابتعدوا عن مطالب الناخبين ، لذلك عمدوا في هذه الانتخابات الى إصدار برامج انتخابية تصل الى أكبر عدد من الناخبين ، فكان لهم ثلاثة أوتار للعزف عليها في انتخابات العام 1860 ، إذ حافظوا على مبدأهم الأول ، ولكنهم أضافوا مبدأين آخرين ، أولهما مساندة تطبيق التعريفة الكمركية " **لتشجيع تقدم المصالح الصناعية للبلاد بأكملها** " وهو مجاملة للشماليين ، أما المبدأ الآخر فهو مساندة صدور قانون المساكن " **لإعطاء مزرعة متوسطة الحجم لأي إنسان يرغب في الذهاب إليها والعمل فيها** " [1].

بعد الانتهاء من وضع البرنامج السياسي للحزب الجمهوري، أجري التصويت على الأسماء المرشحة في الثامن عشر من آيار عام 1860، وأدت وسائل الدعاية دوراً مهماً فيها ، فلم تكن النشرات، والفرق العازفة ، وكراديس الدعاية وحدها الفاعلة في الترويج للمرشحين، بل وصل الأمر إلى تخفيض أجور النقل للمصوتين القادمين من الولايات الأخرى، على حساب المرشح الذي يصوتون له ، فضلاً عن الوعود بمنح المناصب المهمة والامتيازات الخاصة ، ونشر امتيازات المرشح ، ومكانته الرفيعة، ودوره الفاعل في السياسة ، وكل ما من شأنه أن يكسبه الأصوات [2] .

إنطلقت حملات الدعاية الانتخابية في صباح يوم الثامن عشر من آيار عام 1860، وبذلت الأحزاب قصارى جهدها لكسب الأصوات للمرشح الذي يمثلها ، واستعرت روح المنافسة بين سيوارد وسالمون تشيز ولنكولن، وكان للمرشحين الأولين باع طويلة في السياسة ، وكانا معروفين

---

(1) **تشارلز وبيرد ، المصدر السابق ، ص24 ؛ شفان برواري ، المصدر السابق ، ص70 .**

(2) **ريجينا كيلي ، لنكولن ومعركة الرئاسة ، ترجمة سلامة عبيد ، دار الفكر العربي ، (د. م) ، 1966 ، ص ص 98-99.**

على نطاق واسع، على عكس المرشح الثالث لنكولن الذي لم يكن له شيء منها ، سوى أنه محام معروف في ولايته إلينوي ، لذلك كان أكثر المستفيدين من وسائل الدعاية في الترويج لحملته الانتخابية [1] . ولم تكن تلك الوسائل خارج قاعة المؤتمر فحسب ، بل داخلها أيضاً ، إذ أدى أتباعه ومؤيدوه دوراً مهماً في الترويج له ، وذلك بنعته بكل النعوت التي تشير إلى نزاهته وبساطته ، والى كونه مترعرعاً في أسرة فقيرة الحال، لا تمتلك لنفسها سوى قطع الأخشاب وبيعها ، حتى أطلقت عليه داخل قاعة المؤتمر تسمية **(مرشح السور الخشبي)** و **(حطاب الخشب)** ، وقد أضافت هذه الدعاية رصيداً كبيراً إلى ترشيح لنكولن ، الذي برع وكلاؤه في عقد الصفقات الانتخابية في **(غرف التدخين المغلقة)** [2] في هذه الانتخابات ، إذ قاموا بعد أن اتضح لهم صعوبة فوز مرشحهم بتقديم التعهدات إلى مندوبي ولاية إنديانا Indiana بمنحهم منصباً مهماً في التشكيلة الوزارية ، إذا ما منحوا أصواتهم للنكولن، وهذا ما حصل فعلاً، عندما منح لنكولن المرشح سايمون كاميرون من ولاية إنديانا منصب وزارة المالية لاحقاً ، فضلا عما أبداه أتباعه من وعود وتعهدات أخرى كثيرة لكسب الأصوات، حتى إنه ، لما سمع بكثرتها ، أرسل إلى وكلائه قائلاً : " **إنه لا يسمح بأية مساومة، ولا يرتبط بالوعود التي تبذل جزافاً** " [3].

تمخضت الساعات الأول من بدء التصويت لاختيار مرشح الرئاسة، عن تفوق ملحوظ لعضو مجلس الشيوخ سيوارد ، وقد بان ذلك من خلال تلويح أكثر من نصف الحاضرين له عند دخوله قاعة المؤتمر ، الأمر الذي دعا وكلاء لنكولن ومؤيديه للسعي الحثيث بين مندوبي المؤتمر ، في محاولة منهم لكسب الأصوات ، ورغم أن التوقعات رشحت سيوارد للفوز بترشيح الحزب لمنصب الرئاسة ، إلا أن الشخصيات المهمة وأصحاب القرار السياسي في الحزب كانوا يخشون فوزه ، لأنه يعدّ متطرفاً في موقفه من قضية الرق، إذ كان يسعى لإلغائه تماماً في الولايات المتحدة ، لذلك لم يمنحه مندوبو ولايات بنسلفانيا، ونيوجرسي، وإلينوي ، وأنديانا ، أصواتهم ، وكذلك كان حال سالمون تشيز ، إذ وصف بالتطرف في موقفه من قضية الرق أيضاً [4]. أما لنكولن ، فقد أتخذ

---

[1] ريجينا كيلي ، المصدر السابق، ص 99.

[2] هي عبارة عن اجتماع يعقده المرشحون لمنصبي الرئيس ونائبه أثناء انعقاد المؤتمرات القومية للحزبين الجمهوري والديمقراطي، ويتم التفاوض فيها بين المرشحين، وسط أجواء خاصة، بشأن من يتنازل للآخر عن ترشيحه ، مقابل صفقات خاصة، وقد وجهت إليها أنواع الانتقادات ، باعتبارها وسيلة تزوير للانتخابات، ولكن رغم تلك الانتقادات بقي العمل بهذه الطريقة جاريا حتى بعد الانتخابات الرئاسية لعام 1860. للمزيد من التفاصيل ينظر : فوزي قبلاوي ، نظام الحكم في أمريكا (الانتخابات) ، بيروت ، (د. ت)، ص ص 90-91 .

[3] سترلنج نورث، المصدر السابق ، ص 139.

[4] Thomas W. Knox, Op.Cit., P.78.

موقفاً معتدلاً في معالجتها ، فلم يدع إلى إلغاء العبودية تماماً، وإنما كان لا يريد السماح بتوسيعها خارج الحدود المرسومة لها ، وهو بذلك يمثل سياسة الحزب ، وعليه فقد أنقسم الحاضرون بين تأييد سيوارد وبين دعم سياسة لنكولن ، فكثير منهم كانوا يفضلون سيوارد على غيره ، لخبرته السياسية وشهرته الذائعة الصيت في هذا المجال، بينما فضل بعضهم لنكولن لاعتداله في قضية الرق، رغم انه لا يملك الخبرة السياسية الكافية لشغل منصب الرئيس [1].

عندما أجري التصويت في الجولة الأولى ، حصل سيوارد على (173,5) صوتاً، في حين حصل لنكولن على (102) صوت فقط ، وتوزعت بقية الأصوات على بقية المرشحين ، وفي الجولة الثانية حصل سيوارد على (184,5) صوتاً، وحصل لنكولن على (181) صوتاً ، وحين لم يتمكن أي من المرشحين من تحقيق الأغلبية المطلوبة ، لجأ الى المساومات في غرف التدخين المغلقة لإقناع المرشحين الآخرين بالتنازل عن أصواتهم مقابل صفقات خاصة [2] .

استؤنفت جولة التصويت الثالثة ، وحصل فيها لنكولن على (231,5) صوتاً ، مقابل (180) صوتاً فقط لسيوارد ، وبدا جلياً للمؤتمرين أن الفوز بات من نصيب لنكولن، عند ذلك تقدم وكلاء سالمون تشيز وتنازلوا عن أربعة من أصوات ولاية أوهايو لصالح لنكولن ، الذي أعلن المؤتمرون فوزه بالترشيح لمنصب الرئاسة ، وشكلت لجنة لإبلاغه رسمياً بترشيح الحزب الجمهوري له لمنصب الرئاسة ، وباختيار لنكولن لمنصب الرئاسة فقد أزاح الجمهوريون سيوارد جانباً رغم ما اشتهر به من خبرة طويلة في الشؤون العامة ، ثم صوتوا لصالح ترشيح هانيبال هاملينHannibal Hamlin (1809–1891) [3] من ولاية ماين لمنصب نائب الرئيس [4].

يتبين لنا من خلال هذه النتائج أن اللجنة الوطنية الدائمة للحزب الجمهوري قد نجحت والى حد بعيد في تحقيق أهداف المؤتمر الوطني للحزب ، وإن دل هذا على شيء ، فإنما يدل على

---

(1) Paul M. Angle and Earl Schenck Miers, Fire The Salute : Abe Lincoln Is Nominated, Kingsport, Tennessee, 1960, PP.2-3.

(2) Thomas W .Knox, Op.Cit., P.78.

(3) **ولد في مقاطعة باريس بولاية ماين في السابع والعشرين من آب عام 1809 ، وتعلم فيها ، ثم درس القانون وتخرج في عام 1833 وبدأ ممارسة المحاماة في مدينة بانجور ، أنضم في بداية حياته السياسية الى الحزب الديمقراطي ، وانتخب في عام 1836 عضواً في مجلس نواب ولاية ماين ، أخفق في الفوز بعضوية مجلس النواب الأمريكي عام 1840، ، إلا أنه خدم فيه في وقت لاحق ولايتين كاملتين بين عامي 1843–1847 ، ثم انتخب لملء مقعد مجلس الشيوخ الامريكي الشاغر في عام 1848، لفترة ولاية كاملة حتى عام 1851 ، رشحه الحزب الجمهوري لمنصب حاكم ولاية ماين في نفس العام، وخدم في المنصب من الثامن من كانون الأول عام 1857حتى نهاية شباط من نفس العام حيث استقال ليلتحق بالخدمة ثانية في مجلس الشيوخ الأمريكي بين عامي 1857 – 1861 ، رشحه الحزب لمنصب نائب رئيس الولايات المتحدة بين عامي 1861–1865 ، توفي في الرابع من تموز عام 1891 . للمزيد من التفاصيل ينظر:**
- Charles Lanman, Op.Cit., P.219.

(4) Henry Ketcham, Op.Cit., P. 172.

حكمة أعضاء اللجنة الوطنية في اختيارها للأشخاص الذين سيختارون مرشحي الحزب لمنصبي الرئيس ونائبه ، في تلك الفترة العصيبة من تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تميزت بانقسامات سياسية حادة بين الشمال والجنوب ، فقد جاءت نتائج الترشيح متطابقة تماماً مع سياسة الحزب الذي كان يسعى جاهداً لتوحيد الولايات الشمالية ، والحفاظ على وحدة البلاد ، وتبني سياسة معتدلة ومتوازنة تجاه مسألة توسيع الرق ، حرصاً منه على عدم إثارة النزعة الانفصالية لدى ولايات الجنوب .

وعلى خلاف مظاهر البهجة التي أظهرها الجمهوريون في الولايات الشمالية ، مثل ترشيح لنكولن نكسة معنوية لمعظم أوساط المجتمع الجنوبي، إذ عد ترشيحه ناقوساً للخطر المحدق بمصالحهم ، فقد أدرك ساسة الجنوب بما عرف عنهم من خبرة طويلة ومعرفة بخبايا السياسة أن الانقسام في صفوف الحزب الديمقراطي ، في مقابل قوة الحزب الجمهوري وصلابته، قد يؤدي إلى فوز مرشح الجمهوريين لنكولن في الانتخابات المقبلة ، إذ إنها نتيجة حتمية لما كان يمر به الحزب الديمقراطي من انقسام ، ولما كان الحزب الجمهوري عامة ، ومرشحه لنكولن خاصة ، من الداعين إلى منع انتشار العبودية ، فقد تعززت النزعة الانفصالية لدى ساسة الولايات الجنوبية ، لأنها – حسب قناعتهم – السبيل الوحيد الذي سيجنبهم خطر الجمهوريين وأنصارهم المتربصين بنظام الرق ، فأنهالت صحف الجنوب بمختلف أنواع النقد ومحاولات الانتقاص من شخص لنكولن ، وحزبه الذي رشحه ، ومن ذلك النقد " **إنه محام ريفي من الدرجة الثالثة**" ، و" **إنه درج على رواية النكت المستهجنة والمزاح الماجن**" ، و" **إنه لا يستطيع الخطابة والتحدث وفق قواعد النحو**" ، و" **إنه ليس بالرجل المهذب**" ، و" **إنه تعود أن يجلس في قميص**" ، و" **إنه ليس أهلاً إلا لنشر الخشب**" ، و" **إنه من حيث تقاطيع وجهه اقرب إلى الغوريلا منه إلى الإنسان**" [1] .

وعلى الطرف الآخر من السباق ، ابتدأ الحزب الديمقراطي حملته الانتخابية بعقد مؤتمره العام في الثالث والعشرين من نيسان عام 1860 في مدينة تشارلستون بولاية كارولاينا الجنوبية ، وقد حضر المؤتمر مندوبون من مختلف أنحاء الولايات المتحدة الشمالية والجنوبية ، وحين بدأ المؤتمر أعماله ، كان المرشح الوحيد لمنصب الرئيس هو عضو مجلس الشيوخ عن ولاية إلينوي ستيفن دوغلاس ، لكن إعلان اسمه مرشحاً وحيداً لهذا المنصب، أدى إلى انسحاب مندوبي كل من ولايات الاباما وكارولاينا الجنوبية وجورجيا، وفلوريدا ومسيسبي وتكساس ، وقد كان السبب في

---

[1] نقلاً عن حيدر شاكر خميس ، المصدر السابق، ص ص 142-143.

ذلك طرحه لمبدأ السيادة الشعبية كأساس تسير عليه إدارته في حال فوزه بالرئاسة ، ولم يكن هذا الاعتراض على مبدأ السيادة الشعبية بحد ذاته ، وإنما كان على شخص دوغلاس نفسه ، إذ إن المناقشات التي دارت بينه وبين لنكولن جعلت منه شخصاً غير مرغوب به في الجنوب ، وقد بذلت محاولات لتسوية موقفه وتصحيحه، لكنها لم تثمر ، فقد أجري (57) اقتراعاً لم يتمكن دوغلاس أن يحرز في أي منها أكثرية الثلثين اللازمة للفوز بترشيح الحزب [1] .

ترك هذا الانقسام الواضح في صفوف أعضاء الحزب الديمقراطي أثراً بارزاً في الانتخابات الرئاسية ، إذ أدى إلى ظهور حزب جديد ، أصبح منافساً ثالثاً على كرسي الرئاسة، ذلك هو حزب (**الاتحاد الدستوري** Constitutional Union Party) الذي تألف مما تبقى من أعضاء حزب **الويغ** والحزب الأمريكي (**الذين لا يعرفون شيئا**) وبعض الأحزاب الصغيرة الأخرى ، الأمر الذي أسهم في تشتيت أصوات المؤيدين للحزب الديمقراطي ، لاسيما في الولايات الجنوبية ، وبالتالي خسارته لمعركة الرئاسة [2].

فقد اجتمع ممثلو هذه الأحزاب في مدينة بالتيمور بولاية فرجينيا، وقرروا تشكيل حزب جديد تحت اسم الاتحاد الدستوري ، وجعلوا أهدافه ومنهاجه السياسي تعتمد على ثلاثة محاور هي : " **دستور البلاد ، واتحاد الولايات ، وسيادة القانون** " [3] وقد رشحوا في المؤتمر التأسيسي الأول للحزب في بالتيمور كلا من جون بيل John Bell (1796– 1869)[4] لمنصب الرئيس، وادوارد ايفريت Edward Everett (1794–1865) [5] لمنصب نائب الرئيس وأبدى المؤتمرون رغبتهم في القيام بدور المصالحة في النزاع بين الديمقراطيين الشماليين والجنوبيين،

---

[1] نقلاً عن حيدر طالب الهاشمي ، المصدر السابق ، ص 118.

[2] Henry H. Smith , Op.Cit., P.23-24.

[3] Ibid, P.24.

[4] سياسي أمريكي وعضو مجلس الشيوخ عن ولاية تينيسي ، ولد في الثامن عشر من شباط عام 1796 في ميل كريك، وهي قرية صغيرة بالقرب من بلدة ناشفيل بولاية تينسي وتعلم فيها ، درس القانون وتخرج من جامعة كمبرلاند في عام 1814، بدأ مسيرته السياسية في الحزب الديمقراطي ، مع جناح أندرو جاكسون، انتخب عضواً لمجلس شيوخ ولاية تينيسي في عام 1817 ، انتخب عام 1826عضواً في الكونغرس الأمريكي عن ولاية تينيسي ، وخدم فيه بين عامي 1827 – 1841، ترأس خلالها مجلس النواب الأميركي بين عامي 1834 – 1835، انتخب عضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية تينيسي وخدم فيه بين عامي 1847 – 1859 ، انضم لحزب الويغ اليميني في عام 1860، ثم أنضم الى حزب الاتحاد الدستوري ، توفي في العاشر م أيلولعام1869. للمزيد من التفاصيل ينظر:

- Charles Lanman, Op.Cit., P.48.

[5] سياسي وأكاديمي أمريكي شهير ، ولد في مدينة بوسطن بولاية ماساتشوتس ، تخرج في جامعة هارفارد عام 1811وهو في سن السابعة عشرة ، انتخب عضواً في مجلس النواب الأميركي عن ولاية ماساتشوتس بين عامي 1825–1835 ، ثم انتخب حاكماً لولاية ماساتشوتس بين عامي 1836 – 1840، تولى منصب رئيس جامعة هارفارد في عام 1846، أختير لمنصب وزير الخارجية وخدم فيه بين عامي 1852 – 1853 ، انتخب عضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي عن ماساتشوتس بين عامي 1853 – 1854 ، ترشح لمنصب نائب الرئيس عن الحزب الدستوري في انتخابات العام 1860 ، لكنه فشل فيها ، توفي في مدينة بوسطن في الخامس عشر من كانون الثاني عام 1865 . للمزيد من التفاصيل ينظر :

- Charles Lanman, Op.Cit., P.172.

وبين الديمقراطيين والجمهوريين، وعدّوا تأسيس حزبهم وترشيح هذين الاسمين لمنصبي الرئيس ونائبه حلاً وسطاً للازمة [(1)].

وبعد فشل الحزب الديمقراطي في ترشيح مرشح توافقي للرئاسة في مؤتمره العام الذي عقد في تشارلستون ، عقد أعضاؤه اجتماعاً آخر في الثامن عشر من حزيران عام 1860 ، في مدينة بالتيمور في ولاية ماري لاند لغرض انتخاب مرشحي الحزب لمنصبي الرئيس ونائبه ، لكن الاجتماع لم يكتب له النجاح ، إذ سرعان ما نشب الخلاف بين مندوبي الولايات الجنوبية الذين انسحبوا من المؤتمر السابق، وبين مندوبي الولايات الشمالية، بسبب عدم الاتفاق على منهاج الحزب ، ففي الوقت الذي طالب فيه المندوبون الجنوبيون بتخصيص مادة في برنامج الحزب تبيح الرق في الولايات المتحدة كافة ، عارض الشماليون ذلك ، فضلاً عن إن مندوبي الولايات الجنوبية كانوا معارضين لترشيح الحزب لشخص دوغلاس لأنه لم ينصف قضيتهم المتعلقة بتوسيع العبودية إلى الأقاليم الجديدة ، من خلال مناقشاته مع لنكولن ، لذلك فإنه لم يعد محبوباً لديهم ، على العكس مما كان عليه في السابق، وحين أدركوا أن ترشيحه من قبل الحزب الديمقراطي سيؤدي إلى فوزه ، انسحب مندوبو ولايات الالباما ، ولويزيانا، والمسيسبي ، وتكساس ، وفلوريدا Florida ، واغلب مندوبي كارولاينا الجنوبية، وجورجيا ، واركنساس مجدداً ، إلا أن ذلك الانسحاب لم يمنع المؤتمرين من مواصلة عقد مؤتمرهم ، الذي استهل بطرح برنامج الحزب للمرحلة المقبلة ، ومما جاء فيه : [(2)]

1. إن المبادئ الديمقراطية ثابتة ، وغير قابلة للتغيير ، ويسعى الحزب جاهداً لتطبيقها دون تراجع أو فتور .
2. يمر الحزب بأزمة خلافات في وجهات النظر بين أعضائه ، معظمها في قضية العبودية، ودخول الأقاليم الجديدة إلى الاتحاد ، لكنه يسعى لتسويتها في اقرب وقت.
3. إن الحزب يلتزم بقرار المحكمة العليا للولايات المتحدة في ظل القانون.
4. إن من واجب الولايات المتحدة أن تمنح حماية واسعة وكاملة لكل مواطنيها، سواء كانوا في بلدهم أو خارجه، وسواء كانوا من المواطنين الأصليين أم من الذين يحملون الجنسية الأمريكية.

[(1)] **كلينتون روسيتر ، المصدر السابق ، ص ص 78 -79 .**

[(2)] Henry Steel Commager, Op.Cit., Vol.1, The Democratic Party Platform of 1860 June 18, 1860 , Doc. No. 193, P.365.

5. يسعى الحزب لتحقيق أكثر الضروريات أهمية في المجال العسكري والتجاري والبريدي، وهي الاتصال والتفاهم السريع بين الولايات الأطلنطية والباسيفيكية، وإن الحزب الديمقراطي يتعهد بمثل هذه المؤسسات الحكومية ومساعدتها، ويضمن كذلك بناء سكة حديد على شاطئ الباسفيك في مدة وجيزة إن الحزب الديمقراطي يدعو إلى ضم جزيرة كوبا، وهذا سيكون شرفاً للولايات المتحدة واسبانيا.
6. إن قوانين الهيئات التشريعية للولايات لدحر قانون العبد الهارب ، هي عدائية في شخصها ، ومدمرة للدستور ، وثورية في نتيجتها أو تأثيرها.
7. إن قوة تأثير الهيئات التشريعية في الأقاليم على الأشخاص وعلاقاتهم المحلية، سيتم في نهاية الأمر تحديدها من قبل المحكمة العليا للولايات المتحدة، وينبغي احترامها من قبل جميع المواطنين الصالحين ، وأن تدعم من قبل المؤسسات الفرعية والعامة للحكومة .

وبعد الانتهاء من طرح البرنامج السياسي الحزب، أجري التصويت على مرشحي الحزب ، فحصل ستيفن دوغلاس على أغلبية أصوات الحاضرين، وأعلن انه مرشح الحزب للانتخابات الرئاسية المقبلة ، الأمر الذي رفضه مندوبي الولايات الجنوبية الذين قرروا الانسحاب من مؤتمر الحزب العام في بالتيمور، وعقدوا مؤتمرهم العام في المدينة نفسها في الثامن والعشرين من حزيران عام 1860 ، ورشحوا فيه جون بريكنريدج John Breckinridge (1821–1875) [1] من ولاية كنتاكي لمنصب الرئاسة ، وضمنوا برنامجهم السياسي فقرة تدعوا الى السعي لضم كوبا إلى الاتحاد الأمريكي، وأخرى تسمح بامتداد العبودية إلى كافة الأقاليم الجديدة التي تدخل الاتحاد [2].

- حملة الانتخابات الرئاسية لعام 1860 وفوز أبراهام لنكولن :-

---

[1] محامي وسياسي أمريكي ، ولد في ولاية كنتاكي في السادس عشر من كانون الأول عام 1821، وتعلم فيها ، ثم درس القانون في جامعة ترانسيلفانيا في لكسينغتون وتخرج منها في عام 1840، وبدأ ممارسة القانون هناك ، تطوع في عام 1847 للخدمة في الحرب مع المكسيك ، انتخب عضوا في مجلس نواب ولاية كنتاكي في عام 1849 عن الحزب الديمقراطي ، ثم عضوا في مجلس النواب الأمريكي عن ولاية كنتاكي بين عامي 1851 – 1855 إلا انه لم يترشح لولاية ثانية، انتخب نائبا لرئيس الولايات المتحدة في عام 1856 عن الحزب الديمقراطي وكان أصغر نائب رئيس في تاريخ الولايات المتحدة (35 عاما) فشل في ترشحه لمنصب الرئاسة في انتخابات 1860 عن الجناح الجنوبي للحزب الديمقراطي ، وخدم عضواً في مجلس الشيوخ الامريكي عن كنتاكي عام 1861 ، ثم فر ليقاتل ضد القوات الفيدرالية ، واختير لمنصب وزير الحربية في الجنوب عام 1865 ، توفي في السابع عشر من آيار عام 1875 . للمزيد من التفاصيل ينظر :
- Charles Lanman, Op.Cit., P.68.

[2] George O. Seilhamer , Op. Cit., PP.49-51.

ووفقاً لما جرت عليه العادة بأن تجرى الانتخابات الرئاسية ليس بالاعتماد على الانتخاب الشعبي العام فقط ، وإنما على انتخاب الرئيس بواسطة (**هيئة انتخابية**) [1] ، فقد انطلقت الانتخابات في السادس من تشرين الثاني عام 1860 بأربعة مرشحين هم كل من ستيفن دوغلاس عن الديمقراطيين الشماليين ، وجون بريكنريدج عن الديمقراطيين الجنوبيين، وأبراهام لنكولن عن الحزب الجمهوري ، وجون بيل عن حزب الاتحاد الدستوري [2].

وبعد ستة أيام من التصويت المستمر في الولايات كافة ، أعلنت نتائج التصويت في الانتخابات الشعبية والهيئة الانتخابية ، وأظهرت فوز مرشحي الحزب الجمهوري أبراهام لنكولن وهانيبال هاملين بمنصبي الرئيس ونائبه ، فقد صوتت له خمساً من الولايات الخمسة عشرة المبيحة للرق ، فيما لم تصوت له تسعاً من هذه الولايات ، وامتنعت ولاية كارولاينا الجنوبية عن المشاركة في هذه الانتخابات ، وهذا يعني أن المجتمع الجنوبي كان يعاني من انقسام في مواقفه من الحزب الجمهوري والولايات الشمالية ، أما الشماليون فرغم معاداتهم لمرشح الحزب الديمقراطي المنشق جون بريكنريدج ، إلا أنهم صوتوا له بـ (277,000) صوتاً ، تركزت في ولايات الشمال الأوسط ، مما يدل على إن الانقسام الذي شهدته الولايات المتحدة في انتخابات عام 1860 فضلاً عن كونه انقساماً بين الشمال والجنوب ، كان انقساماً فيما بين الجنوبيون والشماليين أنفسهم [3].

لم ينل لنكولن أكثر من (40%) من الأصوات بواقع (1,866,352) صوتاً ، فضلاً عن أصوات ثماني عشرة ولاية حرة في الهيئة الانتخابية – ما عدا نيوجيرسي – ولم يحصل على أي صوت من أصوات الولايات الجنوبية في الهيئة الانتخابية ، إلا أن الأصوات الشعبية التي نالها توزعت بين الولايات بشكل يكسبه الأغلبية الانتخابية ، ولعل السبب الرئيسي في فوزه يكمن في انقسام الحزب الديمقراطي على نفسه ، وتشتيت أصوات مؤيديه بين جناحيه المتنافسين ، فضلاً عن تصويت عدد غير قليل من الجنوبيين لصالح مرشحي حزب الاتحاد الدستوري ، وامتناع ولاية

---

[1] وهي هيئة تمثل فيها كل ولاية بعدد من الأعضاء مماثل لعدد أعضائها في الكونغرس ، يتم اختيارهم عن طريق المجالس التشريعية للولايات ، حيث يقوم أعضاء الحزب في كل ولاية والذين تطلق عليهم تسمية (الناخبين الثانويين) باختيار أعضاء الهيئة الانتخابية المناصرة للحزب ، وللكونغرس السلطة لأن يقرر موعد اختيار الناخبين ، ويوم اقتراعهم ، الذي يجب أن يكون موحداً في كافة أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية ، وعليه فلم يكن يكفِ لفوز المرشح أن يحصل على أغلبية الأصوات في الهيئات الانتخابية بمعزل عن الانتخابات الشعبية، بل إن فوزه يقترن بحصوله على أغلبية الأصوات في الهيئات الانتخابية والأصوات الشعبية . للمزيد من التفاصيل ينظر : مكتب الولايات المتحدة للاستعلامات والتبادل التربوي، المصدر السابق، ص 36 ؛ ريجينا كيلي، المصدر السابق ، ص 109.

[2] Ruth K. Scott and Ronald J. Hrebenar, Parties in Crisis: party Politics in America, New York, 1969, PP.28-29.

[3] نقلاً عن حيدر طالب الهاشمي ، المصدر السابق ، ص 128.

كارولاينا الجنوبية عن التصويت لأي حزب في هذه الانتخابات ، مما يدل على إنها كانت تحبذ الانفصال ، بعد أن أدركت النتيجة التي ستؤول إليها هذه الانتخابات مسبقاً [1].

- موقف الولايات الجنوبية من فوز مرشح الحزب الجمهوري أبراهام لنكولن :-

أستقبل انتخاب أبراهام لنكولن رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية عام 1860 بالترحيب الكبير في ولايات الجنوب ، التي رأت فيه فرصة مناسبة تتحرر فيها من إرتباطها القديم بالاتحاد الذي ما عاد يؤمن لها مصالحها كما تريد هي ، وكما يريد سكانها ، وازدادت خشية الجماعات المؤيدة للرق في الولايات الجنوبية من أن يؤدي انتخاب لنكولن إلى حرمانهم من الوظائف الاتحادية ، وإضعاف مكانتهم فيه ، فرأوا في الانفصال علامة تاريخية تخص فوائدها كل ولايات الجنوب [2].

لم تكن فكرة انفصال الولايات الجنوبية عن الاتحاد جديدة ، فطالما ترقبت ولاية كارولاينا الجنوبية فرصة توحد فيها الجنوب في صورة اتحاد جديد ، وتعود بداية ظهور النزعة الانفصالية في الجنوب الى منتصف أربعينيات القرن التاسع عشر ، وقد قويت هذه النزعة مع تزايد الصراع من أجل نشر العبودية الى المناطق الغربية ، وعدّ زعماء الجنوب آنذاك ، إن محاولة الشماليين إيقاف توسيع العبودية هجوماً على مصالحهم وعلى حقوق الجنوب ، فقد أعلن المؤتمر الذي عقد في ناشفيل بولاية تينيسي في العاشر من تشرين الثاني عام 1850 عن **(حق الولايات الجنوبية بالانفصال)** ، وعلى إثر النزاع في كنساس ، قام كبار ملاك العبيد بتشكيل جمعية سرية ترأسها جيفرسون ديفز Jefferson Davis (1808-1889) [3] سميت بـ **(النادي الذهبي)** The Golden Club ، وقامت بالتحضير لانفصال الجنوب بشكل منتظم ، فقد توجب عليها تنظيم القوى العسكرية ، وإتباع التجنيد السري بشكل واسع دون لفت أنظار الشماليين [4].

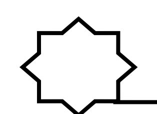
---

[1] George S. Boutwell, Op.Cit.,P.29.

[2] Carl Sandburg, Abraham Lincoln- The Prairie years , Mladinska Knjiga, Yugoslavia , 1954, P. 284.

[3] **سياسي أمريكي شهير ، ولد بمدينة كريستيان بولاية كنتاكي في عام 1808 ، نشأ وترعرع بولاية المسيسيبي ، وفي السادسة عشرة من عمره ألتحق بالأكاديمية العسكرية وتخرج فيها عام 1828 ، عمل أثناء خدمته العسكرية على الحدود بولاية ويسكونسون حيث شارك عام 1835 في الحملات ضد الهنود الحمر ، في عام 1843 أنضم الى الحزب الديمقراطي وفاز عام 1845 بمقعد مجلس النواب الأمريكي عن ولاية المسيسيبي ، إلا انه استقال عام 1846 وأصبح عقيداً في كتيبة المتطوعين المسيسيبيين في الحرب ضد المكسيك ، وفي عام 1847 أختاره حاكم الولاية لشغل مقعد شاغر في مجلس الشيوخ الأمريكي ، وفي عام 1848 انتخبته الهيئة التشريعية في الولاية لعضوية المجلس لما تبقى من الدورة الانتخابية ، وأعيد انتخابه لعضوية مجلس الشيوخ الأمريكي عام 1850 لدورة كاملة ، اختير رئيساً للولايات المتحالفة الكونفدرالية Confederation States of America 1861-1865 ، توفي عام 1889 . للمزيد من التفاصيل ينظر :** - Charles Lanman, Op.Cit., PP. 142-143.

[4] **طلعية الصياح وراغب العلي ، المصدر السابق ، ص 128 .**



تسارعت الأحداث بعد انتخاب أبراهام لنكولن مباشرة ، حيث أدرك الجنوبيون بصورة عامة ، ومؤيدو نظام الرق وأنصار حقوق الولايات بصورة خاصة ، المغزى الرئيس من وراء انتخاب الرئيس الجمهوري الجديد ، فلم يكن قد مر زمن طويل على إعلان رغبته في تحريم الرق والمحافظة على وحدة البلاد ، فقد جاء في البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري عام 1860 " **إن العبودية يجب حصرها في أي أرض جديدة سوف تنظم الى الاتحاد** " [(1)] .

أصبحت مسألة الانفصال تلوح في الأفق ، لأن الولايات الجنوبية عدت فوز مرشح الحزب الجمهوري بمثابة القضاء على نظامها الاقتصادي ، وأصبحت مسألة الانفصال من الثوابت لديها، لاسيما بعد أن جعل الحزب الجمهوري الذي فاز في الانتخابات الرئاسية من القضاء على الرق في الأراضي الغربية، وعدم السماح بتوسعه أول أهدافه ، لذلك فإن ما كان يقال أصبح قابلا للتنفيذ وبلا تردد ، فراح ساسة الجنوب يبينون للشعب الذي لم ينس بعد مرارة الهزيمة في الانتخابات الرئاسية ، محاسن الانفصال وما يجره عليه من منافع ، إذ سيمكنه المتاجرة مع أوروبا من غير عراقيل أو تعريفات كمركية كالتي أراد أهل الشمال وضعها على الواردات ، فتصبح بذلك علاقاته مع الخارج مباشرة ، وبدون تدخل الرأسماليين ، كما سيمكنه المتاجرة بالعبيد التي ستؤدي الى تدني أجور العمل ، وتطور الزراعة وتوسيع رقعة الأرض المزروعة ، وكل ذلك سيقود الى بناء المصانع والبنوك ، ويهيئ العناصر المطلوبة لقيام دولة الجنوب المستقلة [(2)].

شجع موقف إدارة الرئيس بيوكانان السلبي من تلك الأحداث أهل الجنوب على اتخاذ خطوات أخرى نحو الانفصال ، فقد طلب الرئيس بيوكانان في رسالته السنوية الموجهة الى الكونغرس في الرابع من كانون الأول عام 1860 تنفيذ مطالب الجنوبيين في الولايات المتحدة الأمريكية ، وصرح محاولاً إملاء السياسة التي يجب على لنكولن أن يسير عليها في حال انفصال الجنوب عن الشمال : " **بأن أشد ما يخشاه هو انفصال الولايات الجنوبية عن الاتحاد ، وفي حال حدوث ذلك فعلاً ، فإن الحكومة الاتحادية يجب أن تتجنب إخضاع تلك الولايات بالقوة** " [(3)].

اشتدت الانتقادات لإدارة بيوكانان بعد رسالته إلى الكونغرس ، إذ لم يتخذ فيها أي موقف صريح وحازم تجاه الأزمة الناشئة ، واكتفى بالتأكيد أن ليس هناك ولاية لها الحق في أن تتخلى

---

(1) **محمد محمود النيرب ، المصدر السابق ، ص 234 .**

(2) "The Annals of America" , Vol.9, 1858-1865, The Crises of the Union, Chicago, 1968, Southern Secession, Doc. No.38, P.204.

(3) James D. Richardson, A Compilation of the Messages and Papers of the Presidents, Vol. 5, James Buchanan, Published by Authority of Congress, 1902, P.328.

عن الاتحاد ، وأعطى للانفصاليين الشعور بالراحة عندما أشار إلى أن " **حكومة الولايات المتحدة ليست لديها الوسائل الشرعية لإجبار أي ولاية على البقاء في الاتحاد**" مما أفقده احترام سكان الولايات الشمالية (1).

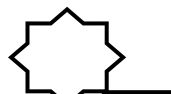
أدى عدم اشتراك ولاية كارولينا الجنوبية في الانتخابات ، الى الشعور بأنها ستكون أول ولاية تعلن الانفصال ، وهذا ما حصل فعلاً، فقد اجتمع مجلسها التشريعي ، في العشرين من تشرين الثاني عام 1860 ، في تشارلستون ، لغرض التباحث بأمر الانفصال عن الاتحاد، وأعلن الحاضرون البالغ عددهم (169) عضواً، الانفصال عن الاتحاد ، وأكدوا إصرارهم وعزمهم على دعمه بكل ما يتطلبه من قوة ، سواء قوة الدبلوماسية أو السلاح (2).

في العشرين من كانون الأول عام 1860 صادق المجلس التشريعي لولاية كارولاينا الجنوبية بالإجماع على قانون الانفصال عن الاتحاد ، وجاء في قرار المصادقة : " **نحن شعب كارولاينا الجنوبية ، نعلن بعد اجتماع ممثلينا في مؤتمرهم ، إن الاتحاد الموجود بين هذه الولاية والولايات الأخرى لأمريكا الشمالية قد حل ، وأن ولاية كارولاينا الجنوبية قد عادت إلى موقعها بين دول العالم ولاية منفصلة ومستقلة .....** " (3) .

قادت هذه الأحداث المتسارعة إلى محاولة إيجاد الحلول السلمية للأزمة ، فتقدم السيناتور جون كريتندن John Crittenden (1787–1863) (4) بعدد من المقترحات إلى الكونغرس في الثامن عشر من كانون الأول عام 1860 ، تمحورت حول إجراء وحيد لحل الأزمة هو تعديل الدستور، بحيث يضمن بشكل صريح حقوق مالكي العبيد، وعدم التدخل في نظام العبودية في الولايات الموجود فيها أصلاً ، وشكلت لجنة متوازنة في الكونغرس في التاسع عشر من كانون الأول عام 1860 برئاسة كريتندن وعضوية (12) نائباً يمثلون الولايات الشمالية والجنوبية المتخاصمة للنظر في هذه المقترحات ، وإيجاد غيرها إذا تعذر قبولها (5).

---

(1) James D. Richardson, Op.Cit., P.328.
(2) John D. Long , Op.Cit., P.57.
(3) "The Annals of America" , Vol.9, Op. Cit., P.209.
(4) **سياسي ومشرع أمريكي شهير، ولد في مقاطعة وود فورد Woodford بولاية كنتاكي، تخرج من كلية وليم ماري عام 1807، ثم أصبح عضواً في مجلس ولايته التشريعي عام 1816 ، وفي العام التالي انتخب عضواً في مجلس الشيوخ . مارس المحاماة في ولايته للمدة مابين عامي 1827–1829 ، ثم أعيد انتخابه ثانية عن ولايته لعضوية مجلس الشيوخ، أصبح حاكماً لولايته عام 1848 ثم مديراً عاماً للبريد في حكومة الرئيس ميلارد فيلمور ، وفي عام 1855 أعيد انتخابه لعضوية مجلس الشيوخ ، أدى دوراً مهماً في بقاء ولايته موالية للاتحاد خلال مرحلة الحرب الأهلية ، توفي عام 1863 . للمزيد من التفاصيل ينظر:–**
- Encyclopedia Americana, Vol.8, P.214.
(5) Samuel Eliot Morison, The Oxford History of the American People, New York, 1965, P.609.



ربط الأعضاء الشماليين في اللجنة موافقتهم على مقترحات كريتندن بموافقة الحزب الجمهوري عليها ، وفي الوقت الذي كان فيه الديمقراطيون (الشماليون والجنوبيون) وبعض الجمهوريين ، تواقين لنجاح هذه التسوية، ومنع انفصال الجنوب ، جاء رفضها من قبل الرئيس لنكولن ليزيد من تباين المواقف السياسية بين مؤيدي العبودية ومعارضيها ، فقد انقسم الحزب الجمهوري الى فئتين بشأن الموقف من إلغاء العبودية في الولايات الجنوبية ، الأولى هي فئة الجمهوريين المتطرفين (**الراديكاليين**) [1] الذين كانوا يرون إن على الحكومة الجديدة العمل وبكل الوسائل على إلغاء الرق في كافة أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية ، وأن انفصال الولايات الجنوبية عن الاتحاد يعد عملاً صالحاً ، إذ ستتخلص الولايات الشمالية من مشكلة العبودية الى الأبد ، ودعوا إلى عدم بذل أي جهد لإعادتها إلى الاتحاد ، بل أكدوا إن المشاكل، التي كان يعانيها الاتحاد بسبب قضية العبودية، أصبح من الممكن حلها مع انفصال الولايات الجنوبية، لأن هذه الولايات هي سبب كل تلك المشاكل ، وبانفصالها فان البلد سيتنفس الصعداء [2].

أما الفئة الثانية فهم (**الجمهوريون المعتدلون**) الداعين للحفاظ على وحدة الاتحاد ، وقد انقسمت هذه الفئة الى قسمين ، (**المعتدلين المؤيدين للحوار**) وغالبيتهم من التجار الشماليين الذين ستتضرر مصالحهم التجارية مع الجنوب ، وقد أسفوا كثيراً لانفصال الولايات الجنوبية ودعوا إلى انتهاج سياسة الحوار واللين لإعادة الولايات المنفصلة إلى الاتحاد ، والحيلولة دون انفصال أي ولاية عنه ، و(**المعتدلين المؤيدين للتشدد**) – وهي الفئة التي ينتمي إليها الرئيس لنكولن – والذين كانوا يسعون للحفاظ على الاتحاد بالقوة ، ومنع انفصال الولايات الجنوبية بشتى السبل ، ودعوا الرئيس بيوكانان إلى استخدام القوة بكل شدة لإرجاع الولايات المنفصلة إلى الاتحاد [3].

---

[1] وهم مجموعة من أعضاء الحزب الجمهوري ونوابه في الكونغرس الذين كانوا يرون أن العبيد المحررين يجب أن يكونوا على قدم المساواة التامة مع المواطنين البيض ، كما عارضوا تطبيق قانوني العبد الهارب و كنساس – نبراسكا ، وضمت هذه المجموعة كلاً من ثاديوس ستيفنز، تشارلز سومنر، إيشوع جيدينجز ، بنيامين واد ، وليام كيلي ، أوين لفجوي ، هنري ديفيس وينتر، جورج جوليان، جون هيل ، بنيامين بتلر، جوزيف ميديل ، هوراس غريلي، مورتون أوليفر، جون لوجان ، جيمس ويلسون، تيموثي هاو، جورج وليامز ، كولفاكس شويلر ، زكاري تشاندلر ، جيمس اشلي، جورج باتويل، جون كوفود، جيمس غارفيلد، هانيبال هاملين، هارلان جيمس، اندرو جون، ليمان ترمبل ، وآخرون ، وبعد انتخابات الرئاسة لعام 1860 أصبح الجمهوريون الراديكاليون قوة كبيرة في الكونغرس ، وانتخب عدد من نوابهم رؤساء لعدة لجان مهمة مثل ثاديوس ستيفنز (لجنة السبل والوسائل)، أوين لفجوي (الزراعة)، جيمس اشلي (الأقاليم)، هنري ديفيس وينتر (العلاقات الخارجية)، جورج جوليان (الأراضي العامة)، إليهو واشبورن (التجارة)، وهنري ويلسون (القضاء). للمزيد من التفاصيل ينظر :

– Allan G. Bogue, "Historians and Radical Republicans: A Meaning for Today", Journal of American History, Vol. 70, No.1, Jun 1983, PP. 7-34.

[2] فرحات زيادة وإبراهيم فريجي ، المصدر السابق ، ص 135 .

[3] Oliver P. Chit wood and others , American People History to 1877, New York, 1962, PP.535-536.

أما الحزب الديمقراطي ، فقد انقسم هو الآخر الى فئتين ، الأولى هي فئة (**الديمقراطيين الشماليين**) الذين كانوا يدعون الى استخدام الوسائل السلمية لحل الأزمة ، وأيدوا سياسة الرئيس بيوكانان في عدم اتخاذ أي إجراء لإعادة الولايات المنفصلة بالقوة ، وساندوها في مختلف وسائل الدعاية ، خشية التصعيد الذي سيجر البلاد الى أتون الحرب الأهلية ، أما الفئة الثانية فهم (**الديمقراطيون الجنوبيون**) الذين أتسمت مواقفهم بالتطرف والدعوة الى الانفصال التام عن الاتحاد ، وإقامة دعائم استقلال الجنوب ، وكانوا يرون في الانفصال فرصة تاريخية لن تتكرر لإقامة دولة تحظى بمركز وطيد بين دول العالم ، وسيكون بمقدور أهلها الاحتفاظ بعبيدهم ونقلهم أينما شاؤوا [(1)].

جاء تأكيد رفض لنكولن لمقترحات كريتندن في الرسالتين اللتين بعث بهما إلى عضوي اللجنة وليام كيللوك William Kellogg وإسرائيل ووشبورن ، في الحادي عشر والثالث عشر من كانون الأول عام 1860 ، فقد كتب في الأولى " **إن هذه التسوية ستضعنا مرة أخرى في الأدنى، وسيرجأ التفكير في العمل مرة أخرى... وسوف تضعف الجمهوريين**" ، وكتب في الثانية : " **إن الجهد الجهيد آتٍ ، وأفضل أن يكون الآن وليس فيما بعد ... وإن تلك التسوية ستؤدي إلى حملات جنوبية تعطل الجهود الشمالية** " [(2)] .

وعلى إثر الموقف المتشدد الذي أبداه الرئيس لنكولن تجاه توسيع العبودية ، سارعت حكومات ولايات ألاباما ، وجورجيا ، والمسيسبي ، ولويزيانا ، وفلوريدا ، وتكساس إلى تأييد قرار ولاية كارولاينا الجنوبية تباعاً [(3)]. وعقد ممثلو الولايات السبعة في الرابع من شباط عام 1861 مؤتمراً بمدينة مونتغمري Montgomery بولاية ألاباما وأعلنوا فيه عن تكوين نظام سياسي جديد أطلقوا عليه اسم (**الولايات الكونفدرالية الأمريكية**) وانتخبت الولايات الجديدة بطل حرب المكسيك ديفز رئيساً مؤقتاً لها [(4)] .

[(1)] Oliver P. Chit wood and other, Op.Cit., P. 538.

[(2)] Harry V.Jaffa, Op.Cit., P.402.

[(3)] **أعلنت ولاية المسيسبي انفصالها عن الاتحاد في التاسع من كانون الثاني عام 1861 ، تلتها فلوريدا في العاشر منه ، ثم تلتها ولاية ألاباما في الحادي عشر منه ، ثم ولاية جورجيا في التاسع عشر منه ، ثم لويزيانا في السادس والعشرين من الشهر نفسه ، أما ولاية تكساس فقد أعلنت انفصالها في الأول من شباط عام 1861 . للمزيد من التفاصيل ينظر :**

- James Moore , A Complete History of the Great Rebellion: Or The Civil War in the United States 1861-1865, W.S. Burlock and Company , Philadelphia, 1881, P. 30.

[(4)] **لم تذكر لنا المصادر التاريخية سبب تعيين جيفرسون ديفز رئيساً للاتحاد على الرغم من وجود مرشحين يفوقونه في القوة السياسية ، وكان اختياره في ذلك الوقت لغزاً محيراً ومازال ، غير أن من المرجح هو الموقف المعتدل لجيفرسون قياساً بالمواقف المتطرفة لمعظم سياسيي الجنوب تجاه الولايات الشمالية ، الأمر الذي قد يدل على الرغبة في تجنب اللجوء الى المواجهة ، للمزيد من التفاصيل ينظر : -**

- Henry B. Rankin, Personal Recollections of Abraham Lincoln , Vol.1 , New York , 1916 , P. 141.

وافق مؤتمر مونتغمري على وضع دستور مؤقت يشبه دستور الولايات المتحدة ، وصودق عليه من قبل الولايات السبعة ، وقد أعطى للحكومة المركزية سلطات محدودة مقابل منح حكومة كل ولاية سلطات واسعة جداً ، كما نص على شرعية العبودية في الدولة ، والحق في امتلاك العبيد ، وضمان الحرية في نقلهم من ولاية الى أخرى ، مع التأكيد على سيادة الولايات State Sovereignty ، ومنع أي تعريفة كمركية على الواردات ، لكنه لم يشر الى حق الولاية في الانفصال ، فضلاً عن تحديده لولاية الرئيس بست سنوات [1].

أعلن جيفرسون ديفز رئيس الولايات الكونفدرالية في خطابه الافتتاحي في الثامن عشر من شباط عام 1861 ، عن عزم الولايات الجنوبية على المضي قدماً في تنفيذ قرارها بالانفصال عن الاتحاد واستعدادها للقتال والتضحية من أجله ، مؤكداً ذلك بقوله : –

> " **لقد تحققت الأحوال الحاضرة بطريقة لا مثيل لها في تاريخ الأمم ، استناداً إلى الرأي الأمريكي القائل : إن الحكومات تقوم على موافقة المحكومين، وإن من حق الشعب أن يغير حكوماته عندما تتحول إلى حكومات فاسدة مدمرة للغايات التي جاءت من اجلها .... وأن الاتحاد الذي عقد بين الولايات ، لإقامة العدل، وضمان الأمن الداخلي والاستعداد للدفاع المشترك، والنهوض بالمنفعة العامة، وتأمين الحرية لشعب هذه الولايات، تجاوز في حقيقة أمره هذه الأهداف ، فلم يعمل على تحقيقها، لذلك فإن إعلان الولايات الجنوبية انفصالها عن اتحاد لا يمثل رغباتها، ولا يعمل على تحقيقها، وعليه فإن انسحابها ليس تجاوزاً على الاتحاد ، ولا على أي ولاية عضو فيه ، بل هو تثبيت لحقها الذي حددته وثيقة إعلان الاستقلال الأمريكي في الرابع من تموز عام 1776** " [2] .

ثم يمضي ديفز في خطابه ليبين الأسس التي استند إليها قرار الانفصال عن الاتحاد حين يقول : " **أن العالم المستنير العادل سيحكم على صدق تصرفنا ويبرر عملنا ... ويحكم على مدى إخلاصنا في جهودنا التي بذلناها في صيانة روح الحكومة التي وضعها آباؤنا ، لاسيما وثيقة الحقوق التي أصدرها الكونغرس عام 1789 ، وعدت بمثابة تعديلات للدستور** " ثم يوضح سياسة الحكومة الكونفدرالية القائمة على " **السلم، والتجارة الحرة، وتقليل القيود على تبادل المنتجات مع الدول الأجنبية، أي تخفيض التعريفة الجمركية بين الولايات المتحالفة والدول التي**

---

[1] James Moore , Op.Cit., P. 32.
[2] “ The Annals of America “ , Jefferson Davis : Inaugural Address, doc.No.45, P.238.

تستورد منها وبالعكس " داعياً " **الولايات المتحدة المجاورة للولايات المتحالفة لأن تبدي النية الحسنة في التعامل بلادنا** " ثم يختتم خطابه بعبارات تعبر عن فقدان الأمل في تجنب الحرب قائلاً : " **إننا نأمل على الأقل أن تبرئ الأجيال القادمة ساحتنا وتغفر لنا دخولنا الحرب رغماً عنا، إذ لا نبغي منها نفعاً أو مغنماً ، بفضل انعدام الخطأ من جانبنا الذي يضاعف من قوتنا ويدعمنا ، وان وسائل الدفاع التي يمتلكها الشماليون، لا تستطيع الصمود أمام شجاعة الولايات الجنوبية وإيمانها بمبادئ استقلالها ...... وإن علينا أن نعد أنفسنا لمواجهة ما تخفيه لنا الأيام من أحداث طارئة، وندافع بالسيف عن المركز الذي اتخذناه لأنفسنا بين شعوب العالم** " [1] .

دخل مجلس النواب الأمريكي على خط الجهود السلمية لحل الأزمة ، إذ شكل المجلس لجنة من ثلاثة وثلاثين عضواً يمثلون كل الولايات ، لغرض البحث عن حل سلمي يرضي الطرفين ، وقد بحثت اللجنة في اجتماعاتها المتكررة مختلف السبل لإيجاد حل مناسب للازمة ، ورفعت تقريرها إلى مجلس النواب في السابع والعشرين من شباط عام 1861 ، وتضمن التقرير مقترحات تضمن للجنوب قانونه الخاص الذي يحفظ له سلامته ، وتضمن للشمال أن العبودية لن تتوسع خارج الأقاليم التي توجد فيها أصلا ، وبعد أن دارت المداولات الحامية بين أعضاء الكونغرس حولها ، رفضت هذه المقترحات ، وذهبت جهود اللجنة سدى [2].

ولم يفلح (**مؤتمر فرجينيا للسلام**) الذي عقد في واشنطن في الرابع من آذار عام 1861 وحضره مندوبون عن (21) ولاية من أصل (33) ولاية [3] وترأسه القاضي روجر تاني Roger B. Taney (1777– 1864) [4] رئيس المحكمة الاتحادية العليا ، في الوصول إلى حل مناسب يرضى الأطراف كلها، فقد بقي كل طرف متمسكاً بمواقفه ، فأوجز تاني في كلمته الختامية نتيجة المؤتمر بقوله : " **إن الأمل فقد كله في إعادة بناء الاتحاد المحطم**" ونصح الرئيس المنتهية

---

(1) ‘‘ The Annals of America ‘‘ , Jefferson Davis : Inaugural Address, doc.No.45, P.240.
(2) Samuel Eliot Morison , Op.Cit., PP.611-612.

(3) امتنعت (11) ولاية عن الحضور الى المؤتمر بسبب انفصال (7) ولايات جنوبية ، وعدم رغبة أربعة من الولايات الحدودية في اتخاذ موقف سياسي قد لا يروق للطرفين المتنازعين ، وفضلت البقاء على موقفها المحايد . للمزيد من التفاصيل ينظر :

- Charles A. Beard and Mary R. Beard, The Rise of American Civilization – The Industrial Era, Vol. II, New York , 1930, P.59.

(4) رئيس هيئة المحلفين والقاضي الأعلى في المحكمة الاتحادية العليا في الولايات المتحدة ، ولد في كالفيرت Calvert بولاية ماريلاند ، درس في المدارس المحلية الريفية ثم التحق بكلية ديكنسون وتخرج فيها عام 1795 ، ومن ثم درس القانون وتخرج منها عام 1799. أصبح عضو في مجلس ولايته التشريعي عام 1812 ، وعين مدعياً عاما للولاية عام 1827، كان من المناهضين لقضية العبودية في ولايته، وفي عام 1831 عين مدعياً عاماً للولايات المتحدة في عهد الرئيس جاكسون، ثم وزيراً للمالية عندما حل محل وليم داني الذي استقال من هذا المنصب ، اتهم من قبل الجمهوريين بالتواطؤ مع بيوكانان في قضية دريد سكوت. توفي عام 1864. للمزيد من التفاصيل ينظر:

- American Peoples Encyclopedia, Vol.18, PP.207-208.

ولايته بيوكانان بعدم اتخاذ أي إجراء أو أي خطوة من اجل إعادة الولايات المنشقة إلى الاتحاد الفيدرالي بالقوة ، لأن النتيجة المحتومة لذلك العمل هي الحرب لا محالة [1] .

أما الولايات الحدودية – **التي تقع بين الولايات الشمالية والجنوبية** – وهي ديلاوير وماريلاند وفرجينيا وكنتاكي وميسوري ، فقد أيدت كل محاولات التسوية السلمية، وبذلت جهوداً استثنائية لحل الأزمة بشكل سلمي، على الرغم من كونها ولايات تقر بنظام العبودية، وكان ينبغي لها أن تقف إلى جانب اللائي انفصلن عن الاتحاد، لكنها لم تسع لذلك ، وفضلت الحل السلمي للأزمة ، فقد أدركت إن الانفصال إذا ما تبعته الحرب فإن أراضيها ستصبح ساحة قتال ، وهذا يعني أنها ستدمر، سواء بجيوش الولايات الجنوبية أم الشمالية، لذلك فضلت الحل السلمي على غيره [2].

---

[1] Charles A. Beard and Mary R. Beard, Op.Cit., P. 59.

[2] **نقلاً عن حيدر طالب الهاشمي ، المصدر السابق ، ص 146.**

أولاً:- تسلم لنكولن للسلطة 1861 :-

قضى الرئيس الأمريكي المنتخب لنكولن شتاء عام 1860 – 1861 بهدوء في منزله بمدينة سبرينغفيلد بولاية إلينوي مستقبلا زواره ، واتفق مع قادة الحزب الجمهوري على أن يتجنب الحزب أي انقسام بخصوص قضية العبودية في الأقاليم ، وقال " **لا حاجة لأي تسوية حول قضية العبودية المتوسعة** " ولم يصرح خلال هذه المدة بشئ ، وكان يعتذر عن إلقاء البيانات والخطب ، مكتفياً بالقول : " **يجب علينا دائما ألا ننسى إن جميع المواطنين الأمريكيين إخوان ينتمون إلى بلاد واحدة** " ، ولكنه رفض أية تسوية تسمح بمد نظام العبودية إلى خارج المناطق التي هو فيها ، وصرح صديقه الحميم إدوارد بيكر Edward Baker عضو مجلس الشيوخ عن ولاية أوريغون أمام المجلس ، بأن لنكولن سيحترم قانون العبد الهارب ، واخبر أصدقائه سراً بان الثكنات العسكرية التي استولت عليها الولايات المنسحبة من الاتحاد يجب استردادها ، على انه فيما يتعلق بإبداء رأيه علناً في مختلف قضايا الساعة ، آثر السكوت والانتظار [1] .

حمل البريد اليومي الى لنكولن رسائل تشتمه وتنعته بالقرد ، وبالرجل الذي جلب النحس على البلاد ، ورسائل تخبره بأنه حيوان بصورة إنسان ، وزنجي ، وخليط العرق ، ومهرج ، ووحش رهيب ، ومعتوه ، وبأنه سيجلد ويحرق ، ويشنق ، ويقيد بالأغلال ، ويعذب ، ورسائل أخرى تحتوي رسوما للمشانق والخناجر ، بعثت بها جمعيات غرضها الترهيب والتخويف ، ومنها ما تضمن وعيدا وتهديدا بالقتل قبل أن يصل الى واشنطن ، أو قبل موعد تنصيبه رئيساً ، ومنها ما توخى السخرية المهذبة ، والدعابة البارعة [2] .

لم يكن الشعب الأمريكي يدرك ما ستؤول إليه أمور انفصال الولايات الجنوبية عن الاتحاد الأمريكي ، هل يتم عقد اتفاق بين الطرفين وتعود تلك الولايات إلى حضن الاتحاد ؟ أم تقبل الحكومة الاتحادية الجديدة بالأمر الواقع وتوافق على الانفصال ؟ أم إنها ستبادر الى محاربة الجنوب وإرجاعه الى الاتحاد بالقوة ؟ ومع اقتراب موعد تسلم لنكولن للسلطة رسمياً ، تساءل الكثيرون فيما إذا كان متهيئاً لمواجهة المسؤولية ، غير أنه بادر الى طمأنة هؤلاء " **بأن واجبه يتطلب استخدام سلطته السياسية للحفاظ على الدستور والأمة** " [3] وكدليل على حسن نواياه تجاه الجنوب ، فقد أعطى قبل تسلمه للسلطة ، موافقته الشخصية على قانون أصدره الكونغرس

---

[1] Stefan Lorant , Op.Cit., PP. 101-102.

[2] **آلان نيفنز وهنري ستيل كوماجر ، المصدر السابق ، ص 265 ، شفان برواري ، المصدر السابق ، ص 82.**

[3] **تشارلز وبيرد ، المصدر السابق ، ص 26 .**

يقضي بتعديل الدستور بطريقة تؤكد أن الحكومة الاتحادية لا يمكنها مهاجمة العبودية في الولايات التي تبيحه [1]. إلا إنه رفض مقترحات السيناتور كريتندن ، وكل محاولات التسوية الأخرى ، معتقداً أن مثل هذه الحلول ما هي إلا حلول مؤقتة ، ولابد من أن تنفجر الأزمة مهما طال زمن الهدنة بين الشمال والجنوب ، فدفع هذا الموقف الى التعجيل باستقالة نواب الجنوب من الكونغرس الأمريكي ومغادرة العاصمة واشنطن [2].

بدأ الرئيس عمله الدؤوب لاختيار وزراءه ومستشاريه ، إذ لم يكن أمامه بموجب الدستور الكثير من الوقت لإنجاز هذه المهمة الشاقة [3] فحاول الجمع بين ممثلي مختلف العناصر في الحزب الجمهوري ، معتمداً على دهائه في التوفيق بينهم ، وكانت المفاجأة حينما اختار لنكولن جميع منافسيه الجمهوريين الذين فشلوا في مؤتمر الترشيح للرئاسة ، وليم سيوارد وسالمون تشيس وادوارد بيتس، مما أدى إلى انتقاده من قبل المقربين له ، الذين أشاروا عليه بأن عمله هذا قد يؤدي إلى التآمر عليه وإسقاطه سياسياً، لكنه علل ذلك بقوله : " **إن عندي حاجة إليهم جميعاً، أنهم يتمتعون بثقة ولاياتهم المختلفة وثقة الحزب الجمهوري، وسيعززون من مركز الحكومة ، إن اللحظة التي نجتازها اليوم اخطر من أن تبرز فيها المطامع والمنافسات الشخصية** " [4].

لم يراع لنكولن في تشكيل حكومته انتماءه الحزبي، فاختار جدعون ويلز Gideon Welles وزيراً للبحرية وهو ديمقراطي من ولاية نيوهامبشاير، فضلاً عن سيمون كاميرون وزيراً للحربية وهو ديمقراطي من بنسلفانيا ، وكالب سميث Caleb Smith وزيراً للداخلية وهو من حزب الأحرار في ولاية أنديانا وفاءً للتعهدات التي قطعت لوفود هاتين الولايتين في غرف التدخين المغلقة يوم ترشح لنكولن لمنصب الرئاسة [5].

لم يدخل لنكولن في حكومته أحداً من ولاية إلينوي، لكنه كافأ الذين خدموه بوظائف صغرى ، بينما عين ادوارد بيتس لمنصب النائب العام وهو من ولاية ميسوري ، ومونتغمري بلير

---

(1) Norman A. Graebner, C. Fate Gilbert and Philip L. White, A history of United States , Vol. 1, Mc Grew – Hill Book Company , New York , 1970 , P.745.

(2) Smith D. Atkins, Abraham Lincoln, Chicago, 1909, P.21.

(3) **نصت المادة الثانية من الدستور الأمريكي على أن يتم تنصيب الرئيس المنتخب في يوم الرابع من آذار من العام الذي يلي عام الانتخابات ، وبذلك كان أمام لنكولن مدة زمنية فاصلة تقدر بحوالي أربعة أشهر بين يوم انتخابه ويوم أدائه اليمين الدستوري وتنصيبه بشكل رسمي رئيساً للجمهورية ، وعدلت هذه المادة الدستورية بموجب التعديل العشرين للدستور الأمريكي في عام 1933، إذ أصبح يتم تنصيب الرئيس المنتخب في العشرين من كانون الثاني من العام الذي يلي عام الانتخابات . للمزيد من التفاصيل ينظر: وزارة الخارجية الأمريكية، الولايات المتحدة حكومة بواسطة الشعب ، (د . م) ، (د ، ت) ، ص139.**

(4) William Eleroy Curtis, Abraham Lincoln, J. B. Lippincott Company, Philadelphia, 1902, PP. 179-180.

(5) **نقلاً عن حيدر طالب الهاشمي ، المصدر السابق ، ص 165.**

Montgomery Blair من ولاية ماريلاند وزيراً للبريد، وبذلك أصبح في حكومته وزيران من الولايات الوسطى التي تقع بين الشمال والجنوب والتي أباحت العبودية ، وذلك لإرضاء هذه الولايات والحيلولة دون اصطفافها مع الولايات الجنوبية. وعلى الرغم من محاولات لنكولن إدخال وزراء من الولايات الجنوبية إلى حكومته ، إلا انه فشل في ذلك ، بسبب خشية السياسيين الجنوبيين من نقمة الرأي العام الجنوبي في حالة اشتراكهم في حكومة لنكولن[1].

كان اختيار لنكولن هذه الشخصيات لهذه المناصب نابعاً من اعتقاده بأنهم أكثر الرجال تمرساً بفنون الحكم، فضلاً عن أنه وحزبه الجمهوري كانا يرغبان بحكومة قوية تنال ثقة الشعب والحزب، لذلك عندما انتقد لنكولن على بعض اختياراته ، لأن بعضهم كان يمثل قوة منافسة قد تطيح به ، أكتفى بالقول إن الدولة بحاجة إلى هذه الكفاءات ، لاسيما في ذلك الظرف الذي عدّ من أصعب الظروف التي مر بها رئيس أمريكي منتخب ، إذ لم يكن مفاجئاً أن يختار الرئيس المنتخب منافسه السياسي لأحد مناصب حكومته ، أما أن يحيط نفسه بخصومه الفاشلين فذلك أمر غاية في الخطورة ، ودل ذلك على إخلاص لنكولن في توخي استشارة أقوى السياسيين، إلا إن اطمئنانه إليهم ، كان مؤشراً إما على سذاجة سياسية مفرطة ، وإما على ثقة عظيمة في زعامته ، وهو الأمر الذي أثبتته الأحداث فيما بعد [2].

وبعد أن أمضى أكثر من شهرين من العمل المتواصل لاستكمال ترتيبات تشكيل حكومته الائتلافية [3] غادر مدينة سبرينغفيلد في الحادي عشر من شباط عام 1861 متوجهاً الى واشنطن ، وخطب في جمهور مودعيه في محطة السكك الحديدية قائلاً : –

" أصدقائي ، لقد عشت بينكم أكثر من ربع قرن ، عشت هنا من أيام شبابي الى أن ادركتني الشيخوخة ، وهنا ولد جميع أولادي وهنا دفن واحد منهم .....، لا يستطيع إنسان أن يقدر شعوري بالحزن والأسى على هذا الفراق ، فاني مدين بكل شئ لهذا المكان ولحنو هؤلاء الناس .....، واليوم أترككم لأقوم بواجب أكثر صعوبة واشق من الواجب الذي القي على عاتق الجنرال واشنطن ...وما لم يكن معي الله العظيم ويساعدني كما ساعده فإنني لابد مخذول ، فلنتضرع جميعا الى الله رب آبائنا الذي

---

[1] John H. Clifford and Marion M. Miller, The Works of Abraham Lincoln: Abraham Lincoln: The True Story of a Great Life , Vol.1, New York , 1907, PP. 204-205.

[2] حيدر شاكر خميس ، المصدر السابق ، ص 152.

[3] تشكيلة حكومة لنكولن لعام 1860. ينظر الملحق رقم (4)

رعاهم ألا يتخلى عنا الآن ، وأترككم جميعا في حفظ الله .... ، ولست ادري كم يطول بعدى عنكم " [1] .

بدأ لنكولن رحلته الطويلة الى واشنطن بالقطار ، وفي طريقه تكلم مع الحشود التي اجتمعت لتحيته عن القضايا الكبيرة التي تهم الأمة ، لكنه رفض إلزام نفسه بأي موقف ، رغم انه استمر في حضور حفلات العشاء والاستقبال ، وظل طيلة المدة بين انتخابه وتوليه الرئاسة ، يبتعد عن استعمال الألفاظ المهيجة في مخاطبة الجنوب ، وقرر أن يدعو شعب الجنوب في خطاب تسلمه الرئاسة بـ " **المواطنين المتذمرين**" ، وأثناء توقفه لإلقاء الخطب تعرض الى مخاطر العنف على أيدي أولئك الذين يكرهونه ، فمر سراً بمدينة بلتيمور منتصف الليل ، ودخل العاصمة واشنطن في الساعة السادسة من صباح يوم الثالث والعشرين من شباط عام 1861 ، وبعد مدة قصيرة من وصوله ، طمأن لنكولن وفدا من مؤتمر السلام ، الذين اعتقدوا انه يمتلك القوة لإعادة السلام للأمة قائلاً : " **إن المستقبل لم يعتمد عليَّ ، بل على رغبة الأمة في إطاعة الدستور** " [2].

أطلقت يوم تنصيب الرئيس لنكولن في الرابع من آذار عام 1861 تهديدات كثيرة باغتياله ، فوقف على طول الطريق جنود للحراسة ، ووقف جندي عند كل نافذة في مبنى الكابيتول [3] نفسه ، كما وقف خمسون جنديا تحت المنصة المزينة بالأعلام ، والتي أقيم عليها الاحتفال ، وسار بيوكانان الى مقعده يحيط به عدد من موظفي الحكومة ، وكانت العصبية بادية عليه ، في حين كان أبراهام لنكولن هادئا رابط الجأش[4] . ثم نهض كبير القضاة روجر تاني – **رئيس المحكمة الاتحادية العليا** – وفتح الإنجيل ، ورفع لنكولن يده اليمنى وردد وراءه القسم الذي ردده لأول مرة جورج واشنطن عام 1791: " **اقسم أن أقوم بعمل رئيس الولايات المتحدة بأمان وإخلاص ، وان أحافظ جهدي على الدستور واحميه وأدافع عنه** " [5] .

بعدها أرتقى لنكولن منصة الاحتفال ، وألقى خطاب التنصيب الذي ضمنه برنامج الحكومة الجمهورية الجديدة ، وحاول في مستهله أن يطمئن الجنوبيين بشأن سياساته المستقبلية قائلاً : –

---

(1) **فنسنت بنيه ، المصدر السابق ، ص 121.**

(2) Francis Curtis , Op.Cit., PP.369- 370.

(3) **الكابيتول : يقصد به مبنى الكونغرس بمجلسيه وقد أنشئ في عهد الرئيس جورج واشنطن الذي اختار في عام 1791 المهندس الفرنسي بيير تشارلز لوضع التصاميم الهندسية للعاصمة الاتحادية ، ومباني الحكومة الفيدرالية التي شيدت على الأراضي التي تنازلت عنها ولاية ماري لاند على ضفاف نهر البوتوماك ، وسميت واشنطن تخليداً لذكراه . للمزيد من التفاصيل ينظر : حاكم فنيخ علي ، المصدر السابق ، ص57 .**

(4) John H. Clifford and Marion M. Miller, Vol.1, Op.Cit., PP. 205-206.

(1) **شفان برواري ، المصدر السابق ، ص82.**

" يبدو أن ثمة مخاوف بين سكان الولايات الجنوبية من تسلم الجمهوريين زمام السلطة ، إذ يعتقدون أن رخاءهم وأمنهم وسلامتهم الشخصية ستكون عرضة للخطر، إنني اجزم بعدم وجود سبب معقول لهذه المخاوف ، ليس هناك نية للتدخل في نظام الاسترقاق في الولايات التي تبيحه ، وطبقا للدستور فان وجود العبودية أمر شرعي في المناطق الموجود فيها فعلاً ، وإنني أقصر معارضتي لنظام العبودية فقط على الأراضي الجديدة ، واعتقد انه ليس لي حق شرعي في التدخل" [1] .

لقد أنكر لنكولن بهذه الكلمات حقه في التدخل في وضع العبودية داخل الولايات التي يوجد فيها كما ناقش باعتدال مسألة حق الولايات في الانشقاق على الاتحاد قائلاً " **إن انفصالنا غير ممكن من الوجهة الطبيعية والجغرافية ، إذ لا يمكن أن نباعد بين إقليمينا ، ولا أن نبني بينهما سداً منيعاً، قد يحدث الطلاق بين الزوجين فيبتعد احدهما عن الآخر، لكن أجزاء الوطن المختلفة لا يمكن أن تفعل ذلك، ولا يسعها إلا أن تبقى وجهاً لوجه، وان تدوم العلاقة بينهما ودية كانت أم عدائية** " ثم مضى يشكك في شرعية انفصال الولايات الجنوبية قائلاً : " **إن الحاكم الأعلى يستمد سلطاته من الشعب، والشعب لم يخوله حق وضع أحكام لانفصال الولايات، إن للشعب وحده أن يفعل ذلك إن شاء، وما على الحاكم إلا أن يدير النظام القائم كما تسلمه بموجب الدستور**" [2].

أكد لنكولن " **إن القانون الذي يلزم إرجاع العبيد لأسيادهم صريح** " وتعهد بتنفيذه ، لكنه رفض التسوية بخصوص توسيع العبودية ، وأوضح إنه " **قد أوكلت لي السلطة في أن أمتلك وأستغل وأستولي على الأراضي والأماكن التي تخص الحكومة ، وأن أجمع الرسوم والضرائب ، وإنني تحت قسم رهيب لصيانة وحماية والدفاع عن حكومة الولايات المتحدة وشعبها** " [3] .

واختتم لنكولن خطابه الافتتاحي بكلمات بليغة موضحاً سياسته تجاه الولايات المنفصلة ومعبراً عن أمله ببقاء الاتحاد ، مخاطباً الجنوبيين بهذه الكلمات :-

" أيها المواطنون المتذمرون ، إن النواحي الطيبة موجودة في طبيعتنا ، لنتمكن في النهاية من الحفاظ على روابط الاتحاد سليمة ، لن تكون هناك حرب إلا إذا بدأتموها انتم ، إن في أيديكم لا في يدي مسؤولية اندلاع حرب أهلية خطيرة ، الحكومة لن

---

(1) Stefan Lorant , Op.Cit., P. 112.
(2) William O. Stoddard , The Lives of the Presidents: Abraham Lincoln and Andrew Johnson, New York, 1888, P.194.
(3) Stefan Lorant , Op.Cit., P. 114.

تهاجمكم ، ولن تشتبك معكم في قتال ما لم تكونوا انتم المعتدون، ليست لكم يمين مسجلة في السماء لهدم الحكومة ، بينما ستكون لي أنا يمين مقدسة أصونها واحميها وأدافع عنها، لسنا أعداء بل أصدقاء، ولا يجوز أن نكون أعداء ، قد تكون المشاعر توترت بيننا، ولكن يجب أن لا تفصم عرى المودة الدائمة بيننا " [(1)].

بهذه اللهجة الدبلوماسية التي كادت تقترب من التوسل ، استهل لنكولن مدة رئاسته ، فكان خطابه خالياً من التهديد، مائلاً إلى التهدئة ، ليس فيه أية رغبة في خوض الحرب لإعادة الولايات المنفصلة عن قرارها ، بينما عارض قرار الانفصال وشكك في شرعيته ، ولم يعترف بوجود الاتحاد (**الكونفدرالي**) الجديد ، وكان خطاباً غير متطرف ، معتدلاً ، متوازناً في ظاهره ، مطمئِناً للجانب الآخر، ونم عن فكر سياسي راسخ ، ورغبة في عدم التسرع والانجرار إلى المواجهة المسلحة [(2)].

كانت لهجة الخطاب على العموم سمحاء خالية من العنف ، وحاول فيها لنكولن التوفيق بين الطرفين والدعوة الى الاتحاد والإخاء والسلام ، والرغبة في حل مسألة العبودية في إطار الدستور وبيّن سياسته بوضوح ، ومنح الانطباع الحسن عن وطنيته ، لكنه لم يقترح أي منهج عمل معين ، ولم يتعرض لأية ظروف ، حتى لا يدرك خصومه بأنه تنازل أو تراجع عن مواقفه الحازمة ، فأكد ذلك بالقول " **لا يمكننا أن ننفصل** " طالبا من مواطنيه "**المتذمرين**" أن يفكروا في هدوء ، وألا يعملوا شيئا في عجلة وتسرع ، مصرحاً بوجوب دوام الاتحاد وبطلان دعوى أية ولاية الانسحاب منه ، مستنتجاً إن أوامر الانفصال كانت " **خاوية قانونيا** " وإن أية مقاومة للسلطة الاتحادية ستعامل على أنها " **عصيانا أو ثورة** " وستطبق القوانين الفيدرالية في كافة الولايات [(3)] .

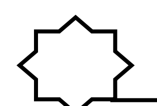
ويبدو إن الجنوبيين الذين كانوا قد باشروا خطوات الانفصال قبل تنصيب لنكولن في الرابع من آذار عام 1861 لم يجدوا في هذا الخطاب ما يخفف من غليان نفوسهم ، أو يدعو الى انفراج الأزمة ، لذلك عدّوا إن التعاون مع الرئيس الجديد ومع حزبه الجمهوري ضرباً من المستحيل ، وصرحوا بأنه إذا أزيل نظام العبودية فان الشمال سوف يطغى على الجنوب سياسيا واقتصاديا ، فالشمال صناعي ، والجنوب زراعي ، ولكل منهما مصالح أساسية لا يمكن التوفيق بينهما ، وإن مشكلة امتداد العبيد الى الولايات الغربية أصبحت حجر عثرة في سبيل الوصول الى أي اتفاق[(4)] .

[(1)] William O. Stoddard ,Op.Cit., PP.194-195.

[(2)] **نقلاً عن حيدر شاكر خميس ، المصدر السابق ، ص 157 .**

[(3)] Graebner , Fite and White , Op.Cit. , P.745.

[(4)] James A. James and Albert H. Sanford, American History, Charles Scribner's Sons, New York,1909, PP. 371-372.



اعتلى لنكولن كرسي الرئاسة في جو مضطرب سياسيا ، وواجه أزمة صعبة ، وبدا الاتحاد في طريقه الى التفكك ، فكان عليه إنقاذ الموقف المتدهور ومحاولة إيجاد علاج سريع ليجنب البلاد ويلات الحرب ، فأعلن عن سياسته التي تهدف الى التمسك بالوحدة ، حيث أصر على المحافظة على الاتحاد الأمريكي بأي ثمن ، ومهما كلف ذلك من حروب ونفقات وجهد ، ومن ناحية أخرى لم يفكر في اتخاذ أي إجراء عسكري قد يؤدي الى حرب أهلية يتحمل هو وحده نتائجها ، لذلك ترك للأيام تقدير مصير هذا العبء ، وخلال ذلك ظل الشعب يترقب بقلق ورجاء مجريات الأحداث التي كانت تدل على إن شبح الحرب قد بان في الأفق [1].

غير أن أمر اللجوء إلى تحكيم السلاح لم يكن محبذا لدى الطبقات المثقفة في الشمال ، والتي كانت أكثر حرصاً على ضرورة إيجاد حل سلمي، وأكدت بدعم من الصحافة الشمالية التي وقفت الى جانبها ، أن الركون إلى الهدوء والسلام قد يفضي في النتيجة إلى عودة هذه الولايات المنفصلة إلى الاتحاد سلمياً، وحذرت المسؤولين في الدولة ، وفي مقدمتهم الرئيس لنكولن من انتهاج أي سلوك قد يؤدي إلى إثارة الولايات المنفصلة وجرها إلى إشعال فتيل حرب تكون الولايات الشمالية هي المبادرة إليها ، أما الجنوب ، فقد استعد استعداداً تاماً من الناحية المعنوية للحرب ، معتقداً أن النصر سيكون حليفه، مطلقاً على قواته تسمية (**أكلة النار**) تعبيراً عن القوة والشجاعة التي يمتلكها رجالهم ، أما الولايات الجنوبية الأربع التي لم تنفصل بعد ، وهي كل من كارولاينا الشمالية وفرجينيا واركنساس وتينيسي ، فإن أكثر من نصف سكانها كانوا ميالين للبقاء في الاتحاد، ولم يحبذوا الحرب، لكن روابطهم الاقتصادية المشتركة مع الولايات الجنوبية، وإباحتهم العبودية، جعلهم مترددين في اتخاذ قرار حاسم بشأن الانفصال أو عدمه [2].

ثانياً:- سياسة لنكولن في ضوء البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري :-

إمتازت سياسة لنكولن تجاه الجنوب خلال مدة حكمه الأولى الممتدة من تسلمه للسلطة في الرابع من آذار عام 1861 ولغاية مطلع شهر نيسان من العام نفسه باللين ، وعدم الرغبة في تصعيد المواقف ، إذ اعتقد بأن هناك تعاطفا اتحادياً قوياً في الجنوب ، وتأييداً شعبياً للإتحاد ، ولكن هذا التعاطف كان بحاجة إلى وقت للتعبير عنه وإظهاره ، ومن الممكن لهذا التعاطف أن

[1] L. Fletcher, History of the American War , Vol.1, First Year 1861-1862, London, 1865, PP.10-12.

[3] **نقلاً عن حيدر طالب الهاشمي ، المصدر السابق ، ص 162 .**

يؤدي في النهاية إلى حمل الانفصاليين على العودة إلى الاتحاد الفيدرالي الأمريكي دون أن يكلفه شيئا ، لذلك فضّل الانتظار والترقب على أي سلوك آخر [1] .

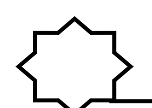
على الرغم من إيمان أبراهام لنكولن الشخصي بمعارضة نظام العبودية ، إلا انه لم يكن نصيرا لمذهب الإلغاء الكامل للعبيد Abolitionist ، فلم يجعل من مسالة تحرير العبيد ، هدفا له أو لحزبه ، فقد أراد الرئيس الأمريكي إبقاء الولايات المنفصلة داخل الاتحاد ، مع موافقته على وجود الاسترقاق فيها كما هو ، لان مساعي حكومته ستتركز على التمسك ببقاء الاتحاد الفدرالي ، وإعادة بنائه ، والحفاظ على دستوره ، ووضع مسألة العبيد خلف الكواليس ، لعدم استثارة الولايات الحدودية ذات الموقف المتأرجح ، وهي كل من كارولاينا الشمالية وفرجينيا وماري لاند وتينسي وكنتاكي واركنساس وميسوري ، من جهة ، أو استثارة مؤيدي الحرب من الديمقراطيين من جهة أخرى ، لأنه كان من المتوقع أن تتحول ولايات العبودية الحدودية الى جانب الجنوب كونها تتبنى نظام العبودية ، وهو ما سيؤدي الى انقسام الشمال الى معسكرين متخاصمين في حالة تحول الحرب الى حرب معلنة ضد العبودية [2].

إن إحجام الرئيس لنكولن عن اتخاذ أي إجراء قسري لحمل الولايات المنفصلة على العودة إلى الاتحاد ، أو لتثبيت السيطرة على الحصون الفيدرالية الموجودة فيها ، يُعد إدراكاً منه ، كما كان إدراكا من الرئيس السابق بيوكانان ، بأن أي محاولة لاستعادة الحصون التي سيطر عليها الجنوبيون، وتثبيت القوة الفيدرالية في المناطق التي لم يسيطر عليها بعد ، سيؤدي إلى انفصال الولايات الجنوبية التي لم تنفصل بعد ، وهذا ما سيعني التعجيل باندلاع الحرب بين الشمال والجنوب من جهة ، وإلغاء أي محاولة سلمية لاستعادة وحدة الاتحاد السابقة من جهة أخرى [3].

تردد الرئيس لنكولن كثيراً في اتخاذ قرار حاسم فيما يتعلق بمسألة الحصون التي شكلت بالنسبة له موضوعاً حساساً ، وكان الموقف يفرض عليه التفكير في إيجاد حل تدريجي سلمي للأزمة ، وعدم انتهاج أي أسلوب من شأنه أن يعكر الهدوء الذي كان سائداً بين الولايات الشمالية والولايات الجنوبية ، لكنه لم يغفل في الوقت نفسه عن اتخاذ الإجراءات الاحترازية تحسباً لأي طارئ قد يعجل باندلاع الحرب بين الطرفين [4].

---

[1] Henry Ketcham , Op.Cit., PP. 238-239.
[2] Charles W. Moores, The Life of Abraham Lincoln, New York, 1909, P.94.
[3] **نقلاً عن حيدر طالب الهاشمي ، المصدر السابق ، ص 167.**
[1] Oliver P. Chit wood and others , Op.Cit., P.537.



واجهت سياسة الرئيس لنكولن ، انتقادات كثيرة من داخل الحزب الجمهوري ، ومن بعض الأحزاب السياسية الأخرى ، التي أرادت اتخاذ مواقف أكثر حزماً مع الجنوب ، ولم تقتصر هذه الانتقادات على الأحزاب السياسية فحسب ، بل تعدتها الى حكومة لنكولن نفسها ، إذ فتح خصمه السياسي اللدود ، ووزير خارجيته وليم سيوارد أبواب التنافس والتناحر السياسي معه من جديد ، عندما وجه انتقادات لاذعة لسياسته الداخلية والخارجية ، بسبب عدم اتخاذه مواقف سياسية واضحة تجاه القضايا المصيرية التي تمر بها الولايات المتحدة الأمريكية ، ولم يكتف سيوارد بانتقاد سياسة لنكولن الداخلية والخارجية ، بل قدم إليه عدة مقترحات تتعلق بأوضاع البلاد الداخلية ، كما اقترح عليه – باعتباره وزيراً للخارجية – ولغرض التخلص من الوضع الداخلي المضطرب ، بدء التعبئة والاستعدادات العسكرية من اجل الدخول في حرب مع دولة أجنبية ، لتحويل الاهتمام من الشأن الداخلي إلى الشأن الخارجي ، والتخلص من الاضطرابات الداخلية التي قد تؤدي إلى حرب أهلية ، وفي الوقت نفسه فإن هذه الحرب يمكن أن تضيف إلى ممتلكات الولايات المتحدة أرضاً جديدة [1] .

رفض لنكولن مقترحات سيوارد ، مذكراً وزير خارجيته بأنه كان من أول المؤيدين لبرنامج الحكومة الذي أعلنه في خطابه الافتتاحي ، داعياً إياه إلى الالتزام بسياسة الهدوء والمطاولة ، لأنها الطريقة المثلى للمِّ شمل الاتحاد ، أما مقترح الحرب مع دولة أجنبية واحدة أو أكثر ، فقد رفضه لنكولن بشدة ، لاعتقاده إن الوضع الذي تمر به بلاده ، والذي يشهد انقساماً وتجزئة في وحدته ، هو غاية ما تبغيه الدول الأجنبية ، لاسيما بريطانيا و فرنسا واسبانيا ، التي ترى في تجزئة الولايات المتحدة إلى اتحادات متفرقة، أهم ما يشغل بالها وتسعى جاهدة لتحقيقه ، لما يجلبه لها من مكاسب سياسية واقتصادية [2] .

وصلت الى لنكولن بعض الأخبار السيئة ، مفادها أن القوات الجنوبية هددت بقطع المؤن والإمدادات العسكرية عن بعض الحصون التي لا تزال تحت سيطرة القوات الشمالية ، لاسيما حصن سومتر (Fort Sumter) الواقع بالقرب من ميناء تشارلستون بولاية كارولاينا الجنوبية ، والذي كان واحداً من أربعة حصون تقع على الموانئ المهمة بين الشمال والجنوب ، أراد لنكولن الاحتفاظ بها كتعبير رمزي على " **بقاء الاتحاد غير المفكك** " وفي الوقت نفسه تخوفت الحكومة

---

(2) William Eleroy Curtis, Op.Cit., PP.201-204.
(3) Ibid, PP.204-206.

الكونفدرالية في الجنوب من عاقبة بقاء هذا الحصن تحت سيطرة القوات الشمالية ، فعملت على طرد أفراد حاميته [1] .

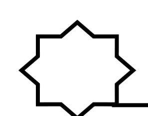
صرح بعض نواب الكونغرس عن الحزب الجمهوري ، إن انسحاب القوات الحكومية من هذا الحصن سيقلب تيار عامة الشعب في الولايات الشمالية ضد الإدارة الجمهورية ، الأمر الذي دفع لنكولن الى الاجتماع بحكومته في الخامس عشر من آذار عام 1861 ، واقترح عليهم خطة تتلخص في إرسال المؤن والإمدادات العسكرية لهذه الحصون ، لاسيما حصن سومتر ، بواسطة بعض السفن الحربية الصغيرة التي سيتم تجريدها من الأسلحة ، لعدم إثارة الجنوب من جهة ، ولتجنب إظهار الشمال بمظهر المعتدي أمام الولايات الحدودية التي لم تنفصل بعد ، من جهة أخرى ، غير إن هذه الخطة لم تحض سوى بتأييد إثنين من وزراءه الثمانية ، هم كل من سالمون تشيس وزير المالية ، ومونتغمري بلير وزير البريد ، فيما رفضها باقي الوزراء الستة ، وكان على رأس المعارضين وزير الخارجية وليم سيوارد ، ووزير الداخلية كالب سميث [2] .

أدرك رئيس الولايات الكونفدرالية جيفرسون ديفز الذي عرف بحصافة رأيه ، واعتزازه المفرط بنفسه ، وقلة صبره الذي كان غالباً ما يؤدي الى إصدار الأحكام الفجة ، مدى صلابة الرئيس لنكولن وثباته وجرأته ، وإصراره على تنفيذ سياسته التي أوضح خطوطها العريضة في خطابه الافتتاحي ، فقام بخطوة دبلوماسية استباقية أراد منها أن يوضح للولايات المتحدة الشمالية ، ولاسيما لرئيسها أبراهام لنكولن ، شرعية الانفصال ، ورغبته في إقامة علاقات سلمية تقوم على حسن الجوار ، فأرسل بعد توصية كونغرس الولايات الكونفدرالية المتحالفة في أول اجتماع له في الثامن عشر من آذار عام 1861 ، ثلاثة مندوبين إلى الرئيس لنكولن للتباحث معه في مسألة عقد معاهدة سلام ، تعترف فيها حكومة الولايات المتحدة باستقلالية الولايات المتحالفة وباتحادها ، وإقامة علاقات سلمية بين الطرفين ، تسودها روح التعاون في المجالات كافة ، كالتي تسود بين أي دولتين أجنبيتين صديقتين ، والطلب منه أيضاً أن يمد الولايات المتحالفة بوسائل الدفاع الضرورية للدفاع عن نفسها من أي اعتداء خارجي قد تتعرض له ، ويدعوه لإقامة علاقات اقتصادية تعتمد على التبادل التجاري وخفض التعريفة الكمركية بينهما ، فاعتقد الكثيرون أن الرئيس لنكولن سيعتقل المندوبين الجنوبيين بصفتهم يمثلون حركة تمرد ضد حكومته ، لكنه اكتفى بالامتناع عن استقبالهم، وبعث لكل منهم نسخة من نص خطابه الافتتاحي ، للدلالة على إن

---

[1] **فرحات زيادة وإبراهيم فريجي ، المصدر السابق ، ص 136 .**

[2] Norman A. Graebner, Gilbert C. Fate and Philip L. White, Op.Cit., P.746.



الانفصال غير شرعي ، وأن حكومتهم الكونفدرالية غير معترف بها من قبل حكومة الولايات المتحدة ، فعاد المندوبون بخفي حنين [(1)] .

على أثر فشل محادثات التسوية التي سعى إليها ديفز ، طلب من الكونغرس الكونفدرالي السماح له بتعبئة قوات قتالية نظامية ، وتوفير موارد مالية كافية لتجهيز قوات برية وبحرية ، فقام وبترخيص من الكونغرس ، باستدعاء (100,000) متطوع للخدمة العسكرية مدة عام واحد ، لكن العدد الفعلي لجنوده لم يتجاوز (35,000) رجل فقط ، وقد جاء إجراؤه هذا تحسباً لأي اعتداء تقوم به الولايات الشمالية ، أو على الأقل لمنع وصول أي إمدادات قد تقدم الولايات الشمالية على إرسالها إلى حصونها في الولايات الجنوبية [(2)] .

أعاد لنكولن طرح خطته في اجتماع ثانٍ للحكومة عقد في التاسع والعشرين من آذار من العام نفسه ، فأيدها ستة من وزراء الحكومة ، فيما أصر سيوارد وكالب على رفضها بشدة ، معتقدين إنها ستعجل في إشعال نار الحرب ، وستؤدي الى انضمام الولايات الحدودية الى الجنوب، وتقدما بمقترح لحل سلمي للأزمة ، يقضي بمواصلة إمداد الحصون الشمالية بالمؤن، والإستغناء مؤقتاً عن إمداد حصن سومتر بهذه المؤن في الظرف الراهن ، لتجنب إثارة الولايات الجنوبية ، إلا إن لنكولن رفض مقترحات سيوارد وكالب ، وأصر على التمسك بخطته التي قدمها الى الحكومة ، الأمر الذي عمق الخلاف بين لنكولن وخصومه السياسيين ، لاسيما سيوارد وكالب الذين أعتقدا أن هذه الخطة ستفضي الى الحرب لا محالة ، فضلاً عن القضاء على أية محاولة للتسوية السلمية للأزمة ، واقترحا إيجاد اتفاقية دستورية لتجنب مسألة مد الحصون بالمؤن[(3)].

ألقى الخلاف بين لنكولن ووزير خارجيته سيوارد بظلاله على الرأي العام الأمريكي في الشمال والجنوب ، وزاد من حدة الانتقادات الموجهة لسياسة لنكولن ، فقد أكدت الصحافة الشمالية والجنوبية على حدٍ سواء ، إن مد الحصون رغم رفض الولايات المتحالفة سيعمل على التعجيل بالحرب، والابتعاد عن الحل السلمي للازمة ، أما الديمقراطيون الشماليون ، فقد اتهموا إدارة الرئيس لنكولن وحزبه الجمهوري بالضعف وعدم المقدرة على اتخاذ القرارات، بسبب تلكؤهم في إيجاد حل مناسب للازمة ، في حين عانى النظام السياسي في الولايات الجنوبية من الضعف ، بسبب اقتصار نظامه الحزبي على الديمقراطيين الجنوبيين الذين اكتفوا بتأييد النظام السياسي

---

(1) William O. Stoddard , Op.Cit., P.199.
(2) John Formby, The American Civil War, New York, 1910,P.83.
(3) Oliver P. Chit wood and others , Op.Cit., P.537.

الكونفدرالي الجديد ، دون أن تكون لهم مواقف سياسية بارزة من محاولات التسوية الشمالية المتعلقة بمسألة إمداد الحصون في الولايات الجنوبية [1] .

ويمكن القول إن الخلاف بين لنكولن ووزير خارجيته سيوارد ، قد أدى دوراً مهماً في تحول سياسة لنكولن تجاه الولايات الجنوبية ، فبدلاً من سياسة اللين والمطاولة وتجنب التصعيد في المواقف ، التي استهل بها لنكولن رئاسته الأولى ، أنتقل الى سياسة " **الضرب بالعصا** " التي تمثلت في الإصرار على تطبيق خطة إمداد الحصون الشمالية بالمؤن والتجهيزات مهما كلف ذلك من ثمن . ولم يكن هذا الإصرار نابعاً من سوء تقديره للعواقب التي قد تترتب على مثل هذا العمل ، أو ينم عن فشله في معالجة الأزمة بأسلوب تفاوضي هادئ ، بل كان دليلاً قاطعاً على حنكته السياسية ، ونظرته الثاقبة التي أدرك من خلالها عمق الخلافات التي تعصف بالحزب الجمهوري الذي بدأ يدب فيه الضعف ، وظهر أعضاؤه منقسمين بشأن الموقف من الجنوب ، وانعكس ذلك على حكومته التي لم تكن متفقة على سياسة موحدة تجاه الأزمة مع الولايات الجنوبية ، الأمر الذي دفعه الى التمسك بهذه الخطة التي أراد من خلالها شد أزر الحزب ، ولملمة شعث الحكومة الائتلافية ، وتوحيد موقفهما من الأزمة مع الولايات الجنوبية ، فضلاً عن تحقيق الهدف الأهم ، وهو استدراج الجنوب الى إشعال فتيل الحرب ، وإظهار الشمال على أنه الطرف المعتدى عليه في هذه الأزمة [2].

انطوت خطة الرئيس لنكولن على مجازفة كبيرة ، فقد كانت تعني الحرب مع الجنوب في الأحوال كلها، إلا إنه أراد من خلالها أن تظهر حكومته للرأي العام في الولايات المتحدة ودول العالم بأنها لا تبغي سوى إمداد جنودها المتواجدين في الحصون التابعة لها في الأراضي الجنوبية بالأغذية والمستلزمات الأخرى اللازمة لانسحابهم من تلك الحصون ، لذلك فان أي اعتداء جنوبي على السفن المحملة بهذه المؤن سيكون غير مبرر ، وإشعالاً لشرارة الحرب [3].

فقد كان لنكولن على يقين تام بأن إرساله لسفن المؤن هذه ، رغم إصرار الجنوبيين على عدم إرسالها ، يعني حملهم على إطلاق النار عليها وعلى الحصون الموجودة في أراضيهم ، وهذا ما لا يمكن لحكومة الولايات المتحدة أن تسكت عنه ، عندها تكون الحرب قد بدأت باعتداء جنوبي، ولاشك حينها أنه سوف يكسب الرأي العام إلى جانبه ، إذ كان متأكداً من إن الرأي العام سيساند

---

[1] L. Fletcher, Op.Cit., P.35.

[2] **نقلاً عن حيدر طالب الهاشمي ، المصدر السابق ، ص172.**

[3] Alexander Johnston , American Political History ….. , PP.371-372.

المعتدى عليه ، بوقوفه ضد المعتدي ، وذلك ما كان يبغيه لنكولن من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الولايات الحدودية المترددة حيال الانفصال ، سوف لن يكون أمامها إلا أحد خيارين : أما الوقوف إلى جانب الاتحاد الفيدرالي الشمالي، وإما الوقوف على الحياد ، وسيكون الشمال هو الرابح في كلا الحالتين [1] . أما إذا أحجم الجنوب عن إطلاق النار على تلك السفن المحملة بالمؤن ، عند ذاك سيكون لنكولن قد اثبت لوزرائه انه ماض في تنفيذ برنامجه السياسي للحفاظ على الاتحاد، وإعادة الانسجام السياسي بين ولاياته التي ساد بينها الاضطراب ، وهي خطوة مهمة لإثبات إن النفوذ والسلطة لازالا بيد حكومة الولايات المتحدة المركزية ، فضلاً عن أنها تعدّ نصراً معنوياً للشمال، وإضعافاً للجنوب الذي قد ينتهي به الأمر إلى العودة إلى الاتحاد [2] .

وبعد أن عجز عن إقناع وزرائه بضرورة إمداد حصن سومتر، قرر لنكولن أخيراً أن يتصرف دون استشارة الوزراء ، فأمر في الأول من نيسان عام 1861 بإرسال حملة إمداد للحصن، على أن يكون تجهيزها خالياً من أية نزعة عدوانية [3].

عدَّ الجنوبيون هذا العمل أستفزازياً وعدائياً ، ونقضا لوعود سابقة ابلغهم بها وزير خارجية الحكومة الاتحادية سيوارد – **من غير أن يبلغ بها رئيسه نتيجة عدم التوافق بينهما في بعض المواقف** – بأن حكومة الولايات المتحدة عازمة على التنازل عن حصونها في الجنوب، أو أنها ستجعلها تحت رعاية حكومة الولايات المتحالفة ، لاسيما حصن سومتر، فطلبت من هذه الحامية الاستسلام في العاشر من نيسان عام 1861 ، إلا إنها امتنعت عن القيام بأي عمل عسكري ضدها ، مكتفية بقطع المؤن والإمدادات التي أرسلها لنكولن لهذه الحامية ، وأمر الرئيس جيفرسون ديفز قواته بمواصلة مفاوضات الاستسلام مع قائد الحامية ، الذي رفض الاستسلام لعدم ورود أية توجيهات عليا من الحكومة الاتحادية ، مما دفع بالقوات الجنوبية الى مهاجمة الحصن بالمدفعية في تمام الساعة الرابعة والنصف من صباح يوم الثالث عشر من نيسان عام 1861 ، وبذلك أطلق الجنوب أولى رصاصات الحرب الأهلية الأمريكية [4].

مثَّل هذا الحادث ، نجاحاً لسياسة لنكولن في استدراج الجنوب الى إشعال فتيل الحرب ، فقد جاء في خطابه الافتتاحي ، إن الحكومة الاتحادية لن تهاجم الجنوب ، إلا إذا بدأ هو بالقتال ، وهذا ما تحقق فعلاً ، وأثبت لنكولن إن إصراره على تطبيق خطة إمداد الحصون بالمؤن ، لم يكن

---

[2] **نقلاً عن حيدر طالب الهاشمي ، المصدر السابق ، ص175 .**

[3] Stefan Lorant , Op.Cit., PP.119-120.

[4] **نقلاً عن حيدر شاكر خميس ، المصدر السابق ، ص 160 .**

[4] James Moore , A Complete History of the Great Rebellion, ……. , P.32.

غير فخ للإيقاع بالجنوب ، فسارع الى اغتنام هذه الفرصة لتوحيد قوى الشمال ، والعمل على دوام الاتحاد الأمريكي وصيانته مما يدعو الى العبث به ، فكتب رسالة الى الكونغرس دعاه فيها الى عقد جلسة طارئة في الخامس عشر من نيسان عام 1861 ، مخاطباً أعضاء الكونغرس بالقول:-

" **علينا أن نبت في أمر هام وهو : أيحق لأقلية وجدت في دولة حرة ، أن تهدم أركان الحكومة كلما خطر لها خاطر ؟** " وأعلن عن خطة إستراتيجية للحرب أطلق عليها (**أنا كوندا**) Anaconda Plan أي (**خطة الأفعى**) قام بوضعها وينفيلد سكوت Winfield Scot (1786-1866) [1] وتستند الى فرض حصار شامل لموانئ خليج المكسيك ، ومن ثم القيام بغزو يشنه ثلاثمائة ألف جندي لحمل الجنوب على التفاوض وعقد اتفاق سلام ، وأصدر في اليوم نفسه منشوراً طلب فيه " **بقلب مكتئب حزين الى حكام الولايات الموالية تعبئة خمسة وسبعون ألف مقاتل من المتطوعين للخدمة العسكرية مدة ثلاثة أشهر لمقابلة الاعتداء بمثله والقضاء على التمرد وإعادة نشر سلطة الاتحاد** " [2] فتقاطر عشرات الآلاف من أهل الشمال أمام مراكز التطوع تلبية لنداء لنكولن الذي نجح في جعل الحرب مطلباً وطنياً لقمع التمرد الجنوبي والحفاظ على الاتحاد [3] .

في السابع عشر من نيسان عام 1861 عقد المجلس التشريعي لولاية فرجينيا اجتماعاً قرر فيه الانفصال عن الاتحاد والانضمام إلى الولايات الكونفدرالية ، وعلى اثر هذا القرار أعلنت ثلاث من الولايات الوسطى الأخرى الانضمام إلى الكونفدرالية ، إذ انضمت ولاية اركنساس الى الاتحاد الكونفدرالي في السادس من أيار، وولاية تينسي في السابع من أيار ، وولاية كارولينا الشمالية في الحادي عشر من أيار، وبذلك ارتفع عدد الولايات المنفصلة إلى إحدى عشرة ولاية مقابل اثنتين وعشرين ولاية اتحادية ، ومثّل انضمام الولايات الأربع إضافة قوية لحكومة الولايات الكونفدرالية ، بينما كان انفصالها صدمة لحكومة لنكولن الذي كان يعول على استمالة الولايات الوسطى إلى جانبه لتضييق الخناق على الجنوب، لاسيما إن خطواته التي اتخذها لإخضاع الجنوب كانت

---

[2] **قائد عسكري أمريكي ، قاتل في الحرب الأمريكية ضد بريطانيا عام 1812 ، وقاد القوات التي استولت على فورت جورج عام 1813 ، عين برتبة عميد ، وكان مسؤولاً عن إعادة تنظيم القوات الأمريكية عام 1814 ، خدم في منطقة الحدود الكندية بين عامي 1838- 1839 ، وقاد الجيش الأمريكي في الحرب مع المكسيك بين عامي 1846-1848 ، عين قائداً عاماً للجيوش الأمريكية ، وعند اندلاع الحرب الأهلية دعا الى إتباع سياسة قاسية تجاه الجنوب المنفصل ، اعتزل الخدمة العسكرية في الأول من تشرين الثاني عام 1861 ، توفي عام 1866 . للمزيد من التفاصيل ينظر :-**

- Clarence E. McCartney, Lincoln and His Generals, Philadelphia, 1925, PP. 15-28.

[2] John H. Clifford and Marion M. Miller, Proclamation Calling 75,000 Militia, and Convening Congress in Extra Session ,April 15, 1861, Op.Cit., Vol.6, PP.173-175.

[3] j. T. Headley, The Great Rebellion : A History of the Civil War in the United States, Vol.1, Chicago, 1866, P.65.

مبنية على ثقته بان ولاء الولايات الوسطى سيبقى إلى جانبه، ولم يتوقع إنها ستعلن قرار الانفصال بهذه السرعة. أما الولايات الوسطى الأخرى وهي كنتاكي، ميسوري، ماري لاند، ديلاوير ، فقد أعلنت بقاءها مع الاتحاد، وبذل لنكولن مساعي حثيثة للحيلولة دون انفصالها، لاسيما ولاية كنتاكي، التي لم يأل لنكولن أي جهد للاحتفاظ بها كونها من أهم المواقع الإستراتيجية ، لارتباطها جغرافياً وتجارياً مع الجنوب، فضلاً عن ذلك أنها كانت ولاية استرقاقية وكان يكرر دائماً " **انه يأمل أن يكون الرب بجانبه، ولكن يجب أن تكون كنتاكي معه أيضاً** " [1].

كان لنكولن يدرك منذ البداية الأهمية العالمية لتلك الأزمة الأمريكية ، وكان همه الأول إنقاذ الاتحاد، ومع ذلك كانت له غاية أسمى، هي اعتقاده بأن مصير الديمقراطية العالمية يتوقف على مصير الاتحاد، وان أوروبا تتطلع إلى الولايات المتحدة على إنها محك واختبار الديمقراطية ، وتجلت أفكار لنكولن هذه في خطابه الموجه للكونغرس حيث قال :-

" **كثيراً ما قيل عن حكومتنا الشعبية إنها تجربة أو اختبار، لقد فرغ شعبنا من إقرار نقطتين، هما النجاح في تأسيسها والنجاح في إدارتها، ولم يبق سوى النجاح في صيانتها من خطر هذه المحاولة لقلبها. إن من يستطيع إجراء انتخابات يستطيع أيضاً قمع تمرد ، إن أوراق الاقتراع وريثة شرعية لرصاص البنادق، إن ما لا يمكن نيله في الانتخابات لا يمكن نيله بالحرب** " [2].

كانت نظرية لنكولن في إدارة الحرب تقوم على أساس انه لما كان الانفصال عملاً غير قانوني، فان الولايات المنفصلة تبقى في الاتحاد من الناحية القانونية على الرغم من كونها تحت سيطرة العصاة المسلحين مؤقتا، وكان هدف الحكومة قمع هذا العصيان المسلح واستعادة الاتحاد السابق، ولهذا كان الصراع حرباً ذات هدف محدد يتمثل في استعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل اندلاع الحرب، ولما كانت الولايات الجنوبية من الناحية النظرية ما زالت في الاتحاد، فأنها تستمر بالتمتع بكل حقوقها الدستورية بما في ذلك العبودية [3].

وبناءً على ذلك ، بدأ لنكولن بتنفيذ سياسته التي تقضي بالعمل على المحافظة على الوحدة أكثر من العمل على إلغاء العبودية ، من خلال عزل الجنوب عن ميدان السياسة الخارجية ، بحيث لا يكون له حلفاء يستطيع الإعتماد على تأييدهم السياسي أو الحربي ، فقرر قطع

---

[1] Frances Campbell Sparhawk, A life of Abraham Lincoln, New York,1907, PP.206-207.
[2] Samuel G. Smith, Abraham Lincoln, New York, 1902, P.27.
[1] James M. McPherson, Abraham Lincoln and the Second American Revolution, New York, 1991, P.48.

المواصلات الرئيسة للولايات الجنوبية ، ليتعذر عليها تلقي الدعم والمساعدات الغذائية وبالتالي شل تحركاتها العسكرية ، كما أمر بفرض حصار على مدينة ريتشموند عاصمة الجنوب ، التي يتركز فيها النشاط الحربي الجنوبي ، والعمل على فصل الولايات الجنوبية في الشرق عن زميلاتها في الغرب ، فضلاً عن الحصار البحري لكافة الموانئ الجنوبية ، لشل حركة التجارة بين الجنوب والعالم الخارجي ، فلا تتمكن من تصدير قطنها لاستيراد الأسلحة من الخارج [1].

وبعيداً عن تفاصيل الحرب الأهلية الأمريكية وعملياتها العسكرية ، وميادينها التي تناولها العديد من الباحثين بالدراسة والتحليل ، سوف يقتصر الباحث على دراسة دور الحزب الجمهوري وسياسته لمعالجة بعض المشكلات التي عانت منها البلاد خلال الحرب ، وطريقة إدارته للبلاد في هذه الأزمة ، والنتائج التي ترتبت على سياسات الحزب ، مع التركيز على أوضاع الحزب الداخلية وبرامجه الانتخابية وكيفية تعامله مع المعارضة السياسية .

ثالثاً- دور الحزب الجمهوري في معالجة مشكلات البلاد الملحة 1861-1865 :-

واجه الحزب الجمهوري بعد تسلمه للسلطة السياسية للمرة الأولى في تاريخه السياسي ، تحديات مصيرية فرضتها طبيعة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للولايات المتحدة الأمريكية ، وكان عليه التصدي لها بحكمة وشجاعة ليتمكن من إثبات استحقاقه في قيادة البلاد ، غير أن الحزب ورغم كل ما أظهره من وحدة الموقف في مواجهة بعض هذه التحديات ، إلا أنه عجز عن توحيد صفوفه في مواجهة البعض الآخر ، فتباينت مواقف أعضائه بشأنها ، وانعكس هذا التباين على موقف الحزب من المشاكل الملحة التي كانت تمر بها الولايات المتحدة ، مما

---

[2] Ibid, PP.49-50.

ترك أثراً كبيراً على سياسة الرئيس لنكولن خلال سنوات الحرب ، وكان هذا التباين محوراً لصراع سياسي محتدم بين قيادات الحزب طوال سنوات الحرب وما تلاها ، ولعل أبرز المشكلات التي واجهت الحزب الجمهوري منذ العام 1861 هي **معالجة المشاكل المالية والاقتصادية التي ورثها عن إدارة بيوكانان ، وقضية تحرير العبيد ومنحهم حقوقاً سياسية** ، من خلال إقرار التعديلات الدستورية اللازمة ، فضلاً عن **رؤية الحزب لكيفية استعادة الولايات المنفصلة الى الاتحاد ، وإعادة إعمارها** ، وسوف نتناول دور الحزب في التصدي لهذه المشكلات بشيء من التفصيل .

1. السياسة المالية للحزب الجمهوري 1861- 1865 ومعالجته للأوضاع الاقتصادية :-

عندما جاء الحزب الجمهوري الى السلطة في الرابع من آذار عام 1861 ، كانت خزينة الولايات المتحدة خاوية ، ورصيدها المالي العام ضعيفاً ، بسبب المخاوف التي سيطرت على الشعب الأمريكي بشأن مستقبل البلاد ، لاسيما بعد تهديد الجنوب بالانفصال ، وضعف موقف الحزب الديمقراطي من هذه الأزمة ، واللامبالاة التي أظهرها الرئيس بيوكانان ونواب حزبه تجاه مسألة الإبقاء على الاتحاد بالقوة ، فقد ترك الرئيس بيوكانان البلاد على شفا الحرب الأهلية ، وخلَّف وراءه جيشاً ضعيفاً بعدده ، يقوده ضباطاً ليسوا أهلاً للثقة ، بالمقارنة مع حرب وشيكة ستكلف البلاد مئات الآلاف من الأرواح ، وملايين الدولارات التي ستنفق من خزينة الولايات المتحدة ، وبما أن الأموال هي عصب الحرب ، فإن الطريقة الوحيدة لإنشاء جيش قوي وبناء قوة بحرية فاعلة ، هي من خلال بناء الرصيد العام أولاً [1].

في عام 1860 كان عدد سكان الولايات المتحدة قد أرتفع الى واحد وثلاثين مليون نسمة ، وكان الدين العام يساوي دولارين لكل فرد وبفائدة سنوية قدرها أثنا عشر سنتاً للدولار الواحد ، وكان رصيد الولايات المتحدة ضعيفاً جداً ، وفي الثاني والعشرين من حزيران عام 1860 تم تخويل وزير المالية بأن يقترض واحداً وعشرين مليون دولار ، وأن يطلب مساعدات بقيمة عشرة ملايين دولار ، ليؤمن عائدات مالية لسداد القرض المستحق على الحكومة قريباً ، لكنه لم يتمكن من اقتراض المبلغ كاملاً ، واكتفى باقتراض سبعة ملايين دولار فقط ، الأمر الذي أجبره على طلب تخويل لإصدار عملات جديدة بقيمة أحد عشر مليون دولار ليتمكن من استرداد العملات القديمة العالقة لدى الدائنين ، وبصفته أميناً على هذه الأموال ، فقد أوصى وزير المالية برهن الأراضي العامة

---

[1] George S. Boutwell , Op.Cit., P.64.

المملوكة للحكومة الاتحادية مقابل هذا التخويل ، لكن الكونغرس رفض هذا الإجراء أول الأمر ، وفي السابع عشر من كانون الأول عام 1860 صادق الكونغرس على وثيقة تخول إصدار عملات للمالية بقيمة عشرة ملايين دولار على أن تباع بالتساوي بنسب من الفوائد يتفق عليها مع المزايدين تتراوح بين أحد عشر وأثنا عشر سنتاً للدولار الواحد (1).

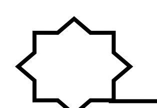
في الأول من شهر كانون الثاني عام 1861 كانت ميزانية الولايات المتحدة تسجل توازناً بمليونين ومائتين وثلاثة وثلاثون ألفاً ومائتين وعشرون دولاراً فقط ، وهو مبلغ لا يكفي لإدارة مصرف من الدرجة الأولى ، فيما أرتفع العجز في تلك الميزانية خلال السنة المالية المنصرمة الى أربعة وعشرين مليون دولار ، وفي الثاني والعشرين من شباط عام 1861 صادق الكونغرس على قرار يقضي بتخويل وزير المالية باقتراض خمسة وعشرين مليون دولار بنسبة فوائد لا تتجاوز (6%) تدفع شبه سنوياً ، على أن يبدأ الدفع بعد عشر سنين ولمدة عشرين عاماً (2).

هكذا كان حال الولايات المتحدة في الرابع من آذار عام 1861 ، خزينة خاوية ، ورصيدها محطم ، وجيش مشتت ، وقوة بحرية لا تقوى على حماية سواحل البلاد التي كانت على شفا الحرب ، فلم يتردد أعضاء الحزب الجمهوري الذين سيطروا على الكونغرس الأمريكي بعد انسحاب نواب الولايات (**الكونفدرالية**) عقب إعلان انفصال الجنوب في إعلان تأييدهم لسياسة الرئيس لنكولن المالية التي أعلن عنها في الرابع من تموز عام 1861 في الجلسة الأولى للكونغرس السابع والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية (3).

طلب الرئيس لنكولن في هذه الجلسة من الكونغرس اتخاذ عدد من التدابير المالية الهامة للحفاظ على الاتحاد وإنهاء التمرد الجنوبي وإعادة الولايات المنفصلة ، وكانت هذه التدابير تقوم على نظرية الحرب الخاطفة التي خطط لها لنكولن ، والتي تقضي بحشد الجيوش النظامية بأعداد وتجهيزات فائقة للهجوم على الولايات الكونفدرالية وتحطيمها وإجبارها على الاستسلام والعودة الى الإتحاد سريعاً ، وهذا ما يقتضي إنفاق المبالغ الطائلة لأعداد الجيوش وبناء القوة البحرية الأمريكية ، وإعادة بناء الرصيد العام للولايات المتحدة الأمريكية بما يضمن غطاءاً مالياً لديونها المستحقة للبنوك العالمية ، وسداد مساعدات الدول الأجنبية ، فضلاً عن دفع مرتبات الجنود ، وتأمين باقي النفقات الاتحادية (4) .

---

(1) John D. Long , Op.Cit., PP.96-97
(2) George S. Boutwell , Op.Cit., P.65.
(3) Ibid , P.66.
(4) John D. Long , Op.Cit., P.103.



وبما أن رصيد الحكومة لا يمكن أن يؤسس ولا يحفظ ما لم يتم تأمين إيرادات مالية من خلال عمليات منظمة ، فقد كان من الحكمة أن يتم توسيع الواردات الحكومية في زمن الحرب لإعطاء التأكيد بأن رصيد البلاد سيحفظ الى أن يعود السلام ، وهو ما يعني فرض ضرائب جديدة لتأمين هذه الأموال ، أو إصدار العملات المالية الجديدة [1].

كان لنكولن مدركاً لخطر المرابين الدوليين من آل روتشيلد [2] الذين كانت الحرب الأهلية الأمريكية بالنسبة لهم حربا اقتصادية ، وأصبح من السهل عليهم زيادة الضغط الاقتصادي، وإثارة المتاعب المالية في وجه الولايات الشمالية ، فقدموا قروضا محدودة للقوات الجنوبية لمساندتها في حربها ضد الشماليين ، وعندما بدأت العقبات والمصاعب المالية تحيط بالولايات الشمالية، لم يرفض المرابين العالميين مدّها بالقروض، ولكنهم اشترطوا أن تكون نسبة الفائدة (28%) [3].

طلب الرئيس لنكولن من الكونغرس تخويلاً ليقترض مبلغاً قدره أربعمائة مليون دولار لإنفاقها على بناء الجيش والقوة البحرية وتسديد المستحقات التي بذمة الحكومة للدائنين ، ولمواجهة نفقات الحرب التي وصلت الى مليون دولار في اليوم الواحد ، مما أثقل كاهل الحكومة الاتحادية وجعلها عاجزة عن تسديد هذه النفقات ، لاسيما بعد النكسات العسكرية التي تلقتها الجيوش الاتحادية بعد ثمانية أشهر من بدء الحرب ، وعجزها عن حسم الحرب كما كان مخططاً لها ، وضعف الواردات الإجمالية للبلاد من الكمارك والتي لم تتجاوز الأربعين مليون دولار ، وهو ما دفع البنوك المحلية والعالمية الدائنة للحكومة الى تعليق قروضها للحكومة في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول عام 1861 ، حيث أرسلت بنوك ولايات فيلادلفيا وبوسطن ونيويورك وفوداً الى واشنطن لغرض إقناع الكونغرس بإصدار قانون جديد للضرائب ، أو إصدار سندات خزانة جديدة بقيمة مئة مليون دولار وبنسبة فائدة (6%) ، بما يمكِّن الحكومة من الإيفاء بالتزاماتها المالية لتلك البنوك [4].

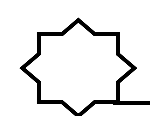
---

[1] George O. Seilhamer , Op.Cit., P. 258.

[3] **عائلة ذات أصول يهودية ألمانية ، تأسست على يد إسحق إكانان ، وكلمة روتشيلد تعني "الدرع الأحمر"، في إشارة إلى الدرع الذي ميز باب قصر مؤسس العائلة في فرانكفورت في القرن السادس عشر. في عام 1821 قام تاجر العملات القديمة ماجير أمشيل روتشيلد بإرسال أولاده الخمسة إلى إنكلترا، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، والنمسا، وأوكل إليهم مهمة السيطرة على أهم بلدان العالم آنذاك باسم الحكومة اليهودية العالمية ، كما قام بتأسيس مؤسسة مالية لكل فرع للعائلة في تلك الدول مع تأمين ترابط وثيق بينها ، للعمل بصورة أساسية في مجال التجارة والسمسرة ، كما بدأت مؤسسات روتشيلد تعمل في مجال الاستثمارات الثابتة مثل مصانع الأسلحة ، السفن، الأدوية، شركة الهند الشرقية، وشركة الهند الغربية، التي كانت ترسم خطوط امتداد الاستعمار البريطاني والفرنسي والهولندي وغيره . حيث أن مصانع الأسلحة تمد الجيوش بالسلاح ثم ترسل شركات الأدوية انتاجها لجرحى الحرب ، ثم تقوم خطوط السكك الحديدية بإعادة بناء ما هدمته الحرب. وبالتالي أصبحت الحروب استثماراً وديوناً للدول . للمزيد من التفاصيل ينظر :– مجدي كامل ، آل روتشيلد تجار الحروب والثورات وجني الثروات ، ط1 ، القاهرة ، دار الكتاب العربي ، 2008 ، ص 10–11.**

[4] **وليام جاي كار ، أحجار على رقعة الشطرنج ، ترجمة سعيد جزائرلي ، مراجعة محمد بدوي ، ط1 ، بيروت ، دار النفائس ، 1973، ص59.**

[4] John D. Long , Op.Cit., P.103.



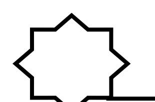
في الثاني والعشرين من كانون الثاني عام 1862 صادق الكونغرس على قرارات لإصدار سندات خزانة بنسبة فائدة (3,65 %) وعملات نقدية بأكثر من ثلاثمائة مليون دولار بنسبة فائدة لا تتعدى (7,3 %) في السنة مما منح اعتقاداً بقدرة هذه الحكومة على الإيفاء بتعهداتها المالية ، وسمح لها بالحصول على قروض جديدة من البنوك لتأمين وسائل الحرب الضرورية [1] .

أصبحت الحاجة ملحة لدعم الرصيد العام للحكومة الاتحادية ، فقد بلغت الديون الحكومية للبنوك في شباط عام 1862 مائة وثمانون مليون دولار ، وكانت الحكومة بحاجة الى أكثر من ستمائة مليون دولار أخرى لمواصلة الحرب ، فأصدر الكونغرس قراراً في الخامس والعشرين من شباط عام 1862 يقضي بتخويل الحكومة إصدار عملات نقدية معدنية بقيمة مائة وخمسون مليون دولار وبدون فوائد ، ليتم تداولها في دفع الضرائب ، وتمويل الديون الحكومية داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، وباقي النفقات الاتحادية الأخرى ، عدا رسوم المواد المستوردة ، وبنفس القانون تم تخويل وزير المالية سالمون تشيس إصدار سندات خزانة بقيمة لا تتجاوز خمسمائة مليون دولار وبنسبة فوائد (6%) في السنة تدفع ذهباً شبه سنوياً ، وتم تخويله أيضاً باستلام ودائع من الأموال تدفع في أي وقت بعد ثلاثين يوماً ، وبعد إشعار لمدة عشرة أيام ، والسماح بتحصيل فائدة بنسبة (5 %) في السنة ، وبما أن فوائد السندات كانت تدفع حسب التخويل بالعملات المعدنية ، فقد توجب أن تدفع كل الرسوم بتلك العملات المعدنية أيضاً ، وهو ما سمح للحكومة برهن هذه العملات لدفع فوائد السندات ، ولتسديد ديونها المستحقة للدائنين ، على أن تسحب هذه الأموال من خزينة الحكومة بعد الأول من تموز عام 1862 ، وتعتبر جزءاً من رأس المال الاتحادي [2].

أدرك سالمون تشيس وزير الخزانة أن المتطلبات المالية للحرب الحديثة، لا يمكن توفيرها بالوسائل التقليدية ، وكان تشيس على معرفة بمصرفي شاب اسمه (**جاي كوك**) من فيلادلفيا كان والده عضواً في الكونغرس، فعينه تشيس وكيلاً للحكومة الاتحادية لبيع إصدار جديد من السندات عرف باسم سندات الـ (**خمسة – عشرين**) وذلك لأنها كانت قابلة للاسترداد في فترة لا تقل عن خمس سنين ولا تتجاوز عشرين سنة بمعدل فائدة (6%) ذهباً، وأدار كوك ظهره للمصارف، والتجأ مباشرة إلى جمهور العامة، ونشر إعلانات مكثفة في الصحف، ووزع منشورات إعلانية، وسعى إلى أن تصدر الخزانة سندات بفئات صغيرة أدناها خمسون دولاراً للسند الواحد،

---

[1] George S. Boutwell , Op.Cit., P.67.
[2] George S. Boutwell , Op.Cit., P. 68.



وسمح للمكتتبين عليها سداد قيمة اكتتاباتهم على أقساط، وحاول عامداً إشراك المواطن العادي في شراء الأوراق المالية الحكومية، وهكذا ابتكر كوك حملات بيع السندات التي باتت عنصراً أساسياً في السياسة المالية للحكومة الأمريكية في الحرب [1].

ومن بين الإجراءات التي أعدتها الحكومة لدعم وتأسيس الرصيد العام للولايات المتحدة خلال الحرب ، هو قانون نظام الإيرادات الداخلية الذي صادق عليه الكونغرس في الأول من تموز عام 1862 ، والذي رفعت الحكومة بموجبه رسوم الكمارك على البضائع المستوردة ، فحققت من هذا القانون بعد أن دخل حيز التنفيذ في شهر أيلول عام 1862 الى نهاية السنة المالية المنتهية في الثلاثين من حزيران عام 1863 واردات مالية بلغت ثلاثة وسبعون مليون دولار ، ثم تبعته بقانون جباية الضرائب على الولايات بقيمة عشرين مليون دولار ، وقد أسهم القانونين في توفير نظام للإيرادات الداخلية التي أسست رصيداً عاماً قوياً بلغ ثلاثة آلاف مليون دولار ، مما مكنها من مواصلة الحرب وتسديد نفقاتها دون أي تأخير [2].

إلا إن الأجراء الأكثر أهمية في دعم الرصيد العام للحكومة تمثل في مصادقة الكونغرس على قرار تأسيس بنك العملة الوطني في الخامس والعشرين من شباط عام 1863 ، والذي سمح للحكومة بإصدار العملات الورقية المغطاة بالذهب المعروفة بـ (**الدولار الأخضر** Greenback) واسترداد العملات التي يصدرها المصرف ، والاحتفاظ بحقها في تدويلها من خلال بيع السندات ، بعد أن كانت عملات الحكومة توفرها البنوك الأجنبية والمحلية ، وفق شروط وأنظمة مجحفة ، وبدون تأمين لاستردادها عندما توضع في التدوير ، واشترطت الحكومة على تلك البنوك بأن تبيع سندات الولايات المتحدة ، وأن تودع لدى المصرف الوطني سندات من أجل تأمين تدويرها ، وبهذا فقد أنشأت الحكومة سوقاً لسنداتها بقيمة ثلاثمائة مليون دولار [3].

لقي هذا المشروع معارضة شديدة من نواب الحزب الديمقراطي في الكونغرس ، الذين لم يكونوا على استعداد للمساعدة في تأسيس المصرف الوطني بحجة عدم دستوريته ، متذرعين بأن الفقرة الخامسة من المادة الأولى من الدستور لم تخول غير الكونغرس سلطة إصدار العملات في

---

[2] محمد الفارس ، الأزمات المالية – التاريخ يعيد نفسه ، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) بتاريخ 2009/11/27 على الموقع الإلكتروني : – httP.//ae.2lex.org/2009/11/01/%D8

[2] George O. Seilhamer , Op.Cit., P. 261; George S. Boutwell , Op.Cit., P.69.

[3] Edward McPherson, The Political History of the United States of America During the Great Rebellion, 4ht Edition, Washington D. C. , James J. Chapman Co., 1882, P. 362.

الولايات المتحدة الأمريكية ، وأن لجوء الرئيس لنكولن الى إصدار تلك العملات بدون موافقة الكونغرس يعدّ مخالفة دستورية واضحة ، وتجاوزاً على سلطة الكونغرس وصلاحياته الدستورية [1]

برّر الرئيس لنكولن لجوءه الى هذا الإجراء " **كتدبير ضروري يمليه عليه حقه في استخدام سلطاته الضمنية للحفاظ على الاتحاد في زمن الحرب** " [2] . والواقع أن معارضة نواب الحزب الديمقراطي لهذا القانون لم تكن بدافع عدم دستوريته ، فقد سبق للديمقراطيين أن عارضوا من قبل تشريعات مهمة أخرى عامي 1861 و 1862 ، بل كانت هذه المعارضة بوحي من المرابين العالميين الذين كانوا يريدون إجبار الكونغرس على عدم إقرار هذا القانون لما يشكله من إضرار بمصالحهم المالية في الولايات المتحدة الأمريكية ، ومساومة الحكومة الأمريكية على إقرار " **قانون الصيارفة** " الذي أقترحه نواب الحزب الديمقراطي بدفع منهم ، والذي يسمح للبنوك الأجنبية بتداول السندات الحكومية بعيداً عن رقابة وشروط الحكومة الأمريكية ، الأمر الذي سيتيح لها التحكم بمصير الحكومة [3].

فقد جاء في مقالة صحفية بعنوان " **لنكولن وأوراقه المالية** " نشرت في صحيفة (لندن تايمز London Times) اللندنية عام 1863 " **لو أن هذه السياسة المالية الخاطئة التي ابتدأت في أمريكا الشمالية قُبلت وأعترف بها، لأصبح بإمكان الحكومة إصدار أوراق النقد التي تريدها بدون كلفة ، وستدفع بتلك الأوراق كل ديونها، مما يعني أنها ستصبح بدون ديون ، وسيكون لديها كل المال اللازم لإجراء تجارتها والمبادلات ، وهكذا ستكون الأمة الأمريكية الأولى في تاريخ العالم التي ستحقق مثل هذا الازدهار، وبذلك ستجلب الأدمغة والثروات من جميع أنحاء العالم ، يجب تحطيم هذه الدولة وإلا فإنها ستحطم كل العروش على وجه الأرض** " [4].

وجاء في النشرة الدورية " ذي هازارد سيركيولار" The hazard Circular التي تعنى بشؤون المصارف ما وراء البحار " **إن الحرب تقضي على العبودية ، وهذا ما نؤيده نحن وأصدقاؤنا الأوربيون ، لأنّ العبودية ما هي إلا امتلاك اليد العاملة ، أما الخطة الأوروبية التي بدأتها إنكلترا ، فتقوم على أن رأس المال يستطيع أن يسيطر على اليد العاملة عن طريق**

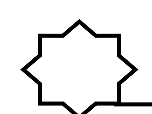
---

[1] John D. Long , Op.Cit., P.101.

[3] **بعث الرئيس لنكولن في السابع عشر من كانون الثاني عام 1863 برسالة الى الكونغرس أعرب فيها عن أسفه للجوء الى تقديم مشروع القانون طالباً من الكونغرس الموافقة على القانون دعما للحكومة الاتحادية لتمكينها من تسديد نفقات الحرب والديون الخارجية وعدم إجبارها على فرض ضرائب جديدة على الأمريكيين لتأمين الأموال اللازمة لمواصلة حربها لاستعادة الاتحاد .**

[3] John D. Long , Op.Cit., PP.101-102.

[1] **وليام جاي كار ، المصدر السابق ، ص60.**



الأجور، ويجب على أصحاب رؤوس الأموال أن يعملوا على استعمال الأرباح الطائلة التي يجنونها من الحروب ، في السيطرة علي قيمة العملة ، وللقيام بذلك يجب اعتماد السندات الحكومية كأساس من أسس العمليات المصرفية ، ونحن الآن بانتظار أن تنفّذ وزارة المالية الأمريكية هذه النصيحة ، كما أنه ليس من المفيد لنا أن نسمح بتداول أوراق لينكولن المالية الخضراء لمدة طويلة، إذ أننا لا نستطيع السيطرة عليها ، ولكن بالمقابل نستطيع السيطرة على السندات ومن ورائها على العملة كلها والاقتصاد بأجمعه " [1].

وبناء على ذلك ، فقد عمل المرابون من آل روتشيلد على دعم وتمويل الحملات الانتخابية لنواب الحزب الديمقراطي من أجل معارضة قانون المصرف الوطني ، وربط المصادقة عليه بتمرير قانون الصيارفة الذي نجحوا في تمريره بعد الضغط على وزير المالية سالمون تشيس للموافقة عليه [2] ليكون أداة للسيطرة على رؤوس أموال الحكومة الأمريكية ، فقد جاء في رسالة وجهتها مؤسسة روتشيلد وإخوانه الصيارفة في لندن بتاريخ الخامس والعشرين من حزيران عام 1863 الى مؤسسة السادة أيكلهايمر وموتون فاندر غولد وعنوانها: 3 وول ستريت نيويورك:-

" **سادتي الأعزاء.. كتب إلينا السيد جون شيرمان من مقاطعة أوهايو في الولايات المتحدة، لإعلامنا عن تقديراته للأرباح التي يمكن الحصول عليها نتيجة للقانون الأخير الذي أصدره الكونغرس بشأن المصارف ، والظاهر أن هذا القانون أتى وفق الخطة التي تبنتها جمعية المصارف البريطانية ، كما نصحت هذه الجمعية الأصدقاء الأمريكيين بأن هذا القانون في حال تصديقه وإقراره ، سيكون سببا في تدفق الأرباح الطائلة على جماعة الصيارفة في العالم بأسره ، فهذا القانون يعطي المصرف الوطني السيطرة المطلقة على الأوضاع المالية في الدولة، والقلة التي سوف تنفذ إلى سر ذلك القانون وتعرف حقيقته، لن تبدي أية معارضة له، لأنها ستكون طامعة في جني الأرباح ، أو أن مصالحها ستكون متوقفة على إقراره ، أما جمهور الشعب فسيكون عاجزا عن تفهم طبيعة المشروع والامتيازات التي سيحصل عليها أصحاب رؤوس الأموال منه، ولن يخامرهم أي شك في أن هذا النظام سيكون في حقيقته ضد مصالحهم** " [3].

---

[1] **وليام جاي كار ، المصدر السابق ، ص61.**

[2] John D. Long , Op.Cit., P.101 .

[2] **المصدر نفسه ، ص60.**

لقد كان نجاح الديمقراطيين في تمرير قانون الصيارفة ضربة قاسية لسياسة الرئيس لنكولن في إصدار العملات النقدية الخضراء ، فقد امتنعت البنوك الأجنبية والصيارفة والمرابون عن قبول أوراق لينكولن المالية في دفع فوائد القروض الحكومية أو في شؤون الواردات ، مما جعلها بدون قيمة تقريبا ، مما تسبب في خفض قيمة الدولار الواحد من هذه الأوراق الى ثلاثين سنتاً ، ولما تم لهم ذلك عمدوا الى شراء تلك الأوراق بمجموعها، بعد ذلك أخذوا بشراء القروض الحكومية بهذه الأوراق، معتبرين الدولار الواحد منها دولاراً كاملاً ، وبذلك تغلبوا على عقبة خطيرة ، وجنوا أرباحا تقدر بسبعين سنتا للدولار الواحد [1].

لقد تسبب قانون الصيارفة بخسائر كبيرة للحكومة الأمريكية ، فاعترف سالمون تشيس وزير المالية الأمريكي بذلك قائلاً :- " **إن مساهمتي في إقرار قانون الصيارفة هي أكبر خطأ مالي ارتكبته في حياتي ، فقد ساعد هذا القانون على إنشاء احتكار كبير يؤثر على كل المصالح في البلاد ، ويجب علينا أن نصلح هذا الوضع ، ولكن قبل ذلك سنشاهد مواجهة عنيفة بين مصالح الناس ومصالح المصارف بشكل لم نعرفه من قبل** " [2].

وفي خطاب للأمة قال الرئيس لنكولن :- " **إنني أرى في الأفق نذر أزمة تقترب شيئا فشيئا ، وهي أزمة تثيرني وتجعلني أرتجف من الخشية على سلامة بلدي، فقد أصبحت السيادة للهيئات والشركات الكبرى ، وسوف يتبع ذلك وصول الفساد الى أعلى المناصب ، وسوف يعمل أصحاب رؤوس الأموال على الحفاظ على سيطرتهم على الدولة، مستخدمين في ذلك مشاعر الشعب وتحزباته ، وستصبح ثروة البلاد بأكملها تحت سيطرة فئة قليلة، الأمر الذي سيؤدي الى تحطيم الجمهورية** " [3].

عقد لنكولن العزم على وضع حد لنفوذ المصارف الأجنبية والمتنفذين من نواب الحزب الديمقراطي الذين كانوا يدعمون هذا القانون بسبب ما جنوه من أرباح طائلة ، فتقدم نواب الحزب الجمهوري في الكونغرس بمشروع قانون سمي قانون الضرائب لعام 1864 والذي يمنح الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات سلطة فرض ضرائب على المصارف المسجلة في تلك الولايات بموجب قانون الصيارفة بنسبة تصاعدية تبدأ من (**دولار واحد ، إثنين ، ثلاثة ، خمسة ، عشرة ، عشرين ، خمسين ، مائة ، خمسمائة ، وحتى ألف دولار**) ، وقد أراد الجمهوريون بهذا القانون

---

[2] George O. Seilhamer , Op.Cit., P. 263.

[3] **شفان برواري ، المصدر السابق ، ص 206.**

[1] John H. Clifford and Marion M. Miller,Vol.6, Op.Cit., P. 209.

إخضاع تلك المصارف لقوانين الولايات التي ستتولى تنظيم عمل هذه البنوك ، غير أن الديمقراطيين أعترضوا مجدداً على مشروع القانون ، وتقدموا بمقترح تعديل للقانون يقضي بجعل نسبة الضريبة سبعة بالمائة فقط " **لمنع فرض الضرائب من قبل الولايات على رأس مال البنوك التي نظمت بموجب هذا القانون، أو على الشركات الثرية الأخرى ، لمصلحة تلك الولاية ، وأن لا تفرض أي ضريبة على مثل هذه البنوك أو رؤوس أموالها، وتداولاتها ، وأرباح أسهمها ، أو أعمالها التجارية ، بمعدل أعلى من الضرائب التي تفرضها هذه الولاية على نفس القدر من رأس المال المتداول في أيدي مواطنيها** " [(1)].

تم تمرير القانون بعد هذا التعديل من قبل الديمقراطيين في مجلس النواب بأغلبية (78) صوتاً ومعارضة (56) صوتاً ، الأمر الذي دفع الجمهوريين الى تقديم مقترح تعديل جديد على القانون يقضي بإلغاء قانون الصيارفة كلياً ، عبر إدراج قيمة الأسهم والعقارات والممتلكات الأخرى التي تملكها المصارف ضمن القيمة الكلية لرأس المال الذي تفرض عليه الضرائب ، فلم يحصل المقترح على تأييد مجلس الشيوخ ، حيث رفض بأغلبية (31) صوتاً مقابل تأييد (6) أصوات فقط ، مما اضطر مجلس الشيوخ الذي لم يوافق على التعديل الذي مرره الديمقراطيين في مجلس النواب ، الى تشكيل لجنة في الأول من تموز عام 1864 لحسم مسألة الضرائب ، فتوصلت اللجنة الى نص تعديل جديد يقضي " **بعدم جواز تفسير أي شيء في هذا القانون يمنع دخول الأسهم التي سجلت من قبل أي شخص أو مصرف أو هيئة اعتبارية في حساب قيمة الممتلكات الشخصية لهذا الشخص أو المؤسسة أو المصرف، في مجال تقييم الضرائب التي تفرضها الولاية ، في المكان الذي يقع فيه المصرف ، ولكن ليس بنسبة أكبر من قيمة الضريبة المفروضة على رأس المال الذي في أيدي مواطني تلك الولاية** " [(2)]. وبموجب هذه التسوية فقد فرضت ضريبة مقدارها واحد في المائة على تداولات تلك البنوك والصيارفة في المصارف الوطنية ، وواحد ونصف في المائة ، على ودائعهم فيها ، وواحد في المائة على رؤوس أموالهم فوق المبلغ المستثمر في الولايات المتحدة [(3)].

كانت مسألة تسوية الدين العام الاتحادي وبناء الرصيد العام من أولى أولويات السياسة المالية للحزب الجمهوري ، الى جانب هدف الحرب الأساسي وهو المحافظة على الاتحاد من

---

(1) Edward McPherson, Op.Cit., p.363.
(1) Edward McPherson, Op.Cit., P. 365.
(2) Ibid, P. 365.

التفكك [1]. وقد أتاح هذا القانون للحكومة الاتحادية توفير مبالغ مالية جيدة لتمويل نفقاتها في الحرب ، وتسديد ديونها ، وبناء الرصيد العام الذي شهد تصاعداً ونمواً كبيراً طيلة سنوات الحرب الأربع ، بسبب الإجراءات المالية الناجحة للحكومة ، ففي الثلاثين من حزيران عام 1860 كان الرصيد العام للولايات المتحدة يبلغ (64,760,703) دولار ، منها (45,079,203) دولار كانت في السندات ، و(19,690,500) دولار في أذونات سندات الخزانة ، بسبب سياسة التسليف التي وافقت عليها إدارة الرئيس بيوكانان ، وارتفع في الثلاثين من حزيران عام 1861 الى (90,867,828) مليون دولار ، وفي التاسع والعشرين من أيار عام 1862 بلغ الرصيد العام الأمريكي(491,445,981) دولار، ثم ارتفع في الثلاثين من حزيران عام 1863 الى (1,098,793,181) دولار ، وفي الرابع عشر من أيار عام 1864 كان الرصيد العام للحكومة الاتحادية قد بلغ (1,730,870,926) دولار [2].

مما تقدم يتبين أن سياسة الحزب الجمهوري لمعالجة الوضع المالي والاقتصادي للولايات المتحدة والتي أملتها تداعيات انفصال الجنوب والتركة الثقيلة لإدارة الرئيس بيوكانان ومراهنة المرابين العالميين على إفشال مساعي الحكومة الاتحادية لاستعادة الاتحاد ، قد حققت نجاحاً كبيراً ، فقد تمكنت الحكومة الأمريكية بفضل سياساتها المالية الحكيمة من تحقيق هدفي الحرب الأساسيين ، حيث تم استعادة الاتحاد ، وتم دفع الدين اللازم لصيانته والمحافظة عليه ، بل وبناء الرصيد العام للحكومة الاتحادية ليحقق فائضاً مالياً لأول مرة ، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على نجاح الحزب الجمهوري في إدارة السياسة المالية للولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1861– 1865 ، الأمر الذي أكسبه احترام العديد من قادة أوروبا آنذاك ، فهذا المستشار الألماني بسمارك يشهد لنجاح سياسة الحكومة الأمريكية بقوله " **أن نجاح الحكومة الأمريكية في مجال التنمية المادية هو الأكثر لمعاناً في العصر الحديث ، فهي لم تتمكن من قمع التمرد في أكثر الحروب كلفة في التاريخ فحسب ، بل تمكنت كذلك من بناء جيوشها وبحريتها وسددت ديونها ، ووفرت فرص عمل للعاطلين من المهاجرين إليها من أوروبا ، بفضل قوانين الحماية وقانون الضرائب غير المباشرة ، وقانون التعرفة الكمركية الذي ادعو ألمانيا من هذه اللحظة الى تقليده** " [3].

---

(1) George S. Boutwell , Op.Cit., P. 72.
(2) Edward McPherson, Op.Cit., pp.367-368.
(3) John D. Long , Op.Cit., PP. 98-99 .

ويتضح من هذا أيضاً إن الحزب الجمهوري قد أظهر وحدة كبيرة في موقفه تجاه معالجة الوضع المالي والاقتصادي للولايات المتحدة ، فقد أيد نواب الحزب في الكونغرس بمجلسيه سياسة الرئيس لنكولن في معالجة الأزمة المالية ، ونجحوا في تفتيت المعارضة الصلبة التي شكلها نواب الحزب الديمقراطي ضد مشاريع القوانين الجمهورية ، لاسيما قانون تأسيس المصرف الوطني ، وقانون إصدار العملة الورقية المغطاة بالذهب Greenback وقانون التعرفة الكمركية وقوانين الضرائب على الولايات ، والتي ساهمت في بناء الرصيد العام للولايات المتحدة الأمريكية .

كما إن سياسة الحزب الجمهوري المالية والاقتصادية أدت الى تحقيق عدد من الأهداف المهمة الأخرى ، لعل في مقدمتها دعم البنك الوطني – الذي طالما عارضته الولايات الجنوبية ودعت الى إنشاء عدة بنوك في الولايات ليسهل عليها ذلك عملية الحصول على القروض بفوائد أقل – فضلاً عن دعم التعرفة الكمركية العالية لحماية الصناعات المحلية ، وربط الولايات كافة بشبكة من السكك الحديد، وتوزيع المزارع دون مقابل في إطار قانون المساكن ، مما ترك على المدى البعيد أثراً ايجابياً تمثل بتطور الاقتصاد وازدهار المشاريع الحرة الأمريكية [1].

2. تحرير العبيد وضمان حقوقهم في الدستور : Emancipation Proclamation

مرَّ بنا في الفصل السابق كيف أدى تسارع الأحداث بعد انتخاب لنكولن ، وانفصال الولايات الجنوبية الى حدوث تباين حاد في مواقف أعضاء الحزب الجمهوري حول السياسة الواجب إتباعها في معالجة الأزمة مع الجنوب ، الأمر الذي أدى الى انقسام أعضاء الحزب الجمهوري بشأن انفصال الجنوب الى فئتين هم (**الراديكاليين**) المتشددين من أنصار تحرير العبودية بشتى الوسائل ، و(**المعتدلين**) الذين انقسموا الى (**معتدلين مؤيدين للحوار**) دعوا للحفاظ على الاتحاد عبر الحوار والوسائل السلمية ، و(**معتدلين مؤيدين للتشدد**) كانوا يسعون للحفاظ على

---

[2] C. Gardner, Op.Cit., PP. 70-72.

الاتحاد بالقوة ، ومنع انفصال الولايات الجنوبية ، غير أنهم آمنوا بالتحرير التدريجي للعبيد ، مع الحفاظ على العبودية في الولايات التي تبيحه وعدم السماح بتوسيعه خارج حدود تلك الولايات (1).

لقد انعكس هذا التباين في المواقف على سياسة الحزب الجمهوري بشأن مسألة تحرير العبيد أثناء سنوات الحرب ، وكادت الخلافات بين الفئتين أن تعصف بمستقبل الحكومة الاتحادية لولا حكمة الرئيس لنكولن الذي تبنى سياسة تدريجية محافظة لتحرير العبيد ، كانت جزءا من إستراتيجية الحرب الخاطفة ، خشية فقدان تأييد الولايات الحدودية التي تبيحه ، والتي لازالت تؤيد الحكومة الاتحادية ، إذ كان يرى بأن الحرب الأهلية عمل فردي ، نتج عن تحدي بعض المواطنين المغرر بهم لسلطة الاتحاد ، وإن انفصال الولايات الجنوبية لم يتم بصفة قانونية في يوم من الأيام .

لم تسمح وزارة الحرب الشمالية في بداية الحرب للعبيد في الولايات المتحدة بالخدمة في الجيش الشمالي ، أما في الجنوب فقد تم استخدام الزنوج في الإغراض الحربية وفي مجالات عمل عديدة كالعمل بالتحصينات ، وبناء الجسور ، وحفر الملاجئ كما استخدموا سواقاً وعمالاً في مشافي الجيش ، وطباخين وميكانيكيين ، وقد سمح قانون مصادرة العبيد الصادر في الأول من آب عام 1861 بتحرير العبيد الذين يقومون بأعمال عدائية ضد الولايات الشمالية والذين يحملون السلاح ضدها فقط (2) . وقد واجهت الحكومة الاتحادية مسألة في غاية الصعوبة والتعقيد ، وهي كيفية التعامل مع العبيد الذين تم أسرهم من قبل الجيوش الشمالية أو العبيد الذين سلموا أنفسهم بإرادتهم لهذه الجيوش ، وقد ترك الأمر في البداية لكل قائد شمالي يتصرف حسب اجتهاده ورغبته ، وذلك لعدم وجود خط واضح يجب إتباعه آنذاك ، فبدأ العبيد الفارين من الجنوب بالمجيء الى معسكرات جيش الاتحاد ، مما دفع بعض قادة الاتحاد في الولايات الحدودية التي تأخذ بنظام العبيد الى إعلان الأحكام العرفية في تلك الولايات وتحرير العبيد فيها ، مما شكل خطورة وإزعاجاً لمالكي العبيد في الولايات الحدودية ، وخشية من نفور أنصار الاتحاد في تلك الولايات الحدودية التي ظلت ترعى وتشجع نظام العبودية ، فقد منع لنكولن الجمهوريين الراديكاليين من التنفذ في

---

(1) Sarah E. Gardner , Edge of the Sword: The Ordeal of Carpetbagger Marshall H. Twitchell in the Civil War and Reconstruction , Civil War History Journal, Vol. 48, No. 4, Published by The Kent State University Press, December 2002, P. 366.

(2) Journal of the Senate ….., 37th Congress, Session1, 6 August 1861, First Confiscation Act, S2318.

هذه الولايات ، فقام بإلغاء قرارات بعض ضباطه القاضية بتحرير العبيد بمقتضى قانون الأحكام العرفية في المناطق التي كانت تحت قيادتهم[1] .

ولما كانت الولايات المنفصلة من وجهة نظر الجمهوريين المعتدلين – بما فيهم إدارة الرئيس لنكولن – مازالت من الناحية القانونية ضمن الاتحاد فإنها ستظل تتمتع بكامل حقوقها الدستورية بما فيها العبودية ، وعليه فقد صادق الكونغرس في الخامس والعشرين من تموز عام 1861 على قرار كريتندن – جونسون الذي يؤكد على إن الغرض من الحرب هو المحافظة على الاتحاد وليس التدخل في " **الأنظمة المستقرة** " أي نظام العبودية في الولايات المنفصلة [2].

أما الجمهوريون الراديكاليون الذين كانوا يرغبون في تحويل الحرب الى حرب من اجل إلغاء العبودية فقد عبروا عن رأي مختلف ، وأكدوا انه بانسحاب الولايات الجنوبية وإعلانها الحرب على الولايات المتحدة ، تكون هذه الولايات قد فقدت حقوقها التي يقضي بها الدستور ، وعليه فلا بد من التعامل مع الولايات الكونفدرالية على أنها دولة في حالة حرب مع الولايات المتحدة ، وبذلك يمكن مصادرة عبيد الجنوب بوصفهم غنائم حرب [3].

تمثلت سياسة الرئيس لنكولن تجاه مسألة تحرير العبيد برغبته في أن يكون تحرير العبيد على مراحل مع دفع التعويض ، وقد نصح الرئيس لنكولن في رسالته الموجهة الى الكونغرس في السادس من آذار عام 1862 " **بنقل العبيد المحررين بهذه الطريقة الى مستعمرات ذات مناخ ملائم لهم.... مقترحاً قبول هؤلاء الملونين في كل من انكلترا وفرنسا والدنمارك والسويد ، وجميع دول أمريكا اللاتينية** " [4] وبعد فترة تبين بان جمهوريتي ليبيريا وهاييتي فقط مستعدتان لاستقبال هؤلاء المهاجرين ، وهذا ما دعا الكونغرس الأمريكي للاعتراف بهاتين الجمهوريتين في العام نفسه ، وبإقامة علاقات دبلوماسية معهما ، وقد وضع الكونغرس مبلغ عشرة ملايين دولار

---

(1) في آب عام 1861 وفي حالتين منفصلتين أصدر الجنرال جون فيرمونت والجنرال ديفيد هنتر اللذان كانا مسؤولين عن أدارة أوضاع الولايات الاسترقاقية التي لا تزال منضوية مع الاتحاد وهي كنتاكي ، ماريلاند، ديلاوير، ميسوري، أوامرهما بتحرير العبيد في تلك المناطق دون أستشارة لنكولن، لكن تلك القرارات سرعان ما ألغيت من قبل لنكولن ولم تتم المصادقة عليها ووصفها لنكولن بأنها قرارات فردية غير رسمية . للمزيد من التفاصيل ينظر : وزارة الخارجية الأمريكية – مكتب الإعلام الخارجي ، أحرار في النهاية – حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة ، 2008، ص ص 16-17.

(2) James and Sanford, Op.Cit., P. 518.

(3) Allen C. Guelo, Lincolns Emancipation Proclamation: The End of Slaver in America, New York, 2004, P.77.

(4) Journal of the Senate of the United States ….., Second Session of the 37th Congress1861, Op.Cit., P.274.

لتنفيذ مشروع نقل المهاجرين ، حيث قدرت التكاليف الكاملة بعشرين مليون دولار ، إلا أنه وبعد فترة وجيزة تبين بان هذا المشروع غير قابل للتنفيذ [1].

وفي نفس الرسالة الموجهة الى الكونغرس ، أكد لنكولن :-

" إن هدفي الأعظم في هذه المعركة هو إنقاذ الاتحاد ، وليس إنقاذ أو تدمير مذهب العبودية ، إنني لو استطعت أن أنقذ الاتحاد بدون تحرير أي عبد لفعلت ، ولو استطعت إنقاذه بتحرير جميع العبيد لفعلت أيضاً ، ولو استطعت إنقاذه بتحرير بعض العبيد وترك البعض الأخر ، لفعلت ذلك ... أنني أوصي باتخاذ مشروع قرار مشترك لمجلسي النواب والشيوخ ، يتضمن إلغاء العبودية في ولاية كولومبيا ، وفي كل المناطق التي تمارس الحكومة فيها سلطة مباشرة ، وتحرير كل العبيد المشاركين في الحرب مع الجيش الجنوبي ، والاتفاق مع مالكي العبيد الذين بقوا موالين للحكومة الاتحادية في الولايات الحدودية على طريقة ما لتحرير عبيدهم ، كتقديم تعويضات مالية من قبل الكونغرس مقابل التحرير " [2].

تمكنت الغالبية الجمهورية الراديكالية من إقناع الكونغرس – الذي لم يتخذ خطوة حازمة في سبيل تحرير العبيد في العامين الأولين من الحرب – لمنح الامتيازات للمواطنين السود وتحقيق المساواة في الحقوق والرفاهية بينهم وبين المواطنين البيض [3] وقد أفضت جهود الراديكاليين الى إصدار الكونغرس في الثاني من نيسان عام 1862 قانونا يمنح الولايات التي توافق على عتق العبيد بالتدريج إعانات مالية لتواجه الالتزامات التي تترتب عن هذا العتق [4] .

وعلى الرغم من فشل هذه الخطة أيضاً وعدم تمكنها من حل تلك المشكلة ، إلا إن مساعي الرئيس لنكولن لإيجاد حل عادل لقضية العبيد ، تحفظ الاتحاد وتمنع الولايات الحدودية المؤيدة له من الانفصال ، وتقنع الولايات المنفصلة بالعودة الى الحكومة الاتحادية لم تتوقف ، وفي إطار

---

(1) George B. Tindall and David E. Shi , America : A narrative History , Vol.1, Library of Congress, W . W . North & Company, Inc, New York , 2004, P. 538.

(3) Edward McPherson , Op.Cit., P.209.

(4) **عمل النائب الجمهوري سومنر و العضو الجمهوري في مجلس الشيوخ عن ولاية ميتشغان هوارد يعقوب على إقناع الكونغرس على إجبار شركات السكك الحديدية في مقاطعة كولومبيا – وهي الولاية التي تقع فيها مدينة واشنطن – بالكف عن ممارساتها المعتادة التي تميز ضد المواطنين السود ، وتجبرهم على ركوب عربات قطار خاصة بهم بمعزل عن المواطنين البيض ، وأصرا على أن من حق الأمريكيين الأفارقة دخول مواقف الحافلات العمومية ، فقال سومنر " أن أي فعل آخر هو إساءة إلى الدين والإنسانية، وسيجلب على بلادنا العار" فيما قال هوارد " أن المعنى الوحيد لأمننا هو بجعل تحرير العبيد فعالاً ". للمزيد من التفاصيل ينظر :-**

- Robert Harrison, An Experimental Station for Lawmaking: Congress and the District of Columbia, 1862-1878 , Civil War History, Vol. 53, No. 1, Kent State University Press, March 2007, P. 34.

(4) Journal of the Senate of the United States of America, Op.Cit., P.358.

هذه المساعي فقد وقع الرئيس في الثالث عشر من أيار عام 1862 معاهدة بين الولايات المتحدة وانكلترا تنص على إلغاء تجارة العبيد ، في محاولة منه لكسب ودّ الدول الأوروبية ، وإظهار الولايات الجنوبية التي تبيح العبيد على أنها لا تحترم حقوقهم وإنسانيتهم ، الأمر الذي قد يحرمها من الدعم الدولي في الحرب [1] .

إلا أن لنكولن وتحت وطأة الحرب وضغوطها الاقتصادية والعسكرية ، وبفعل محاولات الجمهوريين الراديكاليين في الكونغرس الهادفة الى تغيير مسار الحرب ، من حرب لأستعادة الاتحاد الى حرب لتحرير العبيد ، أضطر الى المصادقة على القانون الصادر من الكونغرس الأمريكي في التاسع عشر من حزيران عام 1862 والمتضمن إلغاء الاسترقاق في الولايات الغربية فقط دون أن يتعرض هذا القانون الى العبودية في الولايات الموالية للاتحاد [2].

قوبل هذا القانون بانتقاد شديد من قبل سكان جميع الولايات ، وذلك لتمييزه في المعاملة بين الولايات التي تقر العبيد ، فراح القائلون بمبدأ الإلغاء التام يمطرون الكونغرس باللوائح والعرائض مطالبين بالإلغاء التام والقطعي ، متهمين الرئيس لنكولن بالتردد والضعف في معالجة المشكلة ، وقد كان الرئيس معذورا في تردده لخشيته على الاتحاد الأمريكي من التفكك ، وفقدان ولاء الولايات الاسترقاقية التي كانت لا تزال باقية في الاتحاد ، فضلاً عن إن الرئيس لنكولن كان يعلم إن أهل الشمال لم يكونوا مجمعين على رأي واحد في أمر القضاء على العبودية ، وانه إذا اتخذ تلك الخطوة فسوف يحدث انشقاقا في صفوف الشمال المتوحد في الحرب [3].

ومع ازدياد الضغوط الشديدة باتجاه التحرير التام للعبيد من قبل الغالبية الجمهورية الراديكالية في الكونغرس ، وتحت ضغط الضرورة العسكرية والسياسية ، والنجاح الدبلوماسي الذي حققته الولايات الجنوبية مع الدول الأوروبية في العامين الأولين من الحرب ، فقد اعترف لنكولن بأنه لم يعد قادراً على مواجهة الأحداث بقوله :- " **لا أدّعي بأني سيطرت على الأحداث ... لكن أعترف بوضوح إن الأحداث سيطرت عليّ .... أنني لم أنتخب لأفسد العبودية في الجنوب ... وإنني بحاجة الى بعض الوقت لتحمل عبء المسؤولية** " [4].

مثلت هذه الكلمات تغيراً في موقف الرئيس لنكولن من قضية تحرير العبيد ، وتحوله من مبدأ التحرير التدريجي الى التحرير التام ، بعد أن تأكد له إن معظم قطاعات الرأي العام في الشمال

---

(2) Stefan Lorant, Op.Cit., P. 176.
(2) Edward McPherson, Op.Cit., pp.377.

(4) فرحات زيادة وإبراهيم فريجي ، المصدر السابق ، ص **147**.

(4) Stefan Lorant, Op.Cit., P. 176.

تدعم قضية التحرير التام للعبيد ، وحرصاً منه على إبقاء الحزب الجمهوري موحداً في مواجهة التمرد الجنوبي ، والمحافظة على تماسك الحكومة الاتحادية التي قد تنهار فيما لو فقدت تأييد الديمقراطيين الشماليين ، قرر أن يتحرك بحذر نحو هدف الحرب الجديد [1].

بدأ لنكولن تحركه في الخامس عشر من تموز عام 1862 حين قام بمحاولة أخيرة لإقناع ممثلي الولايات الحدودية المؤيدة للإتحاد لإلغاء العبودية بشكل تدريجي عن طريق تعويضات تقدم لهم من قبل الحكومة الاتحادية ، إلا إن هؤلاء رفضوا هذا العرض مشيرين الى المصاعب التي تقف في وجه الحصول على الأموال من الحكومة من اجل تحرير قرابة مليونين من العبيد هناك ، ونظراً للضائقة العسكرية الواضحة ، ومعالم الضائقة الدبلوماسية والسياسية القادمة ، وبسبب عدم موافقة أية ولاية من هذه الولايات الحدودية على مقترحات الرئيس لنكولن ، فقد نفذت الفرصة الأخيرة لإلغاء العبودية بشكل تدريجي وعلى أساس تعويضات تدفع لمالكي العبيد الذين قدرت أعدادهم في الولايات الحدودية عام 1860 بـ (1,196,112) عبداً [2] .

قرر الرئيس لنكولن أخيرا مواجهة مسألة تحرير العبيد بنفسه ، فكتب في الثاني والعشرين من تموز عام 1862 مسودة إعلان تحرير العبيد سراً ، وتلاها على عدد من أعضاء حكومته بصفة شخصية وأمام مجلس النواب ، فوافق أعضاء مجلس الوزراء جميعاً عدا مونتغمري بلير – وهو ديمقراطي سابق من ولاية ماريلاند – والذي اعترض على أساس أن هذا التدبير الراديكالي المتطرف سوف ينفر الولايات الحدودية والديمقراطيين في الشمال ، ورد لنكولن بأنه قد فعل كل ما بوسعه ليخطب ودّ الولايات الحدودية ، أما الآن " **فيجب أن نتخذ خطوة الى الأمام بدونهم ، فقد لا يرغبون فيها ولكنهم سيقبلونها في نهاية المطاف**" [3] ثم وضعها جانبا دون أن ينشرها أو يقدم على تنفيذ شئ من مضمونها بانتظار الفرصة المناسبة لإعلانها [4].

وعندما تمكنت القوات الشمالية من تحقيق انتصار حاسم على الجنوب في معركة أنتيتام في السابع عشر من أيلول عام 1862 ، اصدر الرئيس لنكولن مسودة إعلان تحرير العبيد في الثاني والعشرين من أيلول من العام نفسه ، وأعلن فيه منح الحرية لجميع العبيد في الولايات المتحدة على أن يتم ذلك خلال مائة يوم (**تنتهي في الأول من كانون الثاني عام 1863**) ، وهو الموعد الذي حدده الرئيس لنكولن لعودة الولايات المنفصلة الى الاتحاد والإلغاء التدريجي للعبودية من

---

[1] Allen C. Guelo, Op.Cit., P. 85.
[2] Edward McPherson, Op.Cit., pp : 213-215.
[3] Stefan Lorant, Op.Cit., PP.177-178.
[2] George S. Boutwell , Op.Cit.,P.84.

خلال معاهدات تعقد مع الولايات العبودية ، موضحاً إن أي ولاية ستبقى منتفضة حتى الموعد المحدد ، فانه سوف يطلق سراح جميع العبيد المقيمين فيها دون قيد أو شرط [1] .

إن توقيت الإعلان كان مقصودا من قبل الرئيس لنكولن ، فقد أراد أن يثبت بأن الإعلان لم يكن نتيجة اليأس من الانتصار العسكري على الجنوب ، فضلاً عن رغبته بإضعاف الولايات الجنوبية من خلال تجريدها من قوة العبيد وخدماتهم ، والحصول على تأييد معارضي العبودية داخل الولايات المتحدة وخارجها ، والذين استغلوا الأزمة التي تمر بها الحكومة وقاموا بالضغط عليها وعلى الرئيس لنكولن لإصدار إعلان تحرير العبيد ، وكسب تأييد حكومات الدول الأوروبية وإخراجها من دائرة الحرب ، من خلال منعها من اتخاذ أية إجراءات لعرقلة الحصار البحري للساحل الجنوبي للولايات المتحدة ، أو الاعتراف بالولايات الكونفدرالية في الجنوب ودعمها ، حيث إن إعلان تحرير العبيد قد قضى على خطة انكلترا في الاعتراف بالحكومة الكونفدرالية ، ففي الوقت الذي كانت انكلترا تدرس إمكانية الاعتراف بالجنوب ، تغير الموقف كليا على ساحة القتال وأجبرت الحكومة الانكليزية على سحب مسألة الاعتراف من على جدول أعمالها [2].

أثار الإعلان انتقادات واسعة من قبل الديمقراطيين الشماليين الذين عارضوا قيام الحرب لغرض تحرير العبيد ، مبينين أن إعلان التحرير من قبل رئيس الولايات المتحدة هو شيء غير مرخص به لا في القانون العسكري ولا في القانون المدني، وعدُّوا إجراء الرئيس اغتصاباً لسلطة القانون، وتجاوزاً على الصلاحيات التشريعية للكونغرس ، وهو منافٍ لما أكده عند بداية إدارته التي جعل أول أهدافها إثبات سلطة القانون، كما عدوا هذه الخطوة حملة هوجاء ضد ملكية ثلاثة ملايين من العبيد السود، وهي بمثابة تدمير للاتحاد الفدرالي، وثورة منظمة ضد المجتمع في الولايات الجنوبية ، إلا إن هذا الإعلان حفز الديمقراطيين الشماليين لبذل جهودهم كلها للفوز بالانتخابات التشريعية للكونغرس ، مما تسبب في خسارة الحزب الجمهوري لعدد من مقاعده في الولايات الشمالية ، كما دفعهم لمضاعفة الجهود للفوز بالانتخابات الرئاسية المقبلة عام 1864[3].

أما الجنوبيون فقد رفضوا هذا الإعلان أيضاً ، وظل القرار حبرا على ورق ، ولما اقترب اليوم المحدد لتنفيذ إعلان التحرير ، واخذ الرأي العام يترقب ما إذا كان لنكولن سينفذ وعده بالتحرير أم

---

(1) Walter R. Houghton, History of the Principles and Achievements of the Republican Party, New York, 1884, P.446.
(2) Graebner , Fate and White , OP.Cit.,P.788 .
(1) Commager, Opposition to The Emancipation Proclamation January 7, 1863, Doc. No. 223, Op.Cit., PP. 421-422.

لا ، أصرّ لنكولن على مسألة التحرير بعد التعويض، فأوصى في رسالته إلى الكونغرس المؤرخة في الأول من كانون الأول عام 1862 باتخاذ تعديل دستوري ينص على النقاط التالية [1]:

1. مكافأة جميع الولايات التي تلغي العبودية قبل عام 1900 بصورة سندات حكومية.
2. ضمان حرية جميع العبيد الذين تحررهم الحرب مع تعويض أسيادهم الموالين للاتحاد.
3. تخويل الكونغرس سلطة إعداد مشروع لإيجاد ارض يستوطنها العبيد المحررون.

وطلب من الكونغرس أن يؤيد تعديله الدستوري المقترح قائلاً : " **لا يمكن التهرب من التاريخ ، نحن في هذا الكونغرس وفي هذه الإدارة ستذكرنا الأجيال رغم أنفنا، إن التجربة المحرقة التي نجتازها ستضفي علينا إما الشرف وإما العار، نحن نؤمن في إعطاء الحرية للعبيد، فقد تنجح وسائل أخرى ، ولكن هذه المبادرة لن تفشل لأنها بسيطة وسلمية وكريمة وعادلة وأرجو أن يساعد الكونغرس في إقرارها** " [2]. وسارع لنكولن إلى تنفيذ إنذاره في اليوم الأول من عام 1863 ، عادّاً إياه عملا من أعمال العدالة والضرورة العسكرية :-

> " **فليكن معلوما انه في اليوم الأول من كانون الثاني 1863 يصبح جميع الأشخاص المحتجزين كعبيد في ولاية تمرد سكانها ضد الولايات المتحدة يصبحون والى الأبد أحرارا ، وعلى الحكومة الأمريكية أن تعترف بحرية مثل هؤلاء الأشخاص وتحافظ عليها ، وألا تقوم بعمل أو أعمال للضغط عليهم أو أي شخص بسبب أي جهد يمكنهم القيام به من اجل حريتهم الفعلية ، لذلك فان أبراهام لنكولن رئيس الولايات المتحدة وبموجب السلطة المخولة له كقائد أعلى لجيش وبحرية الولايات المتحدة ، وفي الوقت الذي يجري فيه التمرد المسلح ضد سلطة الحكومة وكتدبير حربي مناسب وضروري لقمع التمرد ، وفي اليوم الأول من كانون الثاني عام 1863 بعد الميلاد ، وبناء على الهدف المنوه عنه أعلاه ، أأمر الولايات المتحالفة فيما عدا أبرشيات لويزيانا ، ومقاطعة فرجينيا وولاية تنيسي وبموجب القانون بما يلي :- " إن جميع الأشخاص المحتجزين كعبيد داخل الولايات المشار إليها هم أحرار الى الأبد ، وان على الحكومة الأمريكية أن تعترف بالأشخاص المذكورين وتحافظ على حريتهم ، ولهذا أأمر الفئة التي أعلنت حريتها أن تمتنع عن كل عنف إلا في حالة الدفاع عن**

---

[2] John H. Clifford and Marion M. Miller, Annual Message to Congress , December 1, 1862, Op.Cit., PP.51-81.
[3] Stefan Lorant , Op.Cit., P.176.

النفس ، وأوصي أفرادها بان يعملوا بإخلاص ، ومن اجل هذا القرار الذي اعتقد مخلصا انه قرار عادل يبيحه الدستور للضرورة الحربية ، أناشد الحكم المنصف للجنس البشري ، والكرم السماوي لله العلي القدير" [1].

إن إعلان تحرير العبيد استثنى الولايات الحدودية في الشمال من العمل به ، كما استثنى كافة مقاطعة فرجينيا وأبرشيات لويزيانا التي تحتلها القوات الشمالية ، وهذا يعني إن العبيد الساكنين في المناطق التي حملت السلاح ضد الولايات المتحدة هم الوحيدون الذين حصلوا على حرياتهم ، فقد حرر الإعلان أولئك العبيد خارج سلطة الحكومة الاتحادية ولم يحرر العبيد الذين كانوا تحت سلطة الحكومة الاتحادية في الشمال ، مما جعل المساواة بين الزنوج والبيض واحداً من أكبر الأخطاء التي اضطر لنكولن لارتكابها في الحرب لحسم خيارات السود وكسر التوازن العسكري بين الطرفين ، إلا إنه تحول الى وعد تاريخي من العيب نكثه ، وجزءاً لا يتجزأ من مسألة الإتحاد الثابتة ، أوضحها لنكولن لأعضاء الحزب الجمهوري بقوله :-

" كان الهدف الوحيد من الحرب هو استعادة الاتحاد ، ولكن ما من قوة بشرية تستطيع أن تخضع هذا العصيان دون استخدام وسيلة لتحرير العبيد مثلما فعلت ، فهناك أكثر من (100000) جندي اسود يحاربون من اجل الاتحاد ، وان جهودهم حاسمة وهامة في انتصار الشمال ، وربما توقفوا عن القتال لو ذهبت بهم الظنون بأن الشمال ينوي خيانتهم . فإذا كانوا يخاطرون بحياتهم من اجلنا ، فيجب أن نحثهم بأقوى حافز وهو الوعد بالحرية . وما دام الوعد قد قطع فلا بد من الوفاء به . وهناك رجال اقترحوا على أن نعيد المحاربين السود الذين خاطروا بحياتهم من اجل الاتحاد الى العبودية ، ولو فعلت سأكون ملعونا في الدنيا والآخرة " [2].

رفضت الحكومة الكونفدرالية في الجنوب تنفيذ الإعلان ولم تعمل به ولم تحرر أي عبد بموجبه ، متذرعة بعدم دستوريته ، لأن العبد كان يحسب ملكا لسيده ولا يحق للرئيس أن يجرد الناس من ملكيتهم بمجرد إصدار الأوامر ، إلا إن جعل تحرير العبيد في الجنوب الهدف المعلن من الحرب ساعد على ظهور مقاومة عنيفة ، حولت العبيد بعد تحريرهم الى قوة ثورية خطيرة على ارض الولايات الجنوبية ، مما اضطر كونغرس الولايات الكونفدرالية الى سن قوانين تفرض عقوبات صارمة عليهم وخاصة العاملين في الجيش ، لاسيما بعد أن أصبح هناك اختلال في

---

(1) Stefan Lorant , Op.Cit., PP.178-179; Edward McPherson, Op.Cit., P.209.
(2) James and Sanford, Op.Cit., P. 521.

الجيش الجنوبي [1]. فقد سمح الإعلان بتجنيد الزنوج المحررين في جيش الولايات المتحدة وبحريتها ، إذ خدم ما بين (180000−200000) من السود في جيش الاتحاد ، شكلوا حوالي (10%) من إجمالي عدده ، وضحى حوالي (38000) منهم بحياتهم ، وشكلوا حوالي ربع المجندين في البحرية وقتل (3000) منهم [2].

أما في الولايات الشمالية فإن إعلان التحرير عرّض السكان البيض ولاسيما الطبقة العاملة لخطر مزاحمة العبيد المحررين لهم ، مما أدى الى خفض أجور العمل ، لذا فقد سعت عدة ولايات شمالية الى إصدار قوانين نصت على منع الزنوج من الاستيطان فيها ، مثل ولاية إلينوي وأوهايو وإنديانا ، وعندما شعر الرئيس لنكولن بصعوبة تنفيذ الإعلان ، أعاد الطلب الى الكونغرس أن يجيز تعديلاً للدستور يمنع بموجبه الاسترقاق في جميع البلاد الى الأبد [3].

وبعد جدال طويل اقر مجلس الشيوخ في الثامن من نيسان عام 1864 تعديلاً دستورياً ينص على تحرير العبيد في الولايات المتحدة الأمريكية عرف بالتعديل الثالث عشر، وجاء في الفقرة الأولى من هذا التعديل: " **لن يباح في الولايات المتحدة ، أو في أي منطقة خاضعة لسلطاتها ، العبودية والعمل بالإكراه ، إلا كعقاب عن جريمة يوقع على مقترفها بعد إدانته كما ينبغي** " فيما نصت الفقرة الثانية على : " **أن للكونغرس السلطة عن طريق التشريع المناسب لتنفيذ شروط هذه المادة** " وقد أحيل التعديل الى مجلس النواب والولايات المختلفة للموافقة عليه ، وإبداء الرأي بشأنه قانونيا [4].

3. رؤية الحزب الجمهوري لإعادة الولايات المنفصلة الى الاتحاد وإعادة إعمار الجنوب :

ظهرت كلمة إعادة التعمير Reconstruction لتشير الى الإصلاحات التي يتوجب على الحكومة الاتحادية القيام بها لصيانة الاتحاد ، ولكي تؤكد للولايات المنفصلة بأن عليها أن تقبل بقراراتها التي تتعلق بالعبودية والحقوق المدنية على نحو ملزم ، وتمركزت مشكلة الأعمار حول تحديد أي الحكومات التي ستكوّن السلطة في الجنوب ، ونشأت هذه المشكلة أولاً في ولاية فرجينيا

---

(1) Allen C. Guelo, Op.Cit., P. 155.
(2) Tindall and Shi, Op.Cit., P. 540.

(3) وزارة الخارجية الأمريكية ، أحرار في النهاية ..... ، ص17.

(4) وزارة الخارجية الأمريكية ، مكتب برامج الإعلام الخارجي ، حول أمريكا – دستور الولايات المتحدة مع ملاحظات توضيحية ، (د. م) ، (د. ت) ، ص36.

في بداية الحرب الأهلية عام 1861 حين أعلنت حكومة ولاية فرجينيا الموالية للإتحاد انفصالها عنه ، وشكلت ولاية جديدة سميت فرجينيا الغربية ، فرفضت المقاطعات الغربية الخمس والثلاثين من فرجينيا المضي بالانفصال وتمسكت بالبقاء في الاتحاد [1] .

مع استمرار الحرب ومشارفتها على دخول العام الرابع ، وفي ظل المعارضة التي أبداها الجمهوريون الراديكاليون لسياسة الرئيس لنكولن – على الرغم من إعلانه لقانون تحرير العبيد – الذي عدّوه تجاوزاً على صلاحيات الكونغرس ، دار الخلاف حول من سيتولى إدارة مسألة الأعمار الكونغرس أم الرئيس ؟ فقد تمسك الرئيس لنكولن برأيه الذي عبّر عنه مراراً بأن الحرب الأهلية كانت عملا فرديا ، إذ لم يتم انفصال تلك الولايات بصفة قانونية في يوم من الأيام ، وإنما غرر ببعض المواطنين الذين تحدو سلطة الاتحاد لذا فان على الحكومة معاقبة هؤلاء المواطنين فقط ، وليس الولايات بأكملها ، وطبقا لاعتقاد الرئيس لنكولن فإنه يملك سلطة السيطرة على الموقف بأكمله لكونه القائد الفعلي للجيش والبحرية وأنه يملك سلطة العفو الرئاسية [2].

وبناءً عليه أرسل الرئيس لنكولن في الثامن من كانون الأول عام 1863 رسالة الى الكونغرس أعلن فيها عن وضع خطة لإرجاع الولايات الجنوبية المنفصلة بسرعة الى الاتحاد الأمريكي ، وتكونت هذه الخطة من مرحلتين هما :– العفو الكامل عن جميع السكان في الولايات الجنوبية ، واستثنى من العفو ست مجموعات هي **المسؤولون المدنيون والدبلوماسيون ، والعسكريون من ذوي المناصب العليا في الحكومة الكونفدرالية في الجنوب ، والقضاة ، وأعضاء الكونغرس ، والضباط العسكريين للولايات المتحدة الذي تركوا مناصبهم الفيدرالية للمساعدة على التمرد ، وأولئك المتهمين بالفشل في معاملة الجنود السود المأسورين وضباطهم كأسرى حرب ،** الذين يعفى عنهم فقط بعد أداء قسم الولاء للولايات المتحدة الأمريكية [3].

أما المرحلة الثانية من خطة لنكولن فتمثلت في بيان الإعمار الذي يمكن بموجبه لأية ولاية تعاهدية في الجنوب تشكيل حكومة اتحاد عندما يتعهد ما نسبته **(10%)** من أولئك الذين صوتوا في انتخابات الرئاسة عام 1860 بمساندة الدستور والاتحاد وستتلقى عفو الرئيس ، ويجب أن

---

(1) William A. Dunning, The American Nation : A history, Vol. 22, Reconstruction - Political and Economic1865-1877, Columbia University, New York, 1907,P.14.
(2) James West Davidson and William E. Gienapp, Nation Of Nations: A Concise Narrative History of American Republic, 5ht Edition, McGraw- Hill, New York, 2005,P. 533.
(3) Jonathan T. Dorris, Pardon and Amnesty Under Lincoln and Johnson: The Restoration of the Confederates to Their Rights and Privileges, 1861-1898,South Carolina University Press, 1953, P.33.

يقسم المشاركون على دعم القوانين والإعلانات المتعلقة بتحرير العبيد ، لاسيما التعديل الثالث عشر في الدستور الذي يسمح لهم بتكوين حكومة للولاية وسيعترف بها الرئيس [1].

ووفقاً لهذه الخطة أقام الرئيس لنكولن حكومات موالية للاتحاد في كل من ولايات تنيسي ، لويزيانا ، اركنساس ، فرجينيا قبل أن تنتهي الحرب فعلا ، واعترف بها وفقاً لالتزام دستوري لضمان تشكيل جمهوري لحكومة كل ولاية ، مؤكداً على حقه الدستوري في توجيه الإعمار وفقاً لسلطة العفو الرئاسية التي خولها له الدستور ، وقد حظيت خطته لاستعادة الولايات الجنوبية بدعم الجمهوريين المعتدلين وبعض الجمهوريين المحافظين [2] . وأجريت في ولاية لويزيانا في كانون الأول عام 1862 انتخابات لاختيار اثنين من أعضاء الكونغرس عن الولاية ، حيث فاز كل من بنيامين فلاندرز B. Flanders ومايكل هالم M. Haulm لتمثيل الولاية في الكونغرس الأمريكي السابع والثلاثون ، وعندما قدم النائبان أوراق اعتمادهم الى الكونغرس في التاسع من شباط عام 1863 ، كان في استقبال طلباتهم قرار قدمه النائب الجمهوري الراديكالي تشارلس سومنر، جاء فيه " **إن أية ولاية تجاهر بالانفصال عن الاتحاد ، وتقاتل ضد الحكومة الاتحادية هي بمثابة ولاية متمردة ، ويجب أن تعاد الى الاتحاد عن طريق الاحتلال العسكري، وأن تبقى من دون تمثيل في هذا الكونغرس إلا بموافقة أغلبية مجلسيه ، وإن على مجلس الشيوخ عدم النظر بأي طلب من هذا القبيل من أي ولاية متمردة إلا بعد التصويت عليه في المجلسين** " وعلى هذا فقد رفض الكونغرس عضوية النائبين عن لويزيانا ، كما رفض مجلس الشيوخ عضوية فيشباك Fashback وباكستر Packster الممثلين المنتخبين عن ولاية اركنساس [3].

عارض الجمهوريون الراديكاليون الذين كانوا يشكلون الأغلبية الجمهورية في الكونغرس هذه الخطة بشدة ، وعدّوها خطة لينة جدا ، واستهزءوا بها وأطلقوا عليها أسم " **خطة الـ 10%** " وتمكنوا من إقناع الكونغرس برفض المشروع ، ومناقشة حق لنكولن في معالجة هذه المسألة دون الرجوع إليه ، محتجين بأن ذلك يعدّ اغتصابا للسلطة التشريعية [4] . وإن الكونغرس وليس الرئيس هو من يجب أن يشرف على برنامج الأعمار ، موضحين بأن إجراء تحول جذري في مجتمع الجنوب من خلال جعل العبيد المحررين مواطنين كاملي الحقوق ، ضرورة لابد منها لاستعادة

---

(1) Eric Foner, If Lincoln Hadn't Died - Would The Disastrous Reconstruction Era have Taken a Different Course? American Heritage Magazine, Vol.58, Issue 6, Winter 2009, P.61.
(2) Jonathan T. Dorris, Op.Cit., P. 45.
(3) George O. Seilhamer, Op.Cit., PP.183-184.
(4) William A. Dunning, Op.Cit., P. 15.

الاتحاد ، وأن هذا لا يمكن أن يتم عبر هذه الحلول الوسط [1]. وعلى النقيض من خطة الرئيس لنكولن قدم الجمهوريون الراديكاليون في شباط عام 1864 قانوناً جديداً أطلق عليه (**قانون ويد – ديفيز** Wade –Davis Bill) [2].

طالب القانون الجديد بأن يقسم **(50%)** من المواطنين الذكور البيض على يمين الولاء للإتحاد ، وان أولئك الذين اقسموا بأنهم سيحافظون على ولائهم للاتحاد هم فقط الذين يمكنهم التصويت أو الخدمة في التقاليد الدستورية العامة ، وان هذه الاتفاقيات ستلغي العبودية ، وتنكر الحقوق السياسية للمسؤولين المدنيين والعسكريين في المناصب العليا في الحكومة الجنوبية ، وتشطب ديون الحرب ، وتمنح حق الانتخاب للمواطنين السود المحررين [3]. إلا أن الرئيس لنكولن رفض التوقيع على القانون الذي مرره الكونغرس في عام 1864 ، وهذا ما دفع الجمهوريين الراديكاليين الى إصدار بيان ويد ديفيز – Wade Davis Manifesto اللاذع الذي اتهموا فيه الرئيس باغتصاب السلطة ومحاولة استخدام الولايات المنظمة حديثا لضمان إعادة انتخابه [4].

يتبين لنا مما تقدم إن جهود الرئيس لنكولن لإنهاء الحرب عن طريق تحرير العبيد وتعويض مالكيهم ، ورؤيته لإعادة الولايات الجنوبية المنفصلة الى الاتحاد عن طريق إقامة الحكومات الموالية له في بعض الولايات ، وخططه لإعادة تعميرها ، قد فتحت باب الصراع بينه وبين الجمهوريين الراديكاليين أصحاب الأغلبية الجمهورية في الكونغرس على مصراعيه من جهة ، وبينه وبين الديمقراطيين الشماليين من جهة ثانية ، لاسيما مع اقتراب موعد انتخابات الرئاسة لعام 1864 التي كان معارضو لنكولن يتطلعون الى الفوز بها ، لاسيما بعد أن فقد الحزب الجمهوري الكثير من الأصوات في الانتخابات التشريعية لعام 1862 بسبب الهزائم المتتالية لقوات الاتحاد في ميادين الحرب، ونقمة الرأي العام على إعلان تحرير العبيد ، واعتقاده أن الحرب تحولت إلى حرب من اجل العبيد، وليس من اجل الحفاظ على وحدة البلاد [5].

---

[1] Ellis Paxson Oberholtzer, A history of The United states Since The Civil War, Vol.1, 1865-1868, McMillan Co., New York, 1917, PP.138-140.

[3] **اعتقد العديد من الجمهوريين الراديكاليين في الكونغرس إن خطة لنكولن كانت معتدلة جدا ، واقترحوا في شباط 1864 وضع خطة أكثر صرامة ، قدمت من قبل عضو مجلس الشيوخ بنيامين واد من أوهايو والنائب هنري ونتيسير ديفيز من ماريلاند. للمزيد من التفاصيل ينظر :–**

- Eric Foner, Op.Cit., P. 62.

[3] Journal of the Senate of the United States of America, Op.Cit., P.376.

[4] Eric Foner, Op.Cit., P. 62.

[1] **نصت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من دستور الولايات المتحدة على أن تكون مدة العضوية في مجلس النواب سنتين، تجرى بعدها انتخابات لانتخاب أعضاء جدد ، أما عضوية مجلس الشيوخ فهي ست سنوات ، على أن يتم تقسيم الشيوخ الفائزين الى ثلاثة فئات متساوية، يحال أعضاء الفئة الأولى على التقاعد بعد مضي العام الثاني، ويحال أعضاء الفئة الثانية على التقاعد بعد مضي العام الرابع، ويحال أعضاء الفئة الثالثة بعد**

فقد أدى تباين أداء القوات الشمالية في جبهات القتال بين تحقيق النصر في بعضها والاندحار في بعضها الآخر، الى إحداث نوعٍ من الانقسام داخل الحزب الجمهوري ، إذ أراد عدد من قادة الحزب استبدال وزير المالية سالمون تشيس بالرئيس لنكولن ، لأن تشيس كان إدارياً جيداً وله آراء قوية في مناهضة العبودية ، ولما أبداه من استعداد للإسراع في إنهاء الحرب ، فسعت مجموعة من الجمهوريين الراديكاليين في الكونغرس للتشاور معه في موضوع الترشيح ، فوافق على الترشيح ، وبادر الى عرض استقالته من منصبه الوزاري على الرئيس لنكولن الذي رفض الاستقالة وأشار عليه بالبقاء في منصبه وزيراً للمالية [1].

لقد أحدث الانقسام الذي دب في صفوف الحزب الجمهوري ، نوعاً من الإرباك لدى حكومة الرئيس لنكولن الذي رسخ لديه الاعتقاد بأن فوز حزبه في هذه الانتخابات أمر ميئوس منه، فيما بدت المعارضة لإعادة ترشيحه للرئاسة قوية وصلبة ، وازداد الجمهوريون الراديكاليون تماسكاً وجرأة على معارضته ، بيد أن تلك المعارضة على الرغم من اتساعها بقيت عاجزة عن التأثير على الرأي العام ومشتتة يغلب عليها سوء التنظيم [2] .

رابعاً:- برنامج الحزب الانتخابي لعام 1864 Republican Platform of 1864

- آلية الترشيح لمنصب الرئيس داخل الحزب الجمهوري عام 1864 :-

في ظل الانقسام الذي بدا واضحاً في صفوف الحزب الجمهوري ، ومع تصاعد الصراع بين الجناح (**المعتدل**) في الحزب والمتمثل بشخص الرئيس لنكولن وإدارته ، والجناح (**الراديكالي**) للحزب المتمثل بالأعضاء الجمهوريين المتطرفين في الكونغرس ، أيقن قادة الجناح المعتدل للحزب الجمهوري بوجوب حشد كل القوى المؤمنة ببقاء الاتحاد الأمريكي القوي ، بغض النظر

مضي العام السادس، بحيث يعاد انتخاب ثلث الأعضاء كل عامين. للمزيد من التفاصيل ينظر :- وزارة الخارجية الأمريكية ، حول أمريكا ....، المصدر السابق ، ص 44.

[2] **حيدر طالب الهاشمي ، المصدر السابق ، ص 230.**

[3] Nathaniel W. Stephenson, Abraham Lincoln and the Union, Yale University Press, 1918, PP. 154-156.

عن انتماءاتها السياسية السابقة ، لدعم جهود حكومة الرئيس لنكولن لاستعادة الاتحاد وصيانته بكل الوسائل الممكنة والملائمة ، فقد أحدثت الحرب الأهلية مسحاً في خطوط تنظيمات الحزب الجمهوري الاعتيادية الى حدٍ ما ، فكان على الحزب الجمهوري عمل كل ما هو ممكن لتوحيد صفوف الداعين لاستعادة الاتحاد ، بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية ، وعليه فقد وجهت اللجنة الوطنية الدائمة للحزب في الثاني والعشرين من شباط عام 1864 نداءاً لعقد المؤتمر الوطني في مدينة بلتيمور في السابع من حزيران عام 1864 لاختيار مرشحَي الحزب لمنصبي رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ونائبه في انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام 1864، وجاء في هذا النداء[1] :-

المؤتمر الوطني الاتحادي

" **إن الأشخاص الموقعين في أدناه – المعينين أصلاً أو المعينين لاحقاً – لمناصب اللجنة التنفيذية للحزب والمشكلة في المؤتمر الوطني المنعقد في شيكاغو بتاريخ السادس عشر من آيار عام 1860 يوجهون الدعوة – بموجب ما ورد أعلاه – الى كافة الناخبين المؤهلين الذين يرغبون في الصلح غير المشروط للاتحاد ، وسيادة الدستور ، وإنهاء التمرد القائم بكل الوسائل الملائمة ، الى إرسال ممثليهم الى" المؤتمر الوطني الاتحادي " المقرر عقده في مدينة بلتيمور يوم الثلاثاء السابع من حزيران عام 1864 الساعة الثانية عشرة ظهراً ، لغرض تقديم مرشحيهم لمنصبي رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ونائبه ، وإن بإمكان كل ولاية ممثلة في الكونغرس الأمريكي ، أن تمثل في هذا المؤتمر بما يساوي ضعف عدد ممثليها في الهيئة الانتخابية في الولايات المتحدة الأمريكية** " [2].

اللجنة الوطنية الاتحادية

إن أهم ما يمكن استخلاصه من النداء أعلاه هو إن اللجنة التنفيذية الوطنية الدائمة للحزب الجمهوري أظهرت رغبة واضحة في التعبير عن هدف الحزب في المرحلة الحالية المتمثل باستعادة الاتحاد الأمريكي بكل الوسائل الملائمة ، فاستخدمت في هذا النداء صيغة بلاغية جديدة عمدت من خلالها الى استبدال اسم الحزب من " **الجمهوري** " الى " **الحزب الاتحادي** " واستبدلت اللجنة اسمها أيضاً من اللجنة التنفيذية الوطنية الى " **اللجنة الوطنية الاتحادية** " ، وإن دلّ هذا على شيء فإنما يدل على الرغبة في كسب تأييد العناصر المؤيدة للاتحاد من مختلف الأحزاب

---

[1] Gordon S.P. Kleeberg , Op.Cit., P.86.
[2] Francis Curtis , Op.Cit., PP.432-433.

الأمريكية ، لدعم ترشيح الرئيس لنكولن لولاية رئاسية ثانية ، للمحافظة على الاتحاد والقضاء على التمرد الجنوبي [1].

ويتضح من خلال نص النداء أيضاً ، أن اللجنة التنفيذية الوطنية قد أفسحت المجال أمام ممثلي بقية الأحزاب الأمريكية الراغبة في دعم سياسة الحزب للألتحاق بعضويتها لملئ الشواغر التي نتجت عن انضمام بعض أعضاءها الى الجناح الراديكالي للحزب ، وذلك بنصها على إن – **الموقعين أدناه من المعينين أصلاً أو المعينين لاحقاً** – وهي إشارة الى أن اللجنة التنفيذية للحزب الجمهوري والتي أصبحت الآن تسمى " **اللجنة الوطنية الاتحادية** " قد ضمت في عضويتها ممثلين عن أحزاب أخرى ، مثل حزب الويغ ، والأرض الحرة ، فضلاً عن ممثلين عن الديمقراطيين الشماليين من مؤيدي الاتحاد [2].

وعلى الرغم من أن هذا النداء قد سار على نهج النداء السابق في تحديد زمان ومكان انعقاد المؤتمر الوطني ، إلا أنه اختلف معه في تحديد قائمة المدعوين للحضور ، فبينما اقتصرت الدعوة في النداء السابق على الناخبين الثانويين للحزب الجمهوري في عدة ولايات ، وأعضاء الحزبين الشماليين المعارضين People's Party في بنسلفانيا ، و Opposition Party في نيوجيرسي والراغبين في التعاون مع الحزب في دعم مرشحيه لمنصب الرئيس ونائبه ، جاءت الدعوة للمؤتمر الحالي لتشمل كل الولايات الأمريكية الممثلة في الكونغرس دون استثناء ، فضلاً عن ممثلي كل الأحزاب الأمريكية المؤيدة للاتحاد ، بالإضافة الى مقاطعة كولومبيا التي لم ينص النداء على توجيه الدعوة الى ممثليها لحضور المؤتمر ، لكنها مثلت فيه أسوة ببقية الولايات الأمريكية [3] فيما تطابق النداء الحالي مع سابقه في الإبقاء على عدد المندوبين المدعوين من كل إقليم وولاية لحضور المؤتمر بالنص على حق كل ولاية في التمثيل بعدد من النواب يساوي ضعف عدد ممثليها في الهيئة الانتخابية ، أي(**إثنين عن كل إقليم ، وأربعة عن كل ولاية**) [4].

ومما تقدم يتضح بأن آلية الترشيح لمنصب الرئيس ونائبه داخل الحزب الجمهوري في انتخابات الرئاسة لعام 1864 قد اختلفت عن سابقاتها ، فعلى الرغم من أن النداءات الموجهة لعقد المؤتمرات الوطنية الثلاثة قد تشابهت من حيث الشكل ، والطريقة التي صدرت بموجبها ، إلا إن قائمة المدعوين للمؤتمر ، والصيغة البلاغية الجديدة التي تبنت اسماً جديداً للحزب ، وإضافة

---

(1) Gordon S.P. Kleeberg , Op.Cit., P.88.
(2) Ibid, PP.88-89.
(3) Frank A. Flower, Op.Cit., PP. 273-274.
(1) Frank A. Flower, Op.Cit., PP. 275-276.

أعضاء من أحزاب أخرى الى اللجنة التنفيذية الوطنية ، أظهرت بما لا يقبل الشك أن اللجنة الوطنية الدائمة للحزب قد عبرت عن رغبة الجناح المعتدل في الحزب الجمهوري في التعاون مع المؤمنين ببقاء الاتحاد الأمريكي ، وإنهاء التمرد في الجنوب ، سواء بالحرب أو بكل الوسائل الممكنة والملائمة ، وسيادة الدستور ، ودعم حكومة الرئيس لنكولن .

وعلى الطرف الآخر من الصراع ، وبعدما أدرك أعضاء الجناح الراديكالي للحزب الجمهوري عدم قدرتهم على التأثير على القرار المتوقع للمؤتمر الوطني للحزب الجمهوري بإعادة ترشيح لنكولن للانتخابات الرئاسية ، فقد وجهوا نداءً موقعاً من قبل غراتز براون Gratz Brown وآخرون لعقد مؤتمر للحزب في الحادي والثلاثين من آيار عام 1864 في مدينة كليفلاند Cleveland بولاية أوهايو لاختيار مرشحي الحزب لمنصبي الرئيس ونائبه [(1)] .

إن صيغة هذا النداء لم تختلف عن الصيغة المتبعة في إصدار النداءات الوطنية السابقة ، باستثناء قائمة الحضور التي اقتصرت على الجمهوريين الراديكاليين الداعين الى التحرير التام للعبيد ، من معارضي سياسة الرئيس لنكولن في العفو وإعادة الأعمار ، والمهاجرين ذوي الأصول الألمانية المعارضين لانتشار العبودية في ولاية ميسوري ، وأنصار تحريم العبودية في نيوأنجلند بسبب رغبتهم الكبيرة بترشيح جون فيرمونت ، حيث لم يكن هذا المؤتمر " **حركة حزبية منظمة لها جذورها السياسية ، بل ردة فعل على إعادة ترشيح لنكولن من قبل الجناح المعتدل للحزب** " [(2)].

تبنى الجمهوريون الراديكاليون في اجتماع كليفلاند برنامجاً سياسياً نص على ما يلي [(3)] :-

1. وجوب قمع الانفصال بقوة السلاح ومن دون تسوية.
2. أن يتم تعزيز سياسة الترشيح للرئاسة مرة واحدة، التي تبناها الشعب، وذلك من خلال الاستناد الى شدة الأزمة القائمة.
3. يجب دعم المبدأين الأولين من خلال تعديلات دستورية.

وانتهى اجتماع كليفلاند بترشيح كل من جون فيرمونت لمنصب الرئيس، وجون كوتشرين john Cochrane لمنصب نائب الرئيس ، ورغم أن مؤتمر كليفلاند قد أحدث نوعاً من الانقسام داخل الحزب الجمهوري ، إلا أنه في حقيقة الأمر لم يكن سوى مناورة سياسية من قبل وزير الخزانة سالمون تشيس، الذي جعل من الجنرال فيرمونت وسيلة لتحقيق مطامحه عن طريق

[(1)] Gordon S.P. Kleeberg , Op.Cit., P.86.
[(2)] Mark E. Neely, The Fate of Liberty : Abraham Lincoln and Civil Liberties, New York, 1990, P.134.
[(4)] George W. Platt, Op.Cit., PP. 128 – 129.

الترشيح بالنيابة ، إذ أراد من خلال عقد المؤتمر والانشقاق على الحزب الجمهوري أن يهدد وحدة الحزب فيما إذا أصر الحزب على إعادة ترشيح لنكولن ، وبالتالي تقديم اسم وزير الخزانة كمرشح للرئاسة على سبيل الترضية والحل الوسط [1].

عقد الحزب الجمهوري مؤتمره الوطني في مدينة بلتيمور بولاية ماري لاند في السابع من حزيران عام 1864، وكانت أجواء المؤتمر هادئة أتضح فيها منذ البداية إن الأمور تسير نحو إعادة ترشيح لنكولن ، وكان هناك منافس واحد فقط له هو الجنرال يولسيس سمبسون غرانت Ulysses S. Grant (1822 –1885) [2] وبعد أن أجري الاقتراع حصل لنكولن على (507) أصوات مقابل (22) صوتاً للجنرال غرانت هي أصوات وفد ولاية ميسوري الذي أصر على عدم التصويت لإعادة ترشيح لنكولن، وعلى ضوء اقتراح المؤتمر فقد تم ترشيح لنكولن لمنصب الرئيس بالإجماع ، فيما رشح الديمقراطي اندرو جونسون Andrew Johnson (1808– 1875) [3] لمنصب نائب الرئيس [4] .

بعدها أعلن عن البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري لعام 1864 وجاء فيه [5]:–

1. أن حماية الدستور من الأعداء هو أسمى واجب على عاتق كل مواطن أمريكي ، لأنه الضامن الرئيس للنزاهة ، وأن الحكومة ستسعى وفقاً للقانون لقمع أي تمرد أو أعمال شغب ، ولن يلقى المجرمون إلا العقاب ، ونعلن موافقتنا على ما تقرره الحكومة تجاه المتمردين وما تتوصل إليه من حل وسط قائم على استسلامهم من دون شروط ، ونشدّ على يدها في إحكام القبضة على التمرد ومقاضاة المسؤولين عنه .

---

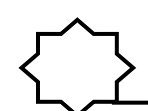
(1) Henry H. Smith, Op.Cit., P.25.

(2) الرئيس الثامن عشر للولايات المتحدة، ولد في ولاية أوهايو، درس في كلية ويست بوينت الحربية وتخرج فيها عام 1843، ترك الجيش وعمل في المجال المدني لكنه عاد إلى الخدمة مع اندلاع الحرب الأهلية، حقق نجاحات باهرة في الجبهة الغربية وعلى اثر ذلك عين قائداً عاماً لجيش الاتحاد، أصبح وزيراً للحربية عام 1867، ثم رشح للانتخابات الرئاسية عام 1868 عن الحزب الجمهوري وفاز فيها لدورتين متتاليتين. للمزيد من التفاصيل ينظر :–
-The American Peoples Encyclopedia, Vol.9, P.826-827.

(3) الرئيس السابع عشر للولايات المتحدة الأمريكية ، ولد في التاسع والعشرين من كانون الأول عام 1808 في مدينة رالي بولاية كارولاينا الشمالية، خدم كعضو في مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية تنيسي للمرة الأولى بين عامي 1857–1862 شغل منصب الحاكم العسكري لولاية تينسي إبان الحرب الأهلية الأمريكية ما بين عامي 1862 – 1865 وشغل منصب نائب الرئيس الأمريكي بين الرابع من آذار عام 1865 وحتى الخامس عشر من نيسان من العام نفسه حيث تولى بعدها منصب رئاسة الولايات المتحدة أثر اغتيال الرئيس أبراهام لنكولن ، أعيد انتخابه لعضوية الكونغرس للمرة الثانية بين الرابع من آذار عام 1875 وحتى وفاته في الحادي والثلاثين من تموز من العام نفسه . للمزيد من التفاصيل ينظر :–
-Ibid, Vol. 5 , PP.148-149.

(4) Henry H. Smith, Op.Cit., PP. 28-29.

(5) " National Party Platforms 1840 -1972 " Op.Cit., pp : 35– 36.

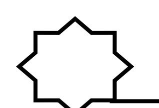


2. بما أن نظام العبودية كان السبب الرئيس لنشأة وتقوية التمرد ، لذا فإننا نعدّه منافياً لمبادئ الجمهوريين وللعدالة والأمن الوطنيين ، مما يستوجب استئصاله ومنع شروره عبر تعديل الدستور ، وهذا أحد غايات الحكومة الشرعية للولايات المتحدة .
3. نقدم وافر الشكر والامتنان للشعب الأمريكي ولجنوده في الجيش ورجال بحريته الذين خاطروا بحياتهم دفاعاً وحدة البلاد وشرف رايتها ، ونثني على حكمة وشهامة ووطنية من ضحى في سبيل حرية أمريكا وأخلص لدستورها ، وللقيم التي أطلقها أبراهام لنكولن في هذا الظرف العصيب من اجل الحفاظ على البلاد وصيانة الدستور وتحرير المرأة وفقاً لمعاييره ، وإنقاذ البلاد من نظام العبودية ، ونقدّر عالياً المبادئ والقرارات الحاسمة لهيئات الحكومة وعملها المتناسق من أجل أن يسود الرفاه .
4. تؤمّن الحكومة لكل المواطنين الأمريكيين حق الانخراط في قواتها المسلحة دون تمييز بينهم على أساس اللون أو الجنس ، كما تؤمّن الحماية الكاملة لقوانين الحرب وتعد بالمحاسبة على كل خرق لهذه القوانين.
5. إن هجرة الأجانب التي أضافت الكثير للثروة الوطنية ، تبقى مصدراً للتطور وزيادة قدرات الأمة ، وينبغي تشجيع واستقبال المضطهدين واللاجئين السياسيين والمتطلعين للحرية وفق سياسة عادلة ، كما نؤيد ونفضّل التعجيل بإنشاء خطوط السكك الحديدية ومدّها الى شواطئ المحيط الهادئ.
6. بغية التخلص من المديونية العامة للولايات المتحدة ، ننصح بتقليص النفقات العامة من خلال الترشيد القوي للمصروفات وبمسؤولية عالية وإيجاد نظام ضريبي صارم لتعزيز قيمة العملة الوطنية ، وهذا واجب وطني على كل ولاية .
7. إن شعب الولايات المتحدة لا يعتبر الفوارق مع الدول الأوروبية محاولة للإطاحة بحكومات الدول الأوروبية ، بل ينشد التقارب حتى مع الأنظمة الملكية الساعية للسلام والاستقلال ، ولا يسعى لإيجاد موطئ قدم لقوة عسكرية أجنبية قربها (1).

يتبين من البرنامج الانتخابي ، أن الحزب الجمهوري تبنى في هذه الانتخابات سياسة الرئيس لنكولن ، وعقد العزم على ترشيحه لولاية رئاسية ثانية ، ويتجلى ذلك في الإشادة بدوره في حماية الاتحاد وصيانة الدستور ، وتأكيده على ضرورة تحطيم العبودية بكل الوسائل الممكنة ومنها

---

(1) Eugene V. Smalley, A Brief History Op.Cit., P. 43.



الحرب ، كما أيد الحزب سياسة الرئيس لنكولن في العفو وإعادة الإعمار حين نص على معاقبة المسؤولين عن التمرد دون غيرهم من أبناء الجنوب ، لكنه وحرصاً منه على توحيد الخطاب السياسي ومعالجة الانقسام في صفوف الحزب ، تبنى بعضاً من مطالب الجمهوريين الراديكاليين الذين أرادوا النص في البيان على " **محاسبة المتمردين والخونة في الولايات المنفصلة، وان ينالوا العقاب الذي تستحقه جرائمهم** " [1]. كما أيد مقترح الرئيس لتعديل الدستور لإنهاء نظام العبودية في الولايات المتحدة ، ودعوته لتجنيد العبيد المحررين في الجيش الاتحادي .

ويتضح من هذا البرنامج أيضاً ، أن الحزب الجمهوري تطرق للمرة الأولى في برامجه الانتخابية الى السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، فعلى الرغم من إن الولايات المتحدة الأمريكية قد ألزمت نفسها طوال عقود بالعزلة الخارجية التي نص عليها مبدأ مونرو، إلا أن التطورات السياسية والاقتصادية للحرب الأهلية الأمريكية ، المتمثلة بسعي وزير الخارجية الأمريكية وليام سيوارد الى إقحام الولايات المتحدة الأمريكية في حرب خارجية لصرف الأنظار عن الأزمة الداخلية ، فضلاً عن أزمة الدبلوماسيين الجنوبيين مع بريطانيا [2] وسعي الفرنسيين لاحتلال المكسيك ، أرغمت الحزب الجمهوري على إيضاح الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الأمريكية للأوروبيين الذين كانوا يتوجسون من نوايا حكومة الرئيس لنكولن .

في هذه الأثناء عقد الحزب الديمقراطي مؤتمره العام في التاسع والعشرين من آب عام 1864 في مدينة شيكاغو بولاية إلينوي لاختيار مرشحه للانتخابات الرئاسية المقبلة ، وكان معظم أعضائه يخشون فقدان الحريات المدنية فيما لو بقى لنكولن في الرئاسة أربع سنوات أخرى [3]، وبعد الاقتراع تم ترشيح القائد العام السابق لجيش الاتحاد الجنرال ماكليلان George B. McClellan (1812–1900) [4] لمنصب الرئيس ، وجورج بيندليتون George Pendleton

---

(2) George W. Platt, Op.Cit., PP.131-132.

(3) **في الثاني من تشرين الثاني عام 1861 قام الرئيس الجنوبي ديفز بإرسال مبعوثين إلى كل من بريطانيا وفرنسا على ظهر الباخرة البريطانية ترنت (Trent) ، فقامت البحرية الأمريكية بإيقاف الباخرة واعتقال مبعوثي الولايات المتحالفة وإيداعهما سجن بوسطن مما أثار الرأي العام البريطاني الذي عدّ هذا الفعل إهانة للعلم البريطاني ولجلالة ملكة بريطانيا، فطلب رئيس الوزراء بالمرستون من الولايات المتحدة بأن تقدم اعتذاراً رسمياً لبلاده، وأصدر تعليمات للنفير العام ، إلا إن حكمة لنكولن حسمت هذه الأزمة سريعاً حين قام بعد التشاور مع وزرائه بإرسال رسالة اعتذار إلى بريطانيا، وتم إطلاق سراح مبعوثي الولايات المتحالفة ، وإعادتهما إلى الحماية البريطانية . للمزيد من التفاصيل ينظر:–**

- Ephraim Douglass Adams, Great Britain and the American Civil War ,Vol.2, London, 1924, P. 203-243.

(3) George W. Platt, Op.Cit., P.133.

(2) **سياسي وضابط في جيش الولايات المتحدة ولد في هاردنسبورغ بولاية كنتاكي، درس المحاماة ومارسها في ولايته عام 1832، وأصبح محرراً صحفياً ثم عضوا في مجلس ولايته التشريعي بين عامي 1836–1843، ومن ثم عضوا في مجلس النواب بين عامي 1843–1851 ، ثم بين عامي 1859–1861، وخلال الحرب الأهلية أصبح قائدا عسكريا في جيش الاتحاد، وقدم خدمات جليلة لبلاده في الحرب. للمزيد من التفاصيل ينظر:–**

- The Encyclopedia Americana ,Vol.18 ,P.24.

لمنصب نائب الرئيس، وقد أظهر الحزب الديمقراطي الجنرال ماكليلان في هذا المؤتمر على أنه ضحية لاضطهاد الجمهوريين، ورجلاً كان في وسعه تقديم المزيد لولا المصالح الحزبية الضيقة ، وجهل لنكولن وتدخله بالأمور العسكرية ،وقد تبنى الحزب برنامجاً سياسياً جاء فيه [1] :-

1. العمل بعزم على حفظ الاتحاد من التشتت في المستقبل، بعد الذي حصل في ظل الدستور، ليس في الجانب العسكري فحسب، بل في الجانب الأمني، والعمل على تحقيق سعادة ورفاه المجتمع، سواء في الشمال أم الجنوب.
2. العمل على عقد معاهدة تكون أكثر وضوحاً وإدراكاً من قبل الشعب الأمريكي لإيقاف نزيف الحرب، وإعادة الاتحاد الى وحدته، والعمل على حماية حقوق كل ولاية وفقاً لما نصت عليه فقرات الدستور ، سواء في الحقوق المدنية أو الحريات العامة أو القوة العسكرية، وكل ذلك لا يتحقق إلا بانتهاء الحرب وإعادة الاتحاد الفدرالي الى الولايات كلها.
3. بعد أربعة أعوام من الفشل في استرجاع الاتحاد من خلال تجربة الحرب وإهمال الدستور، لا بد من بذل جهود عاجلة لوقف العداوات وعقد الاتفاقيات اللازمة لتحقيق ذلك.
4. العمل على تحقيق المعرفة العملية بعدم الانحراف عن الدستور والمبادئ الرئيسة للحرية الأمريكية وذلك لا يتم إلا بتغيير حكومة الرئيس لنكولن.

لم يرق قرار الحزب الجمهوري بإعادة ترشيح لنكولن للجمهوريين الراديكاليين الذين وجدوا أنفسهم في موقف لا يحسدون عليه ، لاسيما بعد التأييد الذي أظهره البرنامج الانتخابي لسياسة الرئيس لنكولن ولجهود حكومته في حربها ضد التمرد الجنوبي ، مما دفعهم الى التفكير بالعمل على إجبار الحزب على اختيار مرشح آخر غير الرئيس لنكولن ، وسنحت لهم الفرصة لتحقيق مطامحهم حين منيت القوات الشمالية بهزائم عسكرية في مدينة بطرسبرغ في آب عام 1864 ، فسارعوا الى الدعوة لعقد مؤتمر في مدينة سينسناتي في الثامن والعشرين من أيلول عام 1864 " **لدراسة الوضع وتركيز قوة الاتحاد في مرشح يحوز رضا الشعب** " [2] .

استغل الراديكاليون تراجع شعبية لنكولن والانتقادات الشديدة التي تعرضت لها إدارته من قبل معارضيه ، بل وحتى من بعض أنصاره لحشد التأييد لمؤتمرهم ، فقد كتب هوراس غريلي رئيس تحرير صحيفة نيويورك تربيون يقول " **إن لنكولن قد انهزم ولا يمكن انتخابه، وحبذا لو استطعنا تسمية غرانت للرئاسة، لاستطعنا متابعة القتال وعلينا أن نتدبر الأمر في مؤتمر أو بدونه** "

---

[3] Frank A. Flower, Op.Cit., P.281.
[2] Abram J. Dittenhoefer, Op.Cit., P.76-77.

وكتب أخلص مؤيدي لنكولن هنري ريموند محرر صحيفة نيويورك تايمز رسالة الى الرئيس لنكولن جاء فيها :- " **أراني مضطراً أن أبعث إليك بكلمة حول الوضع السياسي في البلاد كما يبدو لي ، إني أتراسل مع اخلص أنصارك في جميع الولايات، وكلهم مجمعون على إن التيار قوي ضدنا، ولن ينقذ البلاد من الوقوع في أيدٍ معادية سوى العمل الحازم من قبل الحكومة وأنصارها** " [1] .

إلا إن الانتصارات المتتالية التي حققتها القوات الشمالية منذ منتصف آب وحتى مطلع أيلول والتي توجتها بالاستيلاء على مدينة أطلنطا Atlanta في الأول من أيلول عام 1864 غيّرت الموازين لصالح لنكولن من جديد ، إذ توحد الحزب الجمهوري خلفه ثانية ، وانسحب مرشح الجمهوريين الراديكاليين جون فيرمونت من سباق الرئاسة ، وكتب هوراس غريلي هذه المرة :- " **إن خير المفاوضين هم جنود لنكولن الذين يقاتلون في الجبهات !!** " وتحول المطالبون بانسحاب لنكولن الى مؤيدين له . الأمر الذي أسعد لنكولن ودفعه للقول " **إن الشعب الأمريكي رأى إن من غير المناسب استبدال الخيول وهي تعبر النهر** " [2] .

أجريت الانتخابات الرئاسية في الثامن من تشرين الثاني عام 1864 ، وبعد فرز الأصوات فاز لنكولن بأغلبية ساحقة ، حيث حصل على أصوات اثنتين وعشرين ولاية من مجموع خمسة وعشرون ولاية بما فيها ولايات العبيد (**ماري لاند ، وميسوري ، وفرجينيا الغربية**) [3] وبواقع **(212)** صوتاً من مجموع أصوات الهيئة الانتخابية البالغة **(233)** صوتاً [4] .

مثلت هذه النتيجة نجاحاً لسياسة الرئيس لنكولن ، الذي شرع مباشرة بعد الانتخابات في تطبيق البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري ، لاسيما إقرار التعديل الثالث عشر الذي يحرم العبودية نهائياً في الولايات المتحدة ، حيث تمكن مجلس النواب بعد مناقشات حادة من إقرار التعديل في الحادي والثلاثين من كانون الثاني عام 1865 بأغلبية (119) صوتاً مقابل (56) صوتاً وامتناع ثمانية أعضاء عن التصويت ، ليكمل خطوة إعلان التحرير الذي أصدره في عام 1863 ، ويضع بداية النهاية للحرب الأهلية الأمريكية [5].

---

[2] نقلاً عن حيدر شاكر خميس ، المصدر السابق ، ص 198.

[2] George W. Platt, Op.Cit., P.133.
[4] Frank A. Flower, Op.Cit., P.283.
[4] Francis Curtis , Op.Cit., P.445.

[1] بعد إقرار التعديل الثالث عشر في مجلس النواب في الحادي والثلاثين من كانون الثاني عام 1865 لم تحصل موافقة (ثلاثة أرباع الولايات) عليه حتى الثامن عشر من كانون الأول عام 1865 ، وذلك بعد أن سقطت الحكومة الكونفدرالية في الجنوب ووافقت عليه بعض الولايات الجنوبية بفعل ضغط القوات العسكرية الشمالية . وبادر عدد من الولايات الى إعلان التزامها بالقانون المذكور ، وهي اركنساس ، لويزيانا ، ماري لاند وميسوري . للمزيد من التفاصيل ينظر :
- John D. Long, Op.Cit., P.74.

أسهمت انتصارات الشماليين عام 1864 وإعادة انتخاب لنكولن ، وما أصاب حكومة الجنوب من ضعف وتدهور في الحالة الاقتصادية ، في ظهور فكرة عقد السلام مع الشمال لدى بعض قادة الاتحاد الكونفدرالي ، وقد لاقت هذه الفكرة قبولاً لدى بعض الداعين الى السلام من السياسيين الأمريكيين ، لاسيما عضو الحزب الجمهوري فرنسيس بلير Francis P. Blair (1821–1875) [1] إلا إن لنكولن كان يشك في نوايا الجنوبيين الحقيقية من وراء هذه الدعوة ، فخاطب الكونغرس في رسالته السنوية لعام 1864 قائلاً:-

" **إن ديفز لا يقبل بأقل من انفصام الاتحاد، وهو ما لا يمكن أن نقبل به، إن تصريحاته بهذا الخصوص واضحة وقد كررها مراراً، انه لا يحاول أن يخدعنا، ولذا لا يترك لنا عذراً لخداع أنفسنا** " [2].

غير أن لنكولن استجاب لضغوط الجمهوريين ووافق على البدء بمفاوضات السلام مع الجنوب ، فأوعز الى فرنسيس بلير بالذهاب الى ريتشموند عاصمة الجنوب من أجل مناقشة شروط السلام كما وجه رسالة الى وزير خارجيته سيوارد أكد له فيها أن لا يوقع أي شيء رسمي مع الطرف الآخر، باعتبارهم ممثلين لسلطة متمردة تبغي إنهاء تمردها ، بل يكتفي بسماع ما يطرح من قبلهم ويقوم بإيصاله إليه ، وأوضح فيها الشروط اللازمة لإحلال السلام ، وهي :- [3]

1. استعادة السلطة الوطنية في كل مكان من الولايات المتمردة .
2. لا تراجع من قبل السلطة التنفيذية للولايات المتحدة بشأن قضية العبودية وما اتخذ بحقها من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية.
3. لا توقف للعمليات العسكرية قبل تسريح جميع القوات المعادية لحكومة الولايات المتحالفة .

تمخضت الزيارة التي قام بها بلير عن عقد مؤتمر هامبتون رودز Hampton Roads في الثالث والعشرين من شباط عام 1865، على متن الباخرة ريفر كوين River Queen التابعة للولايات المتحدة ، وبعد أربع ساعات لم يكتب أو يقرأ فيها أي شيء سوى المحادثات الشفهية، أظهر ممثلو الجنوب قبولهم لهذه الشروط مقابل أن تمنح لاتحادهم مهلة عام واحد ، إذ من

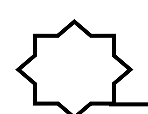
---

[1] محامي وجندي أمريكي ، ولد في ولاية كنتاكي ، درس في جامعة برنستون وتخرج منها عام 1841 ، أصبح عضوا في محكمة ولايته عام 1843 ، وفي نفس العام عين في جامعة برنستون ، ومن ثم انتقل الى ولاية ميسوري وأصبح عضوا في مجلسها التشريعي، وقد انضم الى الحزب الجمهوري عام 1854 وانتخب عضوا في الكونغرس الامريكي للمدة بين عامي 1857–1862 . للمزيد من التفاصيل ينظر:-

-The American Peoples Encyclopedia ,Vol.3 , P.586.

[3] John H. Clifford and Marion M. Miller, Lincoln Annual Message to Congress , December 6, 1864, Op.Cit., P.124.

[4] Commager, The Hampton Roads Conference February 3, 1865, Doc. No. 237, Op.Cit., P. 440.



المتوقع أن يهدأ خلالها الغضب وتسحب الجيوش ويحل السلام ، لكن الرئيس لنكولن رفض بصيغة مؤدبة الطلب الجنوبي بوقف الحرب مدة موسم لتتم خلاله المباحثات لإحلال السلام في البلد، لعدم اقتناعه بما طرحه الممثلون الجنوبيون، فأبلغ وزير خارجيته سيوارد بأن السلطة التنفيذية ممثلة بشخصه لا تملك حق التجاوز على السلطة التشريعية ، وان سلطته محددة بالدستور، وأن إحلال السلام لا يتم إلا بموافقة الكونغرس، وبما أن الكونغرس شرع قوانين إلغاء العبودية، واعتبر الجنوب متمرداً وخارجاً على السلطة، وليس له حق الاقتراع أو التصويت، لذلك فإن أمر التأجيل خارج عن سلطته كرئيس، وهو غير مخول بمنحه الى الجنوبيين[1].

ولما انتهت محاولة الجنوبيين للتفاوض على الهدنة الى الفشل ، أدرك لنكولن إن قواته العسكرية اقتربت من تحقيق النصر النهائي على الولايات المتمردة ، فاقترح في اجتماع مجلس الوزراء الذي عقد في الخامس من آذار عام 1865 تخصيص (400) مليون دولار لتعويض أسياد العبيد في الجنوب ، بشرط أن يتوقف القتال في الأول من نيسان عام 1865، وكان هذا الاقتراح غاية في الحكمة السياسية والتساهل عند المقدرة ، لكنه اضطر إلى التخلي عنه عندما رفضه الوزراء بالإجماع، وقال لنكولن متأسفاً لوزرائه " **لقد وقفتم جميعكم ضدي، ومن الأفضل أن لا تذكروا شيئاً عن الاقتراح لأي أحد خارج الحكومة** "[2].

لكن لنكولن لم يفقد الأمل بالنصر ، لاسيما بعد موافقة الكونغرس على مقترحه القاضي بإنشاء **مكاتب العبيد المحررين** Freedmen Bureaus [3] حيث بدا واثقاً من تحقيق هدف الحرب في وقت قريب ، فكان متحفظاً في انتقاء كلمات خطاب تنصيبه الثاني في الرابع من آذار عام 1865 ، إذ أكثر من التطرق إلى كلمات التسامح الديني محاولاً نشر ثقافة عدم الانتقام عند الانتصار في أذهان السياسيين والرأي العام، وتأهيل الولايات المتمردة لإعادتها إلى حظيرة الاتحاد مرة أخرى ، متيقناً من تحقيق النصر على الجنوب إذ قال :-

" **لي أمل كبير في المستقبل، لكنني لا أنوي التكهن بذلك الآن، لم يكن احد الطرفين يتوقع أن تبلغ الحرب هذا المبلغ وان تطول هذه المدة ، إن كلا الطرفين يقرأ الكتاب**

---

[1] George O. Seilhamer,Vol.1,Op.Cit., P. 177.
[2] Ibid, P.178.

[1] **هي المكاتب التي أنشأها الكونغرس في الثالث من آذار عام 1865 بناءاً على اقتراح الرئيس أبراهام لنكولن ، لمساعدة العبيد السابقين على الاندماج في المجتمع الأمريكي عن طريق تقديم الغذاء ، والسكن، والرقابة، والتعليم، والرعاية الصحية، وتوفير عقود العمل مع ملاك الأراضي ، وسوف نأتي على تفصيلها في الفصل القادم .**

المقدس ويصلي الى اله واحد ويطلب معونته ضد الآخر، لا يمكن استجابة صلوات الطرفين معاً .... يجب أن يقال اليوم إن أحكام الرب عادلة ومستقيمة جميعها، فلنجتهد في انجاز العمل الذي بدأنا به ، ونحن لا نحمل في قلوبنا ضغينة لأحد بل حباً للجميع، لنضمد جراح الأمة، ونرعى من تحملوا أعباء القتال وأراملهم، وأيتامهم في سبيل تحقيق سلام عادل دائم بين بعضنا بعضاً ومع جميع الأمم " [1].

---

[2] Stefan Lorant, Op.Cit., P.212.

أولاً:- الحزب الجمهوري في ضوء اغتيال لنكولن ونهاية الحرب الأهلية 1865 :-

تصاعدت وتيرة العمليات العسكرية في جبهات القتال على نحو غير مسبوق ، وكانت كل الدلائل والمؤشرات تفيد باقتراب ساعة الحسم ، فبعد مضي شهر واحد على تنصيب لنكولن في الرابع من آذار ، سقطت ريتشموند عاصمة الولايات الجنوبية في يد قوات الاتحاد في الرابع من نيسان عام 1865 وتوجه لنكولن لزيارتها برفقة حرس كبير من الفرسان وأثني عشر بحاراً ، ودخلها بشكل متواضع خالٍ من مظاهر الأبهة ونشوة النصر، وسار مترجلاً بشوارعها ممسكاً بيد ابنه الأصغر توماس، ووجدها مدينة مقفرة تنتشر النيران في معظم مبانيها، بعد أن قام المتمردون بإحراق جميع المؤسسات المهمة قبل مغادرتها ، لكن سقوط العاصمة ريتشموند لم يكن يعني نهاية الحرب ، فقد كان بإمكان المتمردين استبدالها بسهولة بمدينة أخرى ، لكن الأمر المهم هو القضاء على جيش الجنرال روبرت لي Robert Lee (1807–1870) [1] الذي كان يشكل عماد القوة العسكرية للولايات الجنوبية [2].

وفي التاسع من نيسان عام 1865 أضطر الجنرال لي الى بدء مفاوضات الاستسلام مع قائد القوات الشمالية الجنرال غرانت في قرية ابوماتوكس (Appomattox) ونصت شروط الاستسلام بين الطرفين على " **تعهد الضباط والجنود الجنوبيين بعدم إشهار السلاح في وجه حكومة الولايات المتحدة ، وان يعودوا الى أهليهم دون أن يزعجهم أحد، طالما أبدوا احترامهم للقوانين العسكرية التي وصلت إليها المفاوضات** " وقد وافق الجنرال لي على هذه الشروط من غير تردد ليؤرخ بذلك لانتهاء الحرب الأهلية الأمريكية التي دامت أربع سنوات سجالاً [3].

أطل لنكولن من أحد نوافذ البيت الأبيض وخاطب الجماهير المحتفلة بالنصر بكلمة قصيرة قال فيها:- " **إنه طالما تاق الى نهاية الحرب ليتوحد الشعب تحت لواء سلام دائم ثابت، وان في أعماق قلبه بقعة منهوكة يبدو أن لا سبيل الى شفائها** " ثم دعا الشعب إلى المسامحة والعفو قائلاً :- " **إننا متفقون جميعاً على إن الولايات المنفصلة خرجت عن علاقاتها الطبيعية مع الاتحاد، وان غاية الحكومة مدنية كانت أم عسكرية، إنما هي إعادة تلك العلاقات إلى سابق**

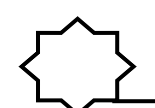
---

[1] جندي أمريكي ولد في ولاية فرجينيا، والده كان احد قادة الجيش الأمريكي في حرب الاستقلال، درس في أكاديمية ويست بوينت وتخرج فيها عام 1829، شارك في الحرب ضد المكسيك، خدم في جيش تكساس وفي جيش ولايته، ثم أصبح القائد العام لجيش الولايات المتعاهدة بعد اندلاع الحرب الأهلية، وهو من أشهر القادة العسكريين في التاريخ الأمريكي. للمزيد من التفاصيل ينظر :

- The Encyclopedia Americana, Vol.17,P.191.

[2] George T. Dudley, Lincoln in Richmond, Washington, 1922,P.150.

[3] James Moore, Op.Cit.,P.502.



عهدها، ويقيني إن القيام بذلك سيكون أسهل إذا تناسينا خروج تلك الولايات عن الاتحاد، فلنتحد ولنتعاون في تأدية كل ما يلزم لإعادة العلاقات الطبيعية بين تلك الولايات والاتحاد بغض النظر عن انفصالها عنه، وستجدون بأنفسكم أفضلية هذه الخطة فيما بعد " واختتم لنكولن خطابه بأن طلب من الجماهير المحتشدة أن تردد نشيد ديكسي Dixie ، وهو النشيد الرسمي لحكومة الولايات المتعاهدة ، ليبرهن بان كل ما تملكه الولايات المنفصلة أصبح ملكاً شرعياً للاتحاد [1].

عقد لنكولن في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الرابع عشر من نيسان عام 1865 اجتماعاً لمجلس الوزراء لمناقشة أوضاع ما بعد الحرب ، وسبل التعامل مع الولايات المتمردة وكيفية إعادتها إلى الاتحاد ، وقال لنكولن " **أرجو أن لا يحدث اضطهاد ولا سفك للدماء، لن ينتظر مني احد أن اشترك في شنق أو إعدام الرجال المتمردين ولا حتى أسوأهم** " ورفض لنكولن معاملة المتمردين كأعداء واختتم الاجتماع بقوله " **لقد أزهقت أرواح كثيرة، ويجب أن نطفئ نيران الحقد والبغضاء إذا كنا نبغي الاتحاد والانسجام** " [2] .

بعد انتهاء الاجتماع توجه لنكولن الى مقر وزارة الحربية حيث كان الجنرال غرانت بانتظاره، ودار حديث بينهما حول تفاصيل استسلام الجنرال لي، وتطرق لنكولن إلى مستقبل العلاقات مع الولايات الجنوبية ، وكرر رفضه القيام بإجراءات انتقامية ضد المتمردين وأنصار الانفصال، ثم عاد إلى مكتبه في البيت الأبيض في الساعة الثانية ظهراً والتقى بالسيدة نانسي بوشرود Nancy Bushrod ، وهي امرأة زنجية جاءت لتقديم التماس بالعفو عن زوجها الجندي الهارب ، فوقع لها لنكولن آخر قرار في حياته بالعفو عن زوجها ، وكتب معلقاً على القرار " **حسناً ، إن ذلك الجندي سيفيدني فوق الأرض أكثر مما لو كان تحتها** " [3] .

وفي المساء حضر الرئيس لنكولن مع زوجته الى مسرح فورد لمشاهدة مسرحية ابن عمنا الأمريكي Our American Cousin فانطلق في تلك الليلة الممثل المسرحي جون بوث John Wilkes Booth (1838–1865) [4] أثناء أداء دوره في المسرحية نحو الرئيس لنكولن وصوب

---

(1) **نقلا عن حيدر شاكر خميس ، المصدر السابق، ص ص204–205.**

(2) Nathaniel W. Stephenson, Op.Cit.,PP.257-258.

(3) Stephan Lorant, Op.Cit.,P.249.

(4) **ممثل مسرحي ولد في ولاية ماري لاند ، درس المسرح ومارسه منذ سن السابعة عشرة من عمره ، أيد نظام العبودية، وعندما اندلعت الحرب الأهلية صار من اشد الحانقين على الرئيس لنكولن وحاول مرارا الكيد به ، إلا إن كل محاولاته فشلت ، وسنحت له الفرصة في مسرح فورد في الرابع عشر من نيسان 1865 فانقض على الرئيس وارداه قتيلا برصاصة وجهها صوب رأسه . للمزيد من التفاصيل ينظر:–**

- The American Peoples Encyclopedia ,Vol.3,PP. 813-814 .

مسدسه تجاهه فأرداه قتيلاً برصاصة في رأسه ، ردد بعدها بوث شعار ولاية فرجينيا " Sic Simper Tyrannies " أي " **ليكن هذا على الدوام الجزاء العادل للطغاة المستبدين** " [1].

توفي الرئيس لنكولن صباح يوم الخامس عشر من نيسان 1865، وقد آلت الرئاسة من بعده الى نائبه الديمقراطي أندرو جونسون ، الذي اختاره الحزب لمنصب نائب الرئيس في برنامج العام 1864 للتأكيد على الاعتدال والتسامح بعد الحرب ، وقد شهدت مدة حكمه الأولى استكمال عملية استسلام جيوش الولايات المتحالفة ، إذ استسلم يوم السادس والعشرين من نيسان آخر جيوش الجنوب وهو جيش الجنرال جوزيف جونستون الى الجنرال شيرمان [2].

عقب انتهاء الحرب سعى الحزب الجمهوري الى تعزيز مركزه في الحكم باعتباره مدافعا عن الاتحاد ، ولأن شعار الحزب يقوم على فكرة المساواة بين جميع الأجناس التي دافع عنها طويلا ، فقد كان تأثيره في الولايات الجنوبية التي ينشط فيها مؤيدو العبودية وأنصار الحزب الديمقراطي ضعيفا ، وشهدت المدة ما بين عامي 1865 و1866 صراعاً مريراً بين الرئيس جونسون الذي أراد المضي في سياسة العفو والتسامح مع الجنوبيين تمهيداً لأعادتهم الى الاتحاد ، عبر تبنيه لسياسة إعادة الأعمار المتساهلة ، وبين الجمهوريين الراديكاليين في الكونغرس الذين كانوا يريدون معاقبة الجنوب على الانفصال وما نتج عنه من دمار للبلاد ، وفي هذه المدة من مرحلة إعادة الإعمار تمكن جونسون من استغلال السلطات الاستثنائية الممنوحة للرئيس خلال الحرب لتمشية قراراته وفرض خطة العفو على الولايات الجنوبية مستفيداً من عدم انعقاد جلسات الكونغرس الأمريكي الذي كان يتمتع بعطلة تشريعية حتى مطلع كانون الأول عام 1865 [3].

اعتقد بعض الجمهوريون الراديكاليون في البدء أن جونسون على النقيض من لنكولن ، حيث أكد في أولى خطاباته " **إن الخيانة يجب أن تكون شائنة ويجب معاقبة الخونة .... وإن تلك الولايات لم تنفصل عن الاتحاد ، ونتيجة لذلك فإن الإعمار ليس ضرورياً** " [4] . غير أن اعتقاد الراديكاليين سرعان ما تغير بعد إعلان الرئيس جونسون في التاسع والعشرين من آيار عام 1865 عن خطة جديدة للعفو واستعادة الاتحاد [5].

---

(1) Stefan Lorant, Op.Cit., PP. 250- 255.
(2) William O. Stoddard , Op.Cit., PP. 338.
(3) William A. Blair, The Use of Military Force to Protect the Gains of Reconstruction, Civil War History Journal, Vol. 51, No.4, December 2005 ,P. 389.
(4) Jonathan T. Dorris, Op.Cit.,P.313.
(5) Brad R. Clampitt, Two Degrees of Rebellion: Amnesty and Texans after the Civil War, Civil War History Journal, Vol. 52, No. 3, September 2006, PP. 255-281.

لم تختلف خطة جونسون لاستعادة الاتحاد عن خطة لنكولن كثيراً ، فقد أضيف الى تلك القائمة التي أقصاها لنكولن من العفو كل شخص ذو ملكية تزيد على (20000) دولار ، وكان هؤلاء من المزارعين الأثرياء والتجار الأغنياء الذين قادوا الجنوب حسب رأي الرئيس جونسون نحو الانفصال ، لكن جونسون لم يغلق باب العفو أمام تلك المجموعات المستثناة ، إذ وعد بأن تكون لها تطبيقات خاصة لعفو رئاسي ، وقد أصدر جونسون قبل انتهاء عام 1865 حوالي (13000) عفو عنهم [1].

سمى جونسون حاكماً محلياً مناصراً للاتحاد في كل من الولايات المتمردة التي لم ينظمها الرئيس لنكولن ، ومنحهم سلطة استدعاء الرجال المنتخبين ، ثم حذف شرط لنكولن **(10%)** ودعا لإضعاف أنظمة الانفصال ، وإلغاء العبودية وشطب كافة الديون لمساعدة الجنوب على النهوض واستعادة دوره في بناء الاتحاد ، واشترط على كل ولاية أن تصادق على التعديل الثالث عشر للدستور الذي أنهى العبودية ، وشأنه شأن الرئيس لنكولن فقد ضَمِن جونسون حقوق تصويت محدودة للسود [2].

وبناء على قرارات جونسون ، فقد عقدت اجتماعات في ولايات الجنوب وتم فيها إلغاء قرارات الانفصال ووضع دساتير جديدة ، كما قام سكان كل ولاية بانتخاب حاكم ومجلس تشريعي ، وكلما وافق المجلس التشريعي على التعديل الثالث عشر المتضمن إلغاء العبودية ، اعترف الرئيس جونسون بقيام الحكومة المدنية فيها ، وعدَّ إن تلك الولاية قد انضمت الى الاتحاد الفيدرالي [3].

أفرزت خطة الرئيس جونسون ومشروعه لمصالحة الجنوب صراعاً بين السلطة التنفيذية التي وسعت من دائرة صلاحيتها في فترة الحرب ، وبين الكونغرس الذي كان يريد أن يحتل مركزا أقوى من مركز الرئيس ، لاسيما وان خليفة لنكولن كان ضعيفا مترددا ولم يستغل الهيبة التي تمتعت بها السلطة التنفيذية آنذاك ، فضلا عن صراع آخر كان قائما داخل الحزب الجمهوري نفسه بين الراديكاليين الذين أرادوا تحويل الولايات الجنوبية الى مجرد مناطق إدارية تدار من قبل الكونغرس مباشرة لمدة تجريبية ثم تعود الى وضعها السابق ، مع حرمان قادة الانفصال من أي مسؤوليات سياسية أو رسمية ، وبين المعتدلين الذين أرادوا إبقاء تلك الولايات على وضعها الدستوري السابق وفتح صفحة جديدة من العلاقة السياسية معها [4].

---

[1] George O. Seilhamer, Op.Cit., PP. 187-188.
[2] Jonathan T. Dorris, Op.Cit.,P.314-315.
[3] Brad R. Clampitt, Op.Cit.,P.257.
[4] George O. Seilhamer, Op.Cit., PP. 189.

ولما كان الرئيس جونسون قد بدأ بتنفيذ خطته دون الرجوع الى الكونغرس الذي لم يكن منعقداً آنذاك ، فقد رفض الكونغرس في أولى جلساته المنعقدة في الرابع من كانون الأول عام 1865 قبول ممثلي الولايات التي أعاد الرئيس جونسون تنظيمها وفقاً لخطته [(1)] ، وأراد أن يكون هو المسؤول عن خطة تنظيم الولايات الجنوبية ، وعدَّ الدساتير التي وضعت في تلك الولايات ، مجموعة من القوانين الجائرة ، أصدرتها الولايات الجنوبية بحق المواطنين السود ، وهي بمثابة التشبث بنظام العبودية ، وأطلق عليها تسمية (**قوانين السود**) [(2)] ، إذ ألزمتهم بموجبها ((**بأن يعجلوا في النوم ويستيقظوا عند الفجر، وأن يخاطبوا البيض بتوقير، وأن تحظر عليهم وظائف الاختصاص، وهم وأن كانوا أحراراً عليهم أن يبقوا فيما هم عليه كادحين، يقتصر عملهم على ما هو أدنى وبأجر بخس، وإذا لم يستجيبوا لهذه القوانين فمصيرهم السجن**)) [(3)] .

أعتقد الجمهوريون الراديكاليون في الكونغرس إن تشريعات الولايات الجنوبية مقيدة لحرية السود ، لأنها كانت تنوي الحفاظ على العبودية قدر الإمكان ، حيث لم تضع بعض الولايات ضمانات في دستورها المقترح لحرية الانتخاب للجميع ، ولم تعط هذه الدساتير حرية الانتخاب للعبيد ، ووفقاً لهذه التشريعات فإن العبد السابق في نظر الكونغرس " **لم يكن شخصاً حراً ، بل كان زنجياً حراً** " وكان القصد من قوانين السود تكريس هذا التمييز ، لذلك فقد عين الكونغرس في الخامس عشر من كانون الأول عام 1865 لجنة مشتركة من خمسة عشر عضواً للإشراف على إعادة التعمير [(4)].

استندت معارضة الجمهوريين الراديكاليين في الكونغرس لسياسة الرئيس جونسون لتنظيم الجنوب في الأساس على الخشية من مجموعة عوامل تعد في رأيهم خطيرة على مستقبل الكونغرس والحزب الجمهوري ، إذ إن عودة الولايات الجنوبية الى الاتحاد الفيدرالي ربما تؤدي الى إعادة وحدة الحزب الديمقراطي ، بانضمام ديمقراطيي الجنوب الى ديمقراطيي الشمال وتقويته في

---

(1) من بين الأعضاء الجدد الذين قدموا أنفسهم للكونغرس الكسندر ستيفنس من جورجيا نائب رئيس الحكومة الكونفدرالية السابقة ، فضلاً عن أربعة جنرالات من جيش الجنوب ، وثمانية ضباط برتبة كولونيل ، وستة من الوزراء الجنوبيين السابقين ، وقد أنكر الكونغرس وعلى الفور مقاعد كافة الأعضاء من الولايات الكونفدرالية الإحدى عشر السابقة . للمزيد من التفاصيل ينظر :– شفان بروازي ، المصدر السابق ، ص240.

(2) قوانين السود : أي قوانين العقوبات التي نظمت بدقة سلوك من يعتبرون أفريقيين أميركيين أحرارا، وعادة ما كانت هذه القوانين تفرض منع التجول ومنع امتلاك الأسلحة وحتى كانت تسجن الأرقاء السابقين الذين كانوا يغادرون مزارع القطن دون إذن من مالكيهم باعتبارهم متشردين، فضلاً عن أمر الرئيس جونسون بإعادة المزارع الجنوبية المهجورة إلى أصحابها السابقين من مالكي الأرقاء. للمزيد من التفاصيل ينظر: وزارة الخارجية الأمريكية ، أحرار في النهاية ...... ، ص 19.

(3) Grady McWhiney, Reconstruction and the Freedmen, 4th Printing, Northwestern University,1967, PP.10-11.

(4) Ibid, PP. 12-13.

الانتخابات القادمة ، وهو ما يشكل خطرا على الحزب الجمهوري ، كما إن الحزب يمكن أن يفقد الأغلبية والثقة التي يتمتع بها في الكونغرس ، والتي جاهد من اجلها في السابق ، فقد اعتقد الجمهوريون بان السلطة قد تبقى في أيديهم إذا استطاعوا الحصول على أصوات الزنوج الذين أصبح لديهم حق المشاركة في الانتخابات ، إلا إن جونسون لم يمنحهم حق الانتخاب ، لذا فان من شأن ذلك أن يغير الوضع في الانتخابات ، ويجعل السود يقفون وراء الحزب الجمهوري الذي سيحصل على أصواتهم في تلك الولايات [1].

كما إن الكونغرس أراد تحجيم سلطة الرئيس التي منحت له في أثناء الحرب على حساب سلطات الكونغرس ، وبما إن هذه الحرب قد انتهت الآن فلا بد للكونغرس من استعادة السلطات التي فقدها في أثناء الظروف القاهرة ، وان إشراف الرئيس على الإعمار يعد تجاوزاً لسلطة الكونغرس بوصفه سخياً جداً مع الولايات الجنوبية المتمردة بسبب أصله الجنوبي، الأمر الذي أدى الى ظهور الرغبة الشديدة في الشمال لمعاقبة الجنوب قبل إعادته الى الاتحاد بسبب مسؤوليته عن الدمار الذي نتج عن الحرب [2].

مما تقدم يتبين إن الحزب الجمهوري الذي سمى نفسه في هذه المرحلة " **الحزب الاتحادي**" وفقاً لبرنامجه الانتخابي لعام 1864 قد مضى بعد الحرب في سياسة العفو والتسامح وإعادة الإعمار التي بدأها الرئيس الراحل لنكولن ، فقد اقتفى الرئيس الجديد أندرو جونسون أثر سلفه في العفو عن الجنوبيين الذين أظهروا الرغبة في العودة الى الاتحاد وفقاً لخطة الرئيس ، وشروط الكونغرس التي تقضي بالموافقة على التعديل الثالث عشر الذي ينهي العبودية ، غير إن ذلك لم يكن يرضي الجمهوريين الراديكاليين الذين عارضوا هذه السياسة وأصروا على معاقبة الجنوبيين بأقسى العقوبات ، ووقفوا بالضد من خطة الرئيس جونسون الذي لم يكن يملك الخبرة الكافية للتعامل مع الأوضاع السياسية القائمة ، وحاول الإفادة من صلاحياته الاستثنائية لمواصلة سياسة لنكولن دون الرجوع الى الكونغرس ، مما أشعل الصراع بينه وبين الراديكاليين الذين بدأ التأييد لسياستهم يتزايد في الولايات الشمالية ، لاسيما بعد أن حققت الحرب هدفهم في هزيمة الجنوب المؤيد للعبودية ، فتميزت هذه المرحلة بالصراع الشديد بين السلطة التنفيذية المتمثلة بشخص الرئيس جونسون وحقه في نقض قرارات الكونغرس ، وبين السلطة التشريعية المتمثلة بالكونغرس ، واتخذ الصراع بين بينهما طابع التصعيد في محاولة من كلا الجانبين لفرض سياسته على الطرف

---

[1] محمد محمود النيرب ، المصدر السابق ، ص**260**.

[2] William A. Dunning, Op.Cit.,P.71.

الآخر، وقد عرف الرئيس جونسون بشدة عناده وافتقاره الى صفات العظمة التي كان يمتاز بها لنكولن ، ففي حين أن لنكولن كان منفتحاً على الآخرين ، وعلى استعداد للاستماع إلى الانتقادات ، ومتفهماً لتيارات الرأي العام في الشمال، ومسايراً لجميع عناصر حزبه ، كان جونسون عنيداً ، ذو عنصرية عميقة ، وغير مبالٍ لآراء الآخرين ، وقد قادته هذه الصفات الى الفشل في مواجهته مع الراديكاليين في الكونغرس الذين كانوا يرون فيه امتداداً للحزب الديمقراطي وتوجهاته المناوئة لتحرير العبيد ، بسبب انحداره من هذا الحزب الذي أيد العبودية على الدوام ، الأمر الذي دفعهم الى تنحية خطته لإعادة الإعمار جانباً ، والبدء بسن سلسلة من التدابير التي تمنح المحررين السود حقوقهم وتوسع من حق الحصول على الجنسية الأمريكية [(1)].

فقد أقترح الراديكاليون في الثالث من آذار عام 1866 صيغة جديدة لقانون الحقوق المدنية الذي سبق للجمهوريين طرحه في الكونغرس عام 1865 ونقضه الرئيس جونسون ، والذي يمنح المواطنين السود المساواة مع البيض أمام القانون ، إلا إن الرئيس جونسون أعاد نقض القانون للمرة الثانية في السابع والعشرين من آذار 1866 بقوله : " **إن مشروع القانون في الواقع يقترح التمييز ضد أعداد كبيرة من المهاجرين الأجانب الجديرين بالمواطنة ، ويؤيد الزنوج الذين تحرروا للتو من العبودية بعد سنوات طويلة** " [(2)] .

نص قانون الحقوق المدنية الذي تم تمريره من قبل الكونغرس في التاسع من نيسان عام 1866 على " **أن جميع الأشخاص المولودين في الولايات المتحدة هم الآن مواطنين، دون اعتبار للعرق أو اللون أو الحالة السابقة ..... وأن بإمكان هؤلاء المواطنين إنفاذ العقود ، ورفع الدعاوى ، والإدلاء بالشهادة في المحكمة ، والميراث ، وإجراء معاملات البيع والشراء والتأجير ونقل الممتلكات العقارية والشخصية وحيازتها ..... وإن الأشخاص الذين ينكرون هذه الحقوق للعبيد السابقين سيعاملون على أنهم مذنبون بارتكاب جنحة ، وسوف يدانون بدفع غرامة لا تزيد عن (1000) دولار أو السجن لمدة لا تتجاوز سنة واحدة** " [(3)] .

لم يكتف الجمهوريون الراديكاليون بتمرير قانون الحقوق المدنية الذي شكل ضربة قوية لسياسة الرئيس جونسون ، فتقدموا بمقترح تعديل دستوري جديد عرف لاحقاً بالتعديل الرابع عشر ، لإزالة كافة الشكوك حول شرعية قانون الحقوق المدنية ، ولضمان عدم تمكين الكونغرس من إلغاء أو

[(1)] Eric Foner, Op.Cit., P. 63.
[(2)] George O. Seilhamer, Op.Cit., PP. 192.
[(3)] Journal of the Senate of the United States of America, 1st Session of the 39th Congress, , 9 April 1866,P.27.

تعديل الأحكام الرئيسة من هذا القانون في وقت لاحق ، وكانت الغاية منه منح جميع الزنوج الحقوق المدنية ، والرجال منهم الحقوق السياسية ، وأصبحوا بمقتضى تلك الحقوق يتمتعون بالجنسية الأمريكية ، وجاء في الفقرة الأولى منه " **إن جميع الأشخاص المولودين في الولايات المتحدة أو المجنسين بجنسيتها والخاضعين لقوانينها يعتبرون من مواطني الولايات المتحدة والولاية المقيمين فيها ، فلا يجوز لأي ولاية أن تسن أو تنفذ أي قانون يحد من حقوق أهالي الولايات المتحدة أو امتيازاتهم ، كما لا يجوز لأي ولاية أن تحرم احد من الحياة أو الحرية أو الممتلكات إلا بمقتضى القانون ، ولا يحق لها أن تحرم أي شخص داخل نطاق سلطانها من المساواة في الحماية أمام القانون** " [1].

وهكذا، فإن شرط المواطنة الذي جاء في نص التعديل الرابع عشر الذي وافق عليه مجلس الشيوخ في الثامن من تموز عام 1866 ، وأقره مجلس النواب في الثالث عشر من الشهر نفسه ، تشابه مع تعبير المواطنة الذي ورد في قانون الحقوق المدنية لعام 1866، فضلاً عن تطابق فقرة المساواة في الحماية في نص هذا التعديل مع تعبير عدم التمييز الوارد في قانون عام 1866 [2].

ومع اقتراب موعد انتخابات مجلس نواب الدورة الأربعين للكونغرس المقررة في تشرين الأول عام 1866 آثر الجمهوريون المعتدلون الذين كانوا يشكلون الغالبية الجمهورية في الكونغرس الوقوف الى جانب الجمهوريين الراديكاليين ضد سياسة الرئيس جونسون ، لاسيما بعد إصرار الأخير على مواقفه الرافضة للمساواة بين المواطنين البيض وبين الزنوج المحررين ، ومعارضته الشديدة لقانون الحقوق المدنية لعام 1866 والتعديل الدستوري الرابع عشر [3].

ثانياً:- سيطرة الجمهوريين على الكونغرس ودورها في إنصاف السود وتثبيت أسس الاتحاد:-

---

(1) وزارة الخارجية الأمريكية ، حول أمريكا ..... ، ص ص 36-37 .

(2) Chin-Yung. Yen, Rights of Citizens and Persons under the Fourteenth Amendment, New Era Printing Company, New York, 1905,P.7.

(3) Eric Foner, Op.Cit.,P. 63.

وفقاً للفقرة الثالثة من المادة الأولى من دستور الولايات المتحدة ، فقد جرت انتخابات اختيار أعضاء مجلس نواب الكونغرس الأربعين للولايات المتحدة في شهر تشرين الأول من عام 1866 وكانت هذه الانتخابات حدثاً حاسماً في تحديد السلطة التي ستدير إعادة الإعمار في الولايات الجنوبية ، كما أنها شكلت وجهاً آخر من أوجه الصراع المرير بين الرئيس اندرو جونسون و الجمهوريين الراديكاليين حول ما إذا كان الإعمار يجب أن يتم بطريقة متساهلة أو قاسية تجاه الجنوب المهزوم ، لاسيما بعد أن منع الجمهوريين الراديكاليين معظم أعضاء الكونغرس من الولايات الكونفدرالية السابقة من دخول مبنى الكابيتول، باستثناء وفد ولاية تينسي الذي سمح له بالدخول بعد أن أعلنت الولاية قبولها بالتعديل الثالث عشر في الرابع والعشرين من تموز عام 1866 لتكون بذلك أول ولاية منفصلة تعود الى الاتحاد [1].

فاز الجمهوريون بأغلبية ساحقة، واستولوا على ما يكفي من المقاعد لتجاوز حق النقض الذي يملكه الرئيس جونسون ، حيث صوتت الولايات الحدودية الثلاثة ديلاوير وماري لاند وكنتاكي فقط لصالح الحزب الديمقراطي الذي ينحدر منه الرئيس جونسون ، وامتنعت الولايات الكونفدرالية الإحدى عشرة الأخرى باستثناء تينيسي عن التصويت ، وكنسبة مئوية من مجموع عدد المقاعد المتاحة في مجلس النواب ، فقد حقق الجمهوريين الراديكاليين في انتخابات عام 1866 غالبية لم يتم تجاوزها في أي انتخابات لاحقة ، إذ حصلوا على (173) مقعداً من مجموع المقاعد البالغة (224) مقعداً ، أي بنسبة (77,2 %) [2].

وفور افتتاح جلسات الكونغرس ، سارع الجمهوريون الراديكاليون الى تنفيذ برنامجهم الذي عرف ببرنامج " **الإعمار الراديكالي** " القائم على مبدأين أساسيين : الأول هو إنصاف العبيد المحررين من خلال الإشراف المباشر على برنامج إعمار الجنوب ، والثاني فرض المزيد من القوانين التي تهدف لحماية الحقوق المدنية والسياسية للعبيد المحررين ، وتضمن مشاركتهم السياسية في إدارة الولايات الجنوبية ، تمهيداً لإعادتها الى الاتحاد ، فيما أظهر الرئيس جونسون رفضاً شديداً لمقترحاتهم في الكونغرس وهدد باستخدام حق النقض ضدها ، معتقداً إن البيض الفقراء هم الضحايا الحقيقيين للحرب [3].

---

[1] Joseph P. Smith, History of the Republican Party in Ohio, Vol.1, Chicago, the Lewis Publishing Company,1898, PP. 228- 229.
[2] William A. Blair, Op.Cit., PP.395.
[3] Don Keko, National American history , Reconstruction : The Johnson years 1865-1869, http:// www.examiner.com.

بدأ الجمهوريون الراديكاليون في الكونغرس جهودهم بالعمل على تفعيل مكاتب العبيد المحررين التي مر ذكرها في الفصل السابق ، والتي اقترح الرئيس لنكولن على الكونغرس إنشاءها لتتولى الإشراف على مساعدة العبيد المحررين على الاندماج في المجتمع الأمريكي عن طريق تقديم الغذاء والسكن، والرقابة، والتعليم، والرعاية الصحية، وتوفير عقود العمل مع ملاك الأراضي ، وقد وافق الكونغرس على أنشاء هذه المكاتب في الثالث من آذار عام 1865 ، على أن تعمل هذه المكاتب لمدة سنة واحدة ، وينظر في موضوع تجديد أعمالها بناءً تقارير ترفع الى الكونغرس من قبل الرئيس ، إلا إن الرئيس جونسون رفض تجديد عمل هذه المكاتب في السادس من شباط عام 1866 [1].

أختير الجنرال أوليفر هوارد Oliver Howard القائد السابق لجيش الإتحاد في ولاية تينيسي لرئاسة المكتب الذي كان جزءاً من وزارة الدفاع الأمريكية في أثناء الحرب ويعمل معه فيه (31) مفوض مساعد ، وتمثل عمل المكتب بشكل رئيسي في تقديم الإغاثة لكل من السود والبيض في مناطق الحرب المنكوبة ، وتنظيم عمل المواطنين السود في ظل الظروف الجديدة ، وإقامة العدل في القضايا المتعلقة السود ، وإدارة الممتلكات المهجورة والمصادرة من قبل زعماء الأنفصال وكبار الملاك المؤيدين للتمرد ، فضلاً عن دعم تعليم السود [2].

قسّم هوارد المكتب إلى أربعة أقسام هي : الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة ، الوثائق والسجلات ، الشؤون المالية ، والشؤون الطبية ، وجعل التعليم جزءا من السجلات ، وقام بتحويل مبالغ الممتلكات المصادرة من زعماء الأنفصال وكبار الملاك السابقين للعبيد ، والمباني الحكومية ، والكتب، والأثاث إلى مدراء فروع المكتب لاستخدامها في تعليم العبيد ، وتوفير وسائل النقل والإقامة والطعام للمعلمين ، فخصص (5) ملايين دولار لإنشاء مدارس للعبيد المحررين [3].

وبحلول الأول من أيار عام 1866 كانت قد أنشأت فروع للمكتب في ثلاثين مقاطعة من مقاطعات الولايات الجنوبية المنفصلة – باستثناء تينيسي – ساعد موظفوها في حل المشاكل اليومية للعبيد المحررين حديثا ، مثل توفير الملابس والماء والغذاء والرعاية الصحية، والتواصل مع أفراد الأسرة، وتوفير فرص العمل ، وقام المكتب بتوزيع (15,000,000) حصة من المواد الغذائية إلى العبيد المحررين ، كما وضع المكتب نظاماً خاصاً لعمل المزارعين السود ، حيث كان

---

(1) Eric Foner, Reconstruction: America's Unfinished Revolution, 1863–1877, New York ,1988, PP.80-81.
(2) Michael Goldhaber, "A Mission Unfulfilled: Freedmen's Education in North Carolina, 1865–1870" Journal of Negro History, Vol. 77, No.4,1992, PP. 199–210.
(3) Eric Foner, Reconstruction: America's…..,P. 88.

عليهم العمل في المزارع المصادرة بموجب عقود عمل رسمية مع المكتب من اجل الحصول على الطعام والمأوى ، وساعد وكلاء المكتب العديد من العائلات في محاولاتهم لإعادة لم شملهم بعد الحرب ، لاسيما النساء المفرج عنهن للحصول على المساعدة في حل قضايا الهجر والطلاق [1].

شكل هذا المكتب وبدعم من الجيش واحدة من أقوى الأدوات لإعادة الإعمار التي عملت على الإشراف على انتقال نحو (4) ملايين من العبيد المحررين من العبودية إلى الاندماج في المجتمع الأمريكي بعد الحرب ، فقد ساهم المكتب في إنشاء إحدى عشرة كلية في ولايات الجنوب لتعليم السود ، لازال بعضها قائماً الى اليوم مثل كلية القديس أوغسطين، جامعة أتلانتا ، جامعة ديلارد ، جامعة فرجينيا ، وبينما تم تسجيل أكثر من (90,000) من العبيد السابقين كطلاب في المدارس العامة ، أثمرت جهود وكلاء المكتب في نهاية عام 1865 عن أنشاء 16 مدرسة تخدم أكثر من 1000 تلميذ من أبناء العبيد ، وأرتفع العدد في نهاية عام 1870 الى 150 مدرسة ، ألتحق بها أكثر من 9086 تلميذاً ، كانوا يتلقون دروساً في القراءة والكتابة وتعلم فقرات من الكتاب المقدس التي تركز على التسامح و التواضع ، والتقوى والصناعة ، ومقالات عن أخلاقيات العمل والاعتدال والمحبة [2].

وعلى الرغم من جهود الجنرال هوارد ووكلاء المكتب في تقديم المساعدة للمواطنين السود ، إلا إنهم واجهوا اتهامات بالفساد وسرقة المال العام من قبل المواطنين البيض في الجنوب ومن أنصار الحزب الديمقراطي ، لاسيما في مدينة تكساس التي بدأت موجة من التظاهرات وأعمال نهب وتحطيم لمقرات المكتب في المدينة ، فقد أتهم هوارد بالفساد وعدم الكفاءة واختلاس الأموال ، وبكونه " **رهينة للحكومة الجمهورية الراديكالية الفاسدة** " وأنه " **يستخدم المكتب للحفاظ على سيطرة الجمهوريين على الولايات الجنوبية المحتلة** " مما اضطر المكتب الى غلق أبوابه في الولاية بحلول شهر كانون الثاني من عام 1868 [3].

---

[1] Michael Goldhaber, Op.Cit., P. 206.

[2] L. P. Jackson, "The Educational Efforts of the Freedmen's Bureau and Freedmen's Aid Societies in South Carolina, 1862–1872," The Journal of Negro History Vol. 8, No.1, 1923, pp. 1–40.

[3] **توقف عمل المكتب في الأول من تموز عام 1869 ، إلا إن الكونغرس مدّد عمله لمدة ثلاث سنوات أخرى حتى أغلق رسمياً في عام 1872 ، بناءً على طلب من كولومبوس ديلانو وزير الداخلية في حكومة الرئيس غرانت ، للمزيد من التفاصيل ينظر :-**

- Alton Hornsby, "The Freedmen's Bureau Schools in Texas, 1865–1870," Southwestern Historical Quarterly, Vol. 76, No.4, April, 1973, PP. 397–417.

ومع إصرار الرئيس جونسون على معارضة سياسات الجمهوريين الراديكاليين في الكونغرس ، ومحاولته إعادة الولايات الجنوبية الى الاتحاد وفقاً لخطته المستندة الى العفو والتسامح ، فقد تطور الصراع بين الطرفين الى مرحلة المواجهة ، فاشترط الكونغرس الأمريكي على الولايات الجنوبية الموافقة على التعديل الرابع عشر الذي منح الرجال الزنوج فقط – بطريقة غير مباشرة – حق التصويت في الانتخابات بوصفه شرطاً ملزماً لإعادتها الى الاتحاد ، إذ نص على " **إن أي ولاية تقدم على منع رجل مجنس بالجنسية الأمريكية من استعمال حقه في الاقتراع ، فسوف تقابل بتخفيض تمثيلها النسبي في الكونغرس الأمريكي** " وبموجب هذا التعديل أصبح من حق الولايات دستوريا وللمرة الأولى منح صفة المواطنة لساكنيها بعد أن كان الأمر مقتصراً على سلطة الحكومة المركزية [1] .

ولما أحيل التعديل الرابع عشر الى المجالس التشريعية في الولايات للمصادقة عليه ، جاءت نتيجة التصويت كما كان متوقعاً ، فقد رفضت الولايات الكونفدرالية الإحدى عشرة السابقة – باستثناء تينسي – المصادقة على هذا التعديل الذي كان يساوي بين البيض وبين العبيد المحررين في الحقوق السياسية ، الأمر الذي أثار غضب الجمهوريين الراديكاليين في الكونغرس ودفعهم الى البحث عن إجراءات أكثر قسوة لمعاقبة الجنوبيين وإجبارهم على قبول التعديل[2].

وعلى الرغم من استخدام الرئيس جونسون لحق النقض [3] إلا إن الكونغرس أقر في الثاني من آذار عام 1867 وبأغلبية تفوق الثلثين[4] (**قوانين إعادة الأعمار**) التي كانت عبارة عن برنامج شامل لإعادة تنظيم الجنوب ، يستند الى ثلاثة مبادئ أساسية : أولها وضع الجنوب تحت رقابة عسكرية صارمة ، حيث قسمت الولايات الإحدى عشرة المنفصلة سابقا الى خمس مقاطعات عسكرية ، وضع حكمها بأيدي عدد من الضباط الذي يحملون رتبة لواء فما فوق ، وتم إعطائهم الحق في فرض السيطرة على الأجهزة التشريعية [5] بغية تنفيذ المبدأ الثاني من البرنامج الذي يتمثل في إكراه البيض من أهل الجنوب على قبول التعديل الرابع عشر للدستور الذي يؤكد على

---

(1) Congressional Globe, 1st Session of the 39th Congress, pt. 4,P.2893.

(2) **فرانكلين آشر ، المصدر السابق ، ص 119.**

(3) Address by President Andrew Johnson's speech in the House of Representatives March 2, 1867.

(4) Eugene V. Smally, A Brief History of……., Op.Cit., P. 45.

(5) **وجد الرئيس أندرو جونسون نفسه ملزما بتطبيق قرار الكونغرس على الرغم من معارضته الشديدة ، فقام باستشارة الجنرال غرانت قبل اختيار الجنرالات لإدارة المناطق العسكرية ، وعين في نهاية المطاف كلاً من جون سكوفيلد (فيرجينيا)، دانيال سكيلز (كارولينا)، جون بوب (جورجيا والاباما وفلوريدا)، إدوارد أورد (اركنساس وميسيسيبي) وفيليب شيريدان (لويزيانا وتكساس). للمزيد من التفاصيل ينظر :-**

- Eben G. Scott, Reconstruction During the Civil War in the United States of America, New York, 1895, PP.360-374.

مبدأ المساواة بينهم وبين العبيد في الحقوق المتصلة بشؤون حياتهم اليومية ، أما المبدأ الثالث فهو الأستفادة من هؤلاء العبيد المنتخبين وفقراء البيض والباحثين عن الثروة الذين اقبلوا من الشمال في تنظيم الحكومات الجديدة الموالية للجمهوريين في الجنوب عن طريق " **منح من بلغ الحادية والعشرين من العمر من العبيد المحررين في الجنوب حق التصويت ، بغض النظر عن اللون أو العرق أو الحالة السابقة ، وحرمان من نكث يمين الولاء للإتحاد من البيض الذين شاركوا في التمرد من حق التصويت** " [1].

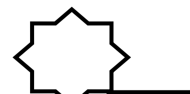
مارس القادة العسكريون الذين حكموا الولايات الجنوبية بموجب قوانين الكونغرس مهمة حفظ الأمن العام ، والإشراف على الإعمار ، وما إن أعلنت الولايات الجنوبية معارضتها لهذه القوانين ورفضها للتعاون في تطبيقها ، حتى بادر الكونغرس الى إصدار قوانين الأعمار التكميلية في الثالث والعشرين من آذار من العام نفسه ، والتي خول بموجبها حكام هذه الولايات من الضباط " **حق الإشراف على الانتخابات التي كان يتعين على تلك الولايات إجراؤها لانتخاب مندوبين لجمعية عمومية تقوم بوضع دستور جديد يتضمن حق المواطنين الزنوج في التصويت ، ويحرم بصورة مؤقتة زعماء التمرد في الجنوب من ممارسة حقهم في الانتخاب وتولي المناصب الحكومية ، وعندما يعلن عن قيام حكومة الولاية وفقاً للدستور ، يصار الى الحصول على موافقة مجلسها التشريعي على التعديل الرابع عشر ، وحينئذٍ تصبح أهلاً للدخول في الاتحاد من جديد ، ويكون بإمكانها إرسال ممثلين عنها الى مجلسي الكونغرس ، النواب والشيوخ** " [2].

تألفت بموجب هذه الشروط حكومات ومجالس تشريعية من الزنوج والمزارعين الأميين الذين كان قليل منهم من يستطيع القراءة والكتابة ، ورغم أنهم بذلوا جهوداً كبيرة لمعالجة مشاكلهم ، إلا إنهم ارتكبوا الكثير من الأخطاء ، نتيجة استلامهم السلطة بشكل مفاجئ ، ولجهلهم كيفية إنفاق الأموال ، مما جعلهم عرضة للإبتزاز والإحتيال من قبل الرأسماليين الانتهازيين [3].

كانت خطة الكونغرس شديدة الوقع على الجنوبيين الذين أصابت الكثيرين منهم جراء تحرير العبيد خسائر كبيرة ، فضلاً عن حرمان زعمائهم من التدخل في السياسة ، فهالهم أن يروا من كانوا بالأمس عبيداً لهم يشاركونهم اليوم في إدارة الدولة ، ويقاسمونهم أسباب الحياة ، غير أنه لم يكن لهم بد من ذلك ، فأمورهم مرهونة بيد القوة العسكرية ، وإرادتهم مفقودة بالاحتلال ، فرأوا أن

---

[1] John D. Long , Op.Cit., PP. 83-84.
[2] Eric Foner, Rights and The Constitution in Black Life During The Civil War and Reconstruction, The Journal of American History , Vol.74, No.3, The Constitution and American Life, Special Issue, December, 1987, PP. 863-883.
[3] Ibid, P. 869.



من الحكمة الإذعان لخطة الكونغرس والقبول بالأمر الواقع ، فتقدمت ولاياتهم الواحدة تلو الأخرى طالبة الموافقة على الخطة [1] .

تمكن الجمهوريون الراديكاليون بفضل هذه الخطة من ضم نحو(700,000 – 800,000) ناخب جديد في الجنوب الى مؤيديهم ، الأمر الذي مكنهم من تحقيق فوز كاسح في انتخابات الكونغرس لعام 1868 [2] وهو ما دفع الكثيرين منهم الى التفكير في إيجاد وسيلة يمكن من خلالها التقليل من حق العبيد المحررين في التصويت في الانتخابات القادمة ، بسبب الخوف من وجود خطر على حقوق العبيد السياسية ، يتمثل في قيام الولايات الجنوبية بتعديل دساتيرها ليتسنى لها حرمان هؤلاء العبيد من التصويت ، وبرزت في هذا الإطار جهود كل من النائبين الجمهوريين الراديكاليين ثاديوس ستيفنز Thaddeus Stephens (1792–1868)[3] رئيس مجلس النواب الأمريكي ، وتشارلس سومنر العضو الجمهوري البارز في مجلس النواب ، اللذين خاضا معركة سياسية طويلة مع الرئيس أندرو جونسون الذي حاول إعاقة برنامج الإعمار الراديكالي دون جدوى وأنتهى به المقام الى الاستجواب والمحاكمة ومحاولة الإقالة من منصب الرئيس [4] .

---

[1] **في عام 1868 عادت كل من ولايات أركنساس ولويزيانا وألاباما وجورجيا وفلوريدا وكارولاينا الشمالية وكارولاينا الجنوبية الى الاتحاد بعد أن أقامت حكومات موالية وفقاً لخطة الكونغرس وقبلت بالتعديل الرابع عشر، ثم تبعتها ولايات تكساس والمسيسبي وفرجينيا التي عادت الى الاتحاد عام 1870. للمزيد من التفاصيل ينظر : فرحات زيادة وإبراهيم فريجي ، المصدر السابق ، ص ص 149–150.**

[2] John D. Long , Op.Cit.,P. 84.

[3] **سياسي أمريكي شهير ورئيس مجلس النواب الأمريكي ، ولد في مقاطعة دانفيل بولاية فيرمونت في الرابع من نيسان عام 1792 لأب مدمن على الكحول وإسكافي مسرف قتل في حرب عام 1812، درس في أكاديمية Peacham ، ثم دخل كلية دارتموث وتخرج فيها عام 1814، ثم انتقل إلى نيويورك حيث درس القانون ومارس المحاماة بنجاح في جيتسبيرغ ، انتمى إلى الحزب الفيدرالي ، لكنه تحول إلى حزب مناهضة الماسونية ، ثم إلى الحزب اليميني ، وأخيرا إلى الحزب الجمهوري ، انتخب في عام 1833 عضواً في مجلس نواب ولاية بنسلفانيا عن حزب مكافحة الماسونية ، حيث عمل بشكل متقطع حتى 1842، وفي عام 1848 انتخب عضواً في مجلس النواب عن الحزب اليميني وخدم في الكونغرس بين عامي 1849–1853، ثم عضواً عن الحزب الجمهوري من عام 1859 حتى وفاته في عام 1868، وكان واحدا من الرجال الثلاثة أو الأربعة الأقوى نفوذا في الكونغرس، وترأس لجنة السبل والوسائل فيه ، ثم ترأس مجلس النواب ، وساعد في صياغة كل من التعديل الرابع عشر و قانون التعمير في عام 1867. توفي في الحادي عشر من آب عام 1868 في العاصمة واشنطن بعد أقل من ثلاثة أشهر من تبرئة الرئيس جونسون من قبل مجلس الشيوخ . للمزيد من التفاصيل ينظر :–**

- E. B. Callender, Thaddeus Stevens: commoner, Boston, A. Williams and Company,1882,PP.7-18.

[4] **في إطار الصراع السياسي الشديد بين الجمهوريين الراديكاليين والرئيس جونسون الذي سعى لتقويض برامج الإعمار الراديكالية وتعزيز مركزه في الرئاسة عن طريق كسب ودّ الجنوبيين البيض وأنصار الحزب الديمقراطي الذي ينحدر منه ، وخلال الاستعدادات لحملة عام 1868 ولأظهار قدرته على تحدي سلطة الكونغرس قام جونسون بعزل وزير الدفاع ستانتون بعد أن رفض الأخير تنفيذ أوامر الرئيس بالانسحاب من الولايات الجنوبية ، إلا أن الكونغرس سرعان ما اجتمع في الرابع والعشرين من أيار عام 1868 وقام باستجواب الرئيس جونسون حول عدم دستورية قراره بعزل الوزير من دون الرجوع الى الكونغرس ، ولكن جهود عزل الرئيس فشلت لعدم حصول المقترح الجمهوري على الغالبية المطلوبة ، إذ أيده (35) صوتاً من مجموع (36) صوتاً كانت كافية لعزله ، مقابل اعتراض (19) من ضمنهم سبعة من كبار قادة الحزب الجمهوري ، فأمضى جونسون ما تبقى من مدة رئاسته في البيت الأبيض على مضض . للمزيد من التفاصيل ينظر :–** - Newton Wyeth, Op.Cit., PP.92-93.

وعلى إثر فشلهم في عزل الرئيس جونسون من خلال الكونغرس ، قام الجمهوريون الراديكاليون بطرح مقترح التعديل الخامس عشر للدستور ، والذي نص على أن " **يحظر على كل حكومة في الولايات المتحدة حرمان المواطنين من حق التصويت أو الانتقاص لهم من هذا الحق على أساس اللون أو العرق، أو حالة العبودية السابقة** " [(1)] .

أفضت جهود الجمهوريين الراديكاليين التي بذلوها من خلال سيطرتهم على الكونغرس الأمريكي الى تمكين العبيد المحررين من تحقيق العديد من المكاسب السياسية والاجتماعية بعد الحرب ، فقد تحرروا أولاً من العبودية ، ثم جلسوا في الكونغرس وفي المجالس التشريعية للولايات وساهموا مع البيض في إدارة حكومات كثير من ولايات الجنوب ، واستطاعوا نيل الكثير من الحقوق ولو بدرجات متفاوتة ، باستثناء حق واحد لم يحرزوه وهو حق تملك الأرض ، " **إذ إن رجال الصناعة في الشمال الذين كانوا يسيطرون في ذلك الوقت على الحكومة الاتحادية لم يكونوا يريدون تحريرا حقيقيا للزنوج ، بل كان هدفهم أن يحلوا محل ملاك العبيد الجنوبيين في دور المستغلين الرئيسيين للزنوج ، وكانت الخطة السياسية التي اتبعها الحزب الجمهوري بالاشتراك مع الجيش في الجنوب في التحالف مع ملاك العبيد السابقين من اجل إخضاع الزنوج مرة أخرى ، هي الشكل البدائي للتحالف بين المال وملاك الأرض الرجعيين** " [(2)].

---

(1) في السادس والعشرين من شباط عام 1869 طرح الجمهوريون الراديكاليون مقترح التعديل الخامس عشر للدستور والذي يهدف الى حماية حقوق السود في الانتخاب ولمنع الولايات الجنوبية من حرمانهم من التصويت بسبب حالة العبودية السابقة ، وأمام اعتراض الولايات الجنوبية على المقترح ولزيادة فرص التصديق عليه ، فقد تم تنقيحه من قبل لجنة خاصة لإزالة أي إشارة إلى المناصب فقط ، وطلب من ولايات فرجينيا والميسيسيبي وتكساس وجورجيا التصديق على التعديل كشرط مسبق لإعادة تمثيلها في الكونغرس ، فيما صدقت ولاية نيفادا على التعديل بعد أن قدمت لها الضمانات بأن التعديل لن يحول دون منع المهاجرين الصينيين والايرلنديين عن التصويت ، أما ولايتي كاليفورنيا وأوريغون فقد عارضتا هذا الإجراء خوفا من المهاجرين الصينيين، وفي الثلاثين من آذار 1870 صودق على التعديل من قبل ثلاثة أرباع الولايات وأصبح جزءا من الدستور . للمزيد من التفاصيل ينظر :- وزارة الخارجية الأمريكية ، حول أمريكا .... ، ص 37 .

(2) فيكتور بيرلو وألبرت أكان ، أعمدة الاستعمار الأمريكي ومصرع الديمقراطية في العالم الجديد ، ترجمة منير البعلبكي ، ط1 ، بيروت ، دار العلم للملايين ، 1980 ، ص ص 260-263.

ثالثاً- برنامج الحزب الانتخابي لعام 1868 :- Republican Platform of 1868

خلّفت جهود الجمهوريين الراديكاليين لإقالة الرئيس جونسون انشقاقاً جديداً في صفوف الحزب الجمهوري ، إذ كان اعتراض سبعة من نواب الحزب في الكونغرس [1] على قرار إقالة الرئيس سبباً رئيساً في الانشقاق الذي عصف بالحزب الجمهوري في انتخابات العامين 1868 و1872 ، والذي أسهم في إضعاف وحدة الحزب ، وفتح الباب أمام صعود الديمقراطيين الى الواجهة من جديد ، لاسيما في الولايات الجنوبية التي أخذ مواطنوها البيض ينفرون من الأنظمة الجمهورية التي أقامها الكونغرس ، ليس بسبب فسادها فحسب ، بل بسبب سيطرة العبيد السابقين عليها ، فلجأوا الى طرق غير مشروعة للتخلص من سيطرة الزنوج على المجالس التشريعية ، فأنشأوا الجمعيات الإرهابية السرية مثل منظمة كو كلاكس كلان (KKK – Ku Klux Klan) [2] التي ألقت الرعب في نفوسهم ، وعملت على منعهم من المشاركة في إدارة الولايات الجنوبية من خلال ممارسة حقهم في الأنتخاب ، كما عملوا على إعادة تنظيم صفوف الحزب الديمقراطي في الجنوب لمواجهة سياسة الجمهوريين الراديكاليين .

أثبت اعتراض النواب الجمهوريين على إقالة الرئيس جونسون وجود خلاف عميق مع الراديكاليين حول تنفيذ سياسة الحزب الجمهوري المتعلقة بالإعمار ، وهذا ما أدركته اللجنة التنفيذية الوطنية للحزب في نداءها الذي وجهته لعقد المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري لعام 1868 ، حيث استخدمت صيغة تسمية جديدة عدّلت أسم الحزب من " **الحزب الاتحادي** " الى

---

[1] **الأعضاء الجمهوريين السبعة الذين صوتوا ضد قرار الإقالة هم كل من :- وليام بيت فيسيندين William Pitt Fessenden من ولاية ماين ، و جوزيف س. فاولر Joseph S. Fowler من ولاية تينيسي ، وجيمس غرايمز James W. Grams من ولاية أيوا ، و جون ب. هندرسون John B. Henderson من ولاية ميسوري ، وليمان ترمبل Lyman Trumbull من ولاية إلينوي ، وبيتر فان وينكل Peter Van Winkle من ولاية فيرجينيا الغربية ، وإدموند ج. روس Edmund G. Ross من ولاية كنساس ، فقد تحدوا حزبهم بالتصويت ضد الإدانة ، وظهرت بعد المحاكمة تقارير واسعة عن تلقيهم رشاوى ووعوداً بالحصول على وظائف عليا مقابل التصويت لتبرئة جونسون . للمزيد من التفاصيل ينظر :-**

- David O. Stewart, Impeached : The Trial of President Andrew Johnson and the Fight for Lincoln's Legacy, New York, 2009, PP. 240-249.

[2] **أسم صوت أو لفظة مماثلة للصوت تقلد ضجة بندقية من نموذج قديم كان يتسلح بها الجنود الأمريكيون ، أطلق على الجمعية السرية التي تشكلت أولاً عام 1866 على يد بعض الشباب وجماعة من قدامى ضباط الجيش الفدرالي بولاية تنيسي كنادٍ اجتماعي هدفه ترسيخ هيمنة البيض في الولايات الجنوبية عن طريق بث الرعب بين الزنوج والجمهوريين البيض ، وكان لأعضائه ملابسهم الخاصة وأعرافهم السرية والطقوس الشائعة لدى المجاميع الأخوية ، وفي البدء كانت مجموعة للمزاح ، وسرعان ما بدأت بإخافة السود والجمهوريين البيض ، فانتشرت (KKK) بسرعة في الجنوب ، حيث كان أعضاؤها يقومون بأعمالهم ليلا ويملابس بيضاء مغطين رؤوسهم ووجوههم تحت أقنعة وثياب ، ناشرين إشاعات مرعبة ، متحرشين بالسود ومحدثين العنف والدمار ، وأجبرت كثيرا من الباحثين عن الثروة على العودة الى الشمال ، وأشاعت الفزع في نفوس الزنوج لينأوا عن مراكز لتصويت ، وقتلت هذه المنظمة الإرهابية الآلاف من السود ، وأدت أعمالها الى أن يتخلى الكثير من السود عن حقهم في التصويت ، وذهب بعضهم الى ابعد من ذلك فتبعوا أسيادهم السالفين من البيض . للمزيد من التفاصيل ينظر :-**

- Charles Quarles, The Ku Klux Klan and Related American Racialist and Anti-Semitic Organizations: A history and analysis, McFarland & Company Publishing , North Carolina, 1999, PP. 41-53.

" **الحزب الجمهوري الاتحادي الوطني** " National Union Republican Party في محاولة منها لرأب الصدع الذي يهدد وحدة الحزب ، واعترافاً منها بجهود الجمهوريين وتضحياتهم للحفاظ على الاتحاد ، وإقراراً بفشل سياسة الحزب الذي اختار أندرو جونسون من الحزب الديمقراطي لمنصب نائب الرئيس عام 1864 ، حيث تركت سياساته أثرها السيئ على الحزب ، وانتهت به الى الانشقاق من جهة ، وسعياً منها لكسب أصوات الناخبين المؤيدين للإتحاد على أختلاف انتماءاتهم السياسية من جهة ثانية ، فجاء في نص النداء [(1)].

" **الاجتماع الوطني للحزب الجمهوري الاتحادي** "

" نحن الموقعون أدناه ، المشكلون للجنة التنفيذية الوطنية التي تم تسميتها في الاجتماع المنعقد في بالتيمور في السابع من حزيران عام 1864 ، نحدد أن الاجتماع الوطني للحزب الجمهوري الاتحادي يجب أن يعقد في مدينة شيكاغو يوم الأربعاء الموافق العشرين من أيار 1868 الساعة الثانية عشرة ظهراً من أجل تسمية مرشحي الحزب لمنصبي رئيس ونائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكل ولاية الحق في التمثيل في الاجتماع بعدد من النواب مساوٍ لضعف عدد نوابها في الكونغرس ، وندعو الى تعاون المواطنين المبتهجين بانتهاء الحرب الأهلية الذين يدعمون وحدة وسلامة الاتحاد ، الى المحافظة عليه إذا تعرض لمؤامرة خفية أو اعتداء مسلح من خلال أدارة النفقات الاقتصادية العامة ، واستئصال العبودية ، وإعادة التنظيم السريع للولايات المتمردة التي دمرت حكوماتها بالعصيان ، واستعادة علاقاتها الدائمة مع الولايات المتحدة وفقاً للمبادئ السليمة للجمهورية " [(2)].

اللجنة التنفيذية الوطنية

حافظت اللجنة التنفيذية الوطنية للحزب الجمهوري في هذا النداء على حق كل ولاية في التمثيل بمستوى تمثيلها نفسه في المؤتمرات السابقة ، إلا إنها أظهرت نوعاً من الأندماج في الأسماء السابقة للحزب ، وأوضحت وللمرة الأولى في تأريخ النداءات الوطنية الخطوط العريضة لسياسة الحزب في المرحلة القادمة ، حين دعت المواطنين الى المحافظة على الاتحاد وصيانته

---

(1) Gordon S.P. Kleeberg, Op.Cit., PP. 91-93.
(2) Frank A. Flower, Op.Cit., PP. 293-294.

من خلال الإدارة الرشيدة للنفقات العامة واستئصال العبودية والعودة السريعة للولايات الجنوبية المتمردة الى الاتحاد [1].

عقد الحزب الجمهوري مؤتمره الوطني في قاعة أوبرا كروسبي بولاية شيكاغو في العشرين من أيار عام 1868 بحضور الآلاف من ضباط الجيش الاتحادي ، الذين أجمعوا على ترشيح الجنرال غرانت لمنصب الرئيس ، لما له من فضل في تحقيق النصر في الحرب الأهلية ، وما أظهره من شجاعة في معارضة سياسة الرئيس جونسون ، إذ حصل على أصوات جميع المندوبين الى المؤتمر والبالغة (650) صوتاً ، وقد أطلق الجنرال غرانت حملته الانتخابية تحت عنوان " **دعونا نحظى بالسلام** " Let us have peace " ، وكانت المهمة الوحيدة للمؤتمر هي اختيار المرشح لمنصب نائب الرئيس الى جانب الجنرال غرانت ، لاسيما بعد أن أجمع الحاضرون على استبعاد " **الخونة السبعة الذين عارضوا إقالة الرئيس ومن يدعمهم من الترشيح لأي من هذين المنصبين كونهم لا يستحقون ثقة الشعب** " [2] .

ترشحت شخصيات عديدة لمنصب نائب الرئيس ، كان من أبرزها أندرو كورتين Andrew G. Curtin من ولاية بنسلفانيا، وهنري ويلسون Henry Wilson من ولاية ماساتشوتس، وهانيبال هاملين من ولاية ماين، ورئيس مجلس النواب السيناتور شويلر كولفاكس Schuyler Colfax (1823- 1885)[3] من ولاية إنديانا، وروبن فنتون Reuben E. Fenton من ولاية نيويورك ، وبن واد Ben. F. Wade من ولاية أوهايو، وبعد خمس جولات من الاقتراع فاز السيناتور شويلر كولفاكس بترشيح الحزب لمنصب نائب الرئيس ، حيث حصل على (541) صوتاً من مجموع (650) صوت [4].

وبعد انتهاء التصويت طرح البرنامج الانتخابي للحزب وجاء فيه [5] :-

---

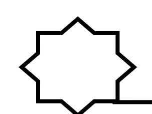
(1) Gordon S.P. Kleeberg, Op.Cit.,P. 93.

(2) Frank A. Flower, Op.Cit., PP. 292-293.

(3) سياسي ورجل دولة أمريكي شهير ، ولد في مدينة نيويورك في الثالث والعشرين من آذار من عام 1823 ، ساهم في كتابة مقالات عن سياسة إنديانا في صحيفة نيويورك تريبيون وشكل صداقة مع المحرر هوراس غريلي ، وفي التاسعة عشرة من عمره أصبح رئيس تحرير الصحيفة الموالية للحزب اليميني ، وفي عام 1848 اختير ممثلاً لولاية أنديانا في مؤتمر الحزب اليميني ، وكان ممثلاً لولايته في تسوية عام 1850، ترشح للكونغرس في عام 1850 لكنه خسر بصعوبة بالغة أمام خصمه الديمقراطي، ونجح في دخول الكونغرس عام 1852 ، وبعد انهيار الحزب اليميني، انضم الى حزب الذين لا يعرفون شيئاً ، ثم الى الحزب الجمهوري ، وفي انتخابات التجديد النصفي لعام 1858، أصبح رئيساً للجنة مكاتب البريد والمواصلات ، وفي عام 1862 انتخب رئيساً لمجلس النواب ، انتخب لمنصب نائب رئيس الولايات المتحدة في إدارة الرئيس غرانت وخدم فيه بين عامي 1869و1873 ، وفشل في إعادة ترشيحه لمنصب نائب الرئيس في انتخابات العام 1872 ، توفي في ولاية إنديانا في الثالث عشر من كانون الثاني عام 1885 نتيجة أزمة قلبية نجمت عن البرد الشديد والإرهاق . للمزيد من التفاصيل ينظر:-
- Charles Lanman, Op.Cit.,p.119.

(4) Frank A. Flower, Op.Cit., PP. 300 -301.

(5) " National Party Platforms, 1840 -1972 " , PP. 39-41.



1. نهنئ البلاد بالناجح الساحق لسياسة الكونغرس لإعادة الإعمار ، وتبني أغلبية الولايات المتمردة القرار الذي يضمن الحقوق السياسية والمدنية المتساوية للجميع ، بوصفه واجباً وطنياً لتقوية الدستور ومنع مواطني هذه الولايات من نشر حالة الفوضى وسلطة السلاح في البلاد .
2. يضمن الكونغرس لمواطني الولايات الجنوبية – بناء على رغبتهم – موافقته على متطلبات السلم العام والعدالة وما يعزز المحافظة عليهما .
3. نشجب كل أشكال إنكار حق الحكومة الاتحادية في تحصيل الديون وامتناع الولايات المتمردة عن تسديدها ، لأن شرف المواطنة يستوجب تسديدها لمستحقيها طبقاً للقانون المعمول به ، كما نرى بأن من الواجب أن تكون هناك مساواة في دفع الضرائب المستحقة وتخفيضها إذا سمح القانون بذلك .
4. أن من واجب مجلس الشيوخ النظر في خفض معدل الفائدة على الديون الحكومية ، لأن حفظها واجب كالحفاظ على الاتحاد ، وأن أفضل سياسة لتقليل العبء جراء الديون هو تقليل سعر الفائدة ، حيث سيسعى الرأسماليون الى تقليل فوائدهم لأجتذاب الناس إليهم وإبعادهم عن المؤسسات الحكومية .
5. على حكومة الولايات المتحدة أن تتبع نظاماً إدارياً أكثر صرامة بعد أن تفشت الرشوة والفساد مما يستوجب إجراء تعديلات جذرية .
6. نعبر عن حزننا العميق لرحيل الرئيس لنكولن ونسجل ندمنا لإعتلاء أندرو جونسون للرئاسة ، وذلك لخيانته للناس الذين صوتوا له في الانتخابات وعدم وفائه بالوعود ، واغتصابه للسلطة ورفضه تطبيق القانون ، مما سمح بتشويه المشهد السياسي وشيوع الفساد على نطاق واسع ، مما يجعلنا نشير بالاتهام الى الخمس وثلاثين عضواً في مجلس الشيوخ الذين صوتوا له .
7. طالما يمنح المهاجرون من بريطانيا وأوروبا جنسية الولايات المتحدة ويصبحوا مواطنين أميركان كما الأميركان الأصليين ، فيجب أن لا يكونوا عرضة للإعتقال أو المساءلة من أية سلطة أجنبية ، وإذا حدث أن أعتقل هؤلاء خارج الولايات المتحدة فينبغي على الحكومة التدخل لحفظ حقوقهم ، كونهم أضافوا المزيد من الثروات والعمل لبلدنا ، لذا يجب تبني المزيد من التشريعات لجذبهم وتوفير فرص العمل لهم ومنحهم حق اللجوء كمضطهدين وكادحين ، ويبدي هذا المؤتمر تعاطفه معهم ومع كل الكادحين من أجل نيل حقوقهم .
8. يتوجب على الحكومة دفع رواتب ومستحقات الجنود ورجال البحرية الشجعان الذين تحملوا المشقات دفاعاً عن بلدهم ، وأراملهم وأيتامهم ميراث مقدس للبلد .

9. نشيد عالياً بشهامة الاعتذار من الرجال الذين سبق لهم العمل مع المتمردين ولكنهم يعملون الآن بشرف لصيانة السلم الاجتماعي وإعادة البناء ، كما نثمن المبادئ العظيمة لإعلان الاستقلال الخالد بوصفها قاعدة حقيقية للحكومة الديمقراطية ، ونحيي كل جهد يجعل من هذه المبادئ واقعاً حياً فوق كل شبر من التراب الأمريكي .

يتبين لنا مما تقدم إن الحزب الجمهوري واصل في هذا البرنامج الانتخابي السير على خطى الجمهوريين الراديكاليين في دعم برنامج الإعمار الراديكالي المتشدد للولايات الجنوبية المتمردة ، وقد تأكد هذا من خلال إجماعه على ترشيح بطل الحرب الأهلية الجنرال غرانت لمنصب الرئيس ، إلا أن الجديد في هذا البرنامج الانتخابي هو سعي الحزب لإيجاد الحلول العملية لمشاكل البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، لاسيما بعد أن أنتهى من قضية تحرير العبيد التي سيطرت على برامجه الانتخابية الثلاثة السابقة ، حيث أكد على ضرورة إصلاح الجهاز الإداري للحكومة المركزية ، والحفاظ على المال العام ، وتسديد الديون الحكومية ، وتقليل نسبة الفائدة على الدين العام ، ومراعاة العدالة في فرض الضرائب ، فضلاً عن مطالبته بالحقوق المدنية والسياسية للمحررين السود ، لاسيما حق الانتخاب وحق الحصول على الجنسية الأمريكية.

وعلى الطرف الآخر من سباق الرئاسة ، عقد الحزب الديمقراطي مؤتمره الوطني في نيويورك في الرابع من تموز عام 1868 ، وقد سبق عقد المؤتمر إعلان الرئيس جونسون في اليوم نفسه العفو العام عن جميع المتمردين في الولايات الجنوبية في محاولة لكسب تأييد الناخبين الجنوبيين ، وشهد المؤتمر ترشيح عدد من الأسماء البارزة في الحزب الديمقراطي لمنصب الرئيس ، من بينها السيناتور جورج بندلتون George H. Pendleton من ولاية أوهايو ، والسيناتور وينفيلد هانكوك Winfield S. Hancock من بنسلفانيا ، وسانفورد جيرج Sanford E. Church من نيويورك ، إلا إن اللافت للنظر هو ترشيح وزير الخزانة في حكومة الرئيس لنكولن السيد سالمون تشيس وهو جمهوري معتدل عارض سياسة الجمهوريين الراديكاليين لمنصب الرئيس عن الحزب الديمقراطي ، مما أكد عمق الخلاف بين الجمهوريين بسبب السياسات الراديكالية التي أسهمت في انشقاق الحزب [1] وقد رشح المؤتمر كلاً من هوراشيو سيمور Horatio Seymour لمنصب الرئيس وفرانسيس بلير لمنصب نائب الرئيس ، وقد جاء في البرنامج الانتخابي للحزب الديمقراطي تأكيده على [2]:-

[1] Francis Curtis, Op.Cit., PP. 508-509.
[2] “ National Party Platforms, 1840 -1972 “ , PP. 41-42.

1. استعادة جميع الولايات لحقوقها في الاتحاد، بموجب الدستور والحكومة المدنية للشعب الأمريكي على الفور ، والعفو عن كافة الجرائم السياسية السابقة ، وتنظيم حق الانتخاب في الولايات من قبل مواطنيها.
2. دفع الدين العام للولايات المتحدة بالسرعة الممكنة ، لأن جميع الأموال مستمدة من الشعب من خلال فرض الضرائب ، وحيث أن لا قانون ينظم دفع هذه الديون ، لذا يتوجب دفعها بالعملة الورقية الشرعية للحكومة الاتحادية ، وفرض الضرائب على قدم المساواة على كل نوع من الممتلكات وفقا لقيمتها الحقيقية، بما في ذلك السندات الحكومية والأوراق المالية العامة الأخرى.
3. عملة واحدة للحكومة والشعب، ولعامل المكتب ، وصاحب المعاش ، والجندي ، والمنتج وصاحب السندات.
4. الاقتصاد في إدارة الحكومة ، وإلغاء مكاتب العبيد المحررين وجميع الأدوات السياسية التي تهدف إلى تأمين تفوق الزنوج ، وإلغاء جميع التشريعات التي تفرض التعريفة للحصول على عائدات على الواردات الأجنبية ، وتعزيز وتشجيع المصالح الصناعية الكبرى في البلاد.
5. إصلاح التجاوزات في الإدارة ، وطرد المفسدين من مناصبهم ، وإلغاء المكاتب عديمة الفائدة، واستعادة السلطة الشرعية للإدارات التنفيذية والقضائية للحكومة .
6. المساواة في الحقوق والحماية للمواطنين المتجنسين والأصليين ، والتأكيد على الجنسية الأمريكية التي يجب احترامها من قبل القوى الأجنبية ، والحفاظ على حقوق المواطنين المتجنسين من القوى الأجنبية التي تسعى لمعاقبتهم على جرائم مزعومة.

أسفرت الانتخابات التي أجريت في السادس من تشرين الثاني عام 1868 عن فوز غرانت بأغلبية ساحقة ، إذ حصل في الاقتراع العام على أصوات (5,716,082) ناخب ، بفارق (300,000) صوت عن منافسه الديمقراطي ، أما في الهيئة الانتخابية فقد حصل غرانت على (214) صوتاً من خمس وعشرين ولاية ، مقابل (81) صوتاً لمنافسه الديمقراطي سيمور [1].

رابعاً:- التطورات السياسية في الولايات المتحدة خلال رئاسة غرانت الأولى 1869- 1873:-

[1] Woodrow Wilson, A history of the American People,Vol.5, Harper & Brothers Publishers, New York,1901,PP.56-57.

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد إدارة الرئيس غرانت الأولى عدداً من التطورات السياسية الهامة على الصعيدين الداخلي والخارجي ، سوف نتناولها بإيجاز لنتعرف من خلالها على دور إدارة الرئيس غرانت في معالجتها ، وتأثيرها على مستقبل الحزب الجمهوري في الحياة السياسية الأمريكية في المراحل الأخيرة من إعادة الإعمار .

أولاً:- على الصعيد الداخلي :-

لم ينتظر الكونغرس الأمريكي الذي يسيطر عليه الجمهوريون الراديكاليون حتى الرابع من آذار موعد تسلم الرئيس الجديد لمنصبه لتقديم مقترح التعديل الخامس عشر للدستور ، فسارعوا الى طرح المقترح في الخامس والعشرين من شباط عام 1869 ليتسنى لهم المضي في سياسة الإعمار الراديكالي في الجنوب ، بغية إعادة الولايات المتبقية التي لم تصادق على التعديل الرابع عشر الى الاتحاد ، وللحيلولة دون تمكن هذه الولايات من الالتفاف على حقوق المواطنين السود عن طريق النص في دساتيرها على حرمانهم من حق الانتخاب بسبب حالة العبودية السابقة [1].

وبعد نقاشات حامية جرى التصديق على التعديل الخامس عشر في الثلاثين من آذار عام 1870 ، حيث عادت بموجب هذا التعديل الولايات الثلاث المتبقية تكساس وفرجينيا والمسيسبي الى الاتحاد ، ففي الدورة الثالثة للكونغرس الحادي والأربعين التي عقدت في واشنطن في الخامس من كانون الأول عام 1870 تم قبول ممثلي هذه الولايات في الكونغرس الذي كرس مناقشاته لاتخاذ التدابير اللازمة لفرض أحكام التعديل الرابع عشر في الولايات الجنوبية ، فتقدم النائب تشارلس سومنر وبعض النواب الجمهوريين بمشروع قانون " **الحقوق المدنية** " الذي ينص على " **أنه يحق لكل شخص، بغض النظر عن اللون أو العرق، أو حالة العبودية السابقة ، التمتع بنفس المعاملة في المرافق العامة (أي الفنادق الصغيرة ووسائل النقل العامة في البر أو البحر، والمسارح، وغيرها من أماكن التسلية العامة) .... ويواجه المذنبين الذين ينتهكون هذا القانون عقوبة الغرامة التي لا تقل عن 500 دولار ولا تتجاوز 1000 دولار ، أو السجن لمدة ثلاثون يوماً أو أكثر على أن لا تتجاوز سنة واحدة ، أو كلا العقوبتين** " [2].

---

[1] Woodrow Wilson, Op.Cit.,P.57.

[2] **لم يحض مشروع القانون بموافقة الأغلبية المطلوبة في الكونغرس بسبب الخلاف مع الديمقراطيين حول بعض الفقرات التي تمنح السود حق المساواة الكاملة مع البيض ، وتأخر أقراره في الكونغرس خمس سنوات كاملة ، حيث مرر في شباط من العام 1875 ، ووقع عليه الرئيس غرانت في الأول من آذار 1875 ليصبح قانوناً نافذاً . للمزيد من التفاصيل ينظر :-** -Alexander Johnston, Vol.2, Op.Cit.,P.484.

تمخض عن هذه المناقشات إصدار الكونغرس في العشرين من نيسان عام 1871 قانون تطبيق التعديل الرابع عشر Act to Enforce the Fourteenth Amendment والذي سمي بـ (**قانون** Ku Klux Klan) والذي تم بموجبه تخويل الرئيس صلاحية استخدام القوة للقضاء على هذه المنظمة المتطرفة [1]. تلا ذلك إصدار الرئيس غرانت في الرابع من آيار عام 1871 أمراً طالب بموجبه مواطني الولايات الجنوبية " **بضرورة احترام قوانين الكونغرس التي تخول الرئيس سلطة فرض أحكام التعديل الرابع عشر ، والامتناع عن ارتكاب أي عمل من الأعمال المحظورة التي تنتهك حقوق المواطنين السود ... إنني لن أتردد في استخدام كل طاقات السلطة التنفيذية لغرض تأمين حقوق جميع مواطني الولايات المتحدة الأمريكية** " [2].

رفض الجنوبيون التعاون مع الحكومة الاتحادية في تنفيذ قرارات الكونغرس ، وتصاعدت أعمال قتل وتهديد المواطنين السود التي تقوم بها منظمة (Ku Klux Klan) في الولايات الجنوبية ، مما دفع بالرئيس غرانت الى إصدار بيان ثانٍ في الثاني عشر من تشرين الأول من العام نفسه دعا فيه " **أعضاء المنظمة في تسع مقاطعات من ولاية كارولاينا الجنوبية الى الاستسلام خلال خمسة أيام ، أو مواجهة سلطة القانون** " [3] إلا إنهم رفضوا الاستجابة لدعوة الرئيس الذي سارع الى إعلان ولاية كارولاينا الجنوبية ولاية متمردة في السابع عشر من تشرين الأول عام 1871، وأمر بإرسال قوات عسكرية إضافية الى الولاية لغرض القضاء على هذه المنظمة ، حيث تم اعتقال المئات من البيض الذين يشتبه بعلاقتهم بأعمال القتل والترهيب التي تقوم بها هذه المنظمة ضد المواطنين السود ، وجرى تقديمهم للمحاكم الاتحادية [4]. وتمكن غرانت من القضاء على هذه المنظمة قبل حلول نهاية شهر كانون الأول من عام 1872 [5].

كانت الخبرة العسكرية التي يتمتع بها غرانت في بعض الأحيان عاملا معيقا لنجاحه في الخدمة العامة ، فلقد تعود جرانت كرجل عسكري أن يطيعه أعوانه العسكريين إطاعة عمياء ، ولذلك فإنه توقع من السياسيين المعينين أن يكونوا بالمثل ، ولكن اتضح له بأن هذه الثقة في غير محلها ، كما أن نقص خبرته في الخدمة المدنية ، جعلته يقوم بتعيين أناس عديمي الكفاءة من أصدقائه وأقاربه وأقارب زوجته الذين تسببوا له في فضائح كثيرة هزت أركان أدارته[6] من بينها :-

---

(1) William A. Dunning, Reconstruction……., P. 187.
(2) Francis Curtis, Op.Cit., PP. 516-517.
(3) Alexander Johnston, Vol.2, Op.Cit.,P.491.
(4) William A. Dunning, Reconstruction……., PP.188-189.
(5) Alexander Johnston, Vol.2, Op.Cit.,P.491.
(6) Woodrow Wilson, Vol.5, Op.Cit., PP.88-89.

1. فضيحة التآمر على الذهب (ذعر الجمعة الأسود Black Friday Panic) **1869**:-

كانت التجارة الدولية في القرن التاسع عشر قائمة على معيار الذهب، وهذا يعني أن على التجار عند الشراء من الخارج أو البيع إليه أن يشتروا الذهب لسداد قيمة التعريفات الجمركية، وأن عليهم أخذ احتياطاتهم في سوق الذهب للحيلولة دون تأثر أرباحهم بالتقلبات الحاصلة في سعر الأوراق النقدية الخضراء ، واعتقد **جاي جولد** Jay Gould أحد أدهى الرجال الذين عرفتهم وول ستريت في تاريخها ، وزميله **جيمس فيسك** James Fisk المقربين من شقيق غرانت بالتبني **هابيل كوربن** Abel Corbin أنهما أمام فرصة ذهبية لتحقيق أرباح خيالية في وول ستريت ، فقررا في العشرين من أيلول عام 1869 أن يحتكرا الذهب عبر السيطرة على مجمل عرض سلعة ما، سواء كانت سهماً في إحدى شركات السكك الحديدية أو الذهب لفترة ما من الزمن، وكل من يرغب في شراء تلك السلعة في خلال تلك الفترة سيكون مضطراً إلى دفع الثمن الذي يطلبه صاحب الاحتكار أو أن يتدبر أمره من دون هذه السلعة، وكانت حالات الاحتكار شائعة في وول ستريت في ستينيات القرن التاسع عشر، ولكن الشروع في احتكار الذهب جوهر النظام النقدي العالمي في القرن التاسع عشر كان تهوراً مالياً لا مثيل له من قبل، وكان لدى جولد وفيسك موارد كافية لشراء الذهب المتداول بعدة أضعاف، ووصل الاحتكار ذروته في يوم الجمعة الرابع والعشرين من أيلول عام 1869 الذي عرف منذ ذلك اليوم بالجمعة الأسود [(1)] .

ونتيجة لعمليات المضاربة التي قام بها جولد وفيسك في بورصة الذهب في وول ستريت ، فقد وصل سعر الأونصة الواحدة من الذهب (ما يعادل 30 غم) في ذلك اليوم الى (20) دولاراً ، وهو أعلى بنسبة (30%) من سعر أونصة الذهب حين تسلم غرانت منصب الرئاسة ، لكن هذا السعر لا يلبث أن ينخفض في دقائق محدودة حين يطرح الذهب الحكومي للبيع في البورصة ، وهو ما يجعل الرجلين يحصلان على الذهب الحكومي بأسعار زهيدة ، حتى بلغت قيمة ما تم شراؤه من الذهب الحكومي أكثر من أربعة ملايين دولار ، لاسيما في ظل إحجام الرئيس عن الإفراج عن الذهب الحكومي لتحقيق التوازن في الأسعار ، مما أثار الشبهات حول تورط الرئيس غرانت والمقربين منه في عملية الفساد التي كلفت الميزانية الاتحادية خسائر كبيرة بملايين الدولارات ، وكانت واحدة من أكبر الفضائح التي هزت إدارته ، فسارع الى التدخل لمنع هذين

[(1)] Jean Edward Smith, Grant, Simon & Schuster Co., New York, 2001, PP. 481-490.

التاجرين من احتكار الذهب ، وأصدر قراراً تم بمقتضاه الإفراج عن الذهب الحكومي من وزارة الخزانة ، وطرح للبيع مجدداً لتحقيق التوازن في أسعار الذهب [1].

2. فضيحة عصبة تويد (Tweed Ring)

أثيرت هذه الفضيحة بسبب عجز الحكومة عن كشف عمليات تزوير العملة التي قامت بها عصابة من اللصوص التي يتزعمها أحد النصابين في مدينة نيويورك وعضو مجلس شيوخها ويدعى وليام مارسي تويد William Marcy Tweed والتي تمكنت من نهب ما يقارب مائتي مليون دولار من خزانة المدينة ، عن طريق التزييف والدفعات المزورة ، وقامت جريدة نيويورك تايمز بنشر البيانات التي فضحت هذه العصابة في عام 1871 ، مما مكّن النائب العام الأمريكي من الحصول على حكم بالسجن على تويد [2] وأثيرت موجة من الاستياء في الرأي العام الأمريكي حول ضعف الإجراءات الحكومية لحماية المال العام ، وفساد الإدارات الحكومية ، مما مهد الطريق لتشريع قانون إصلاح الخدمة المدنية في الثالث من آذار عام 1871 والذي وضع قيوداً مشددة على اختيار الموظفين العموميين ، وأخضعهم لنظام التنافس قبل التعيين [3].

3. فضيحة الكريديت – موبلييه (Credit Mobilier) 1872 :-

أثيرت هذه الفضيحة من قبل الحزب الديمقراطي أثناء حملة الانتخابات الرئاسية لعام 1872، حيث اتهم الحزب نائب الرئيس شويلر كولفاكس ورئيس مجلس النواب هنري ويلسون Henry Wilson ونواب الحزب الجمهوري في الكونغرس بالفساد وتلقي الرشاوى من شركة Mobilier التي تملكها فئة من الأثرياء المتنفذين ، والتي كانت تقوم بتنفيذ مشروع السكك الحديدية في شمال المحيط الهادئ مقابل تأييدهم لتشريعات تحث الحكومة على مواصلة تقديم المعونة الى مشاريع السكك الحديدية ، على شكل أراضٍ وقروض ، إذ كانت الحكومة الاتحادية تقدم معونة مقدارها (16,000) دولار لكل ميل من قضبان السكك الحديد يتم مده في البراري أو السهول والسواحل

---

[1] **كشفت التحقيقات التي أجرتها لجنة تحقيقية شكلها الكونغرس برئاسة القاضي جيمس غارفيلد أن جولد وفيسك كانا على علاقة وثيقة بشقيق غرانت المدعو كوربن ، واستخدماه لإقناع الرئيس بالموافقة على تعيين الجنرال دانيال بترفيلد بمنصب أمين الصندوق بوزارة الخزانة الأمريكية ، على أن يبلغهما الأخير بأية تفاصيل عن مواعيد عمليات بيع الذهب الحكومي تساعدهما على التلاعب بسعر الذهب في البورصة ، إلا إن امتناع السيدة الأولى جوليا غرانت وفرجينيا كوربن عن الإدلاء بشهادتيهما أمام اللجنة عرقلت الوصول الى المزيد من التفاصيل حول علاقة الرئيس والمقربين منه في هذه الفضيحة . للمزيد من التفاصيل ينظر :-**

- Kenneth D. Ackerman, The Gold Ring: Jim Fisk, Jay Gould and Black Friday 1869, Dodd Mead & Co., New York, 1988, PP. 122-123.

[2] Jean Edward Smith, Grant, Op.Cit.,P. 571.

[3] Woodrow Wilson, Op.Cit., Vol.5, P.88.

، بينما تزداد هذه المعونة لتتراوح ما بين (32,000 – 48,000) دولار لكل ميل يمد في المناطق الجبلية والوديان الوعرة ، وبفائدة سنوية مقدارها (6%) فقط ، فضلاً عن تخصيصها (25,000,000) دونم من الأراضي الحكومية لأنشاء هذه الخطوط ، مما جعل هذه الشركة تحقق عوائد أرباح خيالية [(1)] .

وعلى الرغم من إن معظم هذه الأعمال قد سبقت تولي غرانت لمنصب الرئاسة ، إلا إن هذه الفضيحة التي ظهرت أبعادها من خلال تحقيقات قام بها الكونغرس في عام 1872 ، قد حطمت سمعة الكثير من رجال الكونغرس المعروفين ، وأسهمت في تراجع شعبية الحزب الجمهوري في المراحل الأخيرة من عصر إعادة الإعمار ، فقد أثارت سياسة غرانت والفضائح التي عصفت بإدارته حفيظة الديمقراطيين وبعض الجمهوريين المعتدلين الذين انشقوا عن الحزب في انتخابات العام 1868 ، فشكلوا في عام 1870 بدعم من رؤساء تحرير الصحف الجمهورية ، تنظيماً سياسياً جديداً تحالف مع الحزب الديمقراطي عرف بأسم " **الحزب الجمهوري الليبرالي** " [(2)] .

ثانياً:- <u>على الصعيد الخارجي</u> :-

كان اختيار الرئيس غرانت للسياسي المخضرم هاميلتون فيش Hamilton Fish (1808- 1893) [(3)] لمنصب وزير الخارجية واحداً من أفضل القرارات التي اتخذها في حياته المهنية ، فقد قاد هاملتون سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية الى بر الأمان في تلك الحقبة المهمة من تاريخها ، لاسيما في ظل أجواء المنافسة الأوروبية الشديدة للحصول على

[(1)] Woodrow Wilson, Vol.5, P. 89.

[(2)] **هو الحزب الذي أسسه** Carl Schurz **في ولاية ميسوري عام 1870 بدعم من رؤساء تحرير أبرز الصحف الجمهورية واسعة الانتشار في القرن التاسع عشر من أمثال** Halstead Murat **رئيس تحرير صحيفة** Cincinnati Commercial **، و** Horace White **رئيس تحرير صحيفة** Tribune Chicago**، و**Henry Watterson **رئيس تحرير صحيفة** Louisville Courier Journal **، و** Samuel Bowles **رئيس تحرير صحيفة** Springfield Republican **، و** Horace Greeley **رئيس تحرير صحيفة** New York Tribune **. للمزيد من التفاصيل ينظر :-**

- Richard Allan Gerber, The Liberal Republicans of 1872 in Historiographical Perspective" , Journal of American History, Vol. 62 , No.1, June1975, PP. 40-73.

[(3)] **وزير الخارجية الأمريكي الشهير ، ولد في الثالث من آب عام 1808 في قرية غرينتش بمدينة نيويورك وتعلم فيها ، ثم درس القانون وتخرج في جامعة كولومبيا في عام 1827 ومارس المحاماة لفترة وجيزة ، وشغل مناصب محلية عن مقاطعته في مجلس مدينة نيويورك بين عامي 1832 – 1833، وفشل في الفوز بمقعد في المجلس التشريعي لمدينة نيويورك عن الحزب اليميني في عام 1834 ، في عام 1843 انتخب عضوا في مجلس النواب الأمريكي عن نيويورك ، وفي عام 1847 شغل منصب نائب حاكم المدينة ، في عام 1848 انتخب حاكم نيويورك وخدم فيه لفترة واحدة ، في عام 1851 انتخب عضوا في مجلس الشيوخ الامريكى عن نيويورك وخدم لفترة واحدة اكتسب خلالها خبرة قيمة بسبب عمله في لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي للعلاقات الخارجية ، في عام 1854 تحول الى الحزب الجمهوري بعد انهيار الحزب اليميني ، عينه الرئيس غرانت وزيرا للخارجية في عام 1869 وشغل المنصب بقوة لفترتين رئاسيتين أعاد خلالهما تنظيم مكاتب الوزارة ، وأنشأ نظام إصلاح الخدمة المدنية ، توفي في عام 1893. للمزيد من التفاصيل ينظر :-**

- Charles Lanman, Op.Cit.,p.179.

الامتيازات في القارة الامريكية ، حيث سعى الأسبان الى ضم كوبا ، وحاولت فرنسا السيطرة على المكسيك ، وأرادت بريطانيا الهيمنة على كندا ، فضلاً عن إسهامه في حل الكثير من المشاكل العالقة مع البريطانيين بشأن حقوق الصيد والتعويضات ومسائل الحدود بطريقة سلمية ، وعلى الرغم من أن الرجلين لم يكونا على أتفاق دائم بشأن المسائل السياسية الخارجية ، إلا أنه يمكن القول أن السياسة الخارجية الأمريكية في عهد غرانت كانت بناءة الى حد كبير بفضل جهود هاملتون [1].

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تكن تولي السياسة الخارجية الكثير من الاهتمام بسبب تبنيها منذ العام 1823 لسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية التي نص عليها مبدأ مونرو ، وانشغالها بمعالجة شؤونها الداخلية التي أدت الى اندلاع الحرب الأهلية ، وتفرغها من بعد الحرب لإعادة الإعمار ، إلا إن ما تمخض عن هذه الحرب من تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية ، فرض عليها إيلاء السياسة الخارجية قدراً أكبر من الاهتمام ، بسبب رغبة إدارة الرئيس غرانت في معالجة آثار الحرب الأهلية ، عن طريق التوسع خارج حدودها الدولية ، أو تسوية مشاكلها مع الدول الأوروبية عن طريق الحوار والدبلوماسية ، أو حماية مصالحها الإستراتيجية عن طريق مواجهة التدخلات الخارجية في شؤون القارة الأمريكية ، ومن أبرز التحديات التي واجهت إدارة الرئيس على الصعيد الخارجي خلال مدة رئاسته الأولى هي [2]:-

1. الانتفاضة الكوبية (Cuba Uprising) 1868 :-

منذ بداية تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية في نهايات القرن الثامن عشر، لم ترفع الإدارات الأمريكية المتعاقبة ناظريها عن جزيرة كوبا، التي كانت مستعمرة إسبانية في ذلك الحين ، وظهرت أفكار ومبادرات ومحاولات كثيرة لضم كوبا إلى الاتحاد الأمريكي ، أو حتى شراءها بالمال من إسبانيا ، إلا أنها لم تتكلل بالنجاح ، وحين اندلعت (**الانتفاضة الكوبية**) [3] أعاد الرئيس غرانت التفكير بمحاولة ضم كوبا الى الولايات المتحدة الأمريكية ، لما تمثله هذه المنطقة من أهمية كبيرة

---

[1] Elwood A. Corning, Hamilton Fish ,The Lanmere Publishing Company, New York , 1918, PP. 52-53.

[2] William S. McFeely, Grant: A Biography , Pulitzer Prize Publishers, Norton ,1981, PP. 349-352.

[3] **في العاشر من تشرين الثاني عام 1868 أعلن الزعيم الكوبي كارلوس مانويل إلغاء العبودية، وتحرير العبيد في كوبا ودعاهم إلى الانضمام إليه في القتال ضد الأسبان من اجل الاستقلال ، واندلعت حرب السنين العشرة (1868-1878) التي لم تسفر عن استقلال كوبا ، بسبب ضعف إمكانات الثوار أمام الأسبان الذين تمكنوا من اخماد هذه الانتفاضة . للمزيد من التفاصيل ينظر :-** -Elwood A. Corning, Op.Cit., PP.64-65.

في حماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة ، في ظل تنامي النفوذ الاسباني في منطقة البحر الكاريبي [1].

تعاطف الكثير من الأمريكيين مع هذه الانتفاضة ، وأيد الجمهوريون الراديكاليون في الكونغرس جهود الرئيس لضم كوبا ، فتقدموا بمشروع قرار للإعتراف بـ " **المتمردين**" الكوبيين الذين يقاتلون ضد الأسبان ، إلا أن دهاء وزير الخارجية هاملتون فيش كان له الفضل في تجنيب الولايات المتحدة الامريكية حرباً محتملة مع اسبانيا ، إذ تمكن من إقناع الرئيس غرانت بأن إعترافه بالمتمردين الكوبيين سيدفع الأسبان الى إشعال الحرب مع الولايات المتحدة التي لازالت تعاني من تبعات الحرب الأهلية ، ونصحه بالتفاوض مع الأسبان لإقناعهم بضم كوبا ، فاستجاب غرانت لنصيحة هاملتون ، وسارع الى الطلب من الكونغرس إيقاف تمرير القانون والتزام الحياد[2].

حاول غرانت التفاوض مع الأسبان حول ضم كوبا ، لكن محاولاته باءت بالفشل بسبب تعنت الأسبان ، وعدم رغبتهم في التخلي عنها ، وكادت هذه الانتفاضة أن تتسبب في أزمة جديدة مع أسبانيا ، لولا حكمة هاملتون فيش الذي نجح في تداركها بطريقة دبلوماسية [3].

2. ضم سانتو دومينغو (Santo Domingo)

في إطار جهوده لإيجاد الحلول لمشاكل السود المحررين الذين أصبحوا ضحية عنف المنظمات الإرهابية التي شكلها البيض في الجنوب ، ورغبته في إنشاء قاعدة عسكرية للبحرية الأمريكية في منطقة البحر الكاريبي لمواجهة أي اعتداء اسباني محتمل ، لاسيما في ظل اهتمام حكومة هذه الجزيرة بوجود قوات أمريكية على أراضيها ، أقترح الرئيس غرانت وبدعم من بعض المضاربين والمتنفذين من أصحاب الأراضي الأثرياء ، على وزير خارجيته هاملتون فيش في عام 1869 تقديم مقترح الى الكونغرس يقضي بضم جزيرة **سانتو دومينغو (الدومينيكان)** الى الاتحاد ، وبرر الرئيس غرانت هذا المقترح بقوله :– " **أن السود يمكن أن يكونوا في وضع أفضل في مفاوضاتهم مع البيض في الولايات الجنوبية حول تحسين ظروف العمل وزيادة الأجور ، إذا**

---

[1] Edward Channing, Op.Cit.,P.160.

[2] Allan Nevins, Hamilton Fish : The Inner History of the Grant Administration, Vol.2 , New York,1936, PP. 691-692.

[3] في الحادي والثلاثين من تشرين الأول عام **1873** اعترضت اسبانيا سفينة تدعى Virginius ترفع علم الولايات المتحدة الامريكية ومسجلة فيها ، وعلى متنها (53) راكباً كانوا يحاولون دخول كوبا بطريقة غير قانونية لمساعدة المتمردين ، فقامت بإعدامهم جميعاً ، وتبين أن من بينهم ثمانية أمريكيين ، فاحتجت الولايات المتحدة بشدة لدى الحكومة الاسبانية ، ودعا بعض الأمريكيين الى إعلان الحرب على اسبانيا ، غير إن هاملتون فيش نجح في التوصل الى حل دبلوماسي ، حيث أقنع الرئيس غرانت بعدم الاعتراف بالمتمردين الكوبيين، والاعتذار لأسبانيا عن الحادثة ، مقابل تقديم اسبانيا تعويضات لعائلات المواطنين الأمريكيين الذين قضوا في الحادث بقيمة (80,000) دولار ، فوافق الطرفان على مقترحات هاملتون وانتهت الأزمة بسلام . للمزيد من التفاصيل ينظر:– - Ibid, p.694.

ما اختاروا مغادرة هذه الولايات الى سانتو دومينغو ، إذ ستلحق هذه الهجرة الضرر الكبير بمصالح المزارعين الجنوبيين الذين سيضطرون الى الاستجابة لمطالب السود ، وتتحسن ظروفهم المعيشية " [1].

لم يكن هاملتون فيش متحمساً لهذه الفكرة ، لكنه وافق على طلب الرئيس غرانت إرسال سكرتيره الخاص الجنرال (**بابكوك**) O. E. Babcock الى سانتو دومينغو وتقييم مدى إمكانية نجاح المقترح ، وأعد بابكوك بعد عودته تقريراً يؤيد ضم الجزيرة الى الاتحاد ، وأوصى ببدء المفاوضات مع حكومة الجزيرة لتوقيع معاهدة الضم التي أنجزت فعلاً في التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام 1869 ، لكنها واجهت معارضة قوية من النائب الجمهوري تشارلس سومنر الذي كان يشغل وقتها منصب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس ، مما اضطر الرئيس غرانت الى الذهاب لمقابلة سومنر شخصياً لإقناعه بتأييد المقترح في الكونغرس ، والحصول منه على تعهد خطي بتمرير المعاهدة في الكونغرس ، لكن الأخير تنكر لوعوده وأصر على رفض التصديق على المعاهدة حين طرحت في الكونغرس في عام 1870 ، وقضى على جهود غرانت بضم الجزيرة ، مما دفع الرئيس الى الانتقام من سومنر عبر ممارسة تأثيره على الكونغرس لأقصاءه من رئاسة لجنة العلاقات الخارجية التي شغلها منذ العام 1861 ، وتحقق له ذلك في الدورة الثانية والأربعين للكونغرس المنعقدة في السابع من آذار عام 1871 [2].

3. مطالبات ألاباما :-

سمحت بريطانيا خلال الحرب الأهلية الأمريكية للقوات الجنوبية باستخدام موانئها ومياهها الإقليمية لصناعة السفن الحربية والطرادات التي كانت تنتج في البلاد العربية ويتم تركيبها في أحواض السفن البريطانية ، وتستخدم لاحقاً لعرقلة التجارة البحرية الأمريكية ، مما ألحق بالولايات المتحدة خسائر مادية جسيمة تجاوزت ملايين الدولارات ، وإغراق أكثر من (150) سفينة تجارية أمريكية ، فضلاً عن عدم مراعاتها شروط الحياد الذي أعلنته قي بداية الحرب باخلاص وحسن نية ، مما منح الولايات المتمردة دافعاً للاستمرار في القتال ، وأسهم في إطالة أمد الحرب وتكبيد الولايات المتحدة خسائر مادية وبشرية جسيمة [3].

---

(1) William A. Dunning, Reconstruction……., PP. 163-164.
(2) Ibid, PP. 165-166.
(3) Ephraim Douglass Adams, Vol.1, Op.Cit., PP. 1-7

عقب انتهاء الحرب الأهلية ، طالبت الحكومة الأمريكية الحكومة البريطانية تقديم التعويضات عن الأضرار التي تسببت بها تلك أعمال تلك السفن ، لاسيما الطراد (**ألاباما**) [1] . ففي الثالث عشر من نيسان عام 1869 ألقى رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي النائب تشارلس سومنر خطاباً حماسياً نيابة عن حكومة الولايات المتحدة ، طالب فيه الحكومة البريطانية بتقديم التعويضات لحكومة الولايات المتحدة عما تسببت به من خسائر جراء هذه الأعمال ، وأكد سومنر " **أننا نقر بالذنب لبريطانيا جراء ما تسببنا به من خسائر لأقتصادها جراء الحرب ، ولكن عليها أن تقر هي بالذنب أيضاً عما تسببت به من إطالة أمد الحرب ، ومساعدتها للطرادات الكونفدرالية على تدمير التجارة البحرية الأمريكية ....** " [2] .

رفضت الحكومة البريطانية مطالبات الحكومة الأمريكية كونها غير معقولة ومبالغ فيها ، وتوترت العلاقات بين الطرفين ، فبادر وزير الخارجية الأمريكي هاملتون فيش الى الطلب من الرئيس غرانت تفويضه العمل على حسم الموضوع مع بريطانيا ، إدراكاً منه لأهمية تحسين العلاقة معها ، فأقنع الحكومة البريطانية بتوقيع معاهدة ثنائية تنص على القبول بمبدأ التحكيم الدولي ، والتقى المفاوضون في واشنطن وتوصلوا في ربيع عام 1871 الى توقيع معاهدة واشنطن لعام 1871 التي تنص على تشكيل لجنة تحكيم خماسية من الولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا وسويسرا والبرازيل للنظر في هذه المطالبات ، وصادق الكونغرس على هذه المعاهدة فور توقيعها ، واجتمعت اللجنة في سويسرا ، وأصدرت في العام 1872 قراراً يقضي بدفع بريطانيا تعويضاً مقداره (15,500,000) دولار الى الولايات المتحدة الأمريكية ، والاعتذار عما تسببت به من أضرار ، وقدمت الولايات المتحدة الى بريطانيا تعويضاً مقداره (5,500,000) دولار لخرق الأولى حقوق الصيد البريطانية على الساحل الشمالي الشرقي للأطلسي ، وقد وضعت معاهدة واشنطن الأساس الحقيقي لمبدأ التحكيم في العلاقات الدولية ، وأرست ثلاثة قواعد تحكم سلوك البلد المحايد في الحرب ، وساعدت في حل الكثير من المشكلات العالقة بين البلدين بالطرق الدبلوماسية [3].

---

[1] **الطراد ألاباما : نسبة الى ولاية ألاباما التي كان ينطلق منها هذا الطراد الجنوبي الذي تسبب لوحده بإغراق أكثر من (80) سفينة تجارية أمريكية ، مما اضطر مالكي السفن التجارية الامريكية الى تسجيلها في بلدان أخرى لتجنب استهدافها في الحرب . للمزيد من التفاصيل ينظر :-**
- William A. Dunning, Reconstruction ……, PP. 165-166.

[2] Adrian Cook, The Alabama claims: American Politics and Anglo-American Relations, 1865-1872, New York ,1975, PP. 120-121.

[3] George O. Seilhamer, Op.Cit.,P. 277.

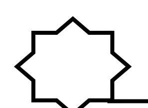
خامساً:- برنامج الحزب الانتخابي لعام 1872 :- Republican Platform of 1872

في ظل أجواء الانقسام التي عصفت بالحزب الجمهوري بعد انتخابات العام 1868 والتي تمثلت بتشكيل الحزب الجمهوري الليبرالي عام 1870، بسبب الخلاف حول السياسات الجمهورية الراديكالية ، والفضائح الكثيرة التي طالت الرئيس غرانت وأعضاء حكومته وبعض المقربين منه وكبار ضباط الجيش ، وأعضاء جمهوريين في الكونغرس ، أصدرت اللجنة التنفيذية الوطنية للحزب الجمهوري في الحادي عشر من كانون الأول عام 1872 ، نداءً لعقد الاجتماع الوطني لاختيار مرشحي الحزب لمنصب رئيس الولايات المتحدة ونائبه في الانتخابات الرئاسية لعام 1872 جاء فيه [(1)] :-

" الاجتماع الوطني للحزب الجمهوري الاتحادي "

" نحن الموقعون أدناه المشكلون للجنة الوطنية التي تم تسميتها في الاجتماع الذي عقد في شيكاغو في العشرين من آيار عام 1868 - ووفقاً لهذا التخويل - ندعو الى عقد اجتماع الحزب الجمهوري الاتحادي في مدينة فيلادلفيا ، يوم الأربعاء الموافق الخامس من حزيران عام 1872 ، في الساعة الثانية عشرة ظهراً ، لتسمية مرشحي الحزب لمنصبي رئيس الولايات المتحدة ونائبه ، وكل ولاية مخولة بإرسال عدد من المندوبين مساوٍ لضعف عدد نوابها في الكونغرس ، وكل مقاطعة مخولة بإرسال نائبين اثنين لتمثيلها في الاجتماع . وتذكِّر اللجنة الوطنية أبناء الشعب الأمريكي بأن وعود الاجتماع الجمهوري الاتحادي لعام 1868 قد تم تحقيقها ، فالولايات التي تمردت على الاتحاد ، قد تم استعادة علاقاتها السابقة مع الحكومة الاتحادية ، وتم تنفيذ قوانين البلد بإخلاص ، وتم صيانة الدستور ، وبناء الرصيد الوطني ، وتحسين الاقتصاد الوطني من خلال تقليل الدين العام وتعديل الضرائب ، وتمويل الدين الوطني بنسبة فائدة أقل ، كما تم حماية حقوق المواطنين من خلال المعاهدات ، وتشجيع الهجرة بشروط متسامحة ، وتم ضمان حقوق وفوائد العمل وتشريع القوانين التي تحمي الحريات والممتلكات الشخصية في كل القطاعات ، كما تم تشريع حق الاقتراع على الدستور الاتحادي . وأن امتيازات وحصانات المواطَنَة الأمريكية أصبحت جزءاً من القانون ، إذ تبنت الحكومة سياسة متسامحة مع كل

[(1)] Gordon S.P. Kleeberg, Op.Cit., PP. 93.



الذين اشتركوا بالتمرد ، أما العلاقات الخارجية فقد تم تسويتها وفقاً لمفهوم السلام العالمي من أجل المحافظة على شرف البلاد ، وتم فضح المفسدين ومعاقبة المجرمين وفرض مبدأ المسؤولية ، وتأسيس جهاز الأمن الوقائي . والى اليوم فقد رهن الحزب الجمهوري نفسه لتصحيح كل الأخطاء ، وتنفيذ كل الإصلاحات الضرورية للمحافظة على جودة وفعالية الخدمات العامة ، وندعو الى تعاون كل المواطنين لكي تستمر مسيرة الولايات المتحدة الامريكية " [1].

اللجنة التنفيذية الوطنية

مما تقدم يتبين أن هذا النداء حافظ على التقاليد المتبعة في النداءات الأربعة السابقة من حيث تحديده لزمان ومكان انعقاد المؤتمر الوطني للحزب ، وعدد المندوبين عن كل ولاية ، كما أنه حافظ على أسم الحزب الذي أعلن عنه في النداء السابق لعام 1868 ، إذ استمر في تسمية الحزب **بالحزب الجمهوري الاتحادي الوطني** بدلاً عن **الحزب الجمهوري** ، إلا إنه اختلف مع النداءات السابقة في نصه للمرة الأولى على حق المقاطعات في حضور هذا المؤتمر من خلال تمثيل كل مقاطعة بنائبين اثنين ، وهو ما قد يفسر على أنه سعي من الحزب الى كسب أصوات الناخبين في هذه المقاطعات بعد الانشقاق الكبير في صفوفه ، وتحالف الحزب الجمهوري الليبرالي مع الحزب الديمقراطي في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الولايات المتحدة الامريكية .

ويتضح أيضاً أن هذا النداء قد اختلف عن النداءات السابقة في مسألة جوهرية للغاية ، وهي أن النداءات الأربعة السابقة كانت مقتضبة ، وتضمنت الخطوط العريضة لسياسة الحزب المستقبلية ، أما النداء الحالي فقد كان أطول من النداءات السابقة ، ولم ينص على سياسة الحزب المستقبلية ، بل على العكس فقد أسهب في ذكر انجازات الحزب في المراحل السابقة من تاريخ الولايات المتحدة ، وإن دلَّ هذا على شيء فإنما يدل على شدة المنافسة السياسية في هذه الانتخابات ، ورغبة الحزب في كسب تأييد الناخبين من خلال تذكيرهم بما حققه للبلاد من منجزات عديدة .

في هذه الأثناء عقد الحزب الجمهوري الليبرالي مؤتمره الانتخابي في مدينة سينسيناتي في الأول من آيار عام 1872 [2] . وبعد الاقتراع أعلن الحزب عن اختيار السياسي والصحفي الشهير هوراس غريلي لمنصب الرئيس ، فيما رشح غراتز براون لمنصب نائب الرئيس ، وقد جاء

---

(1) Gordon S.P. Kleeberg, Op.Cit., PP. 93-95.
(2) George O. Seilhamer, Op.Cit.,P. 299.

في برنامجه الانتخابي تأكيده على ضرورة " **إنهاء برنامج الإعمار الراديكالي** " الذي تبناه الجمهوريون الراديكاليون ، لاعتقادهم بأن أهداف البرنامج قد تحققت ، حيث تم تدمير نظام الرق أولاً ، كما تم القضاء على الولايات الكونفدرالية المتمردة وإعادتها الى الاتحاد ، وهو ما يستدعي سحب القوات العسكرية التي تدعم الأنظمة الجمهورية الفاسدة في الولايات الجنوبية ، و " **إصدار قانون للعفو العام عن المسؤولين في الكونفدرالية السابقة وإعادة حقوقهم المدنية والسياسية** " طبقاً للدستور الذي كفل هذه الحقوق لجميع المواطنين دون تمييز على أساس اللون أو العرق ، و" **الإزالة الفورية والنهائية لجميع المعوقات المفروضة بسبب التمرد** " و " **الحكم الذاتي المحلي للولايات الجنوبية** " و" **إجراء إصلاح شامل لقانون الخدمة المدنية باعتباره ضرورة ملحة** " [1].

لقد أحدث تشكيل الحزب الجمهوري الليبرالي انشقاقاً كبيراً في صفوف الحزب الجمهوري ، بسبب المكانة والخبرة السياسية العالية التي تتمتع بها الشخصيات الجمهورية الكبيرة التي انضمت الى الحزب ، مثل هوراس غريلي وتشارلس سومنر وغراتز براون وسالمون تشيس ، وأعلن الحزب عن تحالفه مع الحزب الديمقراطي لخوض الانتخابات الرئاسية ، الأمر الذي رحب به الديمقراطيون وعدّوه فرصة لاستعادة نفوذهم في الولايات الجنوبية ، من خلال تشتيت الأصوات المؤيدة لسياسات الرئيس غرانت وحزبه الجمهوري ، الذين استهجنوا هذا التحالف واتهموا الجمهوريين الليبراليين بمحاولة رهن مصير الأمة بيد المتآمرين [2] .

عقد الحزب الجمهوري مؤتمره الانتخابي في قاعة أكاديمية فيلادلفيا للموسيقى يومي الخامس والسادس من حزيران من عام 1872 ، وبعد أن تم تشكيل لجان المؤتمر، أعلن عن إعادة ترشيح الرئيس غرانت بالإجماع لمنصب رئيس الولايات المتحدة الامريكية ، فيما تم انتخاب النائب في الكونغرس عن ولاية ماساتشوتس هنري ويلسون Henry Wilson (1812 – 1875) [3] لمنصب نائب الرئيس [4]. بعدها أعلن عن البرنامج الانتخابي للحزب لعام 1872 وجاء فيه [5]:-

---

[1] Robert W. Burg, "Amnesty, Civil Rights, and the Meaning of Liberal Republicanism, 1862-1872 " , Journal of American Nineteenth Century History, Vol.4. No.3, 2003, PP.29-60.

[2] William A. Dunning, Reconstruction……., P.191.

[3] سياسي أمريكي شهير ، ولد في مقاطعة فارمنجتون بولاية نيوهامبشاير عام 1812 وتعلم فيها ، وفي عام 1833 انتقل الى مقاطعة ناتيك بولاية ماساتشوتس وعمل صانعاً للأحذية ، وأكمل فيها دراسته ، وفي عام 1841 انتخب عضوا في المجلس التشريعي للولاية وخدم فيه حتى عام 1852، وكان صاحب ورئيس تحرير صحيفة Boston Republican بين عامي 1848-1851، وفي عام 1853 ساهم في صياغة دستور الولاية ، وفشل في الفوز بمنصب حاكم ماساتشوتس ، في عام 1855 انتخب عضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي عن ائتلاف حزبي الأرض الحرة والذين لا يعرفون شيئاً ، وأعيد انتخابه كمرشح جمهوري في الأعوام 1856، 1859 و1871، وخدم حتى الرابع من آذار عام 1873 عندما استقال ليصبح نائباً للرئيس ، توفي أثر إصابته بالسكتة الدماغية في عام 1873. للمزيد من التفاصيل ينظر :- -Charles Lanman, Op.Cit.,P.521.

[4] Frank A. Flower, Op.Cit.,P. 312.

[5] " National Party Platforms, 1840 -1972 " , pp. 46– 48.

1. يجدد الحزب التزامه بمواصلة مسيرة أحد عشر عاماً من السيادة التي اقترنت بالانجازات العظيمة التي قمع خلالها التمرد الكبير ، وحرِّر أربعة ملايين من العبيد ، وأعيدت لهم حقوقهم السياسية على قاعدة المساواة في المواطنة ، وتمت مساعدة المستوطنين الهنود والمهاجرين الجدد بتوزيع الأراضي عليهم وتقليل الدين العام الى مائة مليون دولار في السنة ، وخفض الضرائب ، مما أسهم بتجنيب البلاد أزمة مالية ، وهو ما وعد به الحزب .
2. لابد من تعزيز قوة الدستور من خلال إقرار المناسب من التعديلات التي أثبتت الممارسة صحتها ، ويتعهد الحزب بتنفيذ هذه التعديلات من خلال إقرار القوانين والتشريعات المناسبة .
3. يجدد الحزب تأكيده على التحرر الكامل والمساواة الحقة لجميع المواطنين ، وعلى الحكومة العمل على صيانة الحقوق السياسية للجميع دون تحيز على أساس اللون أو العرق أو المذهب أو حلة العبودية السابقة . كما يجب عليها صيانة السلم بين كل القوميات ، وإعادة صياغة النظام القانوني على وفق الكفاءة والنزاهة بما يؤمن القضاء على المحسوبية والانحراف .
4. نرفض منح المزيد من الأراضي العامة الى الهيئات والشركات الاحتكارية ، ونطالب بإفساح المجال أمام الناس لإنشاء مساكنهم ، وندعو الى إلغاء الأمتيازات المفتوحة وتخفيض أجور الخدمات البريدية ، واتخاذ الخطوات التشريعية الهامة التي تضمن علاقات متوازنة بين رأس المال والعمل والتوزيع العادل للأرباح السنوية .
5. ندعو الى حماية المهاجرين الجدد بما يؤمن لهم رعاية كريمة تجسيداً لمبادئ الحرية ، وتحمّل الرواتب التقاعدية للجنود ورجال البحرية الذين صانوا وحدة البلاد ، ورعاية أراملهم وأيتامهم ، وكل من لا يقوى على العمل بسبب الحرب ، دون النظر الى مدة خدمته فيها .
6. زيادة الضرائب على التبوغ والمشروبات الكحولية والمواد المستوردة بما يساعد على تقديم المال للنفقات العامة والرواتب التقاعدية والأجور ، وترسيخ الازدهار وإرساء قاعدة صناعية متينة لتنمية كل البلاد .
7. نشجب التملّص عن سداد الدين العام – بوصفه جريمة وطنية – ونفخر بانخفاض هذا الدين ونسب الفائدة على الموازنة العامة ، ونتوقع واثقين بأن عملتنا الوطنية ستكون مثالية بعد الاستئناف العاجل للدفع .
8. إن الحزب الجمهوري مهتم بالتزاماته تجاه نساء الولايات المتحدة في تفانيهن النبيل وسعيهن نحو الحرية .

9. نؤيد من الأعماق قرار الكونغرس بتمديد العفو عن أولئك الذين شاركوا في التمرد الكبير ، ونقترح مواصلة تشريع القوانين التي تحفظ حقوق الشعب ، ونشجب استخدام الوسائل غير الدستورية وغير القانونية للتأثير على تلك الحقوق .

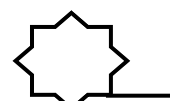
يتبين من خلال البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري لعام 1872 سعي الحزب الحثيث لإيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي خلفتها الحرب ، وألقت بظلالها على الشعب الأمريكي ، من خلال التمسك بالمبادئ – المحافظة – التي تدعو الى صيانة الدستور ، وحماية المجتمع من الآفات الاجتماعية والفساد والانحراف ، وحماية الصناعة الوطنية ، وحرية المرأة ، والمساواة في الحقوق السياسية بين الجميع بغض النظر عن الانتماءات السياسية والعرقية والمذهبية ، كما أراد الحزب من خلال التذكير بانجازاته المتواصلة على مدى أحد عشر عاماً من وجوده على رأس السلطة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية عزل الجمهوريين الليبراليين الذين تحالفوا مع الحزب الديمقراطي في هذه الانتخابات ، بتأكيده على أن الحلول الوحيدة الممكنة لمشاكل الولايات المتحدة تكمن في العودة الى المبادئ الحقيقية التي دافع عنها طيلة هذه السنين ، والتي تنصل عنها المنشقون الليبراليون ، الذين يريدون تسليم مصير الأمة الى الديمقراطيين .

وعلى الطرف الآخر ، عقد الحزب الديمقراطي مؤتمره الانتخابي في دار الأوبرا بمدينة بالتيمور بولاية ماري لاند في التاسع من تموز عام 1872 ، وبدا واضحاً من خلال مجريات المؤتمر تأييد الحزب لترشيح هوراس غريلي وغراتز براون من الحزب الجمهوري الليبرالي لمنصبي الرئيس ونائبه ، وهو ما أعلن عنه في ختام المؤتمر الذي عدَّ أسرع مؤتمر انتخابي في تاريخ الأحزاب السياسية الامريكية [1] . إذ لم تستغرق جلسة التصويت على أسماء المرشحين أكثر من ست ساعات فقط ، حصل فيها هوراس غريلي على (686) صوتاً من مجموع (732) صوتاً ، فيما حصل براون على (713) صوتاً ، بعدها أعلنت الهيئة الانتخابية الوطنية للحزب الديمقراطي تبنيها للبرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري الليبرالي ، فجاء في قرارها المقتضب:– ((**نحن أعضاء الهيئة الانتخابية للمؤتمر الوطني للحزب الديمقراطي المنعقد في بالتيمور، نعلن تبني المبادئ التي تم إقرارها في مؤتمر سينسيناتي كأساس لحكومة عادلة**)) [2].

جرت الانتخابات الرئاسية في الخامس من تشرين الثاني عام 1872 ، وتمكن غرانت من هزيمة خصمه الديمقراطي – الجمهوري الليبرالي هوراس غريلي بكل سهولة ، والفوز بولاية رئاسية

---

(1) George O. Seilhamer, Op.Cit.,P. 306.
(2) Walter R. Houghton, Op.Cit., P. 528.



ثانية ، فقد حصل غرانت في التصويت الشعبي على (3,579,070) صوتاً ، فيما حصل غريلي على (2,834,079) صوتاً ، أما في الهيئة الانتخابية فقد حصل غرانت على (286) صوتاً ، مقابل (66) صوتاً لمنافسه غريلي ، الذي توفي في التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني عام 1872 قبل أيام من التصويت المقرر في الرابع من كانون الأول لممثلي بعض الولايات التي لم تصوت في الهيئة الانتخابية وهي ولايات (جورجيا وآركنساس ولويزيانا) [1] .

وبهزيمة هوراس غريلي في هذه الانتخابات ووفاته المفاجأة ، فقد تلاشى الحزب الجمهوري الليبرالي من الحياة السياسية الأمريكية الى الأبد [2] . فيما اختتم غرانت ولايته الرئاسية الأولى بفضيحة جديدة هزت أركان إدارته التي كانت واحدة من أسوأ الإدارات في تاريخ الولايات المتحدة ، إذ وقّع في الثالث من آذار عام 1873 قانوناً مرّره الكونغرس الذي يسيطر عليه الجمهوريون سمي قانون " **رواتب رئيس الجمهورية** " ضاعف بموجبه مرتب رئيس الجمهورية الى(50,000) دولار سنوياً ، وبأثر رجعي للسنتين الماليتين السابقتين ، مقابل زيادة رواتب أعضاء مجلسي الكونغرس السنوية من (5000) دولار الى (7500) دولار ، مع منحهم مكافأة مقدارها(5000) دولار وبأثر رجعي للسنتين السابقتين [3] .

أثارت هذه الفضيحة سخط الرأي العام الأمريكي ، لاسيما الطبقات الفقيرة من العبيد السابقين في الولايات الجنوبية الذين أصبحوا ضحية لعنف المنظمات المسلحة التي بدأ البيض بإعادة تشكيلها في الولايات الجنوبية على غرار منظمة "Ku Klux Klan " مثل منظمة **القمصان الحمر** The Red Shirts ومنظمة **العصبة البيضاء** The White League بهدف تحويل ولاء هؤلاء العبيد عن الحزب الجمهوري والتأثير على أصواتهم الانتخابية عبر منعهم من ممارسة حق الانتخاب [4] ، وفساد الحكومة التي خذلتهم ، مما دفعهم للانضمام الى المعارضة المتنامية للسياسة الجمهورية الراديكالية التي وضع أساسها هوراس غريلي وحزبه الليبرالي [5] .

---

(1) George O. Seilhamer, Op.Cit.,P. 307.

(2) Robert W. Burg, Op.Cit.,P. 58.

(3) **خصص الكونغرس الأمريكي الأول راتباً سنوياً للرئيس جورج واشنطن مقداره (25,000) دولار أمريكي ويوازي حاليا مبلغ (566,000) دولار أمريكي ، ولمّا كان واشنطن بالأساس رجلا ثريا ، فقد رفض راتبه ، ولكنه طالب بأن تغطى نفقات حياته المعيشية بدلاً عنه . للمزيد من التفاصيل ينظر :-**
-William A. Dunning, Reconstruction……., P.240.

(4) " The Civil Rights Bill" in The New York Times, March 2, 1875, PP. 1–2.

(5) Earle Dudley Ross, The Liberal Republican Movement , H. Holt Publishers, Michigan University Press,1919,P. 126.

سادساً:- الحزب الجمهوري وتطورات المرحلة الأخيرة من إعادة الإعمار 1873-1876 :-

- دور الحزب في معالجة الأوضاع الاقتصادية خلال أزمة الكساد الطويل 1873- 1876 :-

سعت الولايات المتحدة الامريكية جاهدة لترتيب أوضاعها المالية بعد انتهاء الحرب الأهلية التي كلفتها أموالاً طائلة أرهقت الميزانية الاتحادية ، فقد أنفقت الحكومة الاتحادية نحو (172) ألف دولار يومياً عشية اندلاع أولى المعارك ، وكانت وزارة الدفاع تنفق لوحدها مليون دولار يومياً، ومع نهاية العام الأول للحرب ارتفع الإنفاق إلى (1,5) مليون دولار في اليوم الواحد [1] . وكان أمام الحكومة الفيدرالية ثلاث وسائل لتأمين الأموال اللازمة للحرب، وهي فرض الضرائب، والاقتراض، وإصدار النقد، ولجأت إلى هذه الوسائل جميعاً، وكان لتلك الوسائل أثر حاسم في تمويل الحرب ، ولكن اتضح لها فيما بعد أن هذه الحرب قد تتحول إلى حرب طويلة الأمد ، فلجأ سالمون تشيس وزير الخزانة الى المصرفي الشاب **جاي كوك** الذي عُين وكيلاً للحكومة الفيدرالية لبيع سندات الـ **(خمسة – عشرين)** – التي مر ذكرها في الفصل السابق – وتمكنت الحكومة في أيار عام 1864 من تأمين المال الكافي لتلبية نفقات الحرب التي تجاوزت المليوني دولار في اليوم آنذاك ، وتمكن جاي كوك بحلول عام 1865 من بيع سندات إلى نحو (5%) من سكان الولايات الموالية للاتحاد [2].

وبعد انتهاء الحرب ، ازدهرت خطوط السكك الحديدية ، حيث جرى مدّ (56,000) كم من سكك القطارات الجديدة عبر الولايات الأمريكية في المدة ما بين عامي 1866 –1873 وكانت صناعة السكك الحديدية وقتها ثاني أكبر الأعمال بعد قطاع الزراعة، وتشارك بمبالغ ضخمة للغاية، وتتحمل قدراً هائلاً من المخاطر في البلاد، وأدى ضخ أموال طائلة من المضاربين إلى حدوث نمو غير طبيعي في هذا القطاع الصناعي، وازداد بناء أرصفة الموانئ والمصانع والمنشآت الأخرى [3] .

إلا إن الولايات المتحدة الأمريكية شهدت بعد الحرب سلسلة من الانتكاسات الاقتصادية التي سبقت انهيار أسواق المال الأوروبية عام 1873 والذي كان بداية الأزمة الاقتصادية التي عرفت بأزمة " **الكساد الطويل** " [4] ، وهذه الانتكاسات بالإضافة الى ذعر يوم الجمعة الأسود عام

---

[1] George Boutwell, Op.Cit.,P. 68.

[2] Warren M. Persons; Pierson M. Tuttle; Edwin Frickey, " Business and Financial Conditions in the Aftermath of the Civil War in the United States," Review of Economic Statistics, Vol. 2, Supplement 2, New York, 1920, PP. 5-9.

[3] Ibid, PP. 17-18.

[4] **سميت الأزمة بهذا الأسم بسبب المدة الزمنية الطويلة التي استغرقتها ما بين عامي 1873 وحتى عام 1879 .**

1869 – والتي مرّ ذكرها آنفاً – هي حريق شيكاغو عام 1871 ، وتفشي أنفلونزا الخيول عام 1872 ، والتوقف عن سك العملة الفضية بموجب قانون العملة لعام 1873 ، وسوف نتطرق الى هذه الانتكاسات الثلاث بإيجاز لبيان تأثيرها في اندلاع الأزمة الاقتصادية عام 1873 .

1. حريق شيكاغو 1872:-

اندلع حريق شيكاغو يومي الثامن والتاسع من تشرين الأول عام1871 نتيجة أربع حرائق متزامنة على ضفاف بحيرة ميتشغان ، وتسبب في تشريد حوالي (100,000) شخص من منازلهم ، وقتل ما يزيد على (2500) شخص آخرين ، فضلاً عن تسببه بخسائر مادية في الممتلكات العامة قدرت بمائتي مليون دولار ، جراء ألسنة اللهب التي التهمت منطقة مساحتها أربعة أميال مربعة ، وتفاقمت نتائج ذلك الحريق بفعل اندلاع حرائق متزامنة في ولاية ويسكونسون، ترتب عليها خسائر مالية هائلة [1] .

2. أنفلونزا الخيول 1872:-

أما انتكاسة أنفلونزا الخيول فقد وقعت عام1872 وكانت تبعاتها واسعة النطاق على الاقتصاد الأمريكي، إذ طالت قطاع النقل الأمريكي برمته ، وتوقفت تماماً صناعة خطوط السكك الحديدية ، ولم تعد مقطورات السكك الحديدية قادرة على مزاولة نشاطها لأن إمدادات الفحم والخشب توقفت تماماً، بل ووصل الأمر إلى خفض أعداد سلاح الخيالة الأمريكي، واقتصار تحركاته على القتال سيراً على الأقدام، ولم يقتصر الضرر على سلاح الفرسان بالجيش الأمريكي، بل وعانى منه الخصوم أيضاً ، الذين وجدوا أن خيولهم أصابها الوهن بما يستحيل معه خوض أي معارك على ظهورها، وقد أدى تفشي أنفلونزا الخيول بهذه الصورة البشعة إلى قيام الرجال بشد العربات بأيديهم بينما ظلت القطارات والسفن وهي محملة بالبضائع دون أن يتم تفريغها، وتوقف توصيل السلع الأساسية الضرورية، وكان لهذا المرض تأثير واضح في الاقتصاد الأمريكي [2] .

[1] Edward Channing, Op.Cit.,P. 159.

[2] **جون ستيل جوردون، إمبراطورية الثروة ، ج2 ، ترجمة محمد مجد الدين باكير ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، 2008 ، ص ص49- 50 .**

3. قانون العملة عام 1873:-

عقب انتهاء الحرب البروسية – الفرنسية [1] عام 1871 ، أعلنت ألمانيا تخليها عن سك عملتها بالفضة ، وشهد اقتصاد ألمانيا والنمسا توسعا مفرطاً في شتى جوانب الاقتصاد خلال المدة التي أطلق عليها "**عصر المؤسسين**" والتي تلت توحيد ألمانيا عام 1871 واستمرت حتى الانهيار المالي عام 1873 ، فقد أدى صدور قانون تأسيس الشركات الليبرالي في ألمانيا عام 1871 الى تأسيس شركات مالية جديدة مثل بنك دويتشة Bank of Dutch ، ودمج بعض المؤسسات المالية القائمة مع بعضها ، ونزوح رأس المال الألماني الى مشروعات إعادة إعمار ما هدمته الحرب في فرنسا ، الى تشجيع المضاربة في البورصات ، لاسيما في قطاع السكك الحديدية ، والمصانع، وأرصفة الموانئ، وبناء السفن البخارية ، وانخفاض الطلب على الفضة دولياً ، ولكن هذا التوسع سرعان ما شهد تراجعاً ثم انهياراً ، ففي برلين انهارت إمبراطورية السكك الحديدية المملوكة لرجل الأعمال الألماني بيتل هنري ستروسبيرج ، وفي التاسع من أيار عام 1873 انهارت البورصة النمساوية في فيينا بسبب حالات الإفلاس المتتالية والتلاعبات الكثيرة ، وسلسلة الإخفاقات المتكررة لبنك فيينا، الأمر الذي تسبب في نقص الأموال المتوافرة لإقراض الشركات ، لتعلن بداية أسوأ انهيار مالي في أوروبا آنذاك [2].

ترك قرار ألمانيا التخلي عن العملة الفضية وما نتج عنه من انهيار لبورصتي برلين وفيينا أثراً كبيراً على الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد تسبب القرار في انخفاض الطلب الدولي على الفضة ، وبالتالي انخفاض قيمتها في السوق العالمية ، ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر منتج للفضة في العالم من مناجم التعدين التي تمول بالاستثمارات الغربية ، فقد واجهت انخفاضاً حاداً في الطلب على الفضة ، الى جانب انخفاض قيمة العملة الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية ، الأمر الذي أضر كثيراً بمصالحها الصناعية والزراعية على حدٍ سواء ، إذ أن الكثير من المزارعين كانوا مدينين إما للحكومة أو لأصحاب القروض ، وكان يتوجب عليهم تسديد التزاماتهم المالية بدولار الفضة الذي كان ذا قيمة مالية مناسبة لهم [3] .

---

[1] هي الحرب التي اندلعت بين فرنسا وبروسيا في التاسع عشر من تموز عام 1870 نتيجة لرغبة المستشار الألماني بسمارك في القضاء على النفوذ الفرنسي في أوروبا ليتفرغ لتوحيد ألمانيا بعد تحييده لباقي القوى الأوروبية الأخرى ، وأسفرت عن هزيمة الفرنسيين وسقوط باريس في الثامن والعشرين من كانون الثاني عام 1871 ، وانتهت الحرب في العاشر من أيار من نفس العام بعد مقاومة هزيلة من الفرنسيين . للمزيد من التفاصيل ينظر :- الموسوعة العربية الميسرة ، ط 2، مؤسسة دار الشعب ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة ،2001، ص 325.

[2] Young Joo Park, " Depression and Capital Formation: The United Kingdom and Germany, 1873-1896 " , Journal of European Economic History, No.26 ,Vol. 3, 1997, PP. 511-534.

[3] Milton Freedman, “ The Crime of 1873” , Journal of Political Economy ,Vol. 98, No. 6, 1990, PP. 1159–1194.

سعت إدارة الرئيس غرانت الى اتخاذ التدابير اللازمة لتدارك تأثير هذه الأزمات على الاقتصاد الأمريكي ، ومواجهة انخفاض قيمة العملة الأمريكية ، فتقدم نواب الحزب الجمهوري في الكونغرس في الثاني عشر من شباط عام 1873 بمشروع قانون يقضي بالتخلي عن سك العملة الفضية ، والعودة الى إصدار العملة على وفق قاعدة الذهب ، وصادق عليه الرئيس غرانت على الفور ليصبح قانوناً نافذاً [1].

كانت الولايات المتحدة الامريكية قبل صدور هذا القانون تستعمل الذهب والفضة في سك عملتها ، حيث صدرت لها عملات دخل فيها المعدنان، فكانت عملتها تتألف من الدولار الأخضر المغطى بالذهب الى جانب دولار الفضة المعدني ، الذي انخفضت قيمته الى نسبة (40/1) مقابل الذهب ، ولكن هذا القانون نقل الولايات المتحدة إلى معيار الذهب، بمعنى أنه لم يعد بمقدورها شراء الفضة بسعر قانوني، ولا تحويلها إلى عملات فضية ، كما توقفت عن سك الدولارات الفضية اعتباراً من هذا التاريخ ، وقد أدى هذا القانون إلى تأثير فوري تمثل في هبوط حاد في أسعار الفضة، الأمر الذي ألحق الضرر بامتيازات التعدين الغربية التي أطلق أصحابها على القانون " **جريمة عام 1873**" كما أدى إلى تقليل الإمداد النقدي المحلي ، باقتصاره على العملة الذهبية ، الأمر الذي ألحق الضرر بالفلاحين، وأي أشخاص آخرين عليهم أعباء ديون ثقيلة، وقد أثار ذلك غضب الشارع الأمريكي ، وتسبب في عزوف المستثمرين عن الالتزامات المالية ، لاسيما الصكوك طويلة الأجل [2].

كانت تلك الانتكاسات الأربع ، مقدمات الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية ، أما الأزمة الحقيقية فقد بدأت بانهيار بنك فيلادلفيا الذي يملكه المصرفي الشهير جاي كوك في الثامن عشر من أيلول عام 1873 ، حيث دخلت الولايات المتحدة في سلسلة من الانهيارات المالية ، ثم دخولها مع أوروبا في كساد طويل ، استمر حتى نهاية العام 1879 [3].

كان جاي كوك أحد أهم المستثمرين في خطوط السكك الحديدية من خلال مؤسسة فيلادلفيا المصرفية التي تعد من أهم وأكبر المؤسسات المصرفية بالولايات المتحدة ، وفي أيلول عام 1873 وجدت شركة جاي كوك نفسها غير قادرة على تسويق الملايين من الدولارات في صكوك شركة " **شمال المحيط الهادئ للسكك الحديدية** " التي خطط كوك لبنائها لتكون ثاني أكبر خط

---

[1] Journal of the Senate of the United States ….., 3rd Session of 42nd Congress, Op.Cit., PP. 424-436.
[2] Milton Freedman, Op.Cit.,P.1167.
[3] **جون ستيل جوردون ، المصدر السابق ، ص52.**

سكك حديدية على مستوى القارة ، وقدمت مؤسسة كوك التمويل اللازم لها، وتم حفر وتمشيط الأراضي بالقرب من ولاية مينيسوتا لمد خط السكة الحديد في الخامس عشر من شباط عام1870 وبينما كانت مؤسسة كوك على وشك الحصول على (300) مليون دولار كقرض حكومي في أيلول من عام 1873 ، وردت تقارير تفيد أن ائتمان مؤسسة كوك أصبح لا يساوي شيئاً، وفي الثامن عشر من الشهر نفسه أعلنت مؤسسة كوك إفلاسها، وهو ما يعني إن مشروع " **شمال المحيط الهادئ للسكك الحديدية** " لن يستكمل [1].

كان انهيار مؤسسة جاي كوك المصرفية بداية لواحدة من أكبر الأزمات الاقتصادية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، فما إن أعلن عن إفلاس مؤسسة جاي كوك في الثامن عشر من أيلول عام 1873 ، حتى ظهرت في صباح اليوم التالي جريدة " **نيويورك تايمز**" وعلى صدر صفحتها الأولى العنوان التالي " **إنه ليوم قاس في وول ستريت** " وذلك لتهيئة الشعب الأمريكي لتقبل المشكلات التي على وشك أن تحملها الأيام القادمة ، الأمر الذي دفع بمجموعة كبيرة من المستثمرين في سوق الأسهم الى الذهاب إلى السوق مبكراً وحماية نفسها من الخسارة، وبينما تمكن الكثيرون من إنقاذ أنفسهم من الانهيار، توهم آخرون أن المشكلة لا تتعدى أن تكون أمراً عابراً سرعان ما تنجلي تبعاته وتعود الأوضاع إلى سابق عهدها، وأن هذا الذعر لن يدوم إلا لفترة قصيرة، يواكبها ارتفاع في الأسعار، فتشبثوا باستثماراتهم لأطول فترة ممكنة، ولما رأوا هامش الربح يتراجع باستمرار، اضطروا للانسحاب، بعد أن ذهبت تنبؤاتهم بحدوث انفراج قريب أدراج الرياح، فقد جاءت الأخبار الجديدة على شكل إعلان مختصر من شركة جاي كوك التي أعلنت إفلاسها، يفيد أن الشركة علّقت تعاملاتها، وكان لهذا الخبر وقع الصاعقة، حيث توقفت أنشطة سماسرة البورصة، ثم تدافع المستثمرون في البورصة لإخطار جميع المؤسسات في وول ستريت بهذه الانتكاسة، وسرعان ما بدأ السماسرة في مغادرة البورصة، ووصلت الأخبار إلى مكاتبهم في لمح البصر، ولم تتح تلك الصدمة لأعضاء المؤسسات المالية الذين أصيبوا بالذهول، الوقت الكافي ليفكروا بخطواتهم المقبلة، وشهدت البورصة حركة بيع غير عادية، وتراجعت الأسعار إلى الحضيض، وانتشرت أخبار هذا الذعر الذي شل الاقتصاد في جميع أرجاء مدينة نيويورك، وسارع المئات ممن كانوا يحتفظون بالأسهم على أمل أن ترتفع أسعارها، بالتخلص منها بإعطائها

---

[1] Ellis Paxson Oberholtzer, Jay Cooke: Financier of the Civil War, Vol.2, New York, 1907, PP. 378-380.

للسماسرة، وطلبوا منهم بيعها فوراً وأدى ذلك إلى هبوط الأسعار، وتدافع الناس إلى الشوارع وطلبوا من السماسرة التوقف عن البيع على أمل أن يزداد هامش الربح في اليوم التالي [1].

أدى انهيار مؤسسة كوك الى حالة من الذعر بين المستثمرين، تلا ذلك قيام بورصة نيويورك في العشرين من أيلول عام 1873 بإغلاق أبوابها لمدة عشرة أيام ، وانهارت (10) آلاف شركة ، وتهاوت أنشطة وأعمال أخرى، وتقلص حجم العمل في تشييد السكك الحديدية ، وتركت الأزمة آثاراً اقتصادية شديدة على الولايات المتحدة الأمريكية ، تمثلت في انهيار العديد من البنوك ، وانخفاض الأجور ، وتسريح الآلاف من العاملين ، وزيادة نسبة البطالة ، وإفلاس العديد من شركات السكك الحديدية وشركات قطع الأخشاب ، فضلاً عن انخفاض حاد في قيمة العقارات ، وتوقف حركة القطارات في أحيان كثيرة [2] .

لم تقتصر آثار الأزمة على الجانب الاقتصادي فحسب ، بل تعدته الى الآثار السياسية الخطيرة التي تمثلت في تذمر المواطنين الأمريكيين ، لاسيما العبيد المحررين ، من سياسات الحزب الجمهوري ، وإدارة الرئيس غرانت ، فقد أدت سياسات الحزب الجمهوري المالية ، لاسيما قانون العملة لعام 1873 الى تقليل حجم الأموال المتداولة في السوق الامريكية الى مستويات متدنية ، بسبب اقتصارها على المعروض من العملة الورقية المغطاة بالذهب **(الدولار الأخضر)** أو دولار الذهب المعدني ، وكان كلاهما ذا قيمة مالية عالية ، ليس بمقدور الطبقات الكادحة الحصول عليها لتسديد ديونها الثقيلة لأصحاب المصارف والقروض ، وكان أغلب هؤلاء هم من العبيد المحررين الذين كانوا يحلمون بالإصلاحات الاجتماعية التي ستغير حياتهم ، فكانت هذه الأزمة وطريقة تعامل الحكومة معها كوقع الصاعقة عليهم ، الأمر الذي دفعهم الى التخلي عن مساندة الحزب الجمهوري ، والتحول الى دعم الحزب الديمقراطي ، لاسيما في الولايات الجنوبية للحصول على المساعدة الممكنة من أرباب العمل السابقين من كبار الملاك والمزارعين [3].

في الأول من كانون الأول عام 1873 عقدت جلسات الدورة الثالثة والأربعين للكونغرس، وقد تركزت المناقشات حول المسائل المالية والاقتصادية وتشريعات العملة ، وأكد غرانت في رسالته السنوية للكونغرس" **أنه سيكرس كل جهوده لحل مشكلات البلاد المالية والاقتصادية** " [4] .

---

[1] Ellis Paxson Oberholtzer, Op.Cit., PP.429-432.

[2] Charles Poor Kindleberger, Historical Economics: Art or Science? , University of California Press, 1990,P.21.

[3] William Alan. Blair, The Use of Military Force to Protect the Gains of Reconstruction , Civil War History Journal,Vol.51, No. 4, December 2005,PP. 388-402.

[4] William A. Dunning, Reconstruction……., P.238.

ناقش الكونغرس أمكانية إقرار سياسة تضخمية لتحفيز الاقتصاد الأمريكي الذي دخل مرحلة الكساد بعد موجة الذعر لعام 1873 ، لاسيما في ظل تصاعد المطالبات بتبني سياسة مالية تعيد التوازن الى الحياة الاقتصادية في الولايات المتحدة ، فوافق في الرابع عشر من نيسان عام 1874 على تمرير قانون المناقصات القانونية المعروف بإسم " **قانون التضخم** " والذي يهدف الى زيادة إمدادات الولايات المتحدة المالية عبر إصدار البنك الوطني مبلغاً جديداً من المال مقداره (260,000,000) دولار، ليصبح مجموع المبلغ المتداول في الولايات المتحدة (382,000,000) دولار[1] ، وهو ما أيده كثير من المزارعين والرجال الذين يعانون من أعباء الديون الثقيلة ، وعارضه أصحاب المصارف والمضاربين الذين دعوا الرئيس لاستخدام حق النقض ضد مشروع القانون ، بسبب اعتماده على سندات وأموال المستثمرين الأجانب ، وفي الثاني والعشرين من نيسان عام 1874 استخدم الرئيس غرانت حق النقض ضد مشروع القانون بشكل غير متوقع بحجة " **أن من شأنه أن يدمر ائتمان الأمة** " [2]. وفي تموز من العام نفسه اتفق الجمهوريون والديمقراطيون في الكونغرس على تمرير مشروع القانون الذي يجعل الحد الأقصى للمبلغ المتداول فعلاً في الولايات المتحدة عند (382,000,000) دولار ، فصادق عليه الرئيس ليصبح قانوناً نافذاً [3] .

ترك هذا الحل الوسط قدراً كبيراً من الشعور بالاستياء لدى الناخبين الأمريكيين لاسيما في الولايات الغربية الذين عدّوا البنك الوطني مجرد جهاز لزيادة ثروة المتنفذين وأقطاب السلطة في الولايات الشمالية والشرقية ، وزاد الانقسام بشأن مسائل العملة ، وتوالي الفضائح المالية وفساد أعضاء الحكومة من نفور الناخبين عن الحزب الجمهوري ، فقد تزامن هذا القانون مع الكشف عن فضيحة جديدة تورط فيها سياسيون جمهوريون بارزون في إدارة الرئيس غرانت ، أطلق عليها أسم " **ضريبة الويسكي** أو **عقد سان بورن** " [4] .

ففي العاشر من كانون الثاني عام 1874 وجهت تهمة الاحتيال للحصول على أموال عامة الى **جون سان بورن** John D. Sanborne وأثنين من موظفي مكتب الإيرادات الداخلية (BIR- Bureau of Internal Revenue) الذي أنشئ في العام 1872 بموجب قانون الاعتمادات الذي أقره الكونغرس الأمريكي ، والذي يسمح لوزارة الخزانة الأمريكية بتعيين موظفين

---

(1) William A. Dunning, Reconstruction……., P.239.
(2) James F. Rhodes, Op.Cit., PP. 126–127.
(3) Jean Edward Smith, Op.Cit., PP. 576–577.
(4) William A. Dunning, Reconstruction……., P.240.

في مكاتب الإيرادات الداخلية لجمع ضرائب غير مدفوعة للحكومة الأمريكية تقدر قيمتها بحوالي (427,000) دولار ، لقاء حصولهم على عمولة مقدارها (50%) من قيمة هذه الضرائب ، والذين تعاقد معهم وزير الخزانة آنذاك – السيناتور عن ولاية ماساتشوستس – جورج باتويل George S. Boutwell (1818–1905)[1] للقيام بهذه المهمة ، وقد نجح سان بورن في جمع مبالغ طائلة من صانعي (**الويسكي**) في الولايات المتحدة الأمريكية ، وحصل على عمولة مقدراها (213,000) دولار ، أتضح فيما بعد أنه تقاسمها مع مسؤولين بارزين لتمويل نشاطات سياسية للحزب الجمهوري ، إلا إنه نجح في تبرئة نفسه بحجة أنه قد جمع هذه الأموال بموجب عقد مع الحكومة ، مما دفع الرئيس غرانت الى إصدار قرار في الثاني والعشرين من حزيران عام 1874 يقضي بإصلاح قانون الخدمة المدنية عبر إلغاء نظام التعاقد وفقاً لقانون الاعتمادات لعام 1872 [2] .

في ظل هذه الأجواء المشحونة بالتذمر من الحزب الجمهوري والحكومة ، أعاد الكونغرس مناقشة التدابير اللازمة لمعالجة آثار الأزمة الاقتصادية الحادة التي تعصف بالبلاد ، فأقر ابتداءاً من العام 1874 جملة من التشريعات المالية التي تهدف الى تدارك التأثيرات السلبية للأزمة على الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن هذه التشريعات القانون الذي أقره الكونغرس في الثاني والعشرين من تموز عام 1874 لإصلاح مجموعة من الأنشطة والوظائف المعمول بها في سك العملة في الولايات المتحدة ، وقانون الاستئناف الذي أقرّ في الرابع عشر من كانون الأول عام 1875 تحت ضغط أصحاب المصالح المالية ، ويقضي بالموافقة على إعادة العمل بنظام الذهب – **أي دعم العملة الورقية بقيمتها من الذهب** – [3]. والقانون الذي أقرّ في السابع عشر من نيسان عام

---

[1] **سياسي ورجل دولة أمريكي ، ولد بولاية ماساتشوستس عام 1818، ودرس فيها ، انضم الى الحزب الديمقراطي وانتخب مثلاً في المجلس التشريعي للولاية ، وفي عام 1851 انتخب حاكما لماساتشوستس ، في عام 1854 انضم الى الحزب الجمهوري وعارض العبودية ، وفي عام 1862 تخرج من كلية القانون ومارس المحاماة ، انتخب عام 1863 عضواً في مجلس النواب الأمريكي ، وانضم الى الجناح الراديكالي في الحزب الجمهوري وشغل منصب أول مفوض للإيرادات الداخلية في عهد الرئيس لينكولن ، عينه الرئيس غرانت وزيراً للخزانة عام 1869 واستقال منها عام 1873 للخدمة في مجلس الشيوخ حتى عام 1877، توفي عام 1905. للمزيد من التفاصيل ينظر :-**
- Charles Lanman, Op.Cit.,p:62.

[2] William S. McFeely, Op.Cit., PP. 147-148.

[3] **بحلول نهاية الحرب الأهلية ، كان أكثر من (430) مليون دولار أمريكي من العملة الورقية المغطاة بالذهب (Greenback) في التداول ، وبعد قرار المحكمة العليا بفرض عقوبات دستورية على العملات غير القانونية ، أراد بعض النواب الجمهوريين في الكونغرس استئناف مدفوعات التقاعد بالنقود الورقية ، فتقدموا بمشروع هذا القانون الذي يدعو وزير الخزانة الى توفير الغطاء القانوني للعملة الأمريكية المتداولة ، وتحديد مقدارها بـ (300) مليون دولار واستبدال الكسور الورقية المتداولة (shinplasters) والعملة الفضية في أسرع وقت ممكن ، وأصبح هذا القانون ساري المفعول بدءا من الأول من كانون الأول عام 1879. للمزيد من التفاصيل ينظر :-**

-Charles Emory Smith, From Lincoln to Taft 1854-1908 Why I am Republican : The History and a Achievement of the Republican Party -A record of Over Fifty Years, Philadelphia, 1908,P.22.

1876 لينظم الأحكام الواردة بشأن أوجه القصور في مكتب سك العملة الملحق بوزارة الخزانة الأمريكية ، فيما أقرّ الكونغرس مطلع العام 1877 أحكام تزوير العملة الأمريكية [1].

من جهته حاول الرئيس غرانت إجراء الإصلاحات الضرورية للحد من تفشي الفساد في حكومته ، فأقال في الخامس عشر من تشرين الأول من عام 1875 وزير الداخلية كولومبوس ديلانو Columbus Delano الذي اعترف بتورطه في إحالة عقود مسح الأراضي العامة ورسم الخرائط الى نجله وشقيقه الذين حصلا على قيمة العقد دون تنفيذ أي عمل مقابل ، وعين في التاسع عشر من الشهر نفسه زكريا تشاندلر Zachariah Chandler (1813– 1879) [2] وزيراً للداخلية ، وأوكل إليه مهمة إصلاح الوزارة بعد أن منحه صلاحيات واسعة [3].

وعلى الرغم من الجهود المضنية التي بذلها الرئيس غرانت لإصلاح ما يمكن إصلاحه من فساد حكومي ، وما أقره الكونغرس من تشريعات لمعالجة مشاكل البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، إلا أن هذه الجهود لم تنجح في وقف تراجع شعبية الحزب الجمهوري بين الناخبين ، لاسيما في الولايات الجنوبية والغربية ، وهذا ما أثبتته انتخابات التجديد النصفي للكونغرس في كانون الأول عام 1875 ، إذ تمكن الديمقراطيون من تحقيق الأغلبية في الكونغرس للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب الأهلية ، فسيطروا على مجلس النواب ، وانتخبوا السيناتور عن ولاية أنديانا أم . سي . كير M. C. Kerr رئيساً للمجلس ، فيما كان الحزب الجمهوري – مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية لعام 1876 – يمر بأسوأ مرحلة في تاريخه السياسي منذ تأسيسه ، إذ عجز عن إصلاح سياسته الراديكالية لإعادة إعمار الجنوب بعد أن انحرفت عن مسارها الحقيقي ، وتحولت من برنامج لمساعدة الفقراء المحررين وحمايتهم واستعادة حقوقهم ، الى برنامج لثراء المتنفذين من قيادات الحزب وكبار الموظفين الحكوميين ، كما أطاحت فضائح الفساد بسمعة الرئيس غرانت وإنجازات إدارته ، فضلاً عما خلفته الأزمة الاقتصادية من تأثيرات قاسية على الاقتصاد الأمريكي ، أسهمت في إرباك سياسة الحكومة وشغلتها عن مواجهة النفوذ المتنامي للديمقراطيين في الولايات الجنوبية [4].

---

[1] William S. McFeely, Op.Cit., PP. 149-151.

[2] سياسي أمريكي شهير ، ولد في بلدة بيدفورد بولاية نيوهامبشاير عام 1813 ، وتعلم فيها ، أيد الحزب اليميني ، اختير عام 1851 رئيساً لبلدية ديترويت ، انتخب عام 1857 لعضوية مجلس الشيوخ عن الحزب الجمهوري ، وانضم الى الجناح الراديكالي ، أيد عام 1868 جهود عزل الرئيس جونسون ، عينه الرئيس غرانت عام 1875 وزيراً للداخلية . للمزيد من التفاصيل ينظر :- - Charles Lanman, Op.Cit.,PP.100-101.

[3] Arthur Tappan Pierson, Zachariah Chandler: An Outline Sketch of his Life and Public Services , Detroit,1880, PP. 343-345.

[4] Charles Emory Smith, Op.Cit., PP. 22-23.

سابعاً:– برنامج الحزب الانتخابي لعام 1876 :– Republican Platform of 1876

في الثالث عشر من كانون الثاني عام 1876 أصدرت اللجنة التنفيذية الوطنية للحزب الجمهوري نداءً لعقد المؤتمر الوطني " **للحزب الجمهوري الاتحادي** " في مدينة سينسيناتي في الرابع عشر من حزيران عام 1876 لتسمية مرشحي الحزب لمنصبي الرئيس ونائبه ، وقد جاء في هذا النداء :–

" المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري الاتحادي "

" إن المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري الاتحادي الذي سيتم فيه تسمية مرشحي الحزب لمنصبي رئيس الولايات المتحدة الامريكية ونائبه ، سوف يعقد في الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الأربعاء الموافق الرابع عشر من حزيران عام 1876 في مدينة سينسيناتي ، وكل ولاية مخولة بالتمثيل بعدد من النواب مساوٍ لضعف عدد نوابها في مجلسي الكونغرس ، ومن نائبين لكل إقليم منظم ، ومثلهما لمقاطعة كولومبيا ، وسيتم التوصية لتشكيل لجان في بضع ولايات لدعوة كل الناخبين الجمهوريين ، وكل الناخبين الآخرين بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية السابقة ، من الذين يعارضون القضايا الإقليمية الناشئة ، والراغبين في العيش بسلام في هذا البلد عن طريق المحافظة على الحقوق الدستورية التي تضمن لكل مواطن الحق في الاقتراع العام بدون خوف أو خداع ، وبعيداً عن التضليل ، والذين يرغبون بإدارة اقتصاد البلاد من قبل ضباط أمناء ومخلصين ، ويسعون لتحقيق الإصلاحات الحكومية التي تقضيها الظروف من حين لآخر ، ويعارضون إضعاف الرصيد العام عن طريق التملص من سداد الدين العام ، ويدعمون الولاء للأمة ، ويعتبرون أن نظام التعليم العام هو الرافد للحرية الأمريكية ، مما يستوجب المحافظة عليه وتحريره من الولاءات الطائفية والمناطقية ، والذين يؤمنون بأن تحقيق هذه الغايات يتم من خلال بناء الثقة بين الحكومة وأولئك المواطنين المتمسكين بروح الدستور ومبادئ إعلان الاستقلال في ذكراه المئوية الأولى " [1] .

اللجنة التنفيذية الوطنية

---

[1] Gordon S.P. Kleeberg, Op.Cit., PP. 97-98.

يتبين من هذا النداء أن اللجنة التنفيذية الوطنية اختارت الإبقاء على اسم " **الحزب الجمهوري الاتحادي الوطني** " في هذه الانتخابات ، إدراكاً منها لأهمية مخاطبة الأمريكيين بلغة تجسد الحرص على صيانة الاتحاد في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الحزب ، كما حافظت اللجنة على عدد النواب المخولين لتمثيل كل ولاية أو إقليم أو مقاطعة ، وأظهرت الرغبة في التعاون مع كل المؤيدين لبقاء الاتحاد بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية السابقة ، وأوضحت – على العكس من النداء السابق – سياسة الحزب في المرحلة القادمة [(1)].

عقد الحزب الجمهوري مؤتمره الانتخابي في الرابع عشر من حزيران عام 1876 في مدينة سينسيناتي بولاية أوهايو ، وبعد فشل الجمهوريين الراديكاليين في إعادة ترشيح يوليسيس غرانت لولاية رئاسية ثالثة [(2)] ، فقد شهد المؤتمر ترشيح خمس شخصيات مهمة لمنصب الرئيس ، كان أهمها جيمس بلين James Blaine الذي يعدّ واحداً من أبرز قادة الحزب الجمهوري في فترة الإعمار ، وكان من الممكن له أن يحوز على ترشيح الحزب الجمهوري لمنصب الرئيس ، لولا اتهامه من قبل الديمقراطيين وبعض الجمهوريين الليبراليين بقبول الرشوة من أصحاب مصالح السكك الحديدية ، ومحاولته التأثير على الكونغرس في الموافقة على منح أراضي حكومية للسكك الحديدية عام 1866، الأمر الذي أدى الى استبعاده من الترشيح ، وهكذا فقد استقر رأي الجمهوريين على ترشيح حاكم ولاية أوهايو رذر فورد هايز Rutherford B. Hayes (1822–1893) [(3)] الذي كان أحد أبطال الحرب الأهلية لمنصب الرئيس ، فيما اختير النائب عن نيويورك وليام ويلر William A. Wheeler بالتزكية لمنصب نائب الرئيس [(4)].

[(1)] Gordon S.P. Kleeberg, Op.Cit.,P. 99.

[(2)] **للمرة الأولى في تاريخ الحزب الجمهوري اقترحت بعض الصحف الجمهورية إعادة ترشيح غرانت لولاية ثالثة في انتخابات عام 1876 دون الحاجة الى عقد مؤتمر انتخابي للحزب ، وأيد جمهوريو ولاية بنسلفانيا هذا المقترح عام 1875 ، واعترض الديمقراطيين الذين يسيطرون على مجلس النواب على هذا المقترح وعدّوه " إساءة للنظام الجمهوري الأمريكي والتقاليد التي وضعها واشنطن ، مما يعرض المؤسسات الدستورية للمخاطر " فصوت مجلس النواب على رفض المقترح بأغلبية (238) صوتاً مقابل (18) صوتاً مؤيدة . للمزيد من التفاصيل ينظر :-**

-George O. Seilhamer, Op.Cit., PP.334-335.

[(3)] **الرئيس التاسع عشر للولايات المتحدة الامريكية ، ولد في الرابع من تشرين الأول عام 1822 في مدينة ديلاوير بولاية أوهايو ودرس في كلية كينيون ، وتخرج فيها مع مرتبة الشرف الأولى في عام 1842 ، ثم درس القانون بكلية الحقوق بجامعة هارفارد عام 1843 وتخرج في عام 1845 ومارس المحاماة في مدينة ساندوسكاي ، ترك المحاماة مع بداية الحرب الأهلية ليخدم في جيش الاتحاد وتمت ترقيته الى رتبة لواء لشجاعته ، خدم في الكونغرس الأميركي بين عامي 1865–1867 كمرشح جمهوري، ثم ترك الكونغرس لترشيح نفسه لحاكم ولاية أوهايو ، وانتخب لمرتين (1867–1871) ، استأنف ممارسة المحاماة بعد نهاية ولايته الثانية ، ولكنه عاد إلى الحياة السياسية في عام 1875 للخدمة بمنصب حاكم للولاية للمرة الثالثة ، انتخب عام 1876 رئيساً للولايات المتحدة الامريكية وخدم لولاية واحدة ، توفي عام 1893 . للمزيد من التفاصيل ينظر :-**

- Encyclopedia Americana, Vol.17,P.526.

[(4)] Lloyd Robinson, The Stolen Election: Hayes versus Tilden—1876, Tom Doherty Associates, New York, 1968,PP. 99-100.

بعدها أعلن الحزب عن برنامجه الانتخابي لعام 1876 وجاء فيه [1]:-

1. إن الولايات المتحدة هي أمة وليست عصبة ، وستبقى حقوق أبنائها في الداخل والخارج مصانة في ظل الدستور ، وأن الاتحاد بين ولاياتها هو تجسيد لحقيقة أكدنا عليها مراراً وهي أن الناس يولدون أحراراً ، ويمنحهم الخالق حقوقاً متساوية في الحياة والحرية ، وسيبقى الحزب الجمهوري حريصاً على هذه المبادئ بكل ما يمتلك من قوة .
2. إن حماية الجزء الجنوبي من الاتحاد والحفاظ على الحقوق الكاملة لمواطنيه، هو من الواجبات المقدسة للحزب الجمهوري ، التي سيسعى لتعزيزها بالتعديلات الدستورية والقوانين التي تضمن لكل مواطن ممارسة حقوقه في العمل والانتخاب وفي مجمل حياته العامة .
3. على الحكومة أن تطلق التزاماتها تجاه الدائنين ، وحسب قانون الكونغرس الذي وقعه الرئيس غرانت ، وأن تسعى لإصلاح النظام النقدي للولايات المتحدة في أقرب فرصة ممكنة ، كما يجب عليها استحصال الضرائب والكمارك على الموارد المستوردة لزيادة العائدات المالية ، وتسديد الديون العامة كلما أمكن ذلك ، ونجدد هنا معارضتنا لمنح المزيد من الأراضي العامة الى الشركات والهيئات الاحتكارية ، وتكريس العمل بدلاً عن ذلك في بناء المساكن للمواطنين.
4. طبقاً للدستور ، فإن على الرئيس ووزرائه ترشيح مسؤولي الدوائر الحكومية ، وإن لمجلس الشيوخ حق الموافقة على هذه الترشيحات ، ولمجلس النواب حق محاسبة المقصرين ، وليس للمجلسين الحق في أن يمليا على الرئيس ووزرائه أي تعيينات للمناصب الحكومية ، بل يقتصر دورهما على الاستشارة لا غير ، لأن ذلك يتم وفقاً لقواعد النزاهة والكفاءة والمؤهلات ، وسوف نتخذ كل الوسائل الممكنة لمقاضاة المفسدين والمنحرفين والخونة .
5. أن نظام التعليم العام هو نظام لحماية حقوق المواطنين كافة ، ولغرض صيانة هذا النظام وضمان استمراريته ، نوصي بتعديل دستوري اتحادي يمنع أن يكون أي عقار أو مدرسة أو معهد تحت سيطرة طائفية .
6. على الحكومة أن تحدد – بمعاهدات مع حكومات الدول الأوروبية – الحماية الكاملة للرعايا الأمريكان الموجودين في أوروبا ، كما هو حال الرعايا الأوروبيين في الولايات المتحدة ، وأن تشرع القوانين التي تحمي المهاجرين الجدد ، وعلى الكونغرس أن يستقصي وبشكل عاجل تأثيرات هجرة – المنغوليين – على الناحيتين المعنوية والمادية للبلاد .

---

[1] Walter R. Houghton, Op.Cit., PP. 533-536.

7. يدرك الحزب الجمهوري أهمية الخطوات الأولى على طريق إيجاد حقوق متساوية للمرأة الأمريكية من خلال تعديلات قانونية ودستورية مهمة ، فيما يتعلق بالزوجات والأمهات والأرامل ، وعلى صعيد الوظائف والانتخابات ، والإشراف التربوي والاتحادات العامة ، وعلى الكونغرس أن يبحث عاجلاً – وفقاً للدستور – مسألة استقلال سلطات الولايات على أراضيها فيما يتعلق بمهام اجتثاث الآثار الوحشية والهمجية لنظام تعدد الزوجات ، ونطالب بمجموعة قوانين تنهي هذه المظاهر في أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية كافة.
8. يجب الوفاء بالوعود الممنوحة للجنود ورجال البحرية الشجعان ، اعترافاً بالجهود والتضحيات التي قدموها لحماية أرواح الناس .
9. نشجب من الأعماق كل ميل طائفي أو مناطقي – يعول عليه للفوز بالانتخابات – لأن هذا العمل سيؤثر على التصويت الانتخابي ، وسيفضي الى نزاعات مناطقية وإقليمية تودي بالنجاحات ، وتعرض حياة الإنسان للخطر ، ونتهم الحزب الديمقراطي – وفق هذه الرؤية – بالخيانة ومحاولة احتواء مجلس النواب وتسليم مصير الأمة الى أعدائها من المتمردين غير التائبين وأنصارهم .

يتبين من البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري لعام 1876 أن الجمهوريين أدركوا شدة المنافسة في هذه الانتخابات المصيرية بالنسبة لمستقبل الحزب ، بعد تراجع شعبيته في كثير من الولايات الأمريكية بسبب فضائح الفساد ، والفشل في تقديم الحلول لكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، لاسيما في ظل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد ، وسيطرة الديمقراطيين على مجلس النواب ، فحاولوا في هذا البرنامج تقديم الوعود بمعالجة عدد من المشكلات المهمة لشرائح مختلفة من المجتمع ، كقضايا الإصلاح الاقتصادي ، والتعليم ، والهجرة ، والدين العام ، ونظام الأسرة ، وحقوق المرأة ، فضلاً عن محاولتهم النيل من الحزب الديمقراطي عبر اتهامه بالخيانة والتمييز الطائفي والمناطقي ، وهي على ما يبدو محاولة لإستباق نتيجة الانتخابات التي بدت في كثير من الولايات تميل لصالح الحزب الديمقراطي .

في الثامن والعشرين من حزيران من العام نفسه ، وبعد أيام قليلة من انتهاء المؤتمر الانتخابي للحزب الجمهوري الذي أسفر عن ترشيح شخصية جمهورية إصلاحية لمنصب رئيس الولايات المتحدة ، عقد الحزب الديمقراطي مؤتمره الانتخابي في مدينة سانت لويس St. Louis بولاية ميسوري ، وحضره أكثر من خمسة آلاف شخص كان يدفعهم الأمل للفوز بهذه الانتخابات بعد عشرين عاماً على فوزهم في آخر انتخابات رئاسية ، وشهد المؤتمر إلقاء خطب حماسية تدعو

الديمقراطيين الى عدم تفويت فرصة الفوز في هذه الانتخابات عبر ترشيح شخصية إصلاحية تعبر عن متطلبات المرحلة التي تمر بها البلاد ، والتي تقتضي إنهاء فساد الإدارة الجمهورية [(1)].

ترشحت لمنصب الرئيس شخصيات سياسية عديدة ، وبعد جولتين من الاقتراع فاز حاكم ولاية نيويورك صموئيل تيلدن Samuel J. Tilden (1814–1886) [(2)] بترشيح الحزب لمنصب الرئيس وبالأغلبية الساحقة ، وجاء هذا الترشيح تجسيداً لرغبة الحزب في تحقيق الإصلاحات الحكومية اللازمة ، فقد ذاع صيت تيلدن بعد فضحه لعصابة تويد في مدينة نيويورك عام 1870 ، وعرف منذ ذلك الوقت بالرجل الصادق ، فضلاً عن تأييده لإصلاح قانون الخدمة المدنية ، وقانون الاستئناف ، فيما رشح الحاضرون توماس هندريكس Thomas A. Hendricks من ولاية إنديانا لمنصب نائب الرئيس ، وجاء في البرنامج الانتخابي للحزب الديمقراطي **تعهده بالقضاء على الفساد الحكومي لإدارة الرئيس غرانت ، وإصلاح الحكومات الاستبدادية في الجنوب ، وإصلاح نظام توزيع الأراضي ، وإزالة القيود الكمركية ، وتشريع القوانين التي تحمي المهاجرين الأوروبيين الجدد ، وتحد من الهجرة الشرقية** [(3)].

شهدت انتخابات الرئاسة لعام 1876 ظهور حزب جديد على الساحة السياسية الامريكية ، أطلق عليه حزب (**الدولار الأخضر** Greenback Party)[(4)]. وقد عقد الحزب مؤتمره الانتخابي في السابع عشر من آيار عام 1876 بمدينة أنديانا بولس Indianapolis بولاية إنديانا ، وأعلن عن ترشيح العالم والاقتصادي الأمريكي الشهير بيتر كوبر Peter Cooper (1791– 1883) لمنصب الرئيس ، ودعا في برنامجه الانتخابي الى " **الإلغاء الفوري لقانون الاستئناف لعام**

---

(1) George O. Seilhamer, Op.Cit.,P.345-346.

(2) **سياسي أمريكي شهير ، ولد في التاسع من شباط عام 1814 في مقاطعة لبنان في نيويورك ، درس القانون في جامعة ييل، ثم انتقل إلى جامعة نيويورك حيث تخرج في عام 1837 ومارس المحاماة عام 1841 ، انتخب عضواً في المجلس التشريعي لنيويورك عام 1846 ، ثم عضواً في لجنة كتابة دستور الولاية عام 1848 ، انضم الى جناح مارتن فان بورين الذي شكل حزب الأرض الحرة ، وبعد انهيار هذا الحزب عاد الى صفوف الحزب الديمقراطي ورفض الانضمام للحزب الجمهوري ، وفي عام 1855 ترشح لمنصب النائب العام للولاية ، ثم اختير بعد الحرب الأهلية رئيساً للجنة الوطنية للحزب الديمقراطي ، انتخب عام 1872 عضواً في المجلس التشريعي للولاية ، وساهم في كشف الكثير من عمليات الاحتيال والسرقة في الولاية ، وانتخب حاكماً لنيويورك عام 1875 وبقي فيه حتى الحادي والثلاثين من كانون الأول عام 1876 ، توفي في الرابع من آب عام 1886 . للمزيد من التفاصيل ينظر :-**

- Encyclopedia Americana, Vol.17,P.526.

(3) Walter R. Houghton, Op.Cit., PP. 536-541.

(4) **تأسس هذا الحزب عام 1875 للتعبير عن رغبات المستدينين الذين طالبوا بزيادة العرض من العملة الورقية ، وفي عام 1878 اتحدت فئات العمال فيما بينها، لتكون (حزب الدولار الأخضر للعمال) ، وقد كان برنامج هذا الحزب يطالب بزيادة استعمال الدولار الأخضر ، وحرية طبع الفضة واستعمالها لتصبح ذات فاعلية كالذهب ، وفي عام 1878 وفي أعلى درجات نجاحه ، استطاع هذا الحزب أن ينتخب خمسة عشر ممثلا له في الكونغرس ، وفاز كثير من مرشحيه بمناصب رسمية في العديد من الولايات . للمزيد من التفاصيل ينظر :-**

- Paul Kleppner, " The Greenback and Prohibition Parties " in Arthur M. Schlesinger , History of U.S. Political Parties, Volume 2, 1860-1910, Chelsea House &R.R. Bowker Co., New York, 1973, PP.1551-1556.

1875 ، وزيادة العرض من العملة الورقية Greenback ، وأن تأخذ الحكومة في تشريعاتها بنظر الاعتبار تحقيق التنمية الشاملة لكافة قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة ، وطالب بخفض الضرائب ، وعدم بيع السندات الحكومية للأجانب لغرض شراء العملة الفضية " [1].

شهدت الحملات الانتخابية لمرشحي الحزبين الجمهوري والديمقراطي استخدام كل أنواع الدعاية الممكنة من صحف ، ومجلات ، ومنشورات ، وفرق موسيقية للتأثير على الناخبين ، مع التركيز على الولايات المتأرجحة [2] نيويورك وإنديانا ، وكذلك الولايات الثلاث التي لا تزال تحت الحكم العسكري بموجب قوانين الكونغرس لإعادة الإعمار وهي لويزيانا وفلوريدا وكارولاينا الجنوبية ، في محاولة لكسب أصوات هذه الولايات المؤثرة ، إذ اعتقد الجمهوريون أن حصولهم على أصوات الولايات الثلاث ، فضلاً عن أصوات الولايات الشمالية والغربية ، سيكون كافياً لحصولهم لفوز مرشحهم في هذه الانتخابات ، فيما سعى الديمقراطيون الى الحصول على أصوات الناخبين في هذه الولايات عن طريق دعم تشكيل الحكومات الديمقراطية فيها [3] .

تبادل الطرفين خلال الحملة الرئاسية شتى أنواع الاتهامات ، إذ اتهم الديمقراطيون خصومهم الجمهوريين بالفساد ، فردّ الجمهوريون باتهامهم بالتسبب في الحرب الأهلية ، ورددوا الشعار الشهير " Not every Democrat was a rebel, but every rebel was a Democrat " " **ليس كل ديمقراطي متمرداً ، ولكن كل متمرد كان ديمقراطياً** " [4] ، وحذّر الجمهوريون من خطورة فوز الديمقراطيين في هذه الانتخابات التي ستقضي على منجزات الحرب الأهلية ، وتهدد الحقوق الدستورية التي نالها المواطنون السود بعد الحرب ، فيما أكد الديمقراطيون على تاريخ مرشحهم صموئيل تيلدن الإصلاحي الذي سيقضي على فساد إدارة الرئيس غرانت [5].

جرت الانتخابات الرئاسية في السابع من تشرين الثاني عام 1876 ، وبعد ثلاثة أيام من الاقتراع أعلن عن نتيجة الانتخابات التي أظهرت فوز المرشح الديمقراطي صموئيل تيلدن في التصويت الشعبي ، بحصوله على (4,288,546) صوت ، وبفارق (250,000) صوت عن

---

[1] Walter R. Houghton, Op.Cit., PP. 532-533.

[2] **هي الولايات الأمريكية التي لا تحتوي على أغلبية سياسية جمهورية كانت أم ديمقراطية ، الأمر الذي يجعل مواقفها متغيرة من دورة انتخابية إلى أخرى ، لذلك تتجه أنظار الحملات الانتخابية إلى تلك الولايات لمحاولة استمالتها والفوز بها في الانتخابات . للمزيد من التفاصيل ينظر:-**

- http://ar.wikipedia.org/wiki/

[3] Lloyd Robinson, Op.Cit.,P.102.

[4] George O. Seilhamer, Op.Cit., PP.344.

[5] Ibid,P.345.

المرشح الجمهوري هايز الذي حصل على (4,034,311) صوت ، أما في الهيئة الانتخابية فقد حصل تيلدن على (184) صوتاً ، مقابل (166) صوتاً لهايز [(1)] .

وعلى الرغم من فوز تيلدن الساحق في التصويت الشعبي ، إلا إنه فشل في الحصول على الأغلبية في الهيئة الانتخابية ، فقد كان بحاجة الى صوت انتخابي واحد للفوز بمنصب الرئيس ، أما هايز فقد كان بحاجة الى أصوات تسعة عشر ناخباً لتحقيق الأغلبية [(2)] ، وبسبب تقديم الولايات الجنوبية الثلاث التي تخضع للحكم العسكري ، لويزيانا وفلوريدا وكارولاينا الجنوبية لائحتين لنتيجة الانتخابات ، تؤيد أحداها المرشح الجمهوري والأخرى تؤيد المرشح الديمقراطي ، فقد تبادل الحزبان الاتهامات بتزوير الانتخابات في هذه الولايات ، في محاولة منهما لنيل أصواتها والفوز بمنصب الرئيس ، فقد اتهم الجمهوريون خصومهم الديمقراطيين باستخدام القوة والترهيب لمنع الناخبين السود من التصويت لصالح الحزب الجمهوري في هذه الولايات ، أما الديمقراطيون فقد اتهموا الجمهوريين بقذف صناديق الاقتراع في المسطحات المائية ، وتلطيخ البطاقات الانتخابية التي صوتت لصالح تيلدن بالحبر الأسود وذلك لجعلها غير مقروءة ، مما يؤدي بالتالي الى إبطالها [(3)] .

ومما زاد من محنة الجمهوريين في هذه الانتخابات ، وجعل مسألة الحسم أكثر تعقيداً ، هو إلغاء حاكم ولاية أوريغون Oregon الديمقراطي Fayette Grover لصوت أحد الناخبين الجمهوريين عن الولاية ، ويدعى جون واتس John Watts واستبداله بناخب ديمقراطي ، بحجة أنه يشغل منصب مدير مكتب البريد ، استناداً الى الفقرة الأولى – ثانياً – من المادة الثانية من الدستور[(4)] ، وبهذا فقد ارتفع مجموع الأصوات المتنازع عليها الى (20) صوتاً ، ما يعني خسارة هايز لأحد أصواته المهمة لتصبح (165) بدلاً من (166) مما يحتم عليه الحصول على كل أصوات الولايات الثلاث ، وصوت ولاية أوريغون إذا ما أراد الفوز بمنصب الرئيس [(5)] .

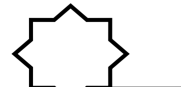
[(1)] George W. Platt, Op.Cit., PP. 179-180.

[(2)] **نصت المادة الثانية – الفقرة الثانية – ثالثاً من الدستور الأمريكي ، على حصول المرشح لمنصب الرئيس على أغلبية أصوات الناخبين في الهيئة الانتخابية للفوز بمنصب الرئيس ، (نصف + واحد) ، ولما كان عدد أعضاء الهيئة الانتخابية التي تنتخب الرئيس عام 1876 هو (369) عضواً ، فقد توجب حصول أحد المرشحين على أصوات (185) ناخباً ليتمكن من الفوز بمنصب الرئاسة . للمزيد من التفاصيل ينظر :– وزارة الخارجية الامريكية ، حول أمريكا ..... ، المصدر السابق ، ص 26.**

[(3)] Terry G. Madonna & Richard Glenn, The Compromise of 1877, Center for Politics & Public Affairs, Franklin & Marshal College, 2000,P.2.

[(4)] **تنص الفقرة الأولى – ثانياً من المادة الثانية على منع كل عضو في مجلس الشيوخ أو النواب أو كل من يشغل منصباً حكومياً يقتضي الثقة أو يدر ربحاً من أن يكون ناخباً في الهيئة الانتخابية . للمزيد من التفاصيل ينظر:– وزارة الخارجية الامريكية ، حول أمريكا ...، المصدر السابق ، ص 26.**

[(5)] William A. Dunning, Reconstruction………, P.318.



ثامناً:- التوافق مع الديمقراطيين والاستمرار في الحكم :-

سببت نتيجة انتخابات العام 1876 ظهور أكبر نزاع بخصوص نتائج الانتخابات في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، فلم تكن هناك قوانين انتخابية أو سابقة للكونغرس في معالجة مثل هذا النزاع ، الأمر الذي أربك عمل الكونغرس وتسبب له في فوضى لم يشهدها من قبل ، إذ انتقل النزاع الى داخل أروقته عبر محاولة الديمقراطيين الذين يسيطرون على مجلس النواب ، والجمهوريين الذين يسيطرون على مجلس الشيوخ فرض حلولهما على قراراته ، وبحلول الأول من كانون الثاني عام 1877 لم يتم حسم الأمر ، فاستقر رأي الكونغرس أخيراً على تشكيل لجنة انتخابية من أعضاء الحزبين في مجلسي النواب والشيوخ ، وقضاة المحكمة الاتحادية العليا ، يكون لها الحق في تحديد مصير الأصوات العشرين المتنازع عليها ، وتتألف من خمسة عشر عضواً ، سبعة منهم ديمقراطيون ، وسبعة جمهوريون ، وقاضٍ مستقل من قضاة المحكمة الاتحادية العليا [1] ، فوافق مجلس الشيوخ في الخامس والعشرين من كانون الثاني على تشكيل اللجنة بأغلبية (47) صوتاً مقابل (17) صوتاً ، وفي اليوم التالي صوت مجلس النواب بالموافقة على تشكيل هذه اللجنة بأغلبية (191) صوتاً مقابل (86) صوتاً ، ووقع الرئيس غرانت على قرار الكونغرس في التاسع والعشرين من كانون الثاني عام 1877 ليصبح نافذاً [2] .

كان الهدف من تشكيل هذه اللجنة تحقيق التوازن بين الحزبين في تحديد مصير الأصوات العشرين المتنازع عليها ، فرحب الديمقراطيون والجمهوريون بهذه الخطوة العادلة ، غير أن الديمقراطيين سرعان ما أصيبوا بخيبة أمل بعد استقالة القاضي ديفيد ديفيس David Davis (1815-1886) [3] من عضوية اللجنة بعد انتخابه لعضوية مجلس الشيوخ عن ولاية إلينوي ، وتعيين الكونغرس لقاضٍ جمهوري بدلاً عنه هو جوزيف برادلي Joseph P. Bradley ، حيث لم

---

[1] أعضاء اللجنة من مجلس الشيوخ هم كل من :-

- Geo. F. Edmunds, Frederick T. Frelinghuysen , Oliver P. Morton, Allen G. Thurman and Thomas F. Bayard.

أما أعضاء اللجنة من مجلس النواب فهم كل من :-

- Henry B. Payne, Eppa Hunton, x George F. Hoar, James A. Garfield and Josiah G.Abbott.

أما أعضاء اللجنة من قضاة المحكمة الاتحادية العليا فهم كل من :-

- Nathan Clifford, J W. Strong, Joseph P. Bradley, Samuel F. Miller and Stephen J. Field .

المصدر :- -Frank A. Flower, Op.Cit.,P.332.

[2] Terry G. Madonna & Richard Glenn, Op.Cit., PP.3-4.

[3] **قاضٍ أمريكي شهير ، ولد بولاية ماري لاند ودرس فيها ، ثم انتقل لدراسة القانون بولاية ماساتشوستس ، ثم في جامعة ييل وتخرج فيها عام 1835 ، ثم انتقل الى ولاية إلينوي حيث انتخب عضواً في مجلسها التشريعي عام 1845 ، وترأس المحكمة الاتحادية في الولاية بين عامي 1848 – 1862 ، شغل منصب مدير حملة أبراهام لينكولن في المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري عام 1860 ثم عينه الرئيس لنكولن مساعداً لرئيس المحكمة الاتحادية العليا ، انتخب عضوا في مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية إلينوي عام 1877 وخدم فيه حتى عام 1883 . للمزيد من التفاصيل ينظر :-**

-Encyclopedia Americana, Vol.17,P.526.

يكن في المحكمة الاتحادية قاضٍ مستقل سوى القاضي المستقيل ديفيد ديفيس ، فيما كان بقية الأعضاء من الجمهوريين ، مما منح الحزب الجمهوري الأفضلية في هذه اللجنة [1] .

واجهت الولايات المتحدة الأمريكية أزمة حقيقية لحسم النزاع الانتخابي بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري ، فقد تعقدت الأمور كثيراً بعد أن أختل التوازن داخل اللجنة الانتخابية لصالح الحزب الجمهوري ، مما أثار استياء الديمقراطيين داخل مجلس النواب وهددوا بتعطيل عمل اللجنة ، وتعالت صيحاتهم " **تيلدن أو الدم** " [2] . وبدأت جماعات الضغط وأصحاب شركات الأعمال الكبرى كالسكك الحديدية والمصارف وأعضاء الكونغرس بالضغط على قادة الحزبين للتوصل الى حل يرضي الطرفين ، فدخل ممثلوا الحزبين في مفاوضات سرية في فندق Warmley في العاصمة واشنطن مساء السادس والعشرين من شباط عام 1877 [3] .

عملت جماعات الضغط التي كانت تسعى لتأمين مصالحها ، على مدى أسبوع كامل من المفاوضات ، لإقناع الديمقراطيين بالموافقة على منح الأصوات الانتخابية المتنازع عليها الى المرشح الجمهوري هايز ، مقابل ضمانات يقدمها الجمهوريون لتنفيذ المطالب التي نادى بها الحزب الديمقراطي في برنامجه الانتخابي ، والتي تتلخص في أربعة نقاط أساسية هي [4]:-

1. إنسحاب جميع القوات الإتحادية من الولايات الجنوبية الثلاث (لويزيانا ، وفلوريدا ، وكارولاينا الجنوبية) ومنحها الحق في تشكيل حكومات ديمقراطية بنفسها .
2. تعيين وزير واحد – على الأقل – ضمن إدارة الرئيس هايز .
3. بناء السكك الحديدية العابرة للقارات باستخدام أراضي الولايات الجنوبية (تكساس والمحيط الهادئ) .
4. إقرار التشريعات اللازمة لمساعدة الجنوب على تطوير الصناعات الجنوبية لتعويض خسائره الفادحة خلال الحرب الأهلية . يتعهد الديمقراطيون في مقابل ذلك بقبول منح الرئاسة سلمياً الى هايز ، واحترام حقوق السود .

---

(1) George W. Platt, Op.Cit.,P.180.

(2) هدد العديد من الديمقراطيين الذين اعتقدوا أنهم تعرضوا للخداع بالحرب ، وأعلن عضو الكونغرس الديمقراطي عن ولاية كنتاكي هنري اتيرسون إنه أعد جيشا من (100،000) رجل للمسير الى واشنطن إذا لم يتولى تيلدن الرئاسة . للمزيد من التفاصيل ينظر :-

- Harper's Weekly, February 26, 1877.

(3) قاد وفد الحزب الجمهوري في هذه المفاوضات إيفارتس W.M. Evarts الذي كان المنسق الرئيسي لحملة هايز وشغل منصب مستشار اللجنة الانتخابية ، وأصبح فيما بعد وزير الخارجية في إدارة هايز ، فيما مثل الحزب الديمقراطي وفد قاده جون يونغ براون John Young Brown وهو من قادة الحزب الديمقراطي في ولاية كنتاكي . للمزيد من التفاصيل ينظر :-

- H.J. Eckenrode, Rutherford B. Hayes: Statesman of Reunion, New York, 1930,P. 231.

(4) William A. Dunning, Reconstruction………, PP.339-340.

صوت أعضاء اللجنة الانتخابية الخمسة عشر على المرشحين ، فحصل هايز على أصوات الجمهوريين الثمانية ، فيما حصل تيلدن على أصوات الديمقراطيين السبعة ، الذين أعترضوا على هذه التسوية ، وهددوا بتعطيل عمل اللجنة الانتخابية ، في محاولة منهم للضغط على الوفد الجمهوري لتقديم ضمانات مكتوبة لتنفيذ هذه المطالب من قبل هايز ، عندها قدم عضو الوفد الجمهوري تشارلز فوستر Charles Foster الذي يعمل مساعداً لهايز ، تعهداً مكتوباً الى جون يونغ براون يتضمن تعهد هايز بتنفيذ جميع مطالب الحزب الديمقراطي ، وهو ما مهد الطريق لإعلان الديمقراطيين عن موافقتهم على منح الأصوات العشرين المتنازع عليها الى المرشح الجمهوري رذرفورد هايز في الثاني من آذار عام 1877 ، منهين بذلك ما عرف " **بتسوية 1877** " التي حسمت أكثر الانتخابات الأمريكية إثارة للجدل [1] .

على إثر الإعلان عن هذه التسوية ، عقد الكونغرس الأمريكي جلسة مشتركة لمجلسي النواب والشيوخ في الثاني من آذار عام 1877 ، أعلن في نهايتها عن فوز المرشح الجمهوري رذرفورد هايز بمنصب الرئاسة بعد حصوله على (185) صوتاً في الهيئة الانتخابية مقابل(184) صوتاً لمنافسه الديمقراطي صموئيل تيلدن ، وفوز المرشح الجمهوري وليام ويلر بمنصب نائب الرئيس [2] . أدى هايز اليمين الدستورية في الرابع من آذار عام 1877 ، وتعهد بالوفاء بالوعود التي نصت عليها التسوية ، فاختار الديمقراطي ديفيد كي David M. Key (1824−1900) مديراً لمكتب البريد العام للولايات المتحدة ، وأصدر في الحادي عشر من نيسان عام 1877 أمراً بسحب القوات العسكرية من لويزيانا ، منهياً بذلك مرحلة إعادة الإعمار في الجنوب ، ومعلناً بدء مرحلة جديدة من تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، هي مرحلة السلام الذي دعا إليه غرانت وفشل في تحقيقه طوال ثماني سنوات حين رفع شعار" Let Us Have a Peace " [3] والتي استعاد فيها الديمقراطيون سيطرتهم على الولايات الجنوبية ، وتخلى فيها الجمهوريون عن نضالهم من أجل ضمان حقوق المحررين السود [4] .

---

(1) Terry G. Madonna & Richard Glenn, Op.Cit.,P.4.
(2) Harper's Weekly, March 2, 1877.
(3) William A. Dunning, Reconstruction………,P.340.
(4) Vann C. Woodward, Origins of the New South, 1877-1913, Louisiana State University Press,1972, PP.23-25.

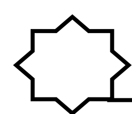
الخــاتـمـة

يعدّ تشكيل الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة في السابع من تموز عام 1854 تتويجاً لعقود من النضال المستمر للتيار اليميني المحافظ من السياسيين الذين صاغوا مبادئ الحرية التي نشأت عليها الولايات المتحدة الأمريكية في إعلان الاستقلال عام 1776 ، وتجسيداً لمبادئ وأفكار توماس جيفرسون الذي أسس أول حزب سياسي في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية هو الحزب الديمقراطي الجمهوري ، للمطالبة بحقوق الولايات وتوسيع المشاركة الشعبية في السلطة السياسية ، وامتداداً للمبادئ اليمينية التي نشأ عليها حزب الويغ عام 1834 لمعارضة نظام الرق وتوسيع العبودية في الأقاليم الجديدة ، بعد أن أصبحت مسألة الرق القضية السياسية الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية ، وانقسمت البلاد إزاءها بين مؤيد ومعارض .

أدى الحزب الجمهوري قبل تسلمه للسلطة السياسية في عام 1860 دوراً سياسياً هاماً بوصفه حزباً للمعارضة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1854 – 1860 ، تمثل في توحيد الشعور المناهض للرق في الولايات الشمالية ، وترسيخ دعائم الإتحاد بين الولايات الأمريكية ، عبر تأكيده على إن انفصال أي ولاية عن الاتحاد الأمريكي سيؤدي إلى تفكيك عرى الوحدة القائمة بين الولايات الأمريكية ، فعمل على التصدي لتهديدات الجنوب بالانفصال ، ورفض قرار المحكمة الاتحادية العليا في قضية دريد سكوت التي عمقت الانقسام بين الشمال والجنوب ، وكرست نظام العبودية في الولايات المتحدة الأمريكية .

وعلى الرغم من أن خسارة الحزب الجمهوري للانتخابات الرئاسية لعام 1856 قد أجلت اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية ، بسبب موقفه المتشدد تجاه نظام الرق ، إلا إن وصوله الى السلطة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1860 وتقلد أبراهام لنكولن لمنصب الرئاسة كان السبب الرئيس والمباشر لإندلاع هذه الحرب ، بعد إعلان الولايات الجنوبية انفصالها عن الاتحاد .

يرى الباحث إن الحزب الجمهوري تمكن على مدى ستة عشر عاماً قضاها على رأس السلطة السياسية في الولايات المتحدة (1860– 1876) من تحقيق الكثير من الأهداف التي كان ينادي بها ، إذ لم تعرف الولايات المتحدة الأمريكية على مدى تاريخها الذي سبق تسلم الحزب الجمهوري

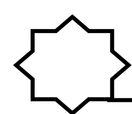


للسلطة عام 1860 ، أي حزب سياسي استطاع أن ينجز ما أنجزه الحزب الجمهوري خلال فترة وجوده في السلطة السياسية .

فعلى صعيد السياسة الداخلية ، حقق الحزب من خلال سيطرته على السلطتين التنفيذية والتشريعية خلال سنوات الحرب الأهلية ، الهدف الرئيس الذي أنشئ من أجله ، وهو إلغاء نظام الرق في الولايات المتحدة الأمريكية ، عبر إعلان تحرير العبيد لعام 1863 ، الذي جعل ما يزيد عن أربعة ملايين من البشر أحراراً ، وأنهى التمرد الجنوبي في واحدة من أسوأ الحروب الأهلية التي عرفها تاريخ العالم الحديث ، وسنَّ القوانين وتشريعات الحماية الكمركية التي جعلت من الولايات المتحدة أعظم أمة صناعية على وجه الأرض ، وأنشأ المصرف الوطني الذي أصدر العملة الورقية المغطاة بالذهب " **الدولار الأخضر**" التي أصبحت متداولة في كل أرجاء العالم ، بل أصبحت الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد العالمي الى يومنا هذا ، وسدّد بها الدين العام الذي خلفته سنين الحرب ، وأنشأ القوة البحرية الأمريكية التي أصبحت واحدة من أقوى الأساطيل في العالم ، وأنشأ نظام توزيع المساكن الذي وفّر الملاذ لمئات الآلاف من العوائل الأمريكية التي كانت بلا مأوى ، وأنشأ أكبر شبكة من السكك الحديدية في العالم من أقصى شمال الولايات المتحدة الى أقصى جنوبها ، ومن شرقها الى أقصى غربها .

وفي عهد إعادة الإعمار تمكن الحزب من أعادة الولايات المنفصلة الى الاتحاد عام 1870 ، عبر فرض التعديلات الدستورية التي تمنح الحقوق السياسية والمدنية للمواطنين السود على قدم المساواة مع أقرانهم البيض وهي (**التعديل الثالث عشر 1865، والرابع عشر 1868، والخامس عشر 1870**) ، كما أقر عام 1875 **قانون الحقوق المدنية** الذي يمنح هؤلاء السود حقوقاً مدنية متساوية مع البيض في الأماكن العامة ، بغض النظر عن اللون أو العرق، أو حالة العبودية السابقة ، وتمكن الكثير من المواطنين السود لأول مرة من ممارسة حق الاقتراع والترشيح للمناصب الحكومية التنفيذية والتشريعية ، وانتخبوا في المجالس التشريعية وشكّلوا الحكومات في الولايات الجنوبية ، بعد عشر سنوات من قرار المحكمة الأتحادية العليا في قضية دريد سكوت ، الذي نفى عنهم صفة المواطنة الأمريكية ، كما أصدر قانون إصلاح قانون الخدمة المدنية عام 1871 والذي حدد شروط وأهلية المتقدمين لشغل الوظائف العامة .

أما على صعيد السياسة الخارجية ، فقد تمكنت الولايات المتحدة تحت إدارة الحزب الجمهوري من تحقيق العديد من النجاحات السياسية ، على الرغم من إلتزامها بسياسة عدم التدخل في

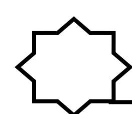


الشؤون الداخلية للدول الأخرى وفقاً لمبدأ مونرو لعام 1823 ، فقد منعت فرنسا من احتلال المكسيك ، وتجنبت الحرب مع اسبانيا بعد التزامها بسياسة الحياد خلال الانتفاضة الكوبية ، وأرغمت بريطانيا على دفع التعويضات عن موقفها من التمرد الجنوبي خلال الحرب الأهلية ، في معاهدة واشنطن لعام 1871 التي أسست لمبدأ التحكيم الدولي في العلاقات الدولية .

غير أن مسيرة الحزب وانجازاته في السلطة السياسية ، لم تسلم من الأخطاء التي أساءت الى سمعة الحزب ، وأودت بالعديد من منجزاته السياسية ، ودفعت بالكثير من المؤرخين الى الاعتقاد بفشل سياساته ، لاسيما في عصر إعادة الإعمار ، فقد أدى اغتيال الرئيس لنكولن في الرابع عشر من نيسان عام 1865 الى اختلال التوازن بين جناحي الحزب المعتدل والراديكالي ، لصالح الجناح الراديكالي المتشدد ، الذي تمكن بسبب ضعف إدارة الرئيس جونسون ، من الهيمنة على الكونغرس وإقرار سياسة الإعمار الراديكالي القاسية تجاه الجنوب في العام 1867، والتي أدت الى إنصاف المحررين السود عبر تجديد عمل مكاتب العبيد المحررين ، وتثبيت أسس الاتحاد من خلال فرض التعديلات الدستورية بوصفه شرطاً لإعادة الولايات المتمردة الى الاتحاد ، غير أن هذه السياسة قوبلت بالإستياء من قبل الحزب الديمقراطي والمواطنين البيض في الولايات الجنوبية ، ودفعتهم الى ممارسة كل أشكال العنف ضد السود المحررين الذين شكلوا الحكومات الجمهورية بمساعدة الجيش ، فظهرت المنظمات الإرهابية التي قتلت السود وحرمتهم من ممارسة حقهم في الاقتراع مثل منظمة كو كلاكس كلان ، ومنظمة القمصان الحمر ، ومنظمة العصبة البيضاء .

وعلى الرغم من أن رئاسة غرانت لفترتين خلال عصر إعادة الإعمار (1868–1876) قد أسهمت في إضفاء الاستقرار على الولايات المتحدة بعد الحرب الأهلية ، بعد تمكنه من مكافحة عنف منظمة كو كلاكس كلان عن طريق المحاكم الاتحادية التي أصدرت أحكامها بحق أعضاء هذه المنظمة المدانين بالاعتداء على السود ، وإعادته لتنظيم الحزب الجمهوري في الولايات الجنوبية باستخدام القوة العسكرية ، ونجاحه في حماية مصالح البلاد الخارجية ، إلا إنها شهدت تلطخ سمعته السياسية بسبب دفاعه المتكرر عن موظفيه الفاسدين ، ومحاباته لأصحاب المصالح والمتنفذين ، ورفضه لأكثر من مرة الاستجابة لمطالب الكونغرس بإجراء تحقيقات في تهم الفساد المالي لكبار المسؤولين في إدارته ، الأمر الذي ألحق الضرر بسمعة ومستقبل الحزب .

ويرى الباحث إن كفاءة الرئيس غرانت العسكرية لم تسعفه في أداء عمله بفاعلية كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية في فترة إعادة الإعمار التي اتسمت بالاضطراب ، فقد كان صادقاً إلى

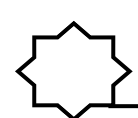


حد الوقوع ضحية للأصدقاء الجشعين وعديمي الضمير الذين تسببوا له بفضائح كثيرة هزت أركان إدارته ، وتسببت في انقسام الحزب الجمهوري على نفسه ، ووقوف الإصلاحيين الليبراليين ضده عام 1872 ، كما تمكنت المعارضة الديمقراطية في الولايات الجنوبية من استعادة سيطرتها على مجلس النواب في انتخابات التجديد النصفي لعام 1874 ، الأمر الذي مكنها من كشف الكثير من ملفات الفساد التي تورط فيها كبار الموظفين في إدارة الرئيس غرانت ، فضلاً عن سوء إدارته لأزمة الكساد الاقتصادي الشديد التي مرت بها الولايات المتحدة منذ العام 1873 .

مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية لعام 1876 بات في حكم المؤكد بالنسبة للجمهوريين عدم قدرتهم على تحقيق الفوز بمنصب الرئاسة ، لاسيما مع تزايد السخط على سياساتهم بين الفقراء والسود المحررين في الجنوب ، بسبب الآثار القاسية التي تركها قانون العملة لعام 1873 ، وتنامي المعارضة الديمقراطية في الولايات الجنوبية ، ومعاودة المنظمات المسلحة لممارسة أعمال العنف ضد المواطنين السود ، مما دفعهم الى التخلي عن مساندة الحزب الجمهوري والتحول الى الحزب الديمقراطي ، في محاولة للحصول على المساعدة من أرباب أعمالهم السابقين ، فضلاً عن فشل الحزب في إعادة ترشيح غرانت لولاية ثالثة ، الأمر الذي اضطره لاختيار شخصية إصلاحية تحظى بالقبول بين الناخبين الأمريكيين، فوقع اختياره على حاكم ولاية أوهايو رذرفورد هايز ، الذي كان واحداً من الجمهوريين الليبراليين المنادين بإنهاء الإعمار الراديكالي ، ومحاربة الفساد .

غير أن اختيار الحزب الديمقراطي لشخص صموئيل تيلدن بوصفه مرشحاً للرئاسة في هذه الانتخابات ، وهو المعروف بمواقفه الكثيرة في محاربة الفساد ، ودعواته لإصلاح قانون الخدمة المدنية ، قد أحرج الحزب الجمهوري كثيراً ، فشعبية تيلدن تفوق شعبية هايز بكثير ، وهذا ما أثبتته صناديق الاقتراع ، إذ كان فوز تيلدن في التصويت الشعبي ساحقاً ، وبفارق كبير عن منافسه هايز، وتأكد هذا التفوق في تصويت الهيئة الانتخابية ، إذ حصل تيلدن على (184) صوتاً مقابل (166) صوتاً لهايز ، وهو ما دفع بالحزب الجمهوري للجوء الى خيار التسوية الذي طالما حسم نزاعات الفرقاء ، حتى أمسى سمة مميزة من سمات الفكر السياسي الأمريكي .

جاءت تسوية العام 1877 لتضع الحزب الجمهوري على محك اختبار النوايا الحقيقية وراء سياسة الإعمار الراديكالي التي دافع عنها طيلة سنين ، فكان قبوله بشروط الحزب الديمقراطي في هذه التسوية نسفاً للكثير من الانجازات التي حققها على مدى سنيّ الحرب وإعادة الإعمار ، إذ



تخلى عن أربعة ملايين من السود الذين حررهم في الحرب ، ومنحهم الحقوق المدنية والسياسية ، من خلال التعديلات الدستورية ، وتركهم للمصير المجهول في الجنوب ، حين وافق على الانسحاب من الولايات الجنوبية ، ليستعيد الحزب الديمقراطي سيطرته عليها بالكامل ، ويسلب هؤلاء السود ما نالوه من حقوق بدمائهم .

ويعتقد الباحث إن ثمن استمرار الحزب الجمهوري في الحكم ونهاية عهد إعادة الإعمار في الولايات الجنوبية بالطريقة التي مهدت لها هذه التسوية ، كان غالياً ، إذ إن هذه التسوية جعلت من الممكن القول إن المساواة في الحقوق المدنية والسياسية بين البيض والسود ، التي تحدث عنها الحزب الجمهوري ، لم تكن سوى إلتزاماً غير مؤكد ، سرعان ما تخلى عنه الجمهوريون أمام إغراءات السلطة ، ليفسحوا المجال أمام الديمقراطيين لمعاودة سياسة التمييز بين البيض والسود لعقود طويلة .

المصادر والمراجع

– القرآن الكريم .

أولاً:– الوثائق المنشورة :

1. Dread Scott V. Sanford , S435 , 1857 , 60 U.S. 393(1856) www.american national Archive.org
2. John Sherman , of Ohio. “The Republican Party : It's History and Policy” ,Speech at the Cooper Institute in the City of New York , April 13, 1860.
3. Charles Sumner, “ The Republican Party; Its Origin, Necessity & Permanence “, Speech at the Young Men's Republican Union of New York, July 11 , 1860 .
4. Glenni W. Scofield , Of Pennsylvania, “ The Purpose of the Republican Party”, Speech of Delivered in the House of Representatives, July 14, 1868.
5. Kansas – Nebraska Compromise , S 432 , 30 May 1854 , www.american national Archive.org.

ثانياً:– الكتب الوثائقية :

1. Joyce Appleby , Alan Brinkley and James M. McPherson, The American Journey , McGraw – Hill , New York , 2005.
2. D. William , The Oxford History of the French Revolution, London, 2002.
3. F . B . Carpenter, The works of Abraham Lincoln : Speeches and Presidential address 1859- 1865, “ Cooper Union Address “ Vol.4, The University Society Inc., New York ,1907.
4. Francis Curtis , The Republican Party : A History of its Fifty Years' Existence and a Record of its Measures and Leaders1854-1904 , Vol.1, New York, 1904.
5. Frank A. Flower, History of the Republican Party, Embracing its Origin, Growth and Mission, Illinois, 1884.
6. George W. Platt , A history of the Republican party , Cincinnati , 1904.
7. Henry B. Rankin, Personal Recollections of Abraham Lincoln , Vol.1 , New York , 1916.
8. Henry H. Smith , All The Republican National Conventions from Philadelphia, June 17, 1856, to and including St. Louis, June 16, 1896,Washington, 1896.
9. Henry Steele Commager, Documents of American History, Vol.1, New York, 1949.
10. James D. Richardson, A Compilation of the Messages and Papers of the Presidents, Vol. 5, James Buchanan, Published by Authority of Congress, 1902.
11. James Moore , A Complete History of the Great Rebellion or the Civil War in the United States 1861-1865, W.S. Burlock and Company , Philadelphia, 1881.
12. John H. Clifford and Marion M. Miller, The Works of Abraham Lincoln: Abraham Lincoln: The True Story of a Great Life , Vol.1, New York , 1907.
13. Journal of the Senate of the United States of America Being the First Session of the Thirty - Fifth congress, Washington, Government Printing Office, 1861.
14. Kenneth C. Martis, et al, "Historical Atlas of Political Parties in Congress in the United States, 1789-1989", Macmillan Publishing Company, New York, 1989.
15. " National Party Platforms 1840 -1972 " Compiled by Donald Bruce Johnson and Kirk H. Porter , University of Illinois press , Urbana , Chicago , 5th Edition, 2nd printing , 1975.
16. Richard D. Heffner , A documentary History of The United States, New York , 1954.
17. Robert Birley, Speeches and Documents in American History, Vol.2,1818-1865, London, 1943.

18. Stefan Lorant , The Life of Abraham Lincoln, New York , 1955.
19. The Annals of America ,Vol.9(1858-1865), Chicago, 1976.
20. The U.S. Tow – Party System: Past and Present " , A View by Soviet Historians, Progress Publishers, Moscow, 1988.
21. William A. Dunning, The American Nation : A history, Vol. 22, Reconstruction - Political and Economic1865-1877, Columbia University, New York, 1907
22. Woodrow Wilson, A history of the American People,Vol.5, Harper & Brothers Publishers, New York,1901.

ثالثاً:- الكتب العربية والمعربة :-

1. إبراهيم أباظة الدسوقي وعبد العزيز الغنام ، تاريخ الفكر السياسي ، بيروت ، دار النجاح ، 1973.
2. احمد فؤاد عبد المجيد ، البيعة عند مفكري أهل السنة والعقد الاجتماعي في الفكر السياسي الحديث – دراسة مقارنة في الفلسفة السياسية ، القاهرة ، دار قباء للطباعة والنشر ، 1998.
3. آلان نيفينز وهنري ستيل كوماجر ، موجز تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة محمد بدر الدين خليل ، القاهرة ، الدار الدولية للتوزيع والنشر ، 1990.
4. ألكسي دي توكفيل ، عن الديمقراطية في أمريكا ، ج1 ، ترجمة بسام حجار ، معهد الدراسات الإستراتيجية ، بغداد – بيروت ، 2007.
5. إليشيا ستريت ، انكلترا – شعبها وأرضها ، ترجمة زينب محمود جوهر، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1965.
6. أميرة حلمي مطر ، الفلسفة السياسية ، ط3، القاهرة ، دار المعارف ، 1986.
7. إميل هوبنر ، النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة عدنان عباس علي ، ط1 ، الإمارات العربية المتحدة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2009.
8. الأوراق الفيدرالية ، ترجمة عمران أبو حجلة ، مراجعة احمد ظاهر ، عمان ، دار الفارس للنشر والتوزيع ، 1996.
9. بروس فنلاي ، الدستور الأمريكي ، ترجمة العميد المتقاعد جاسم محمد ، بغداد ، دار منشورات البصرة ، 1961.
10. بن يونس المرزوقي ، النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، جامعة وجـــدة ، 2009 .
11. تشارلز وماري بيرد ، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، ج1، دمشق ، نشر دار أطلس ، (د . ت) .
12. تيودور لووي وبنيامين جينسبرغ ، الحكومة الأمريكية – الحرية والسلطة ، ج1 ، ترجمة عمر عبد المسيح ، القاهرة ، مكتبة الشرق الدولية ، 2006.
13. ج . ب ، وايت ، كيف أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة حسن جلال العروسي ، مصر ، دار المعارف ، 1952.
14. جلال يحيى ، التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر – الجزء الثاني حتى الحرب العالمية الأولى ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، (د.ت) .
15. جورج مارسدن ، الدين والثقافة الأمريكية ، ترجمة صادق إبراهيم عودة ، ط1 ، الأردن ، دار الفارس للنشر والتوزيع ، 2001.
16. جوردون . س . وود ، الثورة الأمريكية ، ترجمة نادر سعادة ، ط1 ، عمان ، الأهلية للنشر والتوزيع ، 2006.
17. جون ستيل جوردون، إمبراطورية الثروة ، ج2 ، ترجمة محمد مجد الدين باكير ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، 2008.
18. جيرالد جونسون ، المحكمة العليا في الولايات المتحدة ، ترجمة أحمد عمر ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة للطبع والنشر، (د.ت) .

19. حسين فوزي النجار ، أمريكا والعالم ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 1986.
20. دوغلاس ستيفنسون ، الحياة والمؤسسات الأمريكية ، ترجمة أمل سعيد ، عمان ، الدار الأهلية للنشر ، 2001.
21. ديب علي حسن ، الولايات المتحدة الأمريكية من الخيمة الى الإمبراطورية ، مراجعة وتدقيق إسماعيل الكردي ، ط2، دمشق ، دار الأوائل للنشر والتوزيع ، 2002.
22. رأفت غنيمي الشيخ ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر ، ط1، عمان ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، مطبعة صحوة ، 2006.
23. رالف . م . غولدمان ، من الحرب الى سياسة الأحزاب – التحول الحرج الى السيطرة المدنية ، ترجمة فخري صالح ، مراجعة فاروق منصور ، ط1 ، عمان ، الأهلية للنشر والتوزيع ، 1996.
24. روبرت م. كروندن ، موجز تاريخ الثقافة الأمريكية ، ترجمة مازن حماد ، مراجعة أحمد يعقوب المجدوبة ، ط1 ، عمان ، الأهلية للنشر والتوزيع ، 1995.
25. ريجينا كيلي ، لنكولن ومعركة الرئاسة ، ترجمة سلامة عبيد ، دار الفكر العربي ، (د. م) ، 1966.
26. سترلنج نورث ، أبراهام لنكولن من الكوخ الى البيت الأبيض ، ترجمة أحمد كمال ، القاهرة ، عالم الكتب ، 1956.
27. ستيف فرايزر وغاري غرستل ، الطبقة الحاكمة في أمريكا – تأثير الأقوياء والنافذين في دولة ديمقراطية ، ترجمة حسان البستاني ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ، 2006.
28. صلاح علي نيوف ، مدخل الى الفكر السياسي الغربي ، كلية القانون والعلوم السياسية ، الأكاديمية العربية ، الدانمارك ، 2004.
29. طاهر عبد الحكيم ، اضطهاد الزنوج ، ط1 ، (د . م) ، دار الهنا للطباعة ، 1958.
30. طلعية الصياح وراغب العلي ، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية ، دمشق ، 1995.
31. عبد العزيز سليمان نوار وعبد الحميد البطريق ، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة الى أواخر القرن الثامن عشر ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1997.
32. عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي ، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1973.
33. عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين ، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين ، القاهرة ، دار الفكر العربي ،1999.
34. عبد العظيم رمضان ، تاريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الأوروبية الى الحرب الباردة ،ج2 ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1997.
35. عبد الغفور كريم علي ، الجذور التاريخية لنظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2000 .
36. عبد الفتاح حسن أبو علية ، تاريخ الأمريكيتين – التكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية ، ط1 ، الرياض ، دار المريخ ، 2001 .
37. عطا بكري ، الديمقراطية في التكوين ، بيروت ، دار العلم للملايين ، 1952.
38. غاري ناش ، الحمر والبيض والسود ، ترجمة مصطفى أبو الخير عبد الرزاق ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1995.
39. فرانكلين آشر ، موجز تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة مهيبة مالك الدسوقي ، بيروت ، دار الثقافة ،

1954.

40. فرحات زيادة وإبراهيم فريجي ، تاريخ الشعب الأمريكي ، بيروت ، مطبعة جامعة برنستون ، 1946.
41. فنسنت بنيه ، أمريكا ، ترجمة عبد العزيز عبد المجيد ، القاهرة ، مكتب الولايات المتحدة للاستعلامات ، 1945.
42. فنسنت شيان ، توماس جيفرسون أبو الديمقراطية ، ترجمة جاسم محمد ، بغداد ، فرانكلين للطباعة والنشر ، 1961.
43. فوزي قبلاوي ، نظام الحكم في أمريكا (الانتخابات) ، بيروت ، (د. ت) .
44. فيكتور بيرلو وألبرت أكان ، أعمدة الاستعمار الأمريكي ومصرع الديمقراطية في العالم الجديد ، ترجمة منير البعلبكي ، ط1 ، بيروت ، دار العلم للملايين ، 1980.
45. كارل ن . ديغلر ، الانطلاق من الماضي– القوى التي شكلت أمريكا الحديثة ، ترجمة صادق إبراهيم عودة ، مراجعة فاروق منصور ، ط1 ، عمان ، الأهلية للنشر والتوزيع ، 1997.
46. كارلتون هيز ، التاريخ الاوربي الحديث 1789 –1914 ، ترجمة فاضل حسين ، بغداد ، 1987.
47. كلود جوليان ، الحلم والتأريخ أو مئتا عام من تأريخ أمريكا ، نقله إلى العربية نخلة كلاس ، ط2 ، دمشق ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، 1989.
48. كلينتون روسيتر ، الأحزاب والسياسة في أمريكا ، ترجمة محمد لبيب شنب ، القاهرة ، دار النشر للجامعات المصرية ، 1960.
49. ماتيو أندرسون ، تأريخ القرن الثامن عشر في أوربا ، ترجمة نور الدين حاطوم ، بيروت ، دار الفكر المعاصر ، 1986.
50. مايكل كوربت وجوليا ميتشل كوربت ، الدين والسياسة في الولايات المتحدة ، ج1، ترجمة عصام فايز وناهد مصطفى، ط1، القاهرة ، مكتبة الشروق ، 2001.
51. مجدي كامل ، آل روتشيلد تجار الحروب والثورات وجني الثروات ، ط1 ، القاهرة ، دار الكتاب العربي ، 2008.
52. محمد أنور عبد السلام ، التجربة الاتحادية الأمريكية ، القاهرة ، مكتبة الانجلو مصرية ، 1974.
53. محمد جلال عناية ، الفكر السياسي الأمريكي ، ج1 ، المنبر الديمقراطي التقدمي ، البحرين ،2004.
54. محمد محمود النيرب ، المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام 1877 ، ج1، ط1، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، 1997.
55. محمد مصطفى صفوت ، الجمهورية الحديثة ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، 1958.
56. محمود فهمي المهندس ، البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر ، ج4 ، القاهرة ، المطبعة الأميرية الكبرى ، 1893.
57. مليفن آي . أروفسكي ، قرارات أساسية في الديمقراطية الأمريكية ، ترجمة شحادة فارع ، مراجعة فاروق منصور ، عمان ، دار البشير للنشر ، 1998.
58. منصف السليمي ، القرار السياسي الأمريكي ، باريس ، مركز الدراسات العربي – الأوروبي ، 1997 .
59. موريس ديفرجيه ، الأحزاب السياسية ، ترجمة صبري علي مقلد وعبد الحسن سعد ، ط3 ، بيروت ، دار النهار ، 1980.

60. ميشال ستيوارت ، نظم الحكم الحديثة ، ترجمة أحمد كامل ، مراجعة سليمان الطماوي ، دمشق ، دار الفكر العربي ،

1962.

61. ناهدة دسوقي ، دراسات في التاريخ الأمريكي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1998.
62. نويل برترام غيرسون ، وطن حر ومستقل – الاتحاد الكونفدرالي 1781 –1789 ، ترجمة لجنة من أساتذة الجامعة ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، 1970.
63. وزارة الخارجية الأمريكية – مكتب الإعلام الخارجي ، أحرار في النهاية – حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة ، 2008.
64. ------------ ، تاريخ الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة ، مكتب الولايات المتحدة للاستعلامات ، القاهرة ، (د . ت) .
65. ------------ ، مكتب برامج الإعلام الخارجي ، حول أمريكا – دستور الولايات المتحدة مع ملاحظات توضيحية ، (د . م) ، (د . ت) .
66. ------------ ، موجز التاريخ الأمريكي ، (د .م) ،(د.ت) .
67. ------------ ، الولايات المتحدة حكومة بواسطة الشعب ، (د . م) ، (د ، ت) .
68. وليام جاي كار ، أحجار على رقعة الشطرنج ، ترجمة سعيد جزائرلي ، مراجعة محمد بدوي ، ط1 ، بيروت ، دار النفائس ، 1973.
69. وول ديورانت ، قصة الحضارة ، ج1 ، مج 7 ، ترجمة محمد علي أبو درة ، بيروت ، دار الجيل ، (د.ت) .
70. ياسين محمد العيثاوي ، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008.
71. ---------- ، الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي ، ط1 ، عمان ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2008.

رابعاً:– الكتب الأجنبية :–

1. A .K . McClure , Old Time Notes of Pennsylvania, Vol.1, Philadelphia ,1895.
2. A. J. Great , History of Europe , Vol.3 , Wooden , New York , 1932.
3. A.K. .McClure , Our Presidents and How We Make them , New York ,1902.
4. Abram J. Dittenhoefer, How We Elected Lincoln :Personal Recollections of Lincoln and Men of His Time, A Campaigner for Lincoln in 1860 and a Lincoln Elector in 1864.
5. Adrian Cook, The Alabama claims: American Politics and Anglo-American Relations, 1865-1872, New York ,1975.
6. Albert Bushnell Hart , Formation of The Union (1750 – 1829) , New York , 1897.
7. Albert E. Pillsbury , Lincoln and Slavery, New York, 1913.
8. Albert Woodburn ,Political Parties and Party System in the U. S A., New York , 1903.
9. Alexander Johnston , American political history , London , 1905.
10. ------------------------ , American Political History 1763-1876 ,Vol.2, G. P. Putnam's Sons, New York, 1890.
11. Allan Nevins, Hamilton Fish : The Inner History of the Grant Administration, Vol.2 , New York,1936.
12. Allen C. Guelo, Lincoln’s Emancipation Proclamation: The End of Slaver in America, New York, 2004.
13. Arthur Tappan Pierson, Zachariah Chandler: An Outline Sketch of his Life and Public Services , Detroit,1880.
14. Baker Ross , House and Senate , Vol.2 , New York , 1991.
15. Bryan W. Herring , Unprotected or Mistakes of the Republican party ,Historical Publishing Co, Philadelphia, 1892.
16. C. Gardner , Act of the Republican Party As Seen as By History , The Eddy Press Corporation , Winchester , 1906.
17. Carl Becker , The Declaration of Independence , New York , 1942 .
18. Carl Sandburg, Abraham Lincoln- The Prairie years , Mladinska Knjiga, Yugoslavia , 1954.
19. Charles A. Beard and Mary R. Beard, The Rise of American Civilization – The Industrial Era, Vol. II, New York , 1930.
20. Charles A. Church , History of the Republican Party in Illinois 1854-1912 : With a Review of the Aggressions of the Slave-Power , Wilson Brothers Co., Rockford, Illinois: 1912.
21. Charles Emory Smith, From Lincoln to Taft 1854-1908 Why I am Republican : The History and a Achievement of the Republican Party -A record of Over Fifty Years, Philadelphia, 1908.
22. Charles Poor Kindleberger, Historical Economics: Art or Science? , University of California Press, 1990.
23. Charles Quarles, The Ku Klux Klan and Related American Racialist and Anti-Semitic organizations: A history and analysis, McFarland & Company Publishing , North Carolina, 1999.
24. Charles W. Dahlinger , Abraham Lincoln in Pittsburgh and Birth of the Republican Party , Reprinted from the western Pennsylvania Historical Magazine , Pittsburgh , 1920.
25. Charles W. Moores, The Life of Abraham Lincoln, New York, 1909.
26. Clarence E. McCartney, Lincoln and His Generals, Philadelphia, 1925.
27. Daniel Wait Howe, “ Birth of the Republican Party and its First Battle" , Political History of Secession to the Beginning of the American Civil War. Westport, CT: Negro Universities Press, The African American Experience. Greenwood Publishing Group, 1914.
28. David O. Stewart, Impeached : The Trial of President Andrew Johnson and the Fight for Lincoln's Legacy, New York, 2009.
29. David Widger , American Eloquence : Studies in American political History, Edited with Introduction by Alexander Johnston , Reedited by James Albert Woodburn , New York ,

2005.
30. David Wooten , Divine Right and Democracy , London ,1985
31. Dwight Goss , Lincoln The Man and the Statesman , ,New York , 1914.
32. E. B. Callender, Thaddeus Stevens: commoner, Boston, A. Williams and Company,1882.
33. Earle Dudley Ross, The Liberal Republican Movement , H. Holt Publishers, Michigan University Press,1919.
34. Eben G. Scott, Reconstruction During the Civil War in the United States of America, New York, 1895.
35. Edward Channing , A Short History of the United States , with Maps and Illustration , Cambridge, 1908.
36. Edward McPherson, The Political History of the United States of America During the Great Rebellion, 4ht Edition, Washington D. C. , James J. Chapman Co., 1882.
37. Edward Shepard , The Democratic party , New York , 1950.
38. Edward Stanwood , A history of Presidential Elections , Vol.2 , Boston , 1892.
39. Ellis Paxson Oberholtzer, A history of The United states Since The Civil War, Vol.1, 1865-1868, McMillan Co., New York, 1917.
40. ------------------------, Jay Cooke: Financier of the Civil War, Vol.2, New York, 1907.
41. Elwood A. Corning, Hamilton Fish ,The Lanmere Publishing Company, New York , 1918.
42. Ephraim Douglass Adams, Great Britain and the American Civil War ,Vol.2, London, 1924.
43. Eric Foner, Reconstruction: America's Unfinished Revolution, 1863–1877, New York ,1988.
44. Eugene V. Smalley ,A Brief History of Republican Party : From Its Organization to the Presidential Campaign of 1884, John B. Alden, Publisher , New York , 1884.
45. ---------------------- ,The Republican Manual: History , Principles , Early Leaders & Achievement of The republican party, New York , 1880.
46. Fortes Cue . John , A history of British Army , Vol.3 , London , 1960 .
47. Francis Campbell Sparhawk, A life of Abraham Lincoln, New York,1907.
48. Francis Curtis , The Republican Party , Vol.1, New York, 1904.
49. Frank Farrington, The Party of Abraham Lincoln, First Edition, Green lawn Publications, New York ,1946.
50. G.W.Julian , Political Recollections , New York , 1884.
51. George B. Tindall and David E. Shi , America : A Narrative History , Vol.1, Library of Congress, W . W . North & Company, Inc, New York , 2004.
52. George C. Edwards III and Martin Wattenberg , American Government, people , politics and policy , New York , 2002.
53. George O. Seilhamer, History of the Republican Party , Vol.1, Narrative and Critical history (1856-1898), Judge Publishing Co . New York (N.D) .
54. George S. Boutwell , Why I am Republican , Hartford , 1884.
55. George T. Dudley, Lincoln in Richmond, Washington, 1922.
56. Gerb Scott Douglas, The Declaration of Independence : Origin and Impact, New York,2003.
57. H.J. Eckenrode, Rutherford B. Hayes: Statesman of Reunion, New York, 1930.
58. Hans Christoph Schroeder, American Revolution , Munich , 1982.
59. Harold J. Berman , Law and Reduction : The Formation of the Western Legal Tradition , Cambridge MA, Harvard University Press, 1983.
60. Harry V.Jaffa, Crisis of the House Divided, Washington, 1973.
61. Henry Cabot , Alexander Hamilton , American Statesman Series , New York ,1882.
62. Henry Ketcham , The life of Abraham Lincoln , New York , 1901.
63. Henry Watterson , Marse Henry : An Autobiography ,Vol.1 ,New York,1888.

64. Hon A. Buck , Frauds and Falsehoods of the Republican party , H. J. Smith & Co. Company , U.S.A. 1892.
65. James Davidson , West and William E. Gienapp, Nation Of Nation: A Concise Narrative History of American Republic, 5ht Edition, McGraw- Hill, New York, 2005.
66. J. T. Headley, The Great Rebellion : A History of the Civil War in the United States, Vol.1, Chicago, 1866.
67. J.G. Randall , The Civil War and Reconstruction , Vol.1 , Kissinger publishing , printed in U.S.A. , (N.D).
68. James A. James and Albert H. Sanford, American History, Charles Scribner's Sons, New York,1909.
69. James M. McPherson, Abraham Lincoln and the Second American Revolution, New York, 1991.
70. --------------------, Battle Cay of Freedom : The Civil War Era , Oxford University Press, New York , 1988.
71. James Woodburn , American polities - political and party , New York , 1890.
72. Jean Edward Smith, Grant, Simon & Schuster Co., New York, 2001.
73. John . King Don , America The Unusual, Worth Publishers, New York , 1999.
74. John D. Long , The Republican Party : History , Principles and Policies , H . J . Smith & Co. Chicago , 1888.
75. John Formby, The American Civil War, New York, 1910.
76. John R. Commons , Horace Greely and The Working Class Origins of the Republican ,Vol. XXIV, Reprinted From Political Science Quarterly , Boston , Published By Ginn and Company ,1909.
77. John T. Morse , JR : John Adams , American Statesman Series , New York , 1885.
78. ------------------ , Thomas Jefferson : American Statesman Series, Houghton Mifflin,1883.
79. John W. Chambers , The Oxford Companion to American Military History , U.S.A. , 1999.
80. Jonathan T. Dorris, Pardon and Amnesty Under Lincoln and Johnson: The Restoration of the Confederates to Their Rights and Privileges, 1861-1898,South Carolina University Press, 1953.
81. Josiah Hartzell , The Genesis of the Republican party , New York , (N.D).
82. Julian . F. Rhodes , History of the United States from the Compromise of 1850 ,Vol.2 , New York , 1901.
83. Kenneth C. Martis, et al, "Historical Atlas of Political Parties in Congress in the United States, 1789-1989", Macmillan Publishing Company, New York, 1989.
84. Kenneth D. Ackerman, The Gold Ring: Jim Fisk, Jay Gould and Black Friday 1869, Dodd Mead & Co., New York, 1988.
85. Kenneth M. Stamp , America in 1857 : A Nation on the Brink , New York , 1990.
86. Kenneth U.A. Prewitt , An Introduction to American Government , New York , Harper Collins , 1991.
87. L. Fletcher, History of the American War , Vol.1, First Year 1861-1862, London, 1865.
88. Lloyd Robinson, The Stolen Election: Hayes versus Tilden—1876, Tom Doherty Associates, New York, 1968.
89. M. B. Schnapper, Grand Old Party: The First Hundred Years Of the Republican Party :A pictorial history, Public Affairs Press, Washington, D. C, 1955.
90. M.J.C. Vile , Politics in the U.S.A. , Rout ledge , 1999.

91. Mark E. Neely, The Fate of Liberty : Abraham Lincoln and Civil Liberties, New York,

1990.
92. Marshal Dorthy, Eighteenth Century England, New York, 1962.
93. Mead B. Walter, The United States Constitution : Personalities, Principles and Issues, New Jersey , 1987.
94. Merle Burke, United States History , The Growth of the Land , U.S.A , 1961.
95. Merrill Jensen , The Founding of a Nation , A history of the American Revolution 1763 – 1776 , McGraw- Hill Book Company , New York , 1968.
96. Michel D. Gambon , The Declaration of Independence 4 July 1776 , Document of American Diplomacy , London , 2003.
97. Michel Lewis, The History of British Navy , Penguin Books , Victoria, 1957.
98. Naomi Chomsky , Class Warfare , Interviews with David Barsmian, Common Courage press , 1996.
99. Nathaniel W. Stephenson , Abraham Lincoln and the Union, A Chronicle of the Embattled North , Vol.29 In The Chronicles Of America Series , Oxford University Press ,1918.
100. Newton Wyeth, Republican Principles and Policies : A brief History of the Republican National Party , Illustrated by Joseph R. Nuyttens , Chicago, the Republic press , 1916.
101. Noble Cunningham , The Jeffersonian Republican , The formation of party organization 1789-1801 , New York , 1957.
102. Norman A. Graebner, C. Fate Gilbert and Philip L. White, A history of United State , Vol. 1, Mc Grew – Hill Book Company , New York , 1970.
103. O. p. Wharton, Lincoln and The Beginning of the Republican Party in Illinois , Illinois State Journal Co., State Printers,1912
104. Oliver P. Chit wood and other , American People History to 1877, New York, 1962.
105. Oscar Handlin, The history of the united states, vol. 1, U.S.A , 1967.
106. Paul M. Angle and Earl Schenck Miers, Fire The Salute : Abe Lincoln Is Nominated, Kingsport, Tennessee, 1960.
107. Paul Selby , Genesis of The Republican Party in Illinois, Paper Was Read by the Author at a Meeting of the Illinois Republican Editorial Association at Decatur, Illinois, September 14,1904.
108. Pauline Maier , American Scripture Making the Declaration of Independence ,Vintage Book, New York, 1997.
109. Pauls Boyer and Clifford Clark ,A history of the American Peoples, Houghton Mifflin Company , New York , 1877.
110. Richard H. Sewell , Ballots for Freedom : Antislavery politics in the United States 1837 – 1860 , Oxford University press , New York , 1976.
111. Robert H. Bork , The Tempting of America : The political Seduction of the Law , The Free press , New York , 1990.
112. Rolan Max , A history of Great Britain , Paris , Armand Colin Press,1980.
113. ------------- , English Revolutions , Paris , Armand Calin Press ,1971.
114. Ruth K. Scott and Ronald J. Hrebenar, Parties in Crisis: party Politics in America, New York, 1969.
115. Sabato J . Harry , The party's Just Begun , Shaping Political for America's Future , New Jersey , 1988.
116. Samuel Eliot Morison, The Oxford History of The American People, New York, 1965.
117. Samuel G. Smith, Abraham Lincoln, New York, 1902.
118. Samuel P. Orth , The Boss and The Machine : A Chronicle Of The Politicians and Party Organization, New York, 2007.
119. Schachner , Nathan , Aaron Burr , A biography , New York , 1961.

120. Smith D. Atkins, Abraham Lincoln, Chicago, 1909.
121. Stephen M. Allen, Democratic and Republican :Slavery and Freedom Past and Present Crises –An Historical Address, Boston , 1888.
122. Theodore Clarke smith, Parties and Slavery 1850-1859 With Maps, The American Nation : A history , Vol.18, Harper & Brothers Publishers, New York, 1906.
123. Thomas W .Knox , The Republican Party and It's leaders : A history of the Party from It's Beginning to the Present Time, New York ,1892.
124. Tyler Anbinder , Nativism and Slavery: The Northern Know Nothing and the Politics of the 1850s , Oxford University press , New York , 1992.
125. Vann C. Woodward, Origins of the New South, 1877-1913, Louisiana State University Press,1972.
126. W. R . Brock , The Character of American History. London ,1960.
127. W.F.P.Fogg, History of the Formation of the Republican Party in Maine , New York , 1884.
128. Walter R. Houghton, History of The Principles and Achievements of the Republican Party, Caxton Publishing Company ,Chicago & New York, 1884.
129. William Eleroy Curtis, Abraham Lincoln, J. B. Lippincott Company, Philadelphia, 1902
130. William Johns , Mirror of Modern Democracy, A history of the Democratic Party From It's Organization in 1825 to It's Last Great Achievement : The Rebellion of 1861, New York , 1864.
131. William Liyne Wilson , The National Democratic party , It's History , principles , Achievements and Aims , Baltimore Harvey , 1888.
132. William O. Stoddard , The Lives of the Presidents: Abraham Lincoln and Andrew Johnson, New York, 1888.
133. William P. Meyers , A Brief History of the Democratic party , New York , 1945.
134. William S. McFeely, Grant: A Biography , Pulitzer Prize Publishers, Norton ,1981.
135. William Tharry , A History of American Wars from 1745-1918 , New York , 1981.

خامساً:- الرسائل والأطاريح الجامعية :-

1. أنيسة عبد الهادي الشظبي ، الأسس الفلسفية للدولة الحديثة عند كل من توماس هوبز وجان لوك ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة صنعاء ، 2008.
2. حاكم فنيخ علي ، الحزب الديمقراطي ودوره في الحياة السياسية الأمريكية (1801 – 1828) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية صفي الدين الحلي ، جامعة بابل ، 2010.
3. حسن عبد عطية ، مبدأ مونرو وأثره على السياسة الخارجية الأمريكية (1823-1865) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2006 .
4. حيدر شاكر خميس ، أبراهام لنكولن ودوره السياسي في الولايات المتحدة (1809- 1865) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2011.
5. حيدر طالب الهاشمي ، الحرب الأهلية الأمريكية (1861- 1865) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية أبن رشد ، جامعة بغداد ، 2006 .
6. شفان محمد خالد برواري ، الحرب الأهلية الأمريكية (1861 – 1865) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة دهوك ، 2009.

7. عدنان أمين محمد ، حركات الإصلاح الديني في انكلترا (1517 -1603) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، 2007.
8. عمار محمد علي ، الدبلوماسية الأوروبية خلال حرب الاستقلال الأمريكية (1775 – 1783) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2009.
9. كفاح محمد علي النجار ، توماس جيفرسون ودوره السياسي في الولايات المتحدة حتى عام 1801 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2011.
10. نجلة إبراهيم العزاوي ، التطورات السياسية الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال حكم الحزب الجمهوري (1921-1933) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية أبن رشد ، جامعة بغداد ، 2005.

11. Gordon S.P. Kleeberg ,The Formation of the Republican Party As National Political Organization , LL. M. ,PH.D., NewYork,1911.
12. Mary Joan Patricia Reilly, The Old Northwest and the Compromise of 1850, Master's Thesis Submitted in College Of Arts, Loyola University, Chicago , 1943.

سادساً:- الموسوعات: -

1. مفيد الزيدي ، موسوعة تأريخ أوربا الحديث والمعاصر ، ج2 ، عمان ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2004.
2. وليم لانجر ، موسوعة تأريخ العالم ، أشرف على الترجمة محمد مصطفى زيادة ، ج6، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، 1968.
3. مسعود الخوند ، الموسوعة التاريخية الجغرافية ، ألمانيا – أوروبا ، ج20 ، بيروت ، الشركة العالمية للموسوعات ، 2005.
4. الموسوعة العربية الميسرة ، ط 2، مؤسسة دار الشعب ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة ،2001.

5. American Peoples Encyclopedia, New York, 1979, Vol. 4,5,8,9,17,18,19.
6. Encyclopedia Americana, New York,1962, Vol.1,2,4,8,9,12,14,15,17,18, 19,23,25, 28,29.
7. Encyclopedia Britannica, London, 1962,Vol.1, 3, 6, 7,12 , 14.

سابعاً:- البحوث المنشورة في المجلات والدوريات العربية والأجنبية :-

1. حيدر طالب الهاشمي ومؤيد شاكر كاظم ، قانون كنساس – نبراسكا ونشأة الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية 1854 ، مجلة كلية التربية ، جامعة كربلاء ، العدد 12 ، مج 3 ، تشرين الأول ، 2005.
2. علي خوير مطرود ، حركة لا أعرف شيئاً وأثرها في الواقع الأمريكي (1849-1860) ، مجلة كلية التربية ، جامعة واسط ، العدد الرابع ، 2010.
3. نوري عبد البخيت السامرائي ، مبدأ مونرو حقيقته وأهدافه ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد 40 ، بغداد ، 1989.

4. Allan G. Bogue, " Historians and Radical Republicans: A Meaning for Today ", Journal of American History, Vol. 70, No.1, Jun 1983.
5. Alton Hornsby, "The Freedmen's Bureau Schools in Texas, 1865–1870," Southwestern Historical Quarterly, Vol. 76, No.4, April, 1973.

6. Brad R. Clampitt, Two Degrees of Rebellion: Amnesty and Texans after the Civil War, Civil War History Journal, Vol. 52, No. 3, September 2006.
7. Catherine L. Langford, Race and Racism in the Collective Memory of the Law: The Case of Roger B. Taney and Dread Scott v. Sanford , Communication Law Review , Volume 2, Issue 2, Texas University, (N.D).
8. Chin-Yung. Yen, Rights of Citizens and Persons under the Fourteenth Amendment, New Era Printing Company, New York, 1905.
9. Eric Foner, If Lincoln Hadn't Died - Would The Disastrous Reconstruction Era have Taken a Different Course? American Heritage Magazine, Vol.58, Issue 6, Winter 2009.
10. -------------, Rights and The Constitution in Black Life During The Civil War and Reconstruction, The Journal of American History , Vol.74, No.3, The Constitution and American Life, Special Issue, December, 1987.
11. Grady McWhiney, Reconstruction and the Freedmen, 4th Printing, Northwestern University,1967.
12. Joseph P. Smith, History of the Republican Party in Ohio, Vol.1, Chicago, the Lewis Publishing Company,1898.
13. L. P. Jackson, "The Educational Efforts of the Freedmen's Bureau and Freedmen's Aid Societies in South Carolina, 1862–1872," The Journal of Negro History Vol. 8, No.1, 1923.
14. Michael D. Pierson , Prairies on Fire : " The Organization of the 1856 Mass Republican Rally in Beloit , Wisconsin , Civil War History Journal, Vol.48, No. 2, June 2002.
15. Michael Goldhaber, "A Mission Unfulfilled: Freedmen's Education in North Carolina, 1865–1870" Journal of Negro History, Vol. 77, No.4,1992.
16. Milton Freedman, " The Crime of 1873" , Journal of Political Economy ,Vol. 98, No. 6, 1990.
17. Paul Kleppner, " The Greenback and Prohibition Parties " in Arthur M. Schlesinger , History of U.S. Political Parties, Volume 2, 1860-1910, Chelsea House &R.R. Bowker Co., New York, 1973.
18. Richard Allan Gerber, The Liberal Republicans of 1872 in Historiographical Perspective" , Journal of American History, Vol. 62 , No.1, June1975.
19. Robert Harrison, An Experimental Station for Lawmaking: Congress and the District of Columbia, 1862-1878 , Civil War History Journal, Vol. 53, No.1, Kent State University Press, March, 2007.
20. Robert W. Burg, "Amnesty, Civil Rights, and the Meaning of Liberal Republicanism, 1862-1872 " , Journal of American Nineteenth Century History, Vol.4. No.3, 2003.
21. Russell Errett , " Formation of the Republican Party in 1856" in Magazine of western History ,Cleveland , Ohio ,Vol .VII , November ,1887- April 1888.
22. Sarah E. Gardner , Edge of the Sword: The Ordeal of Carpetbagger Marshall H. Twitchell in the Civil War and Reconstruction , Civil War History Journal, Vol. 48, No. 4, Published by The Kent State University Press, December 2002.
23. Terry G. Madonna & Richard Glenn, The Compromise of 1877, Center for Politics & Public Affairs, Franklin & Marshal College, 2000.
24. Warren M. Persons; Pierson M. Tuttle; Edwin Frickey, " Business and Financial Conditions in the Aftermath of the Civil War in the United States," Review of Economic Statistics, Vol. 2, Supplement 2, New York, 1920.
25. William A. Blair, The Use of Military Force to Protect the Gains of Reconstruction, Civil War History Journal, Vol. 51, No.4, December 2005.
26. Young Joo Park, " Depression and Capital Formation: The United Kingdom and Germany, 1873-1896 " , Journal of European Economic History, No.26 ,Vol. 3, 1997.

ثامناً :- الصحف :-

1. Harper's Weekly, February 26, March 2, 1877.
2. New York Times, March 2, 1875.

تاسعاً :- القواميس :-

1. Charles Lanman, Dictionary of the United States Congress: Biographic Sketches of It's Members, Lippincott Co., Philadelphia, 1859.
2. Timothy L. Hall, Supreme Court Justices : A biographical Dictionary, New York , InfoBase Publishing , 2001.

عاشراً :- الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنيت) :-

1. محمد الفارس ، الأزمات المالية – التاريخ يعيد نفسه ، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) بتاريخ 2009/11/27 . http://ae.2lex.org/2009/11/01/%D8.
2. David Leip , President Election : Results of 1856 Elections : http://uselectionatlas.org.
3. Don Keko, National American history , Reconstruction : The Johnson years 1865-1869, http:// www.examiner.com.
4. Lisa Cozzens, A hard Shove for a "Nation on the Brink " The Impact of Dread Scott , 3/6 The Dissenting Opinions and Reactions , http//www.let.rug.nl/ssa /E/ Dread Scott. Htm.
5. http://www.national archive.org / الأرشيف الوطني الأمريكي
6. http:// www.archive.org.
7. http:// www.gutenburg.com.
8. http://ar.wikipedia.org/wiki/ الموسوعة الحرة – ويكيبيديا

الملحق رقم (1)

ميثاق May Flower 1620

In ye name of God Amen. We whose names are underwriten,
the loyall subjects of our dread soveraigne Lord King James
by ye grace of God, of great Britaine, franc, & Ireland king,
defender of ye faith, &c
Haveing undertaken, for ye glorie of God, and advancemente
of ye christian faith, and honour of our king & countrie, a voyage to
plant ye first Colonie in ye Northerne parts of Virginia. Doe
by these presents solemnly & mutualy in ye presence of God, and
one of another, covenant, & combine our selves togeather into a
Civill body politick; for our better ordering, & preservation & fur-
therance of ye ends aforesaid; and by vertue hearof to enacte,
constitute, and frame shuch just & equall lawes, ordinances,
Acts, constitutions, & offices, from time to time, as shall be thought
most meete & convenient for ye generall good of ye Colonie: unto
which we promise all due submission and obedience. In witnes
wherof we have hereunder subscribed our names at Cap-
Codd ye ·11· of November, in ye year of ye raigne of our soveraigne
Lord king James of England, france, & Ireland ye eighteenth
and of Scotland ye fiftie fourth. Ano: Dom. 1620.

المصدر : الأرشيف الوطني الأمريكي / www.American National Archive.org

الملحق رقم (2)

فقرات من دستور الولايات المتحدة الأمريكية

1. المادة الأولى – الفقرة الثانية – ثالثاً :–

((يوزع عدد النواب والضرائب المباشرة بين مختلف الولايات(التي قد يضمها هذا الاتحاد بنسبة عدد سكان كل منها وهو العدد الذي يحدد بأن يضاف إلى مجموع عدد السكان الأحرار، بمن فيهم أولئك المرتبطون بالخدمة لعدد من السنين، وباستثناء الهنود الذين لا تفرض عليهم ضرائب، ثلاثة أخماس من عداهم من الناس.) ويجري الإحصاء الفعلي للسكان في غضون ثلاث سنوات بعد انعقاد أول اجتماع لكونغرس الولايات المتحدة، وبعد ذلك في غضون كل فترة عشر سنوات لاحقة، ولذلك بالكيفية التي يحددها القانون .ويجب ألا يزيد عدد النواب عن نائب واحد لكل ثلاثين ألف نسمة، ولكن يجب أن يكون لكل ولاية نائب واحد على الأقل .وإلى أن يتم مثل هذا الإحصاء يكون لولاية نيوهامبشير الحق في انتخاب ثلاثة نواب، وولاية مساشوستس ثمانية، وولاية رود آيلاند وبروفيدنس بلانتيشن واحد، وولاية كونيتيكت خمسة، وولاية نيويورك ستة، وولاية نيوجيرسي أربعة، وولاية بنسيلفانيا ثمانية، وولاية ديلاوير واحد، وولاية ماريلاند ستة، وولاية فرجينيا عشرة، وولاية كارولينا الشمالية خمسة، وولاية كارولينا الجنوبية خمسة، وولاية جورجيا ثلاثة.))

2. المادة الأولى - الفقرة التاسعة – أولاً :-

((إن هجرة أو استقدام أولئك الأشخاص الذين تعتقد أي من الولايات الموجودة حاليا أن من المناسب دخولهم، لا يجوز للكونغرس أن يحظرهما قبل عام ألف وثمانمائة وثمانية، ولكن يمكن فرض ضريبة، أوسم، على مثل هذا الاستقدام، لا يتجاوز أي منهما عشرة دولارات عن كل شخص)) .

3. المادة الرابعة - الفقرة الثانية :-

ثانياً:- ((الشخص المتهم في أية ولاية بالخيانة أو بارتكاب جناية أو أية جريمة أخرى، الذي يفر من وجه العدالة، ويعثر عليه في ولاية أخرى، يسلم، بناء على طلب السلطة التنفيذية للولايات التي فرّ منها، لينقل إلى الولاية التي لها صلاحية النظر في جريمته)) .

ثالثاً :- ((أي شخص ملزم بالخدمة أو العمل في إحدى الولايات طبقا لقوانينها، ويفر إلى ولاية أخرى، لا يجوز أن يعفى من تأدية مثل تلك الخدمة أو ذلك العمل بموجب أي قانون أو إجراء لدى هذه الولاية، بل يتوجب تسليمه عند طلب الجهة التي تؤدي هذه الخدمات والأشغال لمصلحتها.))

المصدر ، وزارة الخارجية الأمريكية ، حول أمريكا .... ، ص ص 21-29.

الملحق رقم (3)

أعضاء اللجان المشكلة في المؤتمر التأسيسي للحزب الجمهوري عام 1856

1. الهيئة التنفيذية الوطنية :- تألفت من ضابط واحد من كل ولاية وهم كل من:-

1	President – Francis p. Blair	from	Maryland	11	Lawrence Brainerd	From	Vermont
2	Vice President – Horatio G. Russ	=	New Hampshire	12	James M. Bunce	=	Connecticut
3	George Bliss	=	Massachusetts	13	Edwin D. Morgan	=	New York
4	R.G. Hazzard	=	Road Is land	14	Joseph Farley	=	Virginia
5	W. P . Sherman	=	New Jersey	15	Win S. Bailey	=	Kentucky
6	Joseph Markle	=	Pennsylvania	16	R.P. Spalding	=	Ohio
7	W. Penn Clark	=	Iowa	17	H. McMillan	=	Illinois
8	George Gulian	=	Indiana	18	David Jones	=	Wisconsin
9	K.S. Bingham	=	Michigan	19	Lewis Clephane	=	D.C.Washington
10	F. M. New Son	=	Minnesota				

2. لجنة الإشراف على الاقتراع :- وتألفت من : -

1	Mark H. Dunnell	from	Maine	13	Austin A. Guthrie	From	Ohio
2	Win M. Weed	=	New Hampshire	14	George A . Coles	=	Michigan
3	Simeon Brown	=	Massachusetts	15	Louis P. Harry	=	Wisconsin
4	Charles L. English	=	Connecticut	16	Charles H . Test	=	Indiana
5	Edward Harris	=	Rhode Island	17	J. D. Arnold	=	Illinois
6	J. E. Nickolson	=	Vermont.	18	John W. Sherman	=	Iowa
7	Eldridge G. Spaulding	=	New York	19	J . R. Philips	=	Minnesota
8	Dudley S.Gregory	=	New Jersey	20	James R.Whittemore	=	Kentucky
9	Lewis Constant	=	Delaware	21	Charles A. Washburn	=	California
10	Francis P.Blair	=	Maryland	22	S. N. wood	=	Kansas
11	George Wright	=	Virginia	23	H. B. Bennett	=	Nebraska
12	S. Steel Blair	=	Pennsylvania	24	District of Colombia H. B. French.		

3. لجنة اعتماد وإصدار القرارات :- وتألفت من : -

1	Henry Carter	from	Maine	13	Joshua R. . Giddings	From	Ohio
2	Daniel Clark	=	New Hampshire	14	Issae P. Christiancy	=	Michigan
3	E.R. Hoar	=	Massachusetts	15	John F. Potter	=	Wisconsin
4	Gideon Welles	=	Connecticut	16	John D. De Free	=	Indiana
5	Thomas Davis	=	Rhode I land	17	George T. Brown	=	Illinois
6	Edward Kirkland	=	Vermont.	18	James B. Howell	=	Iowa
7	Preston King	=	New York	19	John A . Wills	=	California
8	Edward W . Wilton	=	New Jersey	20	J. L . Winchell	=	Kansas
9	Edward G. Brad ford	=	Delaware	21	District of Colombia Jacob Bigelow		
10	Francis P. Blair	=	Maryland	22	George D. Blakesly	=	Kentucky
11	John C . Under wood	=	Virginia	23	Alexander Ramsey	=	Minnesota
12	David Wilmot	=	Pennsylvania				

4. اللجنة الوطنية الدائمة للحزب : – وضمت كلاً من :–

1	George M . Weston	from	Maine	13	George Hoadly	From	Ohio
2	Levi Chamberlain	=	New Hampshire	14	Thomas Drake	=	Michigan
3	George R . Russell	=	Massachusetts	15	M . M. Davis	=	Wisconsin
4	Charles Adams	=	Connecticut	16	E . G . Rose	=	Indiana
5	Wm W. Hoppin	=	Rhode I land	17	Cyrus Aldrich	=	Illinois
6	R. Flether	=	Vermont.	18	R . L . G. Clark	=	Iowa
7	George W . Patterson	=	New York	19	Charles H. Branscomb	=	Minnesota
8	Wm .D . Waterman	=	New Jersey	20	John Reiff	=	Kentucky
9	Thomas Waters	=	Delaware	21	G . W. Treat	=	California
10	Elias Hawley	=	Maryland	22	District of Colombia Lewis Clephane		
11	George Wright	=	Virginia	23	J. B . Philips	=	Minnesota
12	Samuel A. Purveyance	=	Pennsylvania	24	H. B. Bennett	=	Nebraska

5. لجنة إعداد البرنامج الانتخابي للحزب :– وضمت كلاً من :–

1	President Henry S. Lane	from	Indiana	13	H. B. Bennett	From	Nebraska
2	Vice President .A.P. Morrill	=	Maine	14	A . Tubb	=	New Hampshire
3	H. Carpenter	=	Vermont.	15	C. F . Adams	=	Massachusetts
4	J. Babcock	=	Rhode I Land	16	C . F. Cleveland	=	Connecticut
5	John A. King	=	New York	17	J . C . Horn blower	=	New Jersey
6	J. Ritner	=	Pennsylvania	18	S . Barr	=	Delaware
7	F. T. Cobb	=	Maryland	19	George Rye	=	Virginia
8	G. D Blackett	=	Kentucky	20	R . P . Spalding	=	Ohio
9	J. Beard	=	Indiana	21	W. B . Archer	=	Illinois
10	K. S. Bingham	=	Michigan	22	W. D . McKnight	=	Wisconsin
11	Jacob Bigelow	=	Colombia	23	F. Springer	=	Iowa
12	S . C. Pomeroy	=	Kansas	24	Alexander Ramsey	=	Minnesota
				25	F. P . Folger		California

6. لجنة إبلاغ المرشحين بترشيحهم من قبل الحزب :– وتألفت من :–

1	J. M . Ashley	from	Ohio
2	A . J . Bleecker	=	New York
3	J . C . Horn blower	=	New Jersey
4	E . R . Hoar	=	Massachusetts
5	Thad Stevens	=	Pennsylvania
6	K . S . Bingham	=	Michigan
7	C . F . Cleveland and Mr. Aldrich of Connecticut		
8	Henry S. Lane	=	Indiana – as Chairman

المصدر : Frank A . Flower , Op . Cit, P.216- 219.

الملحق رقم (4)

نداء اللجنة التنفيذية الوطنية لعقد المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري لعام 1860

1860.

CALL FOR THE CHICAGO CONVENTION.

A National Republican Convention will meet at Chicago, on Wednesday, the 13th day of June next, at 13 o'clock, noon, for the nomination of candidates to be supported for President and Vice-President at the next election. The Republican electors of the several States, the members of the People's party of Pennsylvania and of the Opposition party of New Jersey, and all others who are willing to co-operate with them in support of the candidates who shall there be nominated, and who are opposed to the policy of the present administration ; to federal corruption and usurpation; to the extension of slavery into the Territories ; to the new and dangerous political doctrine that the Constitution, of its own force, carries slavery into all the Territories of the United State s ; to the re-opening of the African slave trade ; to any inequality of rights among citizens; and who are in favor of the immediate admission of Kansas into the Union under the constitution recently adopted by its people ; of restoring the federal administration to a system of rigid economy, and to the principles of Washington and Jefferson; of maintaining inviolate the rights of the States and defending the soil of every State and Territory from lawless invasion; and of preserving the integrity of this Union and the supremacy of the Constitution and laws passed in pursuance thereof, against the conspiracy of the leaders of a sectional party to resist the majority principle as established in this government at the expense of its existence, are voted to send from each State two delegates from every Congressional district and four delegates-at-large to the convention.

Edwin D.Morgan, New York. Cassius M.Clay, Kentucky.
Joseph Bartlett, Maine. James Ritchie, Indiana.
George G.Fogg, New Hampshire. Norman B.Judd, Illinois.
Lawrence Brainard, Vermont. Zachariah Chandler, Michigan,
John T. Goodrich, Massachusetts. John H. Tweedy, Wisconsin.
Wm.M. Chase, Rhode Island. Alexander H. Ramsey, Minnessota,
Gideon Welles, Connecticut. Andrew J. Stevens, Iowa.
Thomas Williams; Pennsylvania . Asa S. Jones, Missouri.
George Harris, Mary]
Alfred Caldwell, Virginia.
Thomas Spooner. Ohio.
Martin F. Conway, Kansas.
Lewis Clephane, D. C.

المصدر : Frank A. Flower , Op .Cit.,pp:538-539.

الملحق رقم (5)

أعضاء إدارة الرئيس لنكولن لعام 1860

الأسم	المنصب	الحزب	الولاية
هانيبال هاملين	نائب الرئيس	الجمهوري	مين
وليم سيوارد	وزير الخارجية	الجمهوري	نيويورك
كالب سميث	وزير الداخلية	الاحرار	انديانا
سالمون تشايس	وزير الخزانة	الجمهوري	اوهايو
مونتغمري بلير	وزير البريد	الجمهوري	ماريلاند
سيمون كاميرون	وزير الحربية	الديمقراطي	بنسلفانيا
جدعون ويلز	وزير البحرية	الديمقراطي	نيو هامبشاير
ادوارد بيتس	النائب العام	الجمهوري	ميسوري

المصدر :- حيدر شاكر خميس ، المصدر السابق ، ص 151.

الملحق رقم (6)

إعلان تحرير العبيد لعام 1863

By the President of the United States of America.
A PROCLAMATION.

Whereas, on the twenty-second day of September, in the year of our Lord one thousand eight hundred and sixty-two, a proclamation was issued by the President of the United States, containing, among other things, the following, to wit :

" That on the first day of January, in the year of our Lordone thousand eight hundred and si.xty-three, all persons held as slaves within any state or designated part of a state, the people whereof shall then be in rebellion against the United States, shall be then, thenceforward, and forever, free ; and the Executive Government of the United States, including the military and naval authority thereof, will recognize and maintain the freedom of such persons, and will do no act or acts to repress such persons, or any of them, in any efforts they may make for their actual freedom.

" That the Executive will, on the first day of January aforesaid, by proclamation, designate the states and parts of states, if any, in which the people thereof, respectively, shall then be in rebellion against the United States ; and the fact that any state, or the people thereof, shall on that day be in good faith represented in the Congress of the United States, by members chosen thereto at elections wherein a majority of the qualified voters of such states shall have participated, shall, in the absence of strong countervailing testimony, be deemed conclusive evidence that such state, and the people thereof, are not then in rebellion against the United States."

Now, therefore, I, Abraham Lincoln, President of the United States, by virtue of the power in me vested as commander-in-chief of the army and navy of the United States, in time of actual armed rebellion against the authority and Government of the United States, and as a fit and necessary war measure for suppressing said rebellion, do, on this first day of January, in the year of our Lord one thousand eight hundred and sixty-three, and in accordance with my purpose so to do, publicly proclaimed for the full period of one hundred days from the day first above mentioned, order and designate as the states and parts of states wherein the people thereof, respectively, are this day in rebellion against the United States, the following, to wit:

Arkansas, Texas, Louisiana, (except the parishes of St. Bernard, Plaquemines, Jefferson, St. John, St. Charles, St. James, Ascension, Assumption, Terre Bonne, Lafourche, St. Mary, St. Martin, and Orleans, including the city of New Orleans,) Mississippi, x'\labama, I-'Iorida, Georgia, South Carolina, North Carolina, and Virginia, (except the forty-eight counties designated as West Virginia, and also the counties of Berkeley, Accomac, Northampton, Elizabeth City, York, Princess Ann, and Norfolk, including the cities of Norfolk and Portsmouth,) and which excepted parts are for the present left precisely as if this proclamation were not issued.

And by virtue of the power and for the purpose aforesaid, I do order and declare that all persons held as slaves within said designated states and parts of states are, and henceforward shall be, free ; and that the Executive Government of the United States, including the military and naval authorities thereof, will recognize and maintain the freedom of said persons.

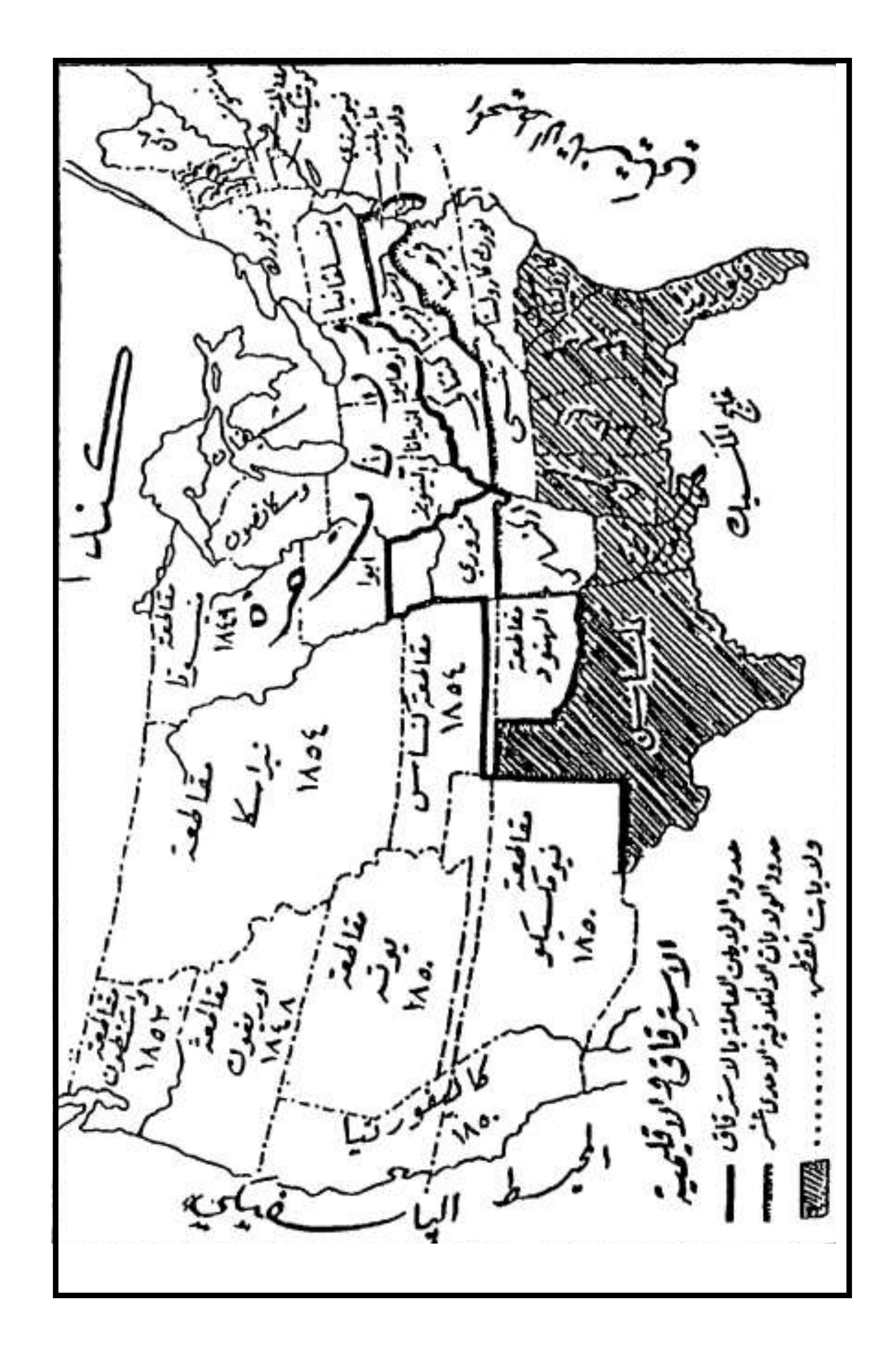
And I hereby enjoin upon the people so declared to be free to abstain from all violence, unless in necessary self-defence ; and I recommend to them that, in all cases when allowed, they labor faithfully for reasonable wages. And I further declare and make known that such persons, of suitable condition, will be received into the armed service of the United States to garrison forts, positions, stations, and other places, and to man vessels of all sorts in said service. And upon this act, sincerely believed to be an act of justice, warranted by the Constitution upon military necessity I invoke the considerate judgment of mankind and the gracious favor of Almighty God ".

Abraham Lincoln

المصدر :- Stefan Lorant, Op. Cit, pp:176-178.

الملحق رقم (7)

خارطة تبين الولايات الجنوبية الإحدى عشرة (الكونفدرالية) والولايات الوسطى (الحدودية) والولايات الشمالية



المصدر : عبد الفتاح حسن أبو علية ، المصدر السابق ، ص 135 .

الملحق رقم (8)

نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية 1856-1876

(الأصوات الشعبية والانتخابية)

السنة	عدد الولايات	أسماء المرشحين	الحزب	الصوت الانتخابي	الصوت الشعبي
1856	31	جيمس بيوكانان	الديمقراطي	174	1,838,169
		جون فريمونت	الجمهوري	114	1,341,264
		ميلارد فيلمور	الأمريكي	8	874,534
1860	33	أبراهام لنكولن	الجمهوري	180	1,866,452
		جون بريكنريدج	الديمقراطي	72	847,953
		ستيفن دوغلاس	الديمقراطي	12	1,375,157
		جون بيل	الاتحاد الدستوري	39	590,631
1864	36	أبراهام لنكولن	الجمهوري	212	2,213,665
		جورج مكليلان	الديمقراطي	21	1,805,237
1868	37	يوليسيس غرانت	الجمهوري	214	3,012,833
		هوراشيو سيمور	الديمقراطي	80	2,703,249
1872	37	يوليسيس غرانت	الجمهوري	286	3,597,132
		هوراس غريلي	الديمقراطي والجمهوريين الليبراليين	66	2,834,125
1876	38	رذرفورد هايز	الجمهوري	185	4,036,298
		صموئيل تيلدن	الديمقراطي	184	4,300,590

المصدر :- Frank A. Flower , Op .Cit,p:556.

ABSTRUCT

The study of the history of political parties of America and recognize its political role in the different stages of U.S. history, makes it easy for us to identify the nature of the American political system, and mechanisms of action of political parties, which are an essential component of its components, and how to handle political power between the two main parties in this the nation that we are influenced - like it or not - programs and policies their parties that do not hardly know about its history a bit much, hence the reasons for choosing the researcher to the subject of this study, as it is 1854, the official date of the founding of the Republican Party, which is one of the pillars system bipartisanship in the United States America, with a year 1876 end policy of reconstruction, which was the most important policies of the Republican Party after the American Civil War, which earned this study are critical, as I tried to identify the reasons and motives behind the formation of this party, and political and economic conditions and social that accompanied its inception, as well as a statement of his political role during the period that followed the formation, and the effects on the receipt of political power in the United States, also derived its importance as one of the first historical studies dealing with this important stage of the date of the Republican Party at the local and Arab - to the knowledge of the researcher - on Despite the large number of studies on the American party system in general, and the Republican Party specifically, specialized in political science and history.

This study introduction and four chapters and a conclusion, first chapter of "the evolution of political thought U.S. and the emergence of political parties in the United States" has consisted of three basic themes, taking first axis "historical roots of political thought American upbringing and until independence in 1776," while taking second axis "growing American political thought after independence until the year 1792" and the third dealt with the "emergence of political parties in the United States of America, and the early establishment of the Republican Party 1792-1854".

The second chapter dealt with "the establishment of the Republican Party and its political role in the United States at the stage of political opposition (1854 - 1860)", has come in eight basic themes, focused on the study of "factors party establishment and principles, objectives and philosophy," and "conference first founding in 1856 "and" electoral programs for the years 1856 and 1860 "as well as" his position on the political developments in the United States "after the party became the main political opposition.

The third chapter dealt with the study "recognizes the Republican Party to power, and political role in the United States during the American Civil War (1861-1865)" and consisted of four basic themes, taking first axis " recognizes President Lincoln to power in 1861, while touched second axis to "policy towards the southern states rebel in light of the electoral program of the party for the year 1860" with focused third axis on the study of "the role of the Republican Party in addressing the country's problems pressing (1861-1865)" The fourth axis was devoted researcher for the study of " electoral program of the party of 1864 ".

The fourth chapter, it has consisted of eight core themes, touched to discuss "the role of the Republican Party's political in the United States in the reconstruction phase, 1865 - 1876", where it was explained "conditions the party in the light of the assassination of President Lincoln and the end of the Civil War" and "Republican control of Congress U.S. and consequences of political and military "and" political developments in the United States during the presidencies of Gen. Ulysses S. Grant, "as well as the study and analysis," the electoral programs of the party for the years 1868 and 1872 and 1876 "as devoted axis latter to talk about" compatibility with the Democrats and continue in power after the elections of 1876 ", and came difference in the number of axles in the four seasons of the scientific need that necessitated the study, then the conclusion is that the researcher reviewed the key findings of the results.

The researcher in the preparation of his study on a large group of U.S. documents published books, documentaries and literature and foreign yearbooks of America, as well as a wide range of Arabic books and Arabized and wrote personal notes, research published in magazines and some U.S. patrols and Arabic, and the number of university messages and thesis's that dealt with aspects of the date United States of America, and the lives of some of the big American political figures.

The Important results of Study that the formation of the Republican Party in the United States on the seventh of July in 1854 the culmination of decades of continuous struggle of the current right-wing conservative politicians who drafted the principles of freedom that have arisen by the United States of America, in the Declaration of Independence in 1776, and the embodiment of the principles and ideas of Thomas Jefferson, who founded the first political party in the history of the United States of America is the Democratic Party Republican, to demand the rights States and expand popular participation in political power, and an extension of the principles of right-wing grew by Whigs in 1834 to oppose the system of slavery and the expansion of slavery in the New Territories, after it became the issue of slavery political issue first in the United States America, the country against which the split between supporters and opponents.

The Republican Party before assuming political power in 1860 Was Led an important political role in the political opposition in the United States between 1854 to 1860 was the unifying sense of the anti-slavery in the northern states, and the consolidation of Union between States of America, through its emphasis on the separation of any state for American Federation will lead to the dismantling of the existing bonds of unity between States of America, and worked to address the threats of the south to secede, and the rejection of the decision of the Federal Supreme Court in the Dred Scott case, which deepened the divide between north and south, and dedicated system of slavery in the United States of America.

Despite the loss of the Republican Party for the presidential elections of 1856 were postponed broke the American Civil War, because of his tough stance toward the system of slavery, but the arrival of political power in the United States in 1860 and has held Abraham Lincoln to the presidency was the main reason direct the outbreak of this war, after the announcement of the southern states seceded from the Union.

Researcher believes that the Republican Party was able for the past six years he spent at the head of the political power in the United States (1860 - 1876) to achieve a lot of goals, which was advocated by, they did not know the United States over the history that preceded the receipt of the Republican Party to power in 1860, no political party was able to accomplish what the Republican Party accomplished during his time in political power.

For domestic policy, made the party through his control of the executive and legislative branches during the years of civil war, the main objective, which was established for, which is to abolish slavery in the United States, through the law of the Emancipation of 1863, which made more than four million human beings, and ended the insurgency in the southern and one of the worst civil wars that known in the history of the modern world, to enact laws and legislation protection of customs that have made the United States the greatest nation industrial on earth, and established the National Bank, which issued a paper currency covered with gold (Greenback) which became current in all parts of the world, but also become the basis for the global economy to this day, and paid out of public debt left by years of war and established the U.S. Navy, which has become one of the most powerful fleets in the world, and established distribution system housing, which has provided refuge to hundreds of thousands of American families that were homeless, and created the largest railway network in the world of the far north of the United States to the extreme south, and east to the extreme west.

In the era of Reconstruction enable the party re States discrete Union in 1870, through the imposition of constitutional amendments that give political and civil rights of citizens blacks on an equal footing with their peers eggs which (Thirteenth Amendment 1865, and the fourteenth 1868, and the fifteenth 1870), as approved in 1875 Civil Rights Act, which gives these black civil rights equal with whites in public places, regardless of color, race, or if slavery past, and enables a lot of black people for the first time of the exercise of the right to vote and run for office executive and legislative government, and elected in legislatures and formed governments in the southern states, after ten years from the decision of the Federal Supreme Court in the Dread Scott case, which denied them citizenship of America, also issued a law reform of the Civil Service Act in 1871, which set the terms and eligibility of applicants for public office.

As for foreign policy, the United States managed under the direction of the Republican Party of achieving many of the political successes, despite its commitment to a policy of non-interference in the internal affairs of other countries, according to the Monroe Doctrine in 1823, has prevented France from the occupation of Mexico, and avoided the war with Spain After its commitment to the policy of neutrality during the Cuban uprising, and Britain was forced to pay compensation for its position from the southern insurgency during the civil war, in the Washington Treaty of 1871, which established the principle of international arbitration in international relations.

However, the march the party and his achievements in political power, immune from mistakes that harmed the reputation of the party, and claimed many of the achievements of political and driven many historians to believe the failure of his policies, especially in the era of reconstruction, has led the assassination of President Lincoln in the fourteenth of Nisan in 1865 to an imbalance between the two wings Moderate Party and Radical, in favor of the radical wing militant, who managed due to poor administration of President Johnson, to dominate Congress and approve policy reconstruction Radical harsh toward the south in 1867, which led to the fairness editors blacks across renewal work offices slaves Editors Freedman Bureaus, and install the foundations of the Union through the imposition of constitutional amendments as a condition for re-rebellious states to the Union, is that this policy met with resentment by the Democratic Party and the citizens whites in the southern states, and led them to practice all forms of violence against blacks editors who formed governments of the Republic military help.

The settlement in 1877 to put the Republican Party on the litmus test the true intentions behind the policy reconstruction Radical defended by for years, was accepted terms Democratic Party in this settlement demolition of many achievements over the Sunni war and reconstruction, as abandoned four million blacks who freed them in the war, and giving them civil and political rights, through constitutional amendments, and leave them to the fate of the unknown in the south, when he agreed to withdraw from the southern states, to regain the Democratic Party control them completely, and take away those blacks what have it by blood.

The researcher believes The price of continuing the Republican Party in power and the end of the era of reconstruction in the southern states in the manner that paved her this settlement, was dearly, as these settlement made it possible to say that equality in civil and political rights between blacks and whites, which talked about the Republican Party, not only commitment is uncertain, quickly abandoned by Republicans against the temptations of power, to make room for the Democrats to resume a policy of discrimination between whites and blacks for decades, continued until the mid-twentieth century.





Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Diyala University
College of Education for Human Sciences

Republican Party and its political role in the United States of America (1854 – 1876)

A Thesis Submitted to the Council of the College of Education for Human Sciences as Partial Fulfillment of Requirements of Master's Degree in Education in Modern History

By

IBRAHIM M. SULEIMAN

Under the supervision of

Prof. Dr.

MOHAMMED A. SALMAN

1434 2012